



YOHR

دليل الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان

الدكتور / العبيد أحمد العبيد

الدكتور / محمد أحمد علي المخلافي





YOHR

دليل الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان

د / العبيد أحمد العبيد

أ. د / محمد أحمد علي المخلافي

دليل الرصد والتوثيق
في مجال حقوق الإنسان

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م

رقم الإيداع ( ) لسنة ٢٠٠٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

للمرصد اليمني لحقوق الإنسان

www.yohr.org

الجمهورية اليمنية

صنعاء ص . ب ١٢٥٩٣

info@yohr.org

بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

UNDP صنعاء

مشروع ثقافة حقوق الإنسان في اليمن

صنعاء ٢٠٠٧م

الإخراج و التنسيق : مــراد الغــارتي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الـــــدليل	٣
الفصل الأول : البنية الوطنية والمعايير الدولية	٩
التذييل ١ : الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو التزمت بها اليمن	١٧
التذييل ٢ : أهم الصكوك التشريعية اليمنية المتعلقة بحقوق الإنسان	١٩
الفصل الثاني : القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني : السريان والنطاق	٢٣
التذييل ١ : تصنيف الحقوق وفقاً للمواثيق الدولية	٣٧
الفصل الثالث : نبذة عن معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتشريع الوطني لحماية حقوق الإنسان	٤٥
الفصل الرابع : المبادئ الأساسية للرصد	٩٤
الفصل الخامس : تحديد الجهود وترتيب أولوياتها في صدد انتهاكات حقوق الإنسان	١٠١
الفصل السادس : جمع المعلومات	١٠٥
التذييل ١ : نموذج استمارة رصد صحفي	١١٧
التذييل ٢ : نموذج استمارة رصد ميداني	١١٩
الفصل السابع : إجراء المقابلات	١٢٢
الفصل الثامن : الزيارات إلى المحتجزين	١٤٤
التذييل ١ : التقرير الموجز بعد زيارة مرفق الاحتجاز	١٦٧
التذييل ٢ : التقرير بعد زيارة مرفق الاحتجاز	١٧٠
الفصل التاسع : مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شئون القضاء	١٧٧
التذييل ١ : قائمة مرجعية: عناصر المحاكمة المنصفة	٢٠٤
الفصل العاشر : مراقبة الانتخابات	٢٠٦
التذييل ١ : الإطار العام لرصد ومراقبة الانتخابات	٢١٥
التذييل ٢ : استمارة مراقبة الاقتراع والفرز	٢٢٤
الفصل الحادي عشر : رصد التجمعات السلمية	٢٢٩

الفصل الثاني عشر : الرصد أثناء فترات النزاع المسلح	**٢٣٧**
الفصل الثالث عشر : تقديم التقارير عن حقوق الإنسان	**٢٤٩**
التذييل ١ : نموذج استبيان – مقابلة	**٢٥٨**
التذييل ٢ : نموذج تقرير دوري	**٢٦٧**
التذييل ٣ : نموذج تقرير حالة طوارئ	**٢٧٠**
التذييل ٤ : نموذج تقرير واقعة	**٢٧٢**

مقدمة الدليل

أ- أهمية الدليل ومنهجه:

١- من أهداف المرصد اليمني لحقوق الإنسان المساهمة في الحماية والمناصرة لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية بوسائل وآليات وطرق تحقق الدقة والمهنية ، ومن ذلك الرصد الميداني الإستناد إلى الوقائع والاستبيانات والمقابلات وجمع المعلومات من خلال شكاوى الضحايا والنشر الصحفي، وكون دليل الرصد يمثل آلية لعمل الرصد للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحماية والمناصرة، كان من الضروري إصدار هذا الدليل الخاص بالرصد في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إذ ركز بدرجة أساسية على الحقوق والحريات المدنية والسياسية ،وسيعمل المرصد على إصدار دليل خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢- نفذ المرصد إعداد ونشر هذا الدليل في إطار مشروع استهدف الارتقاء بمهنية العمل في مجال حقوق الإنسان والحماية والمناصرة على وجه الخصوص ،واشتمل المشروع إلى جانب إعداد وإصدار هذا الدليل على توفير البنية الأساسية للمرصد والوسائل والآليات الضرورية لعمل الرصد وإصدار التقارير والمناصرة ، المتمثلة في تصميم موقع أليكتروني خاص بالمرصد وتصميم برنامج رصد أليكتروني خاص بالمرصد أيضا ، وتدريب الراصدين في المرصد وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحماية والمناصرة ومؤازرة حقوق الإنسان في مجال الرصد والتوثيق وكتابة التقارير عموماً والرصد والتوثيق الأليكتروني على وجه الخصوص ، والذين تم تدريبهم على استعمال (برنامج YOHR) وتم الاستفادة من التدريب و المناقشات والتطبيق الميداني في تنفيذ برنامج الرصد الأليكتروني وإعداد هذا الدليل ، وهنا يتقدم المرصد بالشكر والعرفان للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على ما قدمه من دعم للمرصد ممثلا بالسيدة فلافيا بنسيري _ مديرة البرنامج في اليمن والى كبير خبراء البرنامج الدكتور العبيد أحمد العبيد الذي كان لجهوده كبير الأثر لإنجاح المشروع والذي قدم مساهمات تطوعية في سبيل هذا النجاح ،ومن ذلك المشاركة في إعداد هذا الدليل ، والى خبير البرنامج الإنمائي الأستاذ الدكتور عبد الكريم العوج على ما بذله من جهود في سبيل إنجاح المشروع ، وأتقدم شخصيا بالشكر للعاملين في المرصد كافة لما بذلوه من جهد لإخراج الدليل بصيغته الحالية واخص بالذكر الزميل الأستاذ محمد علي المقطري المدير التنفيذي للمرصد ، و مراد الغارتي مدير المشروعات والبرامج، ومنير السقاف مدير الوحدة الإدارية والمتابعة ،وأعضاء مجلس الأمناء الزملاء الأساتذة أحمد علي الوادعي ، عبدالعزيز البغدادي ،وهبية أحمد صبره ، د. عادل مجاهد الشرجبي ،و د. عبد القادر علي عبده البنَا.

٣- اعتمد الدليل مبدأ إيجاد منهجية تتناسب مع واقع اليمن وتساعد في تطوير آليات لرصد وتوثيق حالات حقوق الإنسان والمساهمة في الارتقاء بمهنية العمل في مجال حقوق الإنسان كآلية لعمل الرصد ستكون متاحة الاستخدام لجميع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحماية والمناصرة ،وهي آلية تجمع الخبرة العالمية من خلال محاولة تنمية دليل الرصد الذي اعتمدته الأمم المتحدة كدليل عام موجه للاستعمال في حالات مختلفة ،واحتياجات اليمن ، بتحديد الرصد ومعناه على ضوء هذه الاحتياجات الخاصة والجمع بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية (أنظر الفصل الأول : البنية الوطنية والمعايير الدولية) من خلال التشريع والبيانات والمعلومات المتعلقة بالبنية الوطنية والممارسة العملية في اليمن ، مع تنبيه الراصدين إلى ضرورة إعمال قاعدة مبدأ ((الوفاء بالعهد)) وذلك في حالة تعارض القواعد التشريعية اليمنية مع قواعد القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان أو في حالة النقص ، بإعطاء أولية التطبيق لقواعد القانون الدولي إستناداً إلى هذه القاعدة والمادة (٦) من الدستور اليمني ،وكذا إرشادهم إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجه الرصد الميداني بسبب الضعف المؤسسي الذي قد تعاني منه البنية الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،أو ضعف الامتثال لحكم القانون واحترام سيادته أو وجود ثقافة مجتمعية لدى الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون تحمل قيماً مناهضة لحقوق الإنسان (أنظر الفصل الأول : البنية الوطنية والمعايير الدولية ، الفصل الثالث : معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتشريع الوطني ، الفصل الثامن : الزيارات إلى المحتجزين ، الفصل التاسع : مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شؤون القضاء ، الفصل العاشر : مراقبة الانتخابات ، الفصل الثالث عشر : رصد التجمعات السلمية) .

٤- سوف يتم تنقيح الطبعة الأولى عبر اختبار مدى سلامة الدليل من خلال التطبيق العملي والتقييم _ Feed back _ والملاحظات والنقد العلمي _ولهذا ، فإن المرصد يدعو منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والمختصين والمهتمين إلى تقديم تقييماتهم وملاحظاتهم على هذه الطبعة لكي يتم تنقيحها .

ب - الأهداف :

٥- الهدف الرئيس العام هو الإرتقاء بكفاءة ومهنية العاملين في مجال حقوق الإنسان في اليمن - أما الأهداف الخاصة فهي :

أ) تقديم المعلومات عن المعايير الوطنية التي تحكم حقوق الإنسان في اليمن

ب) تقديم المعلومات عن تقنيات رصد حقوق الإنسان وتشجيع تطوير المهارات ذات الصلة لدى العاملين في مجال الرصد والمناصرة وغيرهم من العاملين في مجال حقوق الإنسان .

ثمة غايتان أساسيتان للدليل :

الأولى : يستخدم في تدريب العاملين في مجال رصد وتوثيق حالات حقوق الإنسان في اليمن

الثانية : هو أن يستخدم في تدريب الراصدين .

٦- وأخيرا لا يقدم الدليل عمليات الرصد الميداني بوصفها علاجا سحريا للانتهاكات ، وينبغي أن يتذكر العاملون في مجال الرصد أنهم لا يستطيعون في كثير من الحالات تغيير الأحداث ولا ينبغي لهم أن يشعروا بالمسؤولية عما لا يستطيعون تغييره ، وأعمال الراصدين تنحصر في حدود تفرضها المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان التي يحاولون حمايتها ونشر الوعي بها وحدود المبادئ الأساسية للرصد (لا تلحق الأذى ، احترام الاختصاص والصلاحيات ، استعمل قدرتك على الحكم السليم ، الخ) لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المبادئ.الفصل الرابع: " المبادئ الأساسية للرصد "

ج- تعريف المصطلحات الأساسية :

"حقوق الإنسان " و " القانون الدولي الإنساني " :

٧- حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية ووطنية والغرض منها تأصيل استحقاق الأفراد والمجموعات وحمايتهم من أية إجراءات أو تجاوزات من شأنها أن تنال من الكرامة الإنسانية ، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات بفعل أشياء معينة ويمنعها من فعل أو التدخل في أشياء أخرى ، ومن بين سمات حقوق الإنسان التي يستشهد بها أكثر من غيرها ما يلي :

- تركز على الفرد الإنساني
- تحظى بالحماية القانونية
- موضع ضمانة دولية ووطنية
- تحمي الفرد والمجموعات
- تلزم العاملين باسم الدولة وفي بعض الأحيان الأفراد والمجموعات .
- لا يمكن التنازل عنها / انتزاعها
- متساوية ومترابطة (كل لا يتجزأ)
- عالمية

٨- سابقاً كانت حقوق الإنسان تعرف بأنها الحقوق التي تتضمنها الشرعة الدولية ولكن لتطور النظام الإقليمي ولاحقاً الوطني فإن مفهوم الحقوق قد وصل إلى مرحلة من التفضيل ومد يد الحماية بصورة أوضح إلى الأكثرية من المجموعات والأفراد (مثل الأطفال ، السكان الأصليين ، الأقليات).

٩- يمكن تعريف " القانون الدولي الإنساني " بأنه جزء" من القانون الدولي يهدف بصورة خاصة إلى كفالة احترام المبادئ العامة الإنسانية في حالات النزاع

الدولي المسلح وكذلك (بقدر أقل) النزاع الداخلي المسلح . وقد نشأ القانون الإنساني عن القانون الدولي العرفي والجهود الأولى في التقنين والمعاهدات المعتمدة في مؤتمر لاهاي للسلم في عامي ١٨٩٩_١٩٧٧ والمصادر الرئيسة لهذا القانون هي اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لهذه الاتفاقيات لعام ١٩٧٧.

١٠- من التطورات الايجابية في مجال حقوق الإنسان هي أن هنالك تنامياً في الاعتقاد العام بأن هذه الحقوق ليست حكراً على دين أو ثقافة معينة وبالتالي يمكن لكل ناشط وعامل في مجال حقوق الإنسان أن يجد الدعم الكافي من موروثه الديني والثقافي لحقوق الإنسان وللحقوق والحريات التي يعمل على حماتيها والارتقاء بتطبيقها .

تشمل مصادر حقوق الإنسان في اليمن :

١. الدستور اليمني - خاصة الباب المتعلق بالحقوق والحريات .
٢. الإلتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتي تعتبر جزءاً من المعايير الوطنية (القانون الوطني)
٣. مجموعة كبيرة من القوانين ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة .

- **" الرصـــــــد" :**

١١- "الرصد" هو مصطلح واسع يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان ، ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث وأحداث المراقبة (الإنتخابات والمحاكمات والمظاهرات ..إلخ) وزيارة المواقع مثل أماكن الاعتقال ومخيمات اللاجئين والمناقشات مع السلطات الحكومية للحصول على المعلومات ومتابعة وسائل العلاج وغير ذلك من إجراءات المتابعة الفورية ، ويشمل المصطلح الأنشطة التي تتم في مقر المؤسسة أو المنظمة التي تقوم بالرصد بالإضافة إلى ذلك تجميع الحقائق شخصياً وغير ذلك من الأعمال في الميدان ، وبالإضافة إلى ذلك يتسم الرصد بصفة زمنية حيث أنه يجري عادة في فترة طويلة من الوقت .

- **" تقصي الحقائق " :**

١٢- " تقصي الحقائق " يصف عملية استخلاص الحقائق من حصيلة الرصد ، ومن هنا كان مصطلح " تقصي الحقائق " بالضرورة أضيق من مصطلح " الرصد" . ويؤدي تقصي الحقائق الى قدر كبير من جمع المعلومات للتأكد من الحقائق المحيطة بادعاء انتهاك حقوق الإنسان .

- **" المراقبة " :**

١٣- " المراقبة " تشير عادةً إلى عملية تميل بقدرٍ أكبر نحو السلبية في ملاحظة الأحداث مثل التجمعات والمحاكمات والانتخابات والمظاهرات ، وهي أحد جوانب رصد حقوق الإنسان التي تتطلب حضوراً في الموقع .

- **"انتهاكات حقوق الإنسان" و "مخالفات حقوق الإنسان "**

١٤- تشمل " انتهاكات حقوق الإنسان " التعديات الحكومية على الحقوق التي تضمنها القوانين الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان كما تشمل الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي يعزى مباشرة إلى الدولة وينطوي على تقصير في تنفيذ الالتزامات القانونية المستمدة من معايير حقوق الإنسان . وتحدث الانتهاكات عندما يتعمد القانون أو السياسة العامة أو الممارسة خرق أو تجاهل الالتزامات الواقعة على الدولة المعنية أو عندا إخفاق الدول في تحقيق المستوى المطلوب من السلوك أو النتيجة ، وتقع الانتهاكات الإضافية عندما تسحب الدولة اعتماد الحماية القائمة لحقوق الإنسان .

١٥- وتفرض كل حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - ثلاثة أنواع متمايزة من الإلتزامات على الحكومات : التزامات الاحترام والحماية والتوفير ، وإخفاق الحكومة في أداء أي من هذه الالتزامات يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

١٦- ورغم أن الإعمال الكامل لبعض جوانب حقوق بعينها قد لا يتحقق إلا بطريقة تدريجية ، فان ذلك لا يغير من طابع الإلتزامات القانونية على الدولة ولا يعني أن جميع الحقوق تنطوي على بعض العناصر التي تخضع دائماً للتنفيذ الفوري.

وفي صدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالذات يمكن إن تحدث الانتهاكات أيضاً عندما تخفق الدولة في توفير " المستويات الجوهرية الدنيا من الحقوق " المتضمنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هنا فان أي دولة يوجد فيها " عدد كبير من الأفراد المحرومين من الاغذية الاساسية ومن الرعاية الصحية الأولية الأساسية ومن المأوى والمسكن الاساسي أو من أبسط اشكال التعليم لأول وهلة دولة تنتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ". وينطلق هذا الحد الأدنى من الالتزامات الاساسية بغض النظر عن مدى توفر الموارد في البلد المعني وبغض النظر عن وجود أطراف أخرى وصعوبات .

١٧- وأي تمييز يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان سواء كان هذا التمييز على اساس العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو غير ذلك من الاوضاع بغرض أو بنتيجة إلغاء أو تقويض المساواة في التمتع باي حق من حقوق الإنسان او ممارسته.

١٨- تستخدم عبارة "مخالفة حقوق الإنسان" في هذا الدليل كمصطلح أوسع من مصطلح " الإنتهاكات " لشمولها السلوك الانتهاكي الذي ترتكبه جهات فاعلة غير الدولة .

o **"الراصـــــــد" :**

١٩- الراصد هو الناشط في مجال حقوق الإنسان ، وعلى وجه الخصوص في مجال الحماية والمناصرة ويقوم برصد انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان من خلال العمليات الميدانية التي تشمل جمع المعلومات والتحقق منها أو توثيقها ورصد الوقائع التي يشاهدها والرصد عبر الاستبيانات والمقابلات ومراقبة التجمعات السلمية من مظاهرات ومسيرات واعتصامات وإضرابات ،والعمليات الانتخابية من قيد وتسجيل و حملات انتخابية واقتراع وفرز ، و الطعون امام اللجان الانتخابية والمحاكم ، والمحاكمات والنتائج ، وغير ذلك ، ثم كتابة التقارير بشأن ذلك ورفعها الى المنظمة غير الحكومية التي يعمل فيها أو يتعاون معها بمقابل أو بدون مقابل ، من أجل استعمالها من قبل المنظمة المعنية لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان كإسهام من هذه المنظمة في حماية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية ، تجدر الإشارة إلى أن المرصد اليمني يمنح العاملين معه بطاقة تعريفية وذلك لتأكيد انتسابهم للمرصد .

٢٠- الدليل يقتصر على الرصد في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المدنية والسياسية ، وليس شاملاً لكل جوانب هذه الحقوق ولكل أساليب وطرق الرصد ، وإنما يشكل أساساً يعتمد عليه الراصد في عمله ، ونماذج استمارات الرصد أو التقارير قابلة للتعديل والتطوير حسب احتياجات العمل الميداني المعين ، كما أن الدليل لا يحتوي كل أو كامل النصوص المتعلقة بالمعايير الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية اشارت بعض فصول الدليل اليها لماماً . ولهذا فإن المرصد اليمني لحقوق الإنسان سيعمل على اعداد واصدار دليل خاص بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودليل تشريعي يحتوي على كل وكامل النصوص للصكوك الدولية والتشريع اليمني المتعلقه بكل فصل من فصول الدليل

صنعاء ٢٠٠٧

محمد المخلافي / رئيس المرصد

الفصل الأول

البنية الوطنية والمعايير

الدولية

الفصل الأول
البنية الوطنية والمعايير الدولية

أ – مقدمـــة

١- تتطلب عملية حماية حقوق الإنسان بنية وطنية توفر هذه الحماية، ومعرفة مكوناتها تمثل الأساس الأول لعمل الراصد لكي تستند أي عملية للرصد في مجال حقوق الإنسان إلى تلك المكونات المتمثلة في نظام الحكم والدستور والنظام القانوني والمؤسسي المعني بحماية حقوق الإنسان أو إنفاذ القانون كالنظام القضائي وأجهزة الشرطة والهيئات الوطنية المستقلة المعنية بحماية حقوق الإنسان وهياكل السجون والظروف الواقعية والعادات والتقاليد والنظرة إلى القانون ومدى إنفاذه واحترام حكمه وغير تلك من مكونات البيئة الوطنية، وتحديد ما يتوافق منها مع المعايير الدولية،والأخذ بالمعايير الدولية عند التعارض، وهذا الفصل من الدليل يورد الملامح العامة لمكونات البنية الوطنية ويشير إلى الفئات الأكثر ضعفاً وتستوجب حماية حقوقها حماية ورعاية خاصة بسبب ضعف مركزها الاجتماعي كالأخدام والمولدين واللاجئين ، فيما يلي :-

٢- **الجمهورية اليمنية :** تأسست الجمهورية اليمنية بوضعها الحالي في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م بتوحيد الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) ، وتقع الجمهورية اليمنية في جنوب غرب الجزيرة العربية وتقدر مساحتها بحوالي (٤٧٤,٥٨٠) كيلو متر مربع ، ويبلغ عدد سكانها (١٩,٧٢١,٦٤٣) نسمة، نسبة الإناث ٤٩,٣% والذكور ٥٠,٧% ويعيش حوالي ٢٧% منهم في الحضر و ٧٣% في الريف ، ومعدل النمو للسكان حوالي ٣,٠٢% .

والجمهورية اليمنية مقسمة إلى (٢١) وحدة إدارية (محافظة) هي : صنعاء - العاصمة ، محافظة صنعاء ، عدن ، تعز ، حضرموت ، الحديدة ، إب ، ذمار ، لحج ، المحويت ، صعدة ، الضالع ، أبين ، شبوة ، المهرة ، البيضاء الجوف ، مأرب ، عمران ، حجة ، ريمة ، والمحافظات مقسمة إلى مديريات يبلغ عددها(٣٣٣) مديرية . والجمهورية اليمنية تندرج ضمن البلدان الأقل نمواً وهي من البلدان العربية الأكثر فقراً ، إذ تعاني بنيتها الاقتصادية من تشوهات واختلالات حادة أفرزت العديد من المشكلات المزمنة تمثلت أهم مظاهرها في تواضع معدلات النمو الاقتصادي ، تدني نصيب الفرد من الناتج القومي ، انتشار وتنامي البطالة ، انتشار الفقر وعجز الإجراءات الحكومية من التخفيف منه أو الحد من انتشاره ،ولامتلاك الدولة مصادر الثروة الأساسية ، وتسيد قيم البناء التقليدية – القبلية الأثر الكبير على عدم احترام قيم العمل والإنتاج واحتقار أرباب المهن.

ب- نظـام الحكم :

٣- طبقاً لمبادئ وأحكام دستور الجمهورية اليمنية ، خاصة في المواد (٤، ٥، ٥٨) – نظام الحكم نظام جمهوري ديمقراطي تعددي وأساس النظام السياسي التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة سلمياً ويمارس الشعب السلطة من خلال مجلس النواب والمجالس المحلية المنتخبة بالاقتراع الحر الدوري السري المباشر، ومن خلال هيئات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهيئات السلطة المحلية ، وتقوم السلطة التنفيذية على ثنائية ممارستها من قبل رئيس الدولة والحكومة التي تخضع له وتساءل من قبله ومن قبل مجلس النواب ، وتتمثل السلطة التشريعية بمجلس النواب وهو مجلس منتخب وفقاً لنظام الدائرة الفردية والفوز بالأغلبية النسبية ويشاركه في بعض الصلاحيات التشريعية مجلس الشورى الذي تم استحداثه بموجب تعديل الدستور عام ٢٠٠١م ويعين أعضاؤه من قبل رئيس الجمهورية ، وثمة توجه بانتخابه من الشعب وبأعداد متساوية من كل محافظة، وفي السلطة المحلية يتم انتخاب المجالس المحلية للمحافظات والمديريات ومهام المجالس ذات طابع رقابي وتخطيطي.

ويتكون النظام القضائي من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وهي محاكم موضوع ، والمحكمة العليا كمحكمة نقض ومحكمة دستورية وإلى جانب المحاكم توجد أجهزة مساعدة أو إدارية تتمثل في جهاز التفتيش القضائي والمجلس الأعلى للقضاء ، وتعتبر النيابة العامة جزءاً من السلطة القضائية .

يتولى إدارة الانتخابات العامة والاستفتاء اللجنة العليا للانتخابات واللجان المشكلة من قبلها من ممثلي الأحزاب السياسية .

يوجب الدستور حياد المال العام والوظيفة العامة والمؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية في العملية الديمقراطية وفي التنافس بين الأحزاب وفي الحياة المدنية .

٤- غير أن حداثة التجربة الديمقراطية وتركيز السلطة ووجود سلطات بدون مساءلة أو محاسبة والإفلات من العقاب وضعف مركز القضاء وعدم اكتمال شروط استقلاله وعدم الفصل الفعلي بين السلطات، وبين الأحزاب السياسية وإمكانية وأجهزة الدولة ما زالت تعوق إمكانية الانتقال السلمي للسلطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبعض حقوق الإنسان يتعرض لانتهاكات كثيرة في مختلف المجالات ، مما يجعل مهمة الرصد كوسيلة لحماية حقوق الإنسان مهمة صعبة ومعقدة لكنها في غاية الأهمية .

٥- ولما كان هذا الدليل مكرساً لعمليات الرصد من قبل منظمات المجتمع المدني، تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقارب من خمسين منظمة غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان، ومعظمها تقوم بعمل التوعية ونشر فكرة حقوق الإنسان عن طريق الإصدارات والندوات والتدريب، والرصد في مجال حقوق الإنسان يمثل نشاطاً عارضاً لعدد قليل منها، والمرصد اليمني – أول منظمة

جعلت الرصد في مجال حقوق الإنسان مهمتها الأولى والأساسية ، وبسبب حداثة منظمات المجتمع المدني وحداثة تجربتها في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى المعوقات المرتبطة بالحالة الراهنة للنظام السياسي ومن ذلك عدم امتلاك هذه المنظمات المركز القانوني الذي يجعلها شريكاً فعلياً للدولة في حماية حقوق الإنسان، وفقدانها البيئة الآمنة للنشاط وانعدام مصادر الدعم المحلية فإن مهمة الرصد تستوجب من نشطائه التسلح بالمهنية والروح النضالية للتغلب على تلك المعوقات .

ج - النظام القانوني والمؤسسي

٦- يقصد هنا بالنظام القانوني النظام القانوني الوطني الذي يتكون من قواعد التشريع الداخلي وقواعد القانون الدولي التي يلتزم بها اليمن والتي لها أولوية التطبيق على قواعد التشريع الداخلي في حالة التعارض بانتقاص التشريع الداخلي من حماية حقوق الإنسان طبقاً للمعايير الدولية – معايير الحد الأدنى ، إذ ينص الدستور اليمني في المادة (٦) على : " تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة " وصادق اليمن على عدد واسع من المعاهدات والاتفاقات الدولية "، أهمها : العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، اتفاقية حقوق الطفل ، الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الاتفاقيات في مختلف مجالات حقوق الإنسان (أنظر التذييل ١ لهذا الفصل) .

٧- كفل التشريع اليمني الحقوق المدنية وفي مقدمتها مبادئ الشرعية الجنائية : مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية في المادة (٤٧) من الدستور والمادة (٣) من قانون الإجراءات الجزائية (مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون) في المادة (٤٧) من الدستور والمادة (٢) من قانون الجرائم والعقوبات . مبدأ عدم جواز سن قانون يعاقب على أية أفعال بأثر رجعي لصدوره في المادتين (٤٧، ٢٠٤) من الدستور والمادة (٤) من قانون الجرائم والعقوبات .

٨- كفل التشريع اليمني مبادئ المحاكمة العادلة : مبدأ الأصل البراءة في المادة (٤٧) من الدستور والمادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية والمادتان (٢، ٣) من قانون الإثبات، مبدأ لا تجريم إلا بصدور حكم بات من محكمة مختصة ذات طبيعة قضائية كاملة في المادة (٤٧) من الدستور والمادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم في المادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية .وفي المادتين (٢، ٣) من قانون الإثبات، مبدأ القانون الأصلح للمتهم في المادة (٤) من قانون الجرائم والعقوبات، مبدأ ضمان حق الدفاع في المادتين (٤٨، ٤٩) من الدستور والمواد (٩، ١٨١، ٣٤٩، ٣٦٧) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ انحصار المحاكمة في نطاق الدعوى في المادة

(٣٥٦) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ التسوية بين الخصوم في المادة (٢٦) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني وفي المادتين (٢، ٣١٨) من قانون السلطة القضائية، مبدأ علنية المحاكمة في المادة (١٥٤) من الدستور والمادتين (٢٣/ أو ١٦١) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني والمادة (٢٦٣) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ شفاهية الترافع وإجراءات المحاكمة في المادة (٢٣/ب) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني والمادة (٢٦٥) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ تسجيل الدعوى وتدوين الإجراءات والأحكام في المواد (٦٠، ٦١، ٦٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٥٨) من قانون المرافعات والمادة (٣٢٠) من قانون الإجراءات الجزائية، مبدأ صحة الحكم في المواد (٢١٧، ٢٣٠، ٢٣١) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني والمادة (٣٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية ، مبدأ الطعن بالقرارات والأحكام في المادة (٥٣) من الدستور والمواد (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤) من قانون المرافعات واحكام ونصوص قانون الإجراءات الجزائية .

٩- كفل الدستور الحق في الحرية وحظر الاعتقالات التعسفية والحق في السلامة الشخصية وحظر التعذيب الجسدي والمعنوي وكفل الحق في الأمن الشخصي والكرامة وحق اللجوء إلى القضاء والحق في احترام الحياة الخاصة والحق في إقامة الأسرة والسكن وحرية وسرية المواصلات والاتصالات وحرية التنقل والحق في الجنسية والحق في اللجوء والحق في الملكية الخاصة والعامة وغيرها من الحقوق المدنية في المواد (٨ ، ٢٦، ٤٤، ٤٦، ، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٧) وتتضمن القوانين المختلفة الأحكام التفصيلية لحماية هذه الحقوق ، مثل قانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية والقانون المدني وقانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية ، قانون حقوق الطفل ، قانون رعاية الأحداث وغيرها ، كما يتبين في الفصول اللاحقة .

١٠- كفل الدستور الحقوق السياسية: المشاركة في إدارة الشأن العام وحرية التنظيم والتعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة والحق في الانتخابات الحرة والنزيهة والحق في شغل الوظيفة العامة والحق في حرية الرأي والتعبير في المواد (٤، ٥، ٢٨، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٨، ١٥٩) وتفصل القوانين ذات العلاقة حماية هذه الحقوق كقانون الصحافة والمطبوعات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء وقانون السلطة المحلية وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وقانون النقابات العمالية والقوانين الخاصة بالنقابات النوعية وقانون الخدمة المدنية وقانون الإجراءات الجزائية وقانون تنظيم المظاهرات والمسيرات .

١١- يكفل الدستور الحقوق الإقتصادية كالحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل والضمان الاجتماعي والحق في العمل النقابي وحماية البيئة في المواد (٧، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٩ ، ٥٦) وتفصل القوانين الخاصة ضمانات هذه الحقوق

كقانون العمل والقوانين الخاصة بحرية العمل النقابي وقانون المعاشات والتأمينات وغيرها من القوانين ذات العلاقة .

١٢- يكفل الدستور الحقوق الاجتماعية كالحق في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وحماية الأمومة والطفولة في المواد (٢٤، ٣٠، ٣٢) وتفصل القوانين ذات العلاقة الأحكام المتعلقة بضمان هذه الحقوق كالقانون العام للتعليم وقانون حقوق الطفل ، و يكفل الدستور الحقوق الثقافية في المادتين (٢٤، ٢٧) وتفصل ضمانات القوانين ذات العلاقة كقانون الحق الفكري .

١٣- ينيط الدستور الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان وفقاً للمواد (١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣) بالقضاء (محاكم ونيابة عامة) ، المستقل والعادي ،ويحظر إنشاء محاكم استثنائية ، وبأجهزة الضبط القضائي وإنفاذ القانون المتمثلة بهيئة الشرطة وكل الموظفين الآخرين المكلفين بإنفاذ القانون ، كما أنشئت محاكم الأحداث في عواصم بعض المحافظات الرئيسة ، وتناط الحماية الإدارية ببعض جهات حكومية كوزارة حقوق الإنسان والمجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة واللجنة الوطنية للمرأة وهيئة الهلال الأحمر اليمني واللجنة الوطنية العليا لرعاية المعوقين،ومجلس شؤون المغتربين .

١٤- بمقارنة النظام القانوني والمؤسسي اليمني بالمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان سيجد الراصد نقصاً في أحكام التشريع الداخلي وتعارض بعض نصوصه ووضع مؤسساته مع معايير القانون الدولي ، ومن ثم ينبغي على الراصد في هذه الحالة إعمال قواعد الصكوك الدولية ومن أمثلة ذلك أن الدستور اليمني لا يتضمن الحق في الحياة والحق في حرية المعتقد والدين وقانون تنظيم المظاهرات والمسيرات يقيد هذا الحق إلى حد يعطل إمكانية استعماله في الواقع، وقانون السلطة القضائية يعطل استقلالها طبقاً للمعايير الدولية، وفي الواقع توجد محاكم استثنائية، وقانون السجون لا يتضمن الكثير من القواعد الدنيا لأوضاع السجون، وثمة نقص في الدستور لكنه متدارك في القانون مثل عدم نص الدستور على المساواة أمام القانون وعدم كفالة الحق في التجمع السلمي إلا أن قانون الإجراءات الجزائية كفل هذين الحقين في المادتين (٥، ١٥) ولم يتضمن الدستور مبدأ عدم التمييز وصدر عدد من القوانين تميز بين الناس بسبب الجنس أو الدين ، مثل قانون الجرائم والعقوبات وقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وغيرها.

١٥- ينبغي على الراصد عند القيام بعمليات الرصد الإلمام بالمعايير الدولية والمحلية بالرجوع إلى الصكوك الواردة في (التذييل ١، ٢) لهذا الفصل وإلى الصكوك الدولية والداخلية الأخرى الواردة نصوصها في الملحق التشريعي لهذا الدليل.

د - خصوصية العمل في مجال حقوق الإنسان والظروف الواقعية

١٦- يتطلب الرصد في مجال حقوق الإنسان ، إلى جانب الدقة والمهنية ومعرفة المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الإلمام الكافي بالظروف الواقعية ، لاسيما تلك الظروف المتصلة بالضمانات الفعلية لحماية حقوق الإنسان وممارستها كالنظرة إلى القانون واحترام سيادته وإلى حقوق الإنسان من خلال ثقافة ممارسة السلطة والعادات والتقاليد المجتمعية والبنية الديمقراطية من خلال الحالة المؤسسية ومدى احترام العمل المؤسسي والتراتب في المسؤولية واحترام مسؤولي أجهزة الدولة ومؤسساتها للقانون والمشروعية المؤسسية، وينبغي على الراصد أن يربط رصد الوقائع المتعلقة بحقوق الإنسان، بمجمل تلك الظروف الواقعية وأن يشملها بعملية الرصد في مجال حقوق الإنسان لأن حماية هذه الحقوق تتطلب إزالة معوقات هذه الحماية سواء كانت ثقافية أو مؤسسية ، إذ أن من أهم شروط الديمقراطية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع ، احترام سيادة القانون واحترام مشروعية الحكم أو المشروعية المؤسسية وحيث أن هذه الضمانات الفعلية لحماية حقوق الإنسان في اليمن ما زالت في طور النشوء ولم تتحقق بعد إقامة دولة القانون والانتقال الديمقراطي ، يكون لازماً شمول الرصد الظروف الواقعية المتعلقة بها كونها من معوقات حقوق الإنسان ومن مظاهرها:

- عدم احترام مبدأ سيادة القانون من قبل القضاء نفسه : محاكم ونيابات والأجهزة والهيئات المساعدة كأجهزة الضبط والموظفين المعنيين في إنفاذ القانون والمحامين ، وفيما يتعلق بقواعد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان ، فإنها مستبعدة الأعمال في ساحة القضاء اليمني .
- ضعف احترام سيادة القانون ، وبالتالي ، عدم احترام مشروعية العمل المؤسسي وتراتب المسؤوليات ، على ما ترتب عليه شيوع ظاهرة اغتصاب سلطة القضاء من قبل مسؤولي السلطة التنفيذية ، بما في ذلك المسؤولون العسكريون والأمنيون ، وزعماء العشائر المتنفذين وإجبارهم للمواطنين على الخضوع للأعراف القبلية وإحلالها محل القانون ، ويقيمون سجوناً خاصة بهم ويأمرون بإيداع المواطنين في السجون الحكومية .
- سيادة النظام العرفي القائم على الثار والتمييز خاصة ضد المرأة والأخدام والمولدين ومعتنقي المذاهب والأديان الأخرى وشاغلي بعض المهن والحرف التقليدية .
- ضعف تواجد مؤسسات الدولة في كل البلاد وفرض حكم القانون وبالتالي ، شيوع الثأر والحروب القبلية في مناطق عدة من البلاد .
- تعاني عملية الانتقال الديمقراطي من عدم احترام القانون وثقافة عدم احترام حقوق الإنسان وترتب على ذلك تعثر إمكانية حياد الهيئات

والأجهزة المعنية بحماية ممارسة الحقوق السياسية وعموماً حقوق التعددية السياسية والحزبية وإجراءات انتخابات حرة ونزيهة ، مثل : اللجنة العليا للانتخابات وحياد المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والوظيفية العامة .

١٧- ولما كان القضاء هو المعني الأول بحماية حقوق الإنسان ، فان رصد أعمال القضاء يحتل مكانة هامة ، إذ أن ضعف مركز القضاء أمام السلطة التنفيذية وعدم احترام القضاء لسيادة القانون وشروط المحاكمة العادلة يتمظهر بشيوع عدم احترام قواعد الإجراءات في المحاكم وعدم التفات القضاة إلى الإجراءات السابقة للمحاكمة في أجهزة الشرطة والنيابة العامة ، مما يشجع النيابة العامة على عدم مراعاة حقوق الإنسان عند القبض أو التفتيش أو الحجر أو الحبس أو التحقيق والتغاضي عن الانتهاكات التي ترتكب من قبل أصحاب النفوذ وأجهزة الأمن ، ويقود كل ذلك إلى إخلال المحامين بواجبات مهنة المحاماة ، وعدم تنفيذ قرارات وأحكام القضاء، بما في ذلك النيابة العامة وأجهزة الأمن والحكومة .

١٨- وبسبب هذه المعوقات لحماية حقوق الإنسان والثقافة التمييزية للمجتمع، خاصة، بسبب اللون أو الدين وثقافة الثأر والقتل ، فإنه يجب أن يهتم الراصد بصورة خاصة بالفئات الأكثر ضعفاً بسبب اللون أو المركز الاجتماعي أو الموطن ومن هؤلاء ما يسمون بالأخدام الذين يعانون من التمييز والتهميش الكلي بسبب مركزهم الاجتماعي وبشرتهم السوداء ، وما يطلق عليهم بالمولدين وهم أبناء المهاجرين اليمنيين في أفريقيا الذين اضطرتهم الظروف إلى العودة القسرية إلى موطن أجدادهم ، واللاجئون وهم أيضاً قادمون من دول شمال وجنوب شرق أفريقيا .

١٩- ويهدف الدليل إلى معالجة معضلة ثقافية أخرى ألا وهي الاعتماد الأكبر على الشفافية في تقديم الوقائع ووصف حالات الانتهاك لحقوق الإنسان ، وذلك بسبب تفشي الأمية في اليمن التي صارت تفرض تقاليدها كمنظومة ثقافية تعتمد على الحديث الشفهي ، بما في ذلك ، في صفوف العاملين في المجال الثقافي والتوعية ، وتبعا لهذه المنظومة فقد اليمنيون إدراك ضرورة التوثيق وحفظ الذاكرة، الأمر الذي يجعل لعملية التوثيق أهمية خاصة من ناحيتين:

الأولى : ضمان الموضوعية والمهنية لعمل المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان .

الثانية : التأسيس لثقافة سليمة وحقيقة لحقوق الإنسان .

التذييل ١ للفصل الاول

الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو التزمت بها اليمن

م	اسم الصك	اعتماد الصك	دخوله حيز التنفيذ	مصادقة اليمن
١	**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**	١٩٤٨/١٢/١٠	١٩٨٤/١٢/١٠	المادة ٦ من الدستور المعدل في ١٩٩٤/٩/٢٩
٢	**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**	١٩٦٦/١٢/١٦	١٩٧٦/١/٣طبقا للمادة ٢٧	١٩٨٧/٢/٩
٣	**العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية**	١٩٦٦/١٢/١٦	١٩٧٦/٣/٢٣طبقا للمادة ٤٩	١٩٨٧/٢/٩
٤	**الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**	١٩٦٥/١٢/٢١	١٩٦٩/١/٤طبقاًللماد ة ١٩	١٩٧٢/١٠/١٨
٥	**الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**	١٩٧٣/١١/٣٠	١٩٧٦/٧/١٨طبقاً للمادة ١٥	١٩٨٧/٨/١٧
٦	**الإتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية**	١٩٨٥/١٢/١٠	١٩٨٨/٤/٣طبقاً للمادة ١٨	وقعت اليمن في ١٩٨٦/٥/١٦ولم تصادق عليها
٧	**إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها**	١٩٤٨/١٢/٩	١٩٥١/١/١٢طبقا ًللمادة ١٣	١٩٨٧/٢/٩ مع التحفظ على المادة ٩
٨	**إتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية**	١٩٦٨/١١/٢٦	١٩٧٠/١١/١١طبقا ًللمادة ٨	١٩٨٧/٢/٩
٩	**إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**	١٩٨٤/١٢/١٠	١٩٨٧/٦/٢٦طبقاً للمادة٢٧(١)	١٩٩١/١١/٥
١٠	**إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**	١٩٧٩/١٢/١٨	١٩٨١/٩/٣طبقا ًللمادة ٢٧(١)	١٩٨٤/٥/٣٠ مع التحفظ على المادة٢٩(أ)
١١	**الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة**	١٩٥٢/١٢/٢٠	١٩٥٤/٧/٧طبقا ًللمادة ٦	١٩٨٧/٢/٩مع التحفظ على المادة ٩ وعدم قبول الجملة الأخيرة من المادة ٧
١٢	**إتفاقية حقوق الطفل**	١٩٨٩/١١/٢٠	١٩٩٠/٩/٢طبقاً للمادة ٤٩	١٩٩١/٥/١
١٣	**إتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج**	١٩٦٢/١١/٧	١٩٦٤/١٢/٩طبقا ًللمادة ٦	١٩٨٧/٢/٩
١٤	**الإتفاقية الخاصة بالرق**	١٩٢٦/٩/٢٥	١٩٢٧/٣/٩	١٩٨٧/٢/٩
١٥	**إتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير**	١٩٤٩/١٢/٢	١٩٥١/٧/٢٥طبقاً للمادة ٢٤	١٩٨٩/٤/٦
١٦	**إتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين**	١٩٥١/٧/٢٨	١٩٥٤/٤/٢٢طبقاً للمادة ٤٣	١٩٨٠/١/١٨
١٧	**البرتوكول الخاص باتفاقية وضع اللاجئين**	١٩٦٦/١١/١٨	١٩٥٤/٤/٢٢طبقاً للمادة ٨	١٩٨٠/١/١٨

١٨	**إتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان (إتفاقية جنيف الأولى)؛**	١٩٤٩/٨/١٢	١٩٥٠/١٠/٢١	١٩٧٠/٧/١٦
١٩	**إتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار (إتفاقية جنيف الثانية)؛**	١٩٤٩/٨/١٢	١٩٥٠/١٠/٢١	١٩٧٠/٧/١٦
٢٠	**إتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (اتفاقية جنيف الثالثة)؛**	١٩٤٩/٨/١٢	١٩٥٠/١٠/٢١	١٩٧٠/٧/١٦
٢١	**إتفاقية حنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)؛**	١٩٤٩/٨/١٢	١٩٥٠/١٠/٢١	١٩٧٠/٧/١٦
٢٢	**البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الإضافي الأول)؛**	١٩٧٧/٦/٨	١٩٧٨/١٢/٧طبقا ًللمادة٩٥	١٩٩٠/٤/١٧
٢٣	**البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الإضافي الأول)**	١٩٧٧/٦/٨	١٩٧٨/١٢/٧طبقاً للمادة٢٣	١٩٩٠/٤/١٧

التذييل (٢) للفصل الأول

أهم الصكوك التشريعية اليمنية المتعلقة بحقوق الإنسان

رقم	الموضوع (القانون)	تاريخ صدوره	رقم عدد الجريدة الرسمية	ملاحظات
١	**النص الكامل لدستور الجمهورية اليمنية للصياغة المعدلة**	٢٠٠١/٤/١٥م	٧ج١/٢٠٠١م	
٢	**قانون رقم (٦) بشأن الجنسية اليمنية** **اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية رقم (٣) لسنة ١٩٩٤م**	١٩٩٠/٨/٢٦م ١٩٩٤/١/٢٩	٧ج١/١٩٩٠م ٩٤/٢م	عدل بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٣م في العدد (٥) لسنة ٢٠٠٣م
٣	**قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٠ بشان الجوازات** **اللائحة التنفيذية لقانون الجوازات رقم (٢) لسنة ١٩٩٤م**	١٩٩٠/٨/٢٦م ١٩٩٤/١/٢٩م	١٩٩٠/٧م ٩٤/٢م	
٤	**قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ بشان الحافة والمطبوعات** **لائحة تنظيم إصدار بطاقة التسهيلات الصحفية**	١٩٩٠/١٢/٢٣م ١٩٩٣//٢٥م	٩٠/١٥م ٩٤/٢م	
٥	**قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشان السلطة القضائية**	١٩٩١/١/٢٦م		عدل بالقانون رقم (٣) لسنة ٩٤م
٦	**قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشان الخدمة المدنية** **اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة رقم (١٢٢) لسنة م**	٩١/٦م ١٧ج١/٩٢م	٩١/٦م ١٧ج١/٩٢م	
٧	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٠٢٣) لسنة ١٩٩١م بشان الأحوال المدنية والسجل المدني** **اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية والصادرة برقم (٢٢٠) لسنة ١٩٩٩**	١٩٩١/٤/١٠م ٩٩/١/١١م	٧ج١/١٩٩١م ٩٩/١٣م	استعرض مجلس النواب هذا القرار ووافق عليه بالقرار رقم ( ) لسنة ١٩٩٢م
٨	**قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠م بشأن الشرطة** **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة الشرطة**		(١٢ج٢)٢٠٠٠م	
٩	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات والمعاشات** **اللائحة التنفيذية لقانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٩١م**	١٩٩١/٤/١٠م ٩٢/٩/١٢م	٧ح٢/٩١م ٧ج٤/٩٢م	

١٠	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١م بشأن دخول وإقامة الأجانب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤م**	١٩٩١/٤/١٣م ١٩٩٤/١/٢٥م	٧ج٩١/٧م ٩١/٢م	
١١	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩١م بشأن تنظيم السجون اللائحة المنظمة للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩م**	١٩٩١/٤/١٣م ٩٩/١/٢م	٧ج٩١/٧م ٩٩/١٣م	عدل بالقانون رقم (٢٦_) لسنة ٢٠٠٢م
١٢	**قانون رقم (٠٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الاحزاب والمنظمات السياسية اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥م**	١٩٩١/١٠/١٧م ١٩٩٥/٨/٢١م	٩١/٢٠م ٩٥/١٦م	
١٣	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن الأحوال الشخصية**	١٩٩٢/٣/٢٩م	٦ج٩٢/٢م	عدل بالقانون رقم (٠٢٧) لسنة ٩٨م وقانون رقم (٢٤) لسنة ٩٩م والقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٣م
١٤	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢م بشأن رعاية الأحداث اللائحة التنفيذية للقانون رقم(٣٨٠) لسنة ٢٠٠٠م**	١٩٩٢/٣/٢٩م ٢٠٠/١٠/٢٣م	٦ج٩٢/٤م ٢٠٠٠/٢٨م	عدل بالقانون رقم (٠٢٦) لسنة ٩٧م
١٥	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٢ م بشأن المحاماة**	١٩٩٢/٤/٣م	٧ج٩٢/٢م	ألغي بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧م
١٦	**قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ بشأن القانون العام للتربية والتعليم**	١٩٩٢/١٢/٣١م	٩٢/١٤م	
١٧	**قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٥٧) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١ بشأن السلطة القضائية**	١٩٩٤/٤/٢٠م	٩٤/٨م	
١٨	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن الجرائم والعقوبات قرار بالقانون الخاص بمكافحة جرائم الاختطاف والتقطع رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٨م**	١٩٩٤/١٠/١٢م ٢٠٠٢/١/٢٨م	١٩ج٩٤/٣م ٢ج٢٠٠٢/٢م	عدل بالقرار بالقانون رقم (١٦) لسنة ٩٥م
١٩	**قرار جمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الاجراءات الجزائية**	١٩٩٤/١٠/١٢م	١٩ج٩٤/٢م	
٢٠	**قرار جمهوري بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤م بشأن العقوبات والاجراءات العسكرية**	١٩٩٤/١٠/٢٩م	٢٠ج٩٤/٢م	ألغي القرار بالقانون (١٦) لسنة ٩٦ بصدور القانون رقم (٢١) لسنة ٩٨م
٢١	**قرار جمهوري بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤م بشأن الحق الفكري**	١٩٩٤/١٠/٢٩م	٢٠ج٩٤/٢م	

٢٢	**قرار جمهوري بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن قانون العمل**			عدل بـ: القانون رقم (٢٥) لسنة ٩٧م والقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠١م والقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٣م
٢٣	**قانون تنظيم النقابات العمالية رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م**	٢٠٠٢/٨/٣١	٢٠٠٢/١٦م	
٢٤	**قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا**	١٩٩٥/٢/٢١		
٢٥	**قرار جمهوري بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م لتعديل المادة (٤٠) المتعلقة بالديات والعروش من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤بشأن الجرائم والعقوبات**	١٩٩٥/٥/٢٤م	٩٥/١٠م	
٢٦	**قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن حماية البيئة**	١٩٩٥/١٠/٢٩م	٩٥/٢٠م	
٢٧	**قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦م بشأن تعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢١) لسنة ٩٢ بشأن الاثبات**	٩٦/٧/٢٩م	٩٦/١٤م	
٢٨	**قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦م بشأن إنشاء صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة**	١٩٩٦/٦/٣٠م	٩٦/١٨م	
٢٩	**قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م بشأن الرعاية الاجتماعية**	٩٦/١٠/٩م	٩٦/١٩م	
٣٠	**قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار**	٩٨/١١/٢٧م	٩٨/٢٢م	
٣١	**قانون رقم (١٧) لسنة ٩٩ بتعديل بعض مواد القانون رقم (٣١) لسنة ٩٦م بشأن الرعاية الاجتماعية**	٩٩/١/١٧م	٢ج٩٩/١م	
٣٢	**قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩بشأن رعاية وتاهيل المعاقين** **اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢م**	٩٩/١٢/٢٩م ٢٠٠٢/٣/١٦م	٩٩/٢٤م ٢٠٠٢/١٦	
٣٢	**قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية** **اللائحة التنفيذية رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٠٢م**	٢٠٠٠/٢/١٠م ٢٠٠٢/٧/٢٧م	٢٠٠٠/٢م	عدل لاحقاً بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢م
٣٢	**قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية** **اللائحة التنفيذية رقم**	٢٠٠١/٢/٢٩م	٢٠٠١/٤م	

٣٣	**قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والإستفتاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢**	٢٠٠١/١١/١٣م ٢٠٠٢/٤/٢٧م	٢١ج/١/٢٠٠١م	
٣٤	**قانون رقم (١٤) لسنة بشأن القانون المدني**	٢٠٠٢/٤/١٠م	٢٠٠٢/١١م	
٣٥	**قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الوثائق**	٢٠٠٢/٦/١٦م	٢٠٠٢/١٢م	
٣٦	**قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن رعاية المغتربين اليمنيين**	٢٠٠٢/٨/٣١م	٢٠٠٢/١٦م	
٣٧	**قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن حقوق الطفل**	٢٠٠٢/١١/١٩	٢٠٠٢/٢٢م	

الفصل الثاني

القانون الدولي لحقوق الإنسان

والقانون الدولي الإنساني

الفصل الثانى

القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى (السريان والنطاق)

المفاهيم الرئيسة

توفر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التعريف الأساس لقانون حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الغقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويستند القانون الإنساني بصورة أساسية إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م وبروتوكولي عام١٩٧٧م المتصلين بالنزاع المسلح الدولي وغير الدولي .

وهناك بعض الحقوق الدنيا الأساسية التي لا يمكن أن تكون موضع تعطيل حتى أثناء النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الإستثنائية الأخرى ، وهي حقوق منصوص عليها في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف .

أ – المقدمة :

١- ينبغي على الراصد في مجال حقوق الإنسان أن يكون ملماً بالحقوق التي يضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويوفر هذا الفصل الإطار للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ، ويوضح مصادر المعايير الدولية وصلاحيتها القانونية، ويبين الصلة بين حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ويناقش الصلة بين هذا القانون ومهمة منظمات حقوق الإنسان في القيام بالحماية ومن ذلك الرصد والتوثيق وإصدار التقارير.

٢- يعلن القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمانات واسعة للحقوق الأساسية لجميع البشر، وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي الإنساني ، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، ينظم معاملة المحاربين والمدنيين أثناء فترات النزاع المسلح الدولي والداخلي، ويعيد القانون الإنساني الدولي تأكيد المبدأ الداعي، في حالات النزاع المسلح، إلى وجوب معاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية معاملة إنسانية.

ب - الأثر القانونى لصكوك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنسانى

٣- قد يلاحظ الراصدون في مجال حقوق الإنسان اختلاف الأسماء التي تطلق على **المعاهدات** المتعددة الأطراف، مثل الميثاق والعهد والاتفاقية والبروتوكول، وهذه كلها معاهدات بين الدول تحمل التزامات **ملزمة من الناحية القانونية** طبقاً للغة المستخدمة فيها، وباستثناء ميثاق الأمم المتحدة الذي، بموجب المادة ١٠٣، ينبغي تغليبه في حالة التضارب مع معاهدة أخرى، وتتمتع جميع المعاهدات

الأخرى بنفس الأثر القانوني، ويستخدم مصطلح "البروتوكول" للدلالة على معاهدة متعددة الأطراف توسع أو تعدل أثر الاتفاقية أو العهد أو معاهدة أخرى يرتبط بها.

٤- ويشار إلى النصوص الأخرى المتفق عليها دولياً بأنها إعلان أو مجموعة مبادئ أو خطوط توجيهية، الخ، والفرق الرئيس بين المعاهدات وبين هذا النوع الثاني من الوثائق هو أن المعاهدات قد تقبلها الحكومات رسميا (عن طريق التصديق عليها أو الانضمام إليها) ومن ثم تعد اتفاقات ملزمة قانونا بين الدول، ويتفاوت الأثر القانوني الملزم الذي تتسم به الوثائق، مثل الإعلانات والخطوط التوجيهية والقواعد الدنيا ومجموعات المبادئ، تبعاً للدرجة، وذلك على سبيل المثال، الذي يفسر به الالتزامات بموجب المعاهدات أو يعبر به عن القانون الدولي العرفي أو المبادئ العامة للقانون، أو يعبر بها عن القانون الدولي العرفي في عملية الصياغة أو التي يعتبر بها كونها تعبر عن أفضل الممارسات دون أن يكون لها تأثير قانوني أكثر إلزاماً.

٥- ويستعمل مصطلح "الصك" في كثير من الأحيان كمصطلح عام للدلالة إما على معاهدة أو وثيقة تقنينية، مثل الإعلان أو مجموعة المبادئ أو الخطوط التوجيهية، الخ.

ج – أهمية المعايير الدولية

٦- ويحتاج الراصدون في مجال حقوق الإنسان إلى معرفة معايير حقوق الإنسان الدولية لأن هذه المعايير تحدد ولايتها ،وترسي التزامات قانونية للحكومة، ومن ثم توفر الأساس لمطالبة الحكومة والفاعلين الآخرين باحترام حقوق الإنسان.

٧- ومعايير حقوق الإنسان الدولية هي النقطة المرجعية المعيارية الرئيسة لحماية حقوق الإنسان ،وسواء في عملية رصد امتثال الحكومة أو تقديم تقارير عن انتهاكات، فالمعايير الدولية إلى جانب أنها تحدد الدولي فإن لها أولوية التطبيق على المعاير المحلية.

١- أسس حماية حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الأخرى والمعايير ذات الصلة

- **ميثاق الأمم المتحدة**

٨- تستند الحماية الدولية لحقوق الإنسان إلى سلطة الأمم المتحدة بموجب الميثاق، وميثاق الأمم المتحدة هو من أبرز المعاهدات بين الدول ويتضمن أحكام حقوق الإنسان الأساسية (أنظر المواد ١ و٥٥و٥٦و١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة). وتحدد المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة أهداف حقوق الإنسان الأساسية التي ترمي إليها الأمم المتحدة عندما تنص على أن تعمل الأمم المتحدة على:

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي،
(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الإقتصادية والإجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم،
(ج) أن يشاع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات.

٩- وبالتصديق على ميثاق الأمم المتحدة، "يتعهد" جميع الأعضاء في المادة ٥٦ "بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥."

١٠- والمعاهدات، بما فيها الميثاق، تؤلف المصادر الرئيسة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولما كان الرصد يستهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان، "فسوف يتم تحديد "حقوق الإنسان" وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن المعاهدات الأخرى والصكوك ذات الصلة التي يعلنها المجتمع الدولي، وما تحدده أحكام الميثاق من حقوق يمكن أن يفصل ويفسر من خلال معاهدات حقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى، فضلاً عن القانون العرفي الدولي ذي الصلة والمبادئ العامة للقانون.

- **الشرعة الدولية لحقوق الإنسان**

١١- حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإلتزامات بحقوق الإنسان التي تقع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وذلك في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تتألف مما يلي:

- ❖ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الأول.

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :**

صدر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٨م ، وكان اول صك دولي يشمل على حقوق الإنسان وحرياته الاساسية : المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكنه لم يتخذ طابع المعاهدة الدولية، وعلى اساسه وضعت معاهدتان دوليتان أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م ودخلا حيز النفاذ عام ١٩٧٦م وهما : العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

١٢- يرسي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية معياراً دولياً أدنى لسلوك جميع الدول الأطراف فيه، وهو يكفل الحقوق الخاصة بتقرير المصير، والانتصاف القانوني، والمساواة، والحياة، والحرية، وحرية التنقل، والنظر المنصف والعلني والسريع في التهم الجزائية، وحرية التعبير والفكر والوجدان والدين، والتجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، (بما في ذلك حقوق نقابات العمال والأحزاب السياسية)، والأسرة، والمشاركة في الشؤون العامة، كما انه يحظر التعذيب و "المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة" والرق والتوقيف التعسفي، والمحاكمة على ذات الجرم مرتين، والسجن بسبب العجز عن الوفاء بالدين.

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية**

١٣- يرسي العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية معايير دنيا دولية للدول التي صدقت على هذا النص لاتخاذ خطوات نحو احترام وحماية وتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتطلب هذا العهد من الدول الأطراف تكريس أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة بأكثر الطرق الممكنة فعالية وسرعة لكفالة الإعمال الكامل، والتدريجي في بعض الحالات، للحقوق التي تعترف بها، وتشمل الحقوق الواردة في العهد: حق الفرد في كسب رزقه بالعمل، وظروف عمل تكفل السلامة والصحة، والتمتع بحقوق النقابات، والحصول على الضمان الاجتماعي، وحماية الأسرة، والسكن والكساء الملائمين، والتحرر من الجوع، وتلقي الرعاية الصحية، والحصول على التعليم العام المجاني، والمشاركة في الحياة الثقافية والنشاط الإبداعي والبحث العلمي ، كما يحظر العهد بشدة التمييز فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكفل مساواة الرجال والنساء في حق التمتع بهذه الحقوق.

- **المعاهدات المتخصصة**

١٤- كما قامت الأمم المتحدة بوضع قانون دولي لحقوق الإنسان أكثر تحديداً في عدد من المعاهدات المتصلة بمختلف المواضيع التي حددتها بصورة أولية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان . وتنشئ المعاهدات التزامات قانونية للدول الأطراف فيها، ولكنها بصفة عامة ليست ملزمة للمجتمع الدولي ككل. على أن المعاهدات قد تنشئ قانوناً دولياً عاماً ملزماً لكل الدول عندما ترمي هذه الاتفاقات إلى تمسك الدول بها عموماً وعندما تكون في الحقيقة مقبولة على نطاق واسع وعندما تنص مرة أخرى على المبادئ العامة للقانون.

١٥- وبالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإن أهم معاهدات الأمم المتحدة التي حظيت بعدد من التصديقات أو الانضمامات يكفي لبدء نفاذها تشمل ما يلي (حسب ترتيب تأريخ بدء النفاذ):

- ❖ إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- ❖ الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؛
- ❖ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛
- ❖ الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- ❖ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- ❖ إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- ❖ إتفاقية حقوق الطفل؛
- ❖ البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

١٦- ولكي تنطبق معاهدة على بلد معين، لابد أن تكون الدولة (أي البلد) قد صدقت على المعاهدة أو التزمت بها رسمياً بأي شكل آخر، ومن هنا فمن المهم للراصد في مجال حقوق الإنسان أن يتحقق من مصادقة اليمن على المعاهدة. وتلحق بعض الدول تحفظات أو غيرها من القيود على تصديقها على المعاهدة. ولذلك من المهم أيضا التحقق ماإذا كان لليمن تحفظات على هذه المعاهدة أو تلك المتصلة بعملية الرصد ، وينبغي ملاحظة أن التحفظ، حتى وإن أكدته الدولة، قد يكون لاغياً إذا انتهك الهدف والغرض من الاتفاقية(أنظر الملحق الخاص بالمعاهدات التي صادقت عليها اليمن بالفصل الأول.

o هيئات انفاذ المعاهدات

١٧- عملا بست من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسة، أنشئت لجان لمراقبة تنفيذ المعاهدات، وهذه الهيئات التعاهدية الست هي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل. **وتستعرض** الهيئات التعاهدية الست **التقارير المقدمة من الدول الأطراف** عن امتثالها لهذه المعاهدات، وتصدر معظم هذه الهيئات تعليقات عامة وتوصيات تعبر عن تجربتها في استعراض تقارير الدول، وبهذه الطريقة، يمكنها أن تقدم تفسيرات رسمية لأحكام المعاهدات، بالإضافة إلى ذلك تقوم في بحث مدى تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات بصورة دورية من خلال تحليل تقارير الدول، تصدر الهيئات التعاهدية ملاحظات ختامية تصف وتتناول مجالات معينة يمكن للدول الأطراف أن تغير تشريعاتها وسياستها العامة وممارساتها من أجل تعزيز الامتثال للمعاهدة، والملاحظات الختامية هي في كثير من الأحيان مصدر قيم للمعلومات عن العاملين في ميدان حقوق الإنسان. كما أن ثلاثاً من الهيئات التعاهدية، وهي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب، قد تتلقى في أحوال معينة **بلاغات فردية**

بانتهاكـات هـذه المعاهـدات ومـن ثـم تـصدر أحكامـاً تفـسر أحكـام المعاهـدات وتطبيقهـا، وفـي حـين أن الهيئـات التعاهديـة الأخـرى لا يمكنهـا أن تتلقـى شكاوى رسمية في شكل بلاغات فردية، فإنها تقوم بإصدار إعلانات تفسر وتطبق أحكام المعاهدة، فضلاً عن الإشارة-وإن كان على نحو مخصص في كثير من الأحيان- إلـى أنـه ينبغـي للـدول الأطـراف أن تغيـر مـن سلوكها مـن أجـل ضـمان الامتثـال بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

د ـ صكوك الأمم المتحدة غير التعاهدية ذات الصلة

١٨- وبالإضـافة إلـى المعاهـدات، قامـت الأمـم المتحـدة بالإشـراف علـى وضـع واعتمـاد العـشرات مـن الإعلانـات والمـدونات والقواعـد والخطـوط التوجيهيـة والمبـادئ والقرارات وغير ذلك من الصكوك التـي تعمل علـى تفسير وتوسيع التزامات الدول الأعضاء بحقوق الإنسان العامة بموجب المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة وقد تعبر عن القانون الدولي العرفي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أبرز صكوك حقوق الإنسان، وهو لا يوفر فقط تفسيراً رسمياً وشاملاً ومعاصراً تقريباً لالتزامات حقوق الإنسان بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولكنه يتضمن أيضاً أحكاماً تم الاعتراف بها باعتبارها تعبر عن القانون الـدولي العرفـي الملـزم لكـل الـدول بـصرف النظـر عمـا إن كانـت أطرافـاً فـي المعاهدات التي تتضمن هي الأخرى تلك الأحكام. ومن بين الصكوك البارزة الأخـرى التـي ليـست معاهـدات ولكنهـا تتـسم بأهميـة عظيمـة في ميـدان حقـوق الإنسان (مرتبة حسب تاريخ اعتمادها) ما يلي:

- ❖ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛
- ❖ الإعلان الخاص بحقوق المعوقين؛
- ❖ مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- ❖ إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة؛
- ❖ القواعد النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث ("قواعد بكين")؛
- ❖ إعلان الحق في التنمية؛
- ❖ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛
- ❖ مبـادئ المنـع والتقـصي الفعـالين لعمليـات الإعـدام خـارج نطـاق القـانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة؛
- ❖ مبادئ أساسية بشأن استعمال الأسلحة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- ❖ إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

- ❖ إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية؛
- ❖ إعلان القضاء على العنف ضد المرأة؛
- ❖ الإعلان الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

هـ - معاهدات وصكوك الأمم المتحدة الأخرى

١٩- الأمم المتحدة ليست المنظمة العالمية الوحيدة التي أصدرت أو يسرت إصدار معايير لحقوق الإنسان على مستوى العالم، وتشمل المنظمات الأخرى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فضلا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر).

٢٠- ومنظمة العمل الدولية، باعتبارها واحدة من أعرق المنظمات الحكومية الدولية، فإنها قامت بنشر ١٣٨ توصية و١٧٦ اتفاقية، بما في ذلك عدة معاهدات متصلة بحقوق الإنسان، وقامت اليونسكو بنشر عدة معاهدات متصلة بحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، سلسلة معاهدات الأمم المتحدة ٤٢٩، ٩٣، التي بدأ نفاذها في ٢٢ مايو/أيار ١٩٦٢.

و - اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها

٢١- دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلى عقد مؤتمرات حكومية لصياغة معاهدات بغرض حماية جرحى القوات المسلحة في الميدان وفي البحر أثناء النزاع المسلح، وأسرى الحرب والمدنيين في وقت الحرب. وتؤلف هذه المعاهدات جوهر القانون الإنساني الدولي الرامي إلى كفالة احترام المبادئ العامة للإنسانية أثناء فترات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي، وفي سياق المنازعات المسلحة، يوفر القانون الدولي الإنساني أساساً لحماية حقوق الإنسان بدرجة من التفصيل أكبر بكثير مما في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٢- والمعاهدات المتعددة الأطراف الرئيسة التي توفر الأساس التشريعي للقانون الدولي الإنساني-وهي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩- حظيت بعدد من التصديقات يزيد عما حظيت به معاهدات حقوق الإنسان الأخرى فيما عدا ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية حقوق الطفل، ويوسع البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ من أنواع الحماية المكفولة بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ويجعلها أكثر تحديداً لتشمل المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

ويعد من أبرز الصكوك الدولية في مجال القانون الإنساني ما يلي :

- ❖ اتفاقيـة جنيـف لتحـسين حـال الجرحـى والمرضـى بـالقوات المـسلحة فـى الميدان (اتفاقية جنيف الأولى)؛
- ❖ اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار (اتفاقية جنيف الثانية)؛
- ❖ اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (اتفاقية جنيف الثالثة)؛
- ❖ اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)؛
- ❖ البرتوكـول الإضـافي الأول الملحـق باتفاقيـات جنيـف المعقـودة فـي ١٢ آب/أغـسطس ١٩٤٩ والمتعلـق بحمايـة ضـحايا المنازعـات المـسلحة الدولية (البروتوكول الإضافي الأول)؛
- ❖ البرتوكـول الإضـافي الثـاني الملحـق باتفاقيـات جنيـف المعقـودة فـي ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الإضافي الثاني).

٢٣- وتحظى كثير من أحكام اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاها واتفاقيتا لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ بقبول واسع باعتبارها تنص من جديد على القانون الدولي الإنساني العرفي الساري على جميع البلدان، ويسري القانون الإنساني بالتحديد على حالات النزاع المسلح التي تدخل عادة في عداد "حالات الطوارئ الاستثنائية."

ز - الحدود المقيدة للحقوق

٢٤- يمكن للدول أن تفرض حدوداً على ممارسة بعض حقوق الإنسان في أحوال محددة منصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، على أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن الحدود على الحقوق هي الاستثناء وليست بالأحرى القاعدة، الحدود على الحقوق، حيثما سمح بها، **محددة في نصوص محددة من قبل القانون** وأن تكون **ضرورية في مجتمع ديمقراطي** من أجل:

- ❖ كفالة احترام حقوق وحريات الآخرين؛
- ❖ الوفاء بالمتطلبات العادلة للنظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة أو الأمن القومي أو السلامة العامة.

والقيود المفروضة على الحقوق خارج الأحوال السالفة الذكر لا يسمح بها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ح - حالات الطوارئ والتضييق

٢٥- في الحالات المحددة والصارمة المشار إليها في المادة ٤ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان للدول بأن **تضيق** (أي تعطل مؤقتاً) الحقوق أثناء فترات "الطوارئ

الاستثنائية." وتنص المادة ٤ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الإجتماعي.

٢٦- على أنه توجد مجموعة من الحقوق التي لا يمكن تضييقها أو تعطيلها بأي حال من الأحوال، بما في ذلك في الحالة المبينة في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. و تشمل هذه الحقوق التي **لا يجوز تضييقها**: الحق في التحرر من الحرمان التعسفي من الحياة، والتحرر من التعذيب وغير ذلك من إساءة المعاملة والرق والسجن للعجز عن الوفاء بالدين، والعقوبة بأثر رجعي وعدم الاعتراف من قبل القانون والاعتداء على حرية الفكر والوجدان والدين (المادة ٤ (٢)).

٢٧- وتشدد أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الطابع الاستثنائي لحالات عدم التقيد بالحقوق المكفولة في العهد، وينبغي الانتباه بشدة إلى الأحوال الجوهرية والإجرائية التي يسمح فيها القانون الدولي بعدم التقيد بالحقوق:

- ❖ وجود ما يتهدد حياة الأمة؛
- ❖ الإعلان رسمياً عن قيام حالة طوارئ؛
- ❖ أن يكون عدم التقيد بالحقوق في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع؛
- ❖ عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي؛
- ❖ عدم انطوائها على تمييز؛
- ❖ إحترام الحقوق التي لا يجوز عدم التقيد بها.

٢٨- كما تتطلب المادة ٤ (٣) وجوب قيام الدول التي لا تتقيد بالحقوق أن تعلم فوراً الدول الأخرى الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك.

ط - سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٢٩- كما أوضحنا أنفاً من ان القانون الدولي الإنساني هو صلب القانون الدولي الساري على حالات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي. ويرسي هذا القانون

أنواعاً من الحماية للأفراد ويفرض حدوداً على طرق ووسائل الحرب بين الدول المتحاربة.

٣٠- ويستمر قانون حقوق الإنسان في السريان في أوقات النزاع، غير أنه نظراً لأن حالات النزاع المسلح هي في العادة من قبيل "حالات الطوارئ الاستثنائية" على النحو المحدد في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من الممكن ومن المرجح أنه في هذه الحالات قد تطبق الدول قيوداص وتدابير للخروج على حقوق الإنسان (في الأحوال السالفة الذكر). ولذلك من المرجح أن أعلى مستوى من الحماية للأفراد في حالات النزاع المسلح توفرها أحكام القانون الدولي الإنساني

٣١- ويبرز الجدول التالي تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في مختلف الحالات وما يقابلها من مختلف مستويات النزاع:

قانون حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الواجب التطبيق

القانون الواجب التطبيق وسريانه	الحالة
اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩: تسري على : (١) الجرحى والمرضى في الميدان (٢) الغرقى (٣) أسرى الحرب (٤) الأشخاص المدنيين (تحت الاحتلال) **البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧** **أحكام حقوق الإنسان الأخرى** (طالما لا يجوز مخالفتها ولم تعلن حالة طوارئ)	١- **النزاع المسلح الدولي** ويشمل التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية وذلك في ممارسة حق تقرير المصير
المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف (تسري على الحكومة وقوة المعارضة المسلحة) **البروتوكول الإضافي الثاني** لعام ١٩٧٧ (ميدان تطبيق أشد تقييداً) أحكام حقوق الإنسان الأخرى (طالما لا يجوز مخالفتها ولم تعلن حالة طوارئ)	٢- **النزاع المسلح غير الدولي** الحرب الأهلية أو أي حالة أخرى تمارس فيها قوات مسلحة نظامية تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمها من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وتستطيع تنفيذ القانون الإنساني.
جميع حقوق الإنسان، باستثناء ما يلي: • قد يُسمح بعدم التقيد ببعض الحقوق بالقدر الذي تتطلبه فقط مقتضيات الحالة، وألا يتعارض مع المتطلبات الأخرى بمقتضى القانون الدولي (بما في ذلك	٣- **حالة الطوارئ** الاضطرابات و أعمال الشغب وأعمال العنف العرضية النادرة وغيرها من حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الدولة والتي لا تكفي فيها التدابير المتفقة في العادة مع الدستور والقوانين للتصدي للحالة.

اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الملحقان بها). • عدم التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. • لا يُسمح بأي تضييق فيما يتعلق بالتجريد التعسفي من الحياة أو التعذيب أو الرق أو السجن للعجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي.	**يجب إعلان حالة الطوارئ رسميا**.
جميع حقوق الإنسان (ولكن يُنظر في أي تقييد ذي صلة بكل واحد من الحقوق، ولا يمكن أن تخضع الحقوق إلا للقيود المحددة فحسب من قبل القانون بغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق وحريات الآخرين وللوفاء بالمتطلبات العادلة للأخلاقيات والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي).	٤- **التوترات الداخلية الأخرى** الاضطرابات و أعمال الشغب وأعمال العنف العرضية النادرة التي لا تعد بمثابة حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة. عدم إعلان حالة طوارئ.
جميع حقوق الإنسان (ولكن يُنظر في أي تقييد ذي صلة بكل واحد من الحقوق، ولا يمكن أن تخضع الحقوق إلا للقيود المحددة فحسب من قبل القانون بغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق وحريات الآخرين وللوفاء بالمتطلبات العادلة للأخلاقيات والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي).	٥- **الحالات العادية**

ي - المعيار الأكثر حماية

٣٢- ونظراً لعدم الاتساق والثغرات بين الحماية الممنوحة من مختلف صكوك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلا عن القوانين الوطنية والمحلية، ينبغي أن يتمتع الفرد بالأحكام الأكثر حماية الواردة في القوانين الدولية أو الوطنية أو المحلية النافذة. وبناء على ذلك، إذا كان القانون الإنساني يتيح أنواعاً من الحماية أفضل من تلك التي يتيحها قانون حقوق الإنسان، فينبغي تطبيق القانون الإنساني، والعكس بالعكس.

ك ـ الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

٣٣- وبالإضافة إلى آليات الأمم المتحدة لتنفيذ حقوق الإنسان، هناك هياكل إقليمية تعمل الآن في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا والبلاد العربية، والحقوق التي تحميها هذه الهياكل مستمدة من الحقوق المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومشابهة لها، غير أن كل هيكل قد طور مناهج فريدة للسعي إلى تأكيد التطبيق العملي لهذه الحقوق. وفي حين أن المواد التالية تنصب في كثير من الأحيان على معايير الأمم المتحدة وغيرها من المعايير العالمية، تتسم المعايير الإقليمية بدرجة كبيرة من الأهمية في ظروف معينة وذلك على سبيل المثال : لأن البلد يكون قد صدق على معاهدات إقليمية مهمة لحقوق الإنسان تعتبرها الحكومة أكثر إقناعاً أو لأن هذه الصكوك الإقليمية تحظى بأهمية في الاتفاق مع عملية حقوق الإنسان (تعهد اتفاقات دايتون بشأن النزاع في البوسنة والهرسك للإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مركزاً مساوياً في مواجهة القانون المحلي). ومعاهدات حقوق الإنسان الإقليمية الرئيسة المشار إليها في هذا الدليل هي:

- ❖ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بنجول)
- ❖ الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (الإتفاقية الأمريكية)
- ❖ الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الإتفاقية الأوروبية).
- ❖ الميثاق العربي لحقوق الإنسان – لم تكتمل الصديقات وعليه لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

٣٤- تستند أية عملية رصد إلى معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل الحقوق التي نوقشت في هذا الدليل، والواقع أن أهم وسيلة لحماية حقوق الإنسان ولتنفيذ القانون الدولي من منظور الفرد في معظم البلدان هي من خلال التشريع والمحاكم الوطنية المختصة. وقد يتسم دور الراصد في مجال حقوق الإنسان بمزيد من الفعالية بالرجوع إلى الدستور أو القانون الوطني لتحقيق الحماية لحقوق الإنسان.

٣٥- و معايير حقوق الإنسان في جهات غير الأمم المتحدة قد نجده في بلد يكفل فيه الدستور أو القانون الوطني أو الممارسة حماية لحقوق الإنسان أكبر من تلك التي يكفلها القانون الدولي، حيث أن معاهدات حقوق الإنسان لا توفر إلا معايير دنيا دولية، وليس ثمة ما يمنع بلداً من توفير حماية لحقوق الإنسان أكبر من تلك التي توفرها المعايير الدولية، وكما أسلفنا، ينبغي أن يكون للفرد الحق في التمتع بالأحكام الأكثر حماية التي ترد في القوانين الدولية أو الوطنية أو المحلية النافذة، وعلى ضوء ذلك ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان أن يستعين بالمعايير الأكثر حماية أيا كانت هذه المعايير.

٣٦- على أن الراصدين في مجال حقوق الإنسان سيجدون بصفة عامة أن حقوق الإنسان تحظى بحماية في ظل القانون الدولي أكبر مما تحظى به بموجب القانون الوطني، وبناء على ذلك، يحتاج الراصدون إلى تدريب على كيفية الرجوع إلى أنواع من الحماية الأوسع والاستفادة من الأفكار الدولية بشأن الطريقة التي يمكن بها تنفيذ حقوق الإنسان.

التذييل ١ للفصل الثاني

تصنيف الحقوق وفقاً للمواثيق الدولية

حقوق الإنسان



حقوق الإنسان المدنية

الحق في الحياة م(٣) إعلان و م (٦) عهد	الحق في المساواة وعدم التمييز م(١-٢-٧) م(٢٦) إعلان	حرية الإقامة والانتقال م(٣) إعلان و م(١٢) عهد
الحق في السلامة الشخصية م (٥) إعلان و (٧) عهد	حق تأسيس الأسرة م (١٦) إعلان و م (٢٣) عهد	الحق في اللجوء م (١٤) إعلان
الحق في الحرية والأمن الشخصي م(٣) إعلان م(٩) عهد	الحق في حرية الحياة الخاصة م (١٢) إعلان و م (١٧) عهد	الحق في الشخصية القانونية م (٤-٦) إعلان م (١٦) عهد
الحق في الهوية م (١٥) إعلان و م (٢٤) عهد	الحق في حرية الفكر والوجدان والدين م(١٨) إعلان و م(٨) عهد	حق التقاضي م (8-10-١١) إعلان م (١٤-١٥) عهد
	حق التملك م (١٧) إعلان	

حق التقاضي والمحاكمة العادلة (٨-١٠-١١)إعلان يقابلها المواد (١٤-١٥) عهد	الحق في الشخصية القانونية م(٤-٦) إعلان وعهد (٨-١٦)	الحق في السلامة الشخصية م(٥) إعلان و م(٧) عهد	حق تأسيس الأسرة م(١٦) إعلان و (٢٣) عهد	الحق في حرية الفكر والوجدان والدين م(١٨) إعلان و م (١٨) عهد	حق التملك م (١٧)	الحق في حرية الإقامة والانتقال م (٣) إعلان و م (١٢) عهد	الحق في اللجوء م (١٤) إعلان
حق اللجوء إلى (القضاء م(٨)	الحماية من الاسترقاق م(٤)	الحماية من التعذيب	حق التزويج وحرية تأسيس الأسرة م(١/١٦)	- حرية واعتناق الأفكار أو المعتقدات الفكرية - الحق في حرية تغيير المعتقد	الحق في الملكية الفردية	حرية الإقامة	اللجوء الإنساني
الحق في (الإنصاف م(٨)	الحماية من الاستعباد م(٤)	الحماية منم المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهنية	رضى الراغبين في الزواج م(٢/١٦)		الحق في الملكية الجماعية	حرية الانتقال	اللجوء السياسي
المساواة أمام (القضاء م(١٠)	التمتع بالأهلية م(٦)	حرمة الخصوصيات الشخصية	حماية الأسرة م(٣/١٦)	- حرية الدين . - الحق في حرية تغيير الديانة	الحق في حماية القانون لحق الملكية	حرية الدخول والخروج من والي البلد	
استقلال القضاء (ونزاهته م(١٠)	حماية الحياة والسلامة الجسمانية من الجوع والأمراض القاتلة	حرمة الشئون الأسرية	تساوي الحقوق للزوجين م(١/١٦)				
الحق في مبدأ الشرعية م٢/١١ الجنائية	حق التسجيل في السجل المدني والحق في الاسم	حرمة السكن		* حريـــــة الإعراب عنهما : - الحـق فـي تعلمها . - الحـق فـي إقامة الشعائر - الحـق فـي ممارســـتها عملياً			
علنية المحاكمة م (١٠)	حق التمتع بجنسية	حرية المراسلات والاتصالات					
الحق في مبدأ البراءة (م(١١-١)	الحماية من الحرمان منها	حرمة الشرف والسمعة					
الحق في الحرية الدفاع م(١١-١)	الحق في تغيرها						

حقوق الإنسان السياسية

حق تقرير المصير **الديباجة (ف١) م (١-٢) إعلان** **م (٥٥) ميثاق م (١) من**	**الحق في حرية التجمع السلمي** **م (٢٠) إعلان ، م (٢١) عهد**	**الحق في حرية الرأي والتعبير والمعلومات** **م (١٩) من الإعلان والعهد**
الحق في حرية تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات م (٢٠) إعلان م (٢٢) عهد	**حق المشاركة في الشؤون العامة وإدارتها** **م (٢١) إعلان ، م (٢٥) عهد**	

حق تقرير المصير : ديباجة (ف١) ميثاق م (٥٥) العهدين م (١)	الحق في حرية الرأي والتعبير والمعلومات م (١٩) من الإعلان والعهد		حرية التجمع السلمي م(٢٠)	حق تكوين الجمعيات م(٢٠) إعلان و (٢٢) عهد	حق المشاركة في الشئون العامة وإدارتها : م (٢١) إعلان و (٢٥) عهد
	حرية الرأي	حرية التعبير حرية الإعلام			
حق إقامة الكيان السياسي	حرية اعتناق الآراء	القول الشفوي	الاعتصامات	حرية تكوين الأحزاب السياسية	حرية الانتخاب والترشيح - حرة ونزيهة - عامة ومتساوية دورية - الاقتراع السري
حرية اختيار النظام السياسي	حرية استقاء الأنباء والأفكار	الكتابة - الصحف والمجلات	المسيرات	المنظمات المهنية والنقابات	
حق السيادة في اتخاذ القرار السياسي	حرية تلقي الأنباء والأفكار	الرسم	المظاهرات	حرية تكوين الجمعيات الإنسانية	الاستفتاء
حق السيادة على الثروة		التصوير		حرية تكوين المنظمات الاجتماعية والثقافية	حق تقلد الوظائف العامة
حق السيادة في اتخاذ القرار التنموي		الإشارات		حرية الالتحاق بها والانسحاب منها	

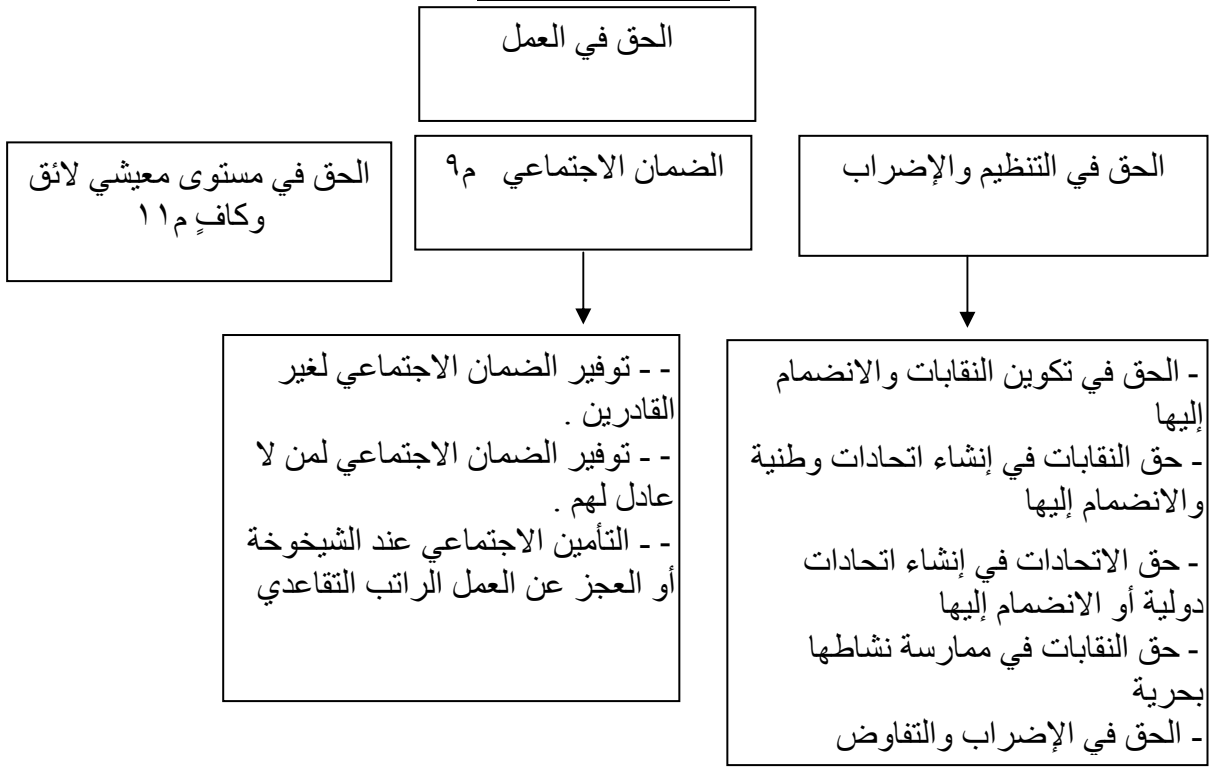
<u>الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</u>

حقوق الجماعات والشعوب (ديباجة العهد الخاص) (م ٨و١٣و١٥)	حقوق الأفراد

<u>حق تقرير المصير : م (١) العهدين</u>

الحق في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية.
الحق في حرية اتخاذ القرار التنموي المحقق لنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
حق البلدان الفقيرة في الحصول على العون الاقتصادي والتكنولوجي من البلدان المتقدمة والغنية.

الحقوق الاقتصادية

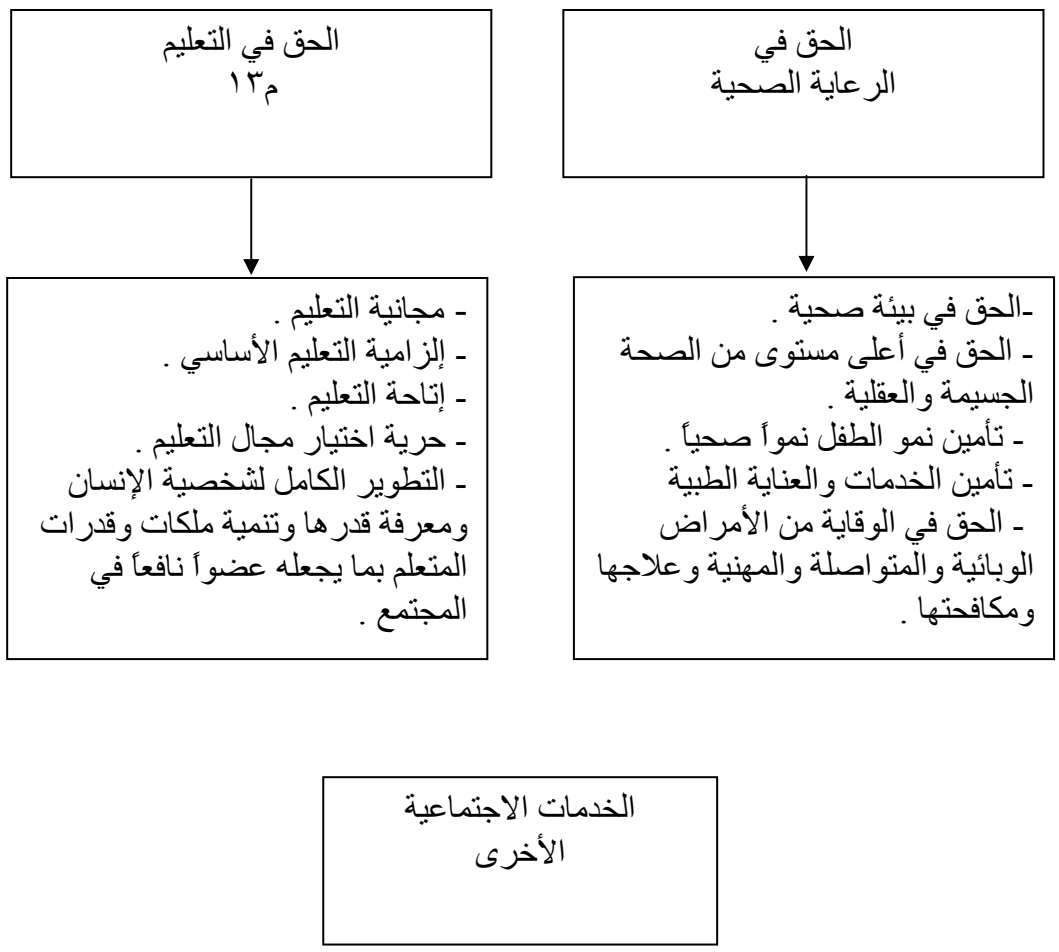


- شروط العمل العادلة

-

- * أجر منصف ومتساوي * تحديد ساعات العمل * توفير العيش الكريم * التساوي في فرص الترقية
- * ظروف عمل تكفل السلامة والصحة * الاستراحة أثناء العمل والإجازات الدورية مدفوعة الأجر والعطل

الحقوق الاجتماعية : م(١٢و١٣و١٤)



حقوق اقتصادية واجتماعية : م (١٠)

ج

مساعدة خاصة لتكوين الأسرة	إجازة مدفوعة الأجر	الحماية الخاصة للأسرة ورعايتها
الحماية من الإضرار وتوفير الرعاية	حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي	

*** حقوق اقتصادية جديدة الحق في التنمية ، الحق في بيئة سليمة**

*** الحقوق الثقافية م (١٥)**

المشاركة في الحياة الثقافية
حرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي
حماية الحقوق الأدبية للمبدع والمبتكر

الفصل الثالث

نبذة عامة عن

معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان

والقانون الإنساني والتشريع الوطني

الفصل الثالث

نبذة عامة عن معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتشريع الوطني

المفاهيم الرئيسة:

ينبغي أن يكون الراصد في مجال حقوق الإنسان على وعي بالمجموعة الكاملة لمعايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان أحكاماً محددة للجماعات التي تتطلب حماية خاصة، مثل اللاجئين والمشردين داخليا والنساء والأقليات والأطفال.

ويتطلب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من الدول محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات هذا القانون بغرض وضع حد للإفلات من العقاب

أ ـ المقدمة

١- يقدم هذا الفصل ملخصاً موجزاً عن معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يتطلبها عمل الرصد ، وفيه ترد تغطية تفصيلية للمعايير المتصلة بمجالات محددة من حقوق الإنسان الدولية في **الفصل الرابع**: **"المبادئ الأساسية للرصد"** وفي الفصول المتصلة بمجالات مثل الانتخابات والاحتجاز والمشردين داخليا واللاجئين والمحاكمة المنصفة وغير ذلك.

٢- على أنه ينبغي للراصد أن يدرك أن هذا الملخص يوفر فقط نظرة موجزة على المجموعة الكبيرة من معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وينصب هذا الدليل فقط على بضعة معايير أساسية من معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بدون أن يعني ذلك أن هذه هي الحقوق الوحيدة التي تهم عمل الرصد،ومن أجل تضييق نطاق هذا الفصل، وقع الاختيار على ما يتم مناقشته من حقوق في هذا الفصل وذلك أساساً بسبب اتصالها بالرصد الميداني، ويجب الرجوع إلى النصوص الأخرى التي تتضمن معلومات أشمل عن قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والتي يرد بعضها في قائمة المراجع الموجودة في نهاية هذا الدليل.

٣- سيتم في هذا الفصل مناقشة المبادئ التالية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والنصوص الواردة بالدستور والقوانين اليمنية التي تكفل تلك الحقوق، وهي: حق الفرد في ألا يحرم من الحياة تعسفاً، والحق في السلامة الشخصية، وحق الفرد في الحرية والأمن على شخصه،والحقوق الخاصة بإدارة شؤون القضاء، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجماعات وحرية التجمع، وحرية التنقل والإقامة، وحقوق اللاجئين والمشردين داخلياً، وحقوق

الإنسان الخاصة بالمرأة، وحقوق الأقليات، والحق في المعاملة غير التمييزية، وحق التملك، والحق في السكن وغيره من الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإفلات من العقاب، وغير ذلك من معايير حقوق الإنسان.

ب - حق الفرد فى عدم حرمانه من الحياة تعسفا:

١- المعايير الدولية

أ- القانون الدولي لحقوق الإنسان

٤- تنص المادة ٤٨ من الدستور اليمني على أن تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ، وعملاً بالمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن على شخصه." وتنص المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عل أن " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً." ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن المادة ٦ تعلن "حقاً لا يجوز تضييق تفسيره."[١] وتنص المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تضييق الحق في التحرر من القتل التعسفي، أي أن هذا الحق لا يمكن تعطيله حتى في حالات الطوارئ.

ب- القانون الدولي الإنساني

٥- كما يحمي القانون **الدولي** الإنساني حق الفرد في عدم حرمانه من الحياة تعسفاً، وتحظر المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع "في جميع الأوقات والأماكن...الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله" ضد الأشخاص الذين لا يشتركون اشتراكاً فعلياً في نزاع مسلح لا يتسم بطابع دولي، كما تحظر المادة ٤ من البروتوكول الإضافي الثاني "الاعتداء علي حياة الأشخاص [الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية الدولية] وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيما القتل".

٦- وبالنسبة للنزاع المسلح الدولي، تعد أعمال القتل المتعمدة التي تقترف ضد أشخاص محميين (المدنيين وأسرى الحرب والجنود الذين ألقوا عنهم أسلحتهم) بموجب اتفاقيات جنيف مخالفة جسيمة للقانون الإنساني الدولي (أنظر المادة ٥٠ من اتفاقية جنيف الأولى والمادة ٥١ من اتفاقية جنيف الثانية والمادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٨٥ من البرتوكول الإضافي الأول).

٧- وتنص إنسانية... ويحظر بشدة أي اعتداء علي حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب على الأخص عدم قتلهم أو إبادتهم...".

---

[١] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٦، المادة ٦ (الدورة السادسة عشرة، ١٩٨٢)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.1 ، صفحة ٦ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

٨- وتنص المادة ١٣ من اتفاقية جنيف الثالثة على أنه "يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية."

٩- وتحظر المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة أي تدابير من شأنها أن تسبب "معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الحظر علي القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية العلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاص أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون."المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الأولى واتفاقية جنيف الثانية على معاملة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة "معاملة.

٢- انتهاكات الحق في عدم الحرمان من الحياة تعسفا

أ- الإعدام التعسفي

١٠- الإعدام التعسفي هو قتل شخص على يد وكيل للدولة أو أي شخص آخر يعمل تحت سلطة الحكومة أو بتواطئها معهم أو تغاضيها عن أفعالهم أو قبولها ولكن بدون أي عملية قضائية أو بدون عملية قضائية مناسبة. وحالات الإعدام المنبثقة عن حكم بالإعدام صادر عن محكمة هي أيضاص حالات إعدام تعسفي إذا لم تُحترم ضمانات المحاكمة المنصفة المنصوص عليها في المادتين ١٤ و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ٧، ٤٨، ٤٩، ١٥٤ من الدستور اليمني.

١١- وحالات الإعدام التعسفي (التي تختلف عن حالات الإعدام بعد محاكمة منصفة) هي في كثير من الأحيان أعمال قتل ترتكب في ظروف مشبوهة وتتسم بما يلي:

(١) وقوع الوفاة حال وجود الشخص في قبضة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (كأن يكون مثلاً محتجزاً من قبل الشرطة) أو الموظفين العموميين أو الأشخاص الآخرين العاملين بصفة رسمية.

(٢) لم يعقب الوفاة تحقيق رسمي. ولم تجر السلطات تشريحاً لجثة الضحية أو لم تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على أدلة ذات صلة (تقرير طبَي أو علامات على وقوع تعذيب سابق، الخ).

١٢- وتشمل حالات الإعدام التعسفي أعمال القتل التي تُقترف لأسباب سياسية وحالات الوفاة الناجمة عن التعذيب أو غير ذلك من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأعمال القتل في أعقاب الاختطاف أو الاختفاء القسري في حالة توفر الشروط المذكورة.

ب- تقصي حالات الإعدام التعسفي

١٣- تتضمن مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة[٢] توجيهاً هاماً للدول وللعاملين في مجال حماية حقوق الانسان. وترد المبادئ تحت ثلاثة عناوين، وهي: المنع، والتقصي، والإجراءات القانونية. وعملاً بالمبدأ ١، تحظر الحكومات، بموجب القانون، جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي. وتكفل اعتبار هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية، يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها. وتعيد المبادئ تأكيد واجب الحكومة في تقصي جميع حالات الإعدام التعسفي والإعدام خارج نطاق القانون. كما تنص المبادئ على ما يلي:

المبدأ ٨- تبذل الحكومات قصارى جهدها لمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، وذلك باتخاذ تدابير مثل الوساطة الدبلوماسية، وتحسين إمكانيات اتصال الشاكين بالهيئات الدولية الحكومية والهيئات القضائية، والشجب العلني. وتستخدم آليات دولية حكومية للتحقيق فيما تتضمنه البلاغات عن أي عمليات إعدام من هذا القبيل ولاتخاذ إجراءات فعالة ضد هذه الممارسات. وتقيم الحكومات، وضمنها حكومات البلدان التي يشتبه في أنه تحدث فيها عمليات إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو إعدام دون محاكمة، تعاوناً تاماً فيما بينها في التحقيقات الدولية عن هذا الموضوع.

المبدأ ١٢- لا يجوز التصرف في جثة المتوفى إلا بعد إجراء تشريح واف لها..ويحق للقائمين بالتشريح الاطلاع علي جميع البيانات المتعلقة بالتحقيق، ودخول المكان الذي اكتشفت فيه الجثة، والمكان الذي يعتقد أن الوفاة حصلت فيه.

المبدأ ١٣- تتاح جثة المتوفى لمن يجرون التشريح لفترة زمنية تكفي لإجراء تحقيق شامل، ويسعى التشريح إلي أن يحدد، علي الأقل، هوية الشخص المتوفى وسبب الوفاة وكيفيتها، ويحدد، ضمن الإمكان، وقت الوفاة ومكانها. ويتضمن تقرير التشريح صوراً ملونة تفصيلية للشخص المتوفى بغية توثيق ودعم النتائج التي يخلص إليها التحقيق. ويصف تقرير التشريح أي إصابات تظهر علي المتوفى، وضمن ذلك أي دليل على تعرضه للتعذيب.

١٤- واستعمال هذه الإجراءات أثناء التحقيق في الوفاة لابد وأن يقدم الأدلة اللازمة لزيادة اكتشاف حالات إعدام أخرى والكشف عنها، كما تزود هذه المبادئ الراصدين بخطوط توجيهية لتقييم التحقيقات التي تجري في حالات الوفاة المشتبه فيها. وقد قامت الأمم المتحدة بجمع المبادئ وشرحها في دليل المنع والتقصي

[٢] أوصت اللجنة المعنية بمنع ومراقبة الجريمة بهذه المبادئ في عام ١٩٨٨. واعتمد المبادئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٥/١٩٨٩، المرفق، المؤرخ في ٢٤ مايو/أيار ١٩٨٩ ووافقت عليه الجمعية العامة في قراراها ١٦٢/٤٤ المؤرخ في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩م.

الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة.[٣] كما ترد معلومات ذات صلة .

ج- الحدود التي تقيد استعمال القوة من جانب مسؤولي الحكومة لمنع حالات الإعدام التعسفي.

١٥- جاء في تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على المادة ٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن:

الحماية من الحرمان التعسفي من الحياة، وهو ما تتطلبه الجملة الثالثة من المادة ٦ (١) تتسم بالأهمية الأعظم، وتعتبر اللجنة أنه ينبغي للدول الأطراف اتخاذ تدابير ليس فقط لمنع الحرمان من الحياة عن طريق الأعمال الإجرامية، بل أيضاً لمنع القتل التعسفي الذي ترتكبه قوات الأمن التابعة لها، والحرمان من الحياة على يد سلطات الدولة هو أمر بالغ الخطورة، ولذلك يجب أن يتحكم القانون في الظروف التي قد يحرم فيها شخص من حياته على يد هذه السلطات، وأن يحد من هذه الظروف.[٤]

١٦- ولا تعتبر أعمال القتل المرتكبة وفقاً لاستخدام مشروع للقوة بتفويض من القانون حالات إعدام تعسفي، وعلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في أدائهم لواجبهم، أن يطبقوا، قدر الإمكان، الوسائل التي لا تتسم بالعنف قبل اللجوء إلى استعمال القوة والأسلحة النارية. ولا يجوز لهم استعمال الأسلحة النارية إلا إذا ثبت عجز غيرها من الوسائل عن أداء المهمة أو عدم وجود أي أمل في تحقيقها للنتيجة المنشودة. ومتى كان الاستعمال المشروع للقوة والأسلحة النارية أمراً لا مناص منه، يقلل الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الضرر والإصابة إلى الحد الأدنى، ويحترمون الحياة الإنسانية ويحافظون عليها.

١٧- وتقرر المادة ٣ من مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[٥] أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم." كما ينص التعليق على المادة ٣ على ما يلي:

(أ) يشدد هذا الحكم على أن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن يكون أمراً استثنائياً، ومع أنه يوحي بأنه قد يكون من المأذون به للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما تجعله الظروف معقول الضرورة من أجل تفادي وقوع الجرائم أو في تنفيذ الاعتقال القانوني للمجرمين أو المشتبه بأنهم مجرمون، أو المساعدة على ذلك، فهو لا يجيز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد.

---

[٣] الوثيقة ST/CSDHA/12 (١٩٩١).

[٤] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٦، المادة ٦ (الدورة السادسة عشرة، ١٩٨٢)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.1 ، صفحة ٦ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

[٥] اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٣٤ المؤرخ في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩.

(ب) يقيد القانون الوطني في العادة استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفقاً لمبدأ التناسبية. ويجب أن يفهم أنه يتعين احترام مبادئ التناسبية المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم. ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه،

(ج) يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيراً أقصى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال. وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدي الشخص المشتبه في ارتكابه جرماً مقاومة مسلحة أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفاً غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه، وفى كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء.

١٨- وتنص مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على الخطوط التوجيهية التالية بشأن هذه المسألة:[٦]

'١' المبادئ العامة لاستعمال القوة

السعي أولاً إلى استعمال الوسائل غير العنيفة[٧]

يقتصر استعمال القوة على حالات الضرورة القصوى[٨]

يقتصر استعمال القوة على الأغراض المشروعة لإنفاذ القانون[٩]

لا يجوز السماح بأي استثناءات أو أي ذرائع لاستعمال القوة بصورة غير مشروعة[١٠]

استعمال القوة في كل الحالات بشكل يتناسب مع الهدف المشروع المراد تحقيقه[١١]

ممارسة ضبط النمس في استعمال القوة[١٢]

تقليل الضرر والإصابة إلى الحد الأدنى[١٣]

إتاحة مجموعة من وسائل استعمال القوة بدرجات متباينة[١٤]

---

[٦] الملخص التالي للمعايير الدولية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مستمد من: *معايير حقوق الإنسان الدولية لإنفاذ القوانين-كتيب عن حقوق الإنسان للشرطة*، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٦.

[٧] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٤.

[٨] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدآن ٤ و٥.

[٩] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدآن ٥ و٧.

[١٠] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٨.

[١١] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدآن ٢ و ٥(أ)

[١٢] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبادئ ٢ و ٥(أ) و٩ المواد ٩، ١١، ١٢ من قانون الشرطة، المادتان ٣٧، ٣٨ من قانون السجون.

[١٣] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٥ (ب) المواد ٩، ١١، ١٢ من قانون الشرطة، المادتان ٣٧، ٣٨ من قانون السجون.

[١٤] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٢ و المادة ١٢ من قانون الشرطة.

تدريب جميع الموظفين على استعمال مختلف وسائل الاستعمال المتباين للقوة[١٥]

تدريب جميع الموظفين على استعمال الوسائل التي لا تتسم بالعنف[١٦]

٢' المساءلة عن استعمال القوة والأسلحة النارية

الإبلاغ عن جميع وقائع استعمال القوة أو الأسلحة النارية واستعراضها من جانب المسؤولين الأعلى[١٧]

يعتبر المسؤولون الأعلى مساءلين عن أفعال أفراد الشرطة الذين يقعون تحت قيادتهم إذا كان المسؤول الأعلى على علم أو كان ينبغي له أن يكون على علم بالتجاوزات ولكنه أخفق في اتخاذ إجراءات ملموسة [١٨]

منح حصانة للمسؤولين الذين يرفضون تنفيذ أوامر عليا غير مشروعة[١٩]

لا يجوز لأي مسؤول يرتكب تجاوزات لهذه القواعد أن يتذرع بأوامر عليا لتبرير ارتكابه لهذه التجاوزات[٢٠]

٣' الظروف المسوح فيها باستعمال الأسلحة النارية

لا يجوز استعمال الأسلحة النارية إلا في حالات الضرورة القصوى[٢١]

لا يجوز استعمال الأسلحة النارية إلا في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين من خطر وشيك كالموت أو الإصابة البالغة[٢٢]

أو لمنع استمرار ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تتضمن تهديداً بالغاً للحياة[٢٣]

أو للقبض على شخص يمثل مثل هذا الخطر ويقاوم سلطة رجل الشرطة، أو منعه من الهرب[٢٤]

ولا يجوز استعمالها بأي حال إلا إذا ثبت عدم كفاية التدابير الأخرى[٢٥]

ولا يجوز استعمال الأسلحة النارية المفضية إلى الموت عمداً إلا حين يتحتم استعمالها بصورة صارمة لحماية الحياة[٢٦]

٤' إجراءات استعمال الأسلحة النارية

ينبغي أن يعلن رجل الشرطة أنه من الشرطة[٢٧]

وأن يُفصح بوضوح عن اعتزامه استعمال الأسلحة النارية[٢٨]

---

[١٥] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبادئ ٤ و١٩ و٢٠ و المادة ١٢ من قانون الشرطة..

[١٦] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدآن ٤ و ٢٠ و المادة ١٢ من قانون الشرطة..

[١٧] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبادئ ٦ و١١(و) و٢٢ والمادتان ١١، ١٢ من قانون الشرطة.

[١٨] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٢٤ والمادتان ١١، ١٢ من قانون الشرطة.

[١٩] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٢٥ والمادة ١٢ من قانون الشرطة.

[٢٠] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٢٦ والمادة ١٢ من قانون الشرطة.

[٢١] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٤ والمادتان ١٠، ١١ من قانون الشرطة والمادتان ٣٧، ٣٨ من قانون السجون.

[٢٢] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٩ والمادة ١٠ من قانون الشرطة.

[٢٣] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٩ والمادة ١٠ من قانون الشرطة.

[٢٤] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٩ والمادة ١٠ من قانون الشرطة.

[٢٥] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٩ والمادة ١٠ من قانون الشرطة.

[٢٦] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٩ والمادة ١١ من قانون الشرطة.

[٢٧] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ١٠ والمادة ١١ من قانون الشرطة والمادة ٣٨ من قانون السجون.

[٢٨] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ١٠ والمادة ١١ من قانون الشرطة والمادة ٣٨ من قانون السجون.

وإتاحة المهلة الكافية لمراعاة ذلك[٢٩]
إلاّ إذا كان ذلك من شأنه تعريض رجل الشرطة للخطر أو التسبب في تعريض الآخرين للموت أو للإصابة بجراح بالغة[٣٠]
أو إذا تبين بوضوح أن ذلك لا يتفق مع ظروف الحادث أو لا جدوى منه[٣١]

'٥' بعد استعمال الأسلحة النارية

تقديم المساعدة الطبية إلى جميع المصابين[٣٢]
إبلاغ أقرباء أو أصدقاء الأشخاص المتضررين[٣٣]
السماح بإجراء تحقيقات عند الطلب أو الاقتضاء[٣٤]
تقديم تقرير كامل وتفصيلي عن الواقعة[٣٥]

١٩- وبموجب القانون الدولي، تلتزم الدول بإجراء تحقيقات غير متحيزة وشاملة في الادعاءات بوقوع حالات إعدام تعسفي، بما في ذلك القتل باستعمال الأسلحة النارية، وذلك بغرض الكشف عن الملابسات وتحديد الأشخاص المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة وتعويض الضحايا أو أسرهم واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أعمال مشابهة في المستقبل، ويجب الإعلان عن نتيجة هذه التحقيقات (مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة عبر المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة).

٢١- ونظراً لأن الإسراف في استعمال القوة والأسلحة النارية قد يفضي إلى القتل التعسفي، يتم تناول هذا الموضوع تحت عنوان "الحق في عدم الحرمان من الحياة تعسفاً." على أنه ينبغي ملاحظة أن الاستعمال المفرط للقوة والأسلحة النارية قد يفضي أيضاص إلى انتهاكات لحقوق أساسية أخرى، بما في ذلك الحق في السلامة الشخصية (أنظر لاحقاً).

د- الإبادة الجماعية

٢٠- تتطلب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨م من الدول أن "تعاقب على الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب" (المادة١). وتحدد الاتفاقية الإبادة الجماعية على أنها ارتكاب أحد الأفعال التالية، علي قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة،
(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة،

---

[٢٩] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ١٠ والمادة ١١ من قانون الشرطة والمادة ٣٨ من قانون السجون.
[٣٠] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ١٠ والمادتان ١٠، ١١ من قانون الشرطة والمادتان ٣٧، ٣٨ من قانون السجون.
[٣١] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ١٠ والمادتان ١٠، ١١ من قانون الشرطة والمادتان ٣٧، ٣٨ من قانون السجون.
[٣٢] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٥(ج) المادة ١٢ من قانون الشرطة.
[٣٣] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٥(د) المادة ١٢ من قانون الشرطة.
[٣٤] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبادئ ٦ و١١(و) و٢٢ و٢٣.
[٣٥] مبادئ استعمال القوة والأسلحة النارية، المبدأ ٢٢.

(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً،
(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة،
(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

٢١- وينبغي ملاحظة أن الإبادة الجماعية لا تتطلب القتل، ولكنها قد تشمل الإجراءات الأخرى المحددة في الاتفاقية إذا ارتكبت بقصد الإبادة الجماعية، وبخاصة إذا انطوت على إبادة أعداد كبيرة من الأشخاص.

هـ- محاولة الإعدام التعسفي

٢٢- تشكل محاولة القيام بإعدام تعسفي، والتي تفشل لأسباب تتجاوز النية الأولية لواحد أو أكثر من وكلاء الحكومة، محاولة للإعدام التعسفي، وينبغي أن تكون جميع هذه المحاولات موضوع **تحقيق** مع أخذ العناصر التالية في الاعتبار:

(أ) النشاط السياسي أو النقابي أو الديني أو الاجتماعي الذي يمارسه الشخص الضحية.
(ب) وظيفة أو نطاق نشاط الشخص المفترض قيامه بمحاولة الإعدام التعسفي.
(ج) أي تحريض أو تحرش أو تهديد أو مطاردة يكون قد تعرض لها الضحية أو أقاربه قبل محاولة الإعدام.
(د) استعمال، عند الشروع في القتل، وسيلة من شأنها تحقيق النتيجة المطلوبة.
(هـ) شكل ووسيلة محاولة الإعدام.

و- التهديدات بالموت

٢٣- التهديد بالموت هو أي عمل أو قول صريح أو ضمني قد يبث في نفس شخص ما **خوفاً له ما يبرره** بالوقوع ضحية لإعدام تعسفي، وينبغي لموظفي حقوق الإنسان تكريس انتباههم إلى التهديدات بالقتل:

(أ) الصادرة عن أفراد القوات المسلحة أو أي مؤسسات عامة أخرى؛
(ب) الصادرة عن أفراد أو جماعات شبه عسكرية متصلة بالسلطات أو تعمل بالتواطؤ معها أو بموافقتها الضمنية؛
(ج) حيثما كان هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه التهديدات تشكل جزءاً من ممارسة للإعدام التعسفي؛ وعندما يكون التهديد دقيقا وإذا كان هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن التهديد سيعقبه إجراء.

٢٤- ومن ثم، ينبغي لموظف حقوق الإنسان أن يولي أولوية هامة لأجراء تحقيقات في الحالات التي يوجد فيها ما يعرض الحياة للخطر. وينبغي أن تسعى التحقيقات إلى تقرير وجود إعدام تعسفي أو محاولة إعدام تعسفي أو تهديد بالموت عن طريق تحديد عناصر الانتهاكات على النحو الوارد في الفصل السادس: **"تحديد الجهود والأولويات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان."**

ج – الحق فى السلامة الشخصية

١- المعايير الوطنية و الدولية

٢٥- تتجسد معايير الحق في السلامة الشخصية في المادة(٤٨) من الدستور التي تنص في الفقرة (ب) على صيانة كرامة الإنسان وحظر:" التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً .. ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن " وتنص المادة (٦) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية على أن:" يحظر تعذيب المتهم او معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنيا او معنويا لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت انه صدر من احد المتهمين او الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه " .

عملا بالمادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، " لا يجوز إخضاع أحد **للتعذيب** ولا **للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة**."

كما تضمن المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في عدم التعرض للتعذيب، وتشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام على المادة ٧ إلى أنه **لا يجوز تضييق** هذا الحكم حتى في حالات الطوارئ الاستثنائية.[٣٦]

٢٦- نص المادة ١٠ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن " يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني." وتفسر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المادة ١٠ (١) في تعليقها العام ٢١ بأنها تنطبق على "أي شخص محروم من حريته بموجب قوانين الدولة وسلطتها ويحتجز في السجون أو المستشفيات، وبخاصة مستشفيات الأمراض العقلية، أو مخيمات الاحتجاز أو الإصلاحيات أو في أي مكان آخر."[٣٧]

وفي تعليقها على العلاقة بين المادتين ٧ و١٠ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تنص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التعليق ٢١ على أنه:

> لا يجوز إخضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم لمعاملة تنافي المادة ٧ فحسب، بما في ذلك إجراء تجارب علمية وطبية عليه، ولكن لا يجوز إخضاعه لأي ضائقة أو قيد خلاف ما ينشأ عن الحرمان من الحياة، ويجب احترام كرامة هؤلاء الأشخاص بنفس الشروط المنطبقة على الأشخاص الأحرار.

٢٧- واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تعرف التعذيب في المادة (١) بأنه:

---

[٣٦] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٧، المادة ٧ (الدورة السادسة عشرة، ١٩٨٢)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.1 ، صفحة ٧ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

[٣٧] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٢١، المادة ١٠ (الدورة الرابعة والأربعون، ١٩٩٢)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.1، صفحة ٣٣ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

٢٨- واستثناء "العقوبات القانونية" يشير إلى الشرعية في القانون الوطني والدولي على السواء، ولذلك فمن غير الشرعي فرض عقوبة تنتهك القاعدة ٣١ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي تحظر، من بين جملة أمور، العقوبة البدنية. وبالمثل، فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ونصت على أنه "يجب أن يمتد الحظر ليشمل العقوبة البدنية، بما في ذلك الإفراط في الضرب كتدبير تربوي أو تأديبي. بل وقد ينافي هذه المادة إجراء مثل الحبس الانفرادي تبعاً للظروف وبخاصة إذا بقي الشخص بدون اتصال بالآخرين.

٢- القانون الدولى الانسانى:

٢٩- صادق اليمن على جميع اتفاقيات جنيف وبروتوكولات جنيف الأساسية التي تشكل مجمل قوام القانون الدولي الإنساني.

٣٠- تتضمن جميع اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان الإضافيان أحكاماً تحظر صراحةً أو ضمناً التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويحظر أثناء النزاع المسلح الدولي تعذيب الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان بموجب المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الأولى، ويحظر تعذيب الجرحى والمرضى والغرقى في البحر بموجب المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الثانية، وأسرى الحرب بموجب المادتين ١٧ و ٨٧ من اتفاقية جنيف الثالثة، والمدنيين بموجب المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٧٥ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ٤ من البروتوكول الإضافي الثاني.

٣١- كما يتمتع المدنيون بالحماية بموجب المادة ٣٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على معاملة المدنيين المحتجزين "معاملة إنسانية." وتحظر المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة السجن "في مبان لا يتخللها ضوء النهار، وبصورة عامة أي شكل كان من أشكال القسوة" ضد المعتقلين.

٣٢- وأثناء فترات النزاع المسلح الدولي أو حروب التحرير الوطني، تحظر المادة ١١ من البروتوكول الإضافي الأول أي عمل يمس "الصحة والسلامة البدنية

أو العقلية للأشخاص الذين هم في قبضة الخصم أو يتم احتجازهم أو اعتقالهم أو حرمانهم بأية صورة أخرى من حرياتهم..". كما تحظر المادة ٧٥ " انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والحاطة من قدره..".

٣٣- وفي حالة المنازعات المسلحة غير الدولية، تحظر المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع "المعاملة القاسية والتعذيب" فيما يتعلق بالأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، كما تحظر المادة المشتركة ٣ "الاعتداء علي السلامة الشخصية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب"، وبالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة ٤ من البروتوكول الإضافي الثاني الأعمال التالية في كل زمان ومكان: "(أ) الاعتداء علي حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيما القتل والمعاملة القاسية كالتعذيب أو التشويه أو أية صورة من صور العقوبات البدنية... (ج) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والحاطة من قدر الإنسان والاغتصاب والإكراه علي الدعارة وكل ما من شأنه خدش الحياء.. (ح) التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة."

٣- انتهاكات الحق في السلامة الشخصية

٣٤- إنتهاك الحق في السلامة الشخصية عندما تطبق الدولة، من خلال وكلائها أو أي شخص آخر يعمل بصفة رسمية بتحريض منها أو بموافقتها أو بتغاض منها،على التعذيب أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة موقعة بذلك معاناة بدنية أو نفسية أو أخلاقية. وكلما ازدادت شدة الألم والمعاناة والتعمد في إلحاقهما،كلما ازداد الاحتمال في أن تنطوي المعاملة على اعتداء على سلامة الشخص.

٣٥- وهناك عموما ثلاث فئات من الأفعال تقابل هذا النوع من الانتهاك:

(أ) التعذيب؛

(ب) المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ج) محاولة الإعدام.

أ- التعذيب

٣٦- فا لإتفاقية مناهضة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص لأغراض مثل:

(أ) الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف؛

(ب) معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه ، هو أو شخص ثالث؛

(ج) تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث؛

(د) عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه.

٣٧- ويشكل الألم أو العذاب الشديد السالف الذكر تعذيباً عندما يلحقه موظف عمومي أو أي شخص آخر يعمل بصفة رسمية أو بتحريض منه أو بموافقته أو بتغاضيه عنه.على أنه ينبغي تفسير السلوك الذي يميز التعذيب تفسيراً واسعاً بدلاً من تفسيره تفسيراً ضيقاً. وعلى أية حال، ينبغي التشديد في هذا التعريف للتعذيب عل ثلاثة عناصر:

(أ) المعاناة الشديدة؛

(ب) إلحاقه عن قصد؛

(ج) من جانب موظف عمومي أو أي شخص آخر يعمل بصفة رسمية أو بتحريض منه أو بموافقته أو بتغاضيه عنه.

٣٨- وفي إطار هذا التعريف، يشكل الاغتصاب ضرباً من ضروب التعذيب. على أنه، كما أسلفنا أعلاه، ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان أن يلاحظ أن الألم أو العذاب الشديد الناشئين فقط عن العقوبات الشرعية أو الملازمين لها أو المترتبين عليها قد لا يندرجان تحت تعريف التعذيب إذا كانت هذه العقوبات مقبولة بمقتضى القانون المحلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على السواء. وقد يعتبر السلوك المسموح به بموجب القانون المحلي تعذيباً إذا لم يكن مقبولاً بموجب الصكوك الدولية، مثل القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

ب- المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٣٩- التعذيب شكل مبالغ فيه من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على أن بعض أنواع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لا تشكل "تعذيباً ". وليس من اليسير في كل الأحوال تحديد فرق أو خط فاصل. وعلى سبيل المثال، هل يندرج الضرب الذي مما لا شك فيه أنه قاس وغير إنساني ومهين تحت وصف "التعذيب"؟ وبعد كم ضربة؟ وأين تقع عتبة شدة المعاناة وجسامة الجروح والإصابات؟

٤٠- وعملاً بالمادة ١٦ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تنطبق الالتزامات الواردة في المواد ١٠ و١١ و١٢ و١٣ على كل من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن هنا فإن المادتين ١٢ و١٣ تتطلبان من الدول كفالة تقصي الشكاوى بشأن وقوع أعمال تنطوي على تعذيب أو معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة على السواء. وبالمثل، عملاً بالمادة ١٠، يتعين على الدول أن تدرج في تدريب الموظفين بإنفاذ القوانين والموظفين الطبيين والموظفين العموميين، إلخ تثقيفاً ومعلومات بشأن حظر التعذيب /المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤١- على أن تعريف الفعل الذي يشكل تعذيباً وليس بالأحرى معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة قد ينطوي على عواقب هامة. ومثال ذلك أن المادة ٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تتطلب من كل دولة طرفٍ أن تكفل اعتبار كل عمل من أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي. كما تكفل الدول تمتع الضحايا بحق واجب التنفيذ في تعويض منصف وكافٍ (المادة ١٤) وعدم الاستشهاد بأية أقوال يتم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب، كدليل في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال (المادة ١٥) وهذه المواد الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لا تنطبق على المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٢- التفريق بين التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ليس أمرا يسيرا في كل الحالات. كما أنه ليس من الضروري لموظفي حقوق الإنسان إجراء هذه التفريق. ويشكل التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة انتهاكاً لحقوق الإنسان يجب على موظفي حقوق الإنسان جمع معلومات عنه والإبلاغ عنه

.

د – حق الفرد فى الحرية والأمن على شخصه

١- المعايير الوطنية والدولية:

٤٢- يكفل الدستور اليمني حق الفرد في الحرية والأمن الشخصي ويحدد معايير الاحتجاز ومعاملة المحتجزين في المادتين (٤٨،٥٧) وفصل ذلك قانون الإجراءات الجزائية في المواد (٦ ، ٧ ، ٩/ ٢ ،١١ ،١٢ ، ١٣ ،١٥ ،١٨٤ ، ١٩٣ ،٢٠٤، ٢٢٥،٢٢٦،٢٢٧) حيث تنص المادة(٤٨) من الدستور على: " أ- تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ، ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن، ولا يجوز تقييد حرية احد إلا بحكم من محكمه مختصة "، والمادة (٥٧) على:" حرية التنقل من مكان إلى آخر في الاراضي اليمنية مكفول لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات امن وسلامة المواطنين، وحرية الدخول الى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون ، ولايجوز ابعاد أي مواطن عن الاراضي اليمنية او منعه من العودة اليها " وتنص المادة (٧) من قانون الإجراءات الجزائية على :" ١- الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالافعال المعاقب عليها قانوناً ويجب ان تستند الى القانون . ٢- تفرج النيابة فوراً عن كل شخص قيدت حريته خلافاً للقانون او وضع في الحبس الاحتياطي لمدة اطول مما هو مصرح به في القانون او في الحكم أو أمر القاضي"، والمادة(١١) على :" الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفق ما جاء في هدا القانون "، والمادة(١٥) على:" لا يجوز وضع قيود على حرية المواطنين في

الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور إلا وفقاً لاحكام القانون " بالتفصيل راجع الملحق التشريعي .

طبقاً للمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه." كما تنص المادة ٩ من الإعلان العالمي على أنه " لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً."

٤٣- وتكفل المادة ٩(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه." وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن "الفقرة ١ تنطبق على جميع حالات الحرمان من الحرية، سواء أكانت في قضايا جنائية أم في قضايا أخرى، مثل المرض العقلي والتشرد وإدمان المخدرات والأغراض التربوية والسيطرة على الهجرة، الخ."[٣٨]

٤٤- وللحصول على المعايير الإضافية المتصلة بحقوق المحتجزين، أنظر **الفصل التاسع**: **"الزيارات إلى المحتجزين."**

٢- انتهاكات حق الفرد في الحرية والأمن على شخصه

أ- الإحتجاز التعسفي

٤٥- يقع انتهاك الحق في الحرية عندما يقوم موظف عمومي أو أي شخص آخر يعمل **بصفة رسمية** أو بتحريض رسمي منه أو برضاه أو موافقته، **بحرمان شخص، بدون سبب مشروع، من حريته** عن طريق احتجازه في سجن أو في أي مرفق احتجاز آخر أو وضعه تحت الإقامة الجبرية.

٤٦- وأول ما تتضمنه المادة ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والاقتصادية هو متطلب **قانونية** التوقيف والإحتجاز. ولا يُسمح بالحرمان من الحرية إلا عندما يتم لأسباب وطبقاً لإجراءات يقررها القانون. ويقع انتهاك لمبدأ القانونية إذا تعرض شخص للتوقيف أو الاحتجاز لأسباب غير مقررة تقريراً واضحاً في القانون أو تتنافى مع هذا القانون.

٤٧- وثانياً ، تحظر المادة ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التوقيف "التعسفي". ويتجاوز مفهوم **"التعسف"** مفهوم القانونية. وينص حظر التعسف على قيد إضافي على إمكانية حرمان شخص من حريته. ولا يكفي أن يكون الحرمان من الحرية منصوصاً عليه في القانون. كما يجب ألا يكون القانون نفسه تعسفياً ويجب ألا يتم إنفاذ القانون تعسفا. و"التعسف" يزيد عن كونه مجرد مخالفة القانون أو ما هو قانوني. ويجب تفسيره تفسيراً أوسع ليشمل عناصر الظلم وعدم المعقولية وعدم التناسبية. ولذلك فإن حالات الحرمان من الحرية التي ينص عليها

[٣٨] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٨، المادة ٩ (الدورة السادسة عشرة، ١٩٨٢)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.1، صفحة ٨ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

القانون يجب ألا تكون غير تناسبية أو غير عادلة أو غير متنبأ بها، ويجب ألا تكون الطريقة المحددة التي يقع بها التوقيف تمييزية ويجب أن تكون ملائمة بالنظر إلى ظروف الحالة.

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يفضي انتهاك حقوق الأشخاص الموقوفين المشار إليه في المادة ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو مجموعة من الانتهاكات لتلك الحقوق، إلى الاحتجاز التعسفي، ومثال ذلك أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد قررت أن الأشخاص الذين تم توقيفهم بدون أمر توقيف ولم يتم إبلاغهم بأسباب التوقيف كانوا محتجزين احتجازاً تعسفياً.

٤٩- ولا يجوز احتجاز الأشخاص المحتجزين إلا في أماكن احتجاز معترفٍ بها رسمياً وأن تتلقى أسرهم وأسرهم معلومات كافية.[٣٩]

٥٠- وينبغي فصل الأحداث عن البالغين والنساء عن الرجال والمحكوم عليهم عن الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة.[٤٠]

٥١- وتتولى سلطة قضائية أو سلطة مناظرة لها[٤١] اتخاذ القرارات بشأن مدة وقانونية الإحتجاز. ولكل محتجز الحق في المثول أمام سلطة قضائية وفي استعراض قانونية احتجازه.[٤٢]

ومن الانتهاكات المرتبطة بالثقافة اليمنية- احتجاز أجهزة الشرطة لأقارب المشتبه بهم لإجبارهم على تسليم أنفسهم بالإضافة إلى احتجاز الأفراد في سجون خاصة إدارية وقبلية أو في سجون قانونية بناءً على أوامر زعماء عشائريين .

ب- الإختفاء القسري

٤٨- طبقاً للتعليق العام رقم ٦ للجنة المعنية بحقوق الإنسان، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير محددة وفعالة لمنع اختفاء الأفراد. ويتضمن إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[٤٣] توجيهاً تفصيلاً بشأن التزامات الدول إزاء هذه المسألة، وتقع عموماً حالات الاختفاء القسري عند:

(أ) القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر، على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها؛

---

[٣٩] مبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدآن ١٢ و ١٦ (١)؛ والقواعد النموذجية الدنيا، القواعد ٧ و ٤٤(٣) و ٩٢؛ و إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة ١٠؛ ومبادئ الإعدام دون محاكمة، المبدأ ٦.

[٤٠] العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٠؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٧؛ والقواعد النموذجية الدنيا، القواعد ٥ و٨ و٤٣ و٨٥(١) و٨٥ (٢)؛ ومبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدآن ٥(٢) و ٨.

[٤١] العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩ (٤)؛ ومبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدآن ٣٢ و٣٧؛ و إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة ١٠ (١).

[٤٢] العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩ (٤)؛ ومبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدأ ٣٢.

[٤٣] اعتمدته الجمعية العامة في القرار ١٣٣/٤٧ المؤرخ في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، الوثيقة A/RES/47/133,I.L.M, 903 (١٩٩٣).

(ب) ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم.

٤٩- والمعيار الأول هو أن الشخص لابد وأن يكون قد ألقي القبض عليه أو اختطافه من جانب مسؤول حكومي أو أي شخص آخر يعمل **بصفة رسمية** أو برضاه أو قبوله، ومن العسير في كثير من الأحيان التحقق من هذه المسؤولية التي تقع الدولة، ويقوم مرتكبو الاختفاء القسري في العادة بتغطية آثارهم بعناية.

٥٠- ويزداد احتمال وقوع اختفاء إذا كان الضحايا يشتركون في أنشطة سياسية أو نقابية أو غير ذلك من أنشطة الجمعيات، وينبغي لموظف حقوق الإنسان أن يسأل عما إن كان الضحية قد تعرض لتهديد من قبل بسب أنشطته السياسية أو معتقداته. وهل بلغت تقارير عن فقد أي أفراد آخرين في نفس المنظمات؟

٥١- ويتصل العنصر الثاني من التعريف برفض الحكومة الاعتراف بالتوقيف أو الإقرار بمعرفتها بمكان الشخص، وينبغي أن يشمل التحقيق بحثاً عن الشخص المفقود في مراكز الاحتجاز الرسمية أو غير الرسمية، ويمكن السعي إلى إجراء هذا التحقيق من جانب أفراد أسرته أو أصدقائه أو موظفي حقوق الإنسان، الخ. وينبغي لموظفي حقوق الإنسان سؤال مسؤولي الحكومة عن الموقع السابق والمكان الحالي للشخص المفقود، ولا يمكن لموظف حقوق الإنسان أن يخلص إلى وقوع حالة اختفاء قسري إلا بعد رفض الحكومة تقديم معلومات أو في حالة عدم وجود أي معلومات.

٥٢- وباختصار يمكن افتراض وجود حالة "اختفاء قسري" عندما لا يسفر التحقيق عن أي نتائج، وعندما تتوفر كل الأسباب للاعتقاد بأن مسؤولي الحكومة أو الأشخاص الذين يعملون لحسابها متورطون في الاختفاء، وعندما تتوفر أدلة قوية على وقوع الاختفاء لأسباب سياسية أو لأسباب أخرى مشابهة.

٥٣- وفي معظم الحالات لن تقر الحكومة بتورط مسؤوليها أو الأشخاص الذين يعملون لحسابها في الاختفاء ولن تهتم بإجراء تحقيق سليم أو سترفض إجراءه.

٥٤- وكلما اقتربت قضية من هذا التعريف، كلما ازدادت الدرجة التي تشكل بها انتهاكاً جسيماً ومتواصلاً لحقوق الإنسان.

هـ - الحقوق في مجال إدارة شؤون القضاء

٥٥- كفل الدستور اليمني حرية اللجوء إلى القضاء وحرية الدفاع ، ومبدأ الشرعية الجنائية ، وحظر المحاكم الإستثنائية ، وكفل استقلال القضاء : قضائياً ومالياً وإدارياً واعتبر التدخل في شؤون القضاء جريمة يعاقب عليها القانون ولا يسقط الحق في الدعوى بالتقادم ، والقضاة وأعضاء النيابة العامة غير قابلين للعزل، مشيراً إلى تنظيم القانون لمهنة المحاماة في معرض تحديد ضمانات ومبادئ استقلال القضاء أي أن الدستور يعتبر استقلال مهنة المحاماة جزءاً من استقلال القضاء ، أنظر المواد (٤٨/أ ،٤٩ ، ٥١ ،١٤٩ ، ١٥٠ ،١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣) وأكد القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مهنة المحاماة واستقلال مهنة

المحاماة على استقلالية مهنة المحاماة ، وخصص قانون رعاية الأحداث أحكاماً لإدارة شؤون قضاء الأحداث .

وتشمل إدارة شؤون القضاء أداء واستقلال المحاكم، ودور أعضاء النيابة، ودور المحامين، ودور الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وحقوق الإنسان أثناء التحقيقات الجنائية والتوقيف والاحتجاز، والحق في محاكمة منصفة، ومعايير حماية السجناء، والتدابير غير الاحتجازية، وإدارة شؤون قضاء الأحداث، وحقوق الأقليات وغير المواطنين واللاجئين، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في النظام القانوني، وحماية وسبل انتصاف ضحايا الجرائم وإساءة استعمال السلطة، وإدارة شؤون القضاء في حالات الطوارئ، والإحضار أو الحق في الحماية أو وسائل الانتصاف المشابهة، ودور المحاكم في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهناك معايير دولية متصلة بكل واحد من هذه المواضيع سيرد تفصيل موجز لها أدناه. ولمعالجة أكثر تفصيلاً وأكثر شمولاً لهذه المعايير، أنظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في إدارة شؤون القضاء (سلسلة التدريب المهني، ستصدر قريبا) ومفوضية حقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين (سلسلة التدريب المهني رقم ٥، ١٩٩٧) ومفوضية حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والسجون (سلسلة التدريب المهني، ستصدر قريباً).

١- المحـــــاكم

٥٦- تنص المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أية تهمة جزائية توجه إليه."

٥٧- وهذه المادة توسعها المادة ١٤ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على ما يلي:

> الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.

٥٨- وهناك حماية أكثر صراحة **لاستقلال وعدم تحيز المحاكم** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.[٤٤] وينص المبدأ ١ على أن "تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه. ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية." وينص المبدأ ٢ على أن "تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها

[٤٤] A/CONF.121/22/Rev.1 ، الفقرتان ٥٨ و٥٩ (١٩٨٥). وافقت عليه الجمعية العامة في القرار ١٤٦/٤٠، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٥٣، الفقرتان ١٥٤ و١٥٥ (A/40/53) ١٩٨٦.

دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقاً للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب."

٥٩- وطبقاً للمبدأ ٦، "يكفل مبدأ استقلال السلطة القضائية لهذه السلطة ويتطلب منها أن تضمن سير الإجراءات القضائية بعدالة، واحترام حقوق الأطراف."

٦٠- وينص المبدأ ١٠ من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية على أنه " يتعين أن يكون من يقع عليهم الاختيار لشغل الوظائف القضائية أفرادا من ذوي النزاهة والكفاءة، وحاصلين على تدريب أو مؤهلات مناسبة في القانون." ويتطلب المبدأ ١٢ أن "يتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم في منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولا بذلك."

٦١- كما تضمن المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية حرية التعبير وتكوين الجمعيات للقضاة والمعايير الأخرى المتعلقة بمؤهلاتهم واختيارهم وتدريبهم وشروط الخدمة والفترة المقررة لتوليهم المنصب والسرية والحصانة المهنيتين، فضلاً عن التأديب والإيقاف والعزل.

٦٢- وتشدد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على ما يلي:

> تنطبق أحكام المادة ١٤ على جميع المحاكم التي تقع ضمن نطاق هذه المادة سواء أكانت محاكم عادية أم متخصصة. وتلاحظ اللجنة وجود محاكم عسكرية أو محاكم خاصة لمحاكمة المدنيين في كثير من البلدان. ويطرح ذلك مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالإدارة المنصفة وغير المتحيزة والمستقلة لشؤون القضاء، والسبب وراء إنشاء هذه المحاكم في كثيرٍ جداً من الحالات هو تمكين تطبيق الإجراءات الاستثنائية التي لا تمتثل لمعايير العدالة العادية. وفي حين لا يحظر العهد هذه الأنواع من المحاكم، فان ما يضعه بوضوح من شروط تشير إلى أن محاكمة المدنيين أمام هذه المحاكم ينبغي أن يقتصر على الحالات الإستثنائية وأن يتم تحت شروط تكفل بصورة حقيقة الضمانات الكاملة المنصوص عليها في المادة ١٤."[٤٥]

٢- أعضاء النيابـــــــــة

٦٣- تعترف المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة[٤٦] بأن أعضاء النيابة يضطلعون بدور حاسم في إقامة العدل، وأن القواعد المتعلقة بأدائهم لمسؤولياتهم الهامة ينبغي أن تعزز احترامهم للمبادئ الآنفة الذكر والتزامهم بها، بحيث تسهم في إقامة عدالة جنائية منصفة وفي وقاية المواطنين من الجريمة

---

[٤٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٤٠، الفقرة ١٤٤ (A/39/40) ١٩٨٤.

[٤٦] مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في هافانا من ٢٧ أغسطس/آب إلى ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، الوثيقة A/CONF.144/28/Rev.1، صفحة ١٨٩ من النص الإنكليزي (١٩٩٠).

بصورة فعالة. ومن ثم، توفر هذه الخطوط التوجيهية معايير بشأن مؤهلات أعضاء النيابة واختيارهم وتدريبهم وحالتهم وشروط خدمتهم وضمان حريتهم في التعبير وتكوين الرابطات ودورهم في الإجراءات الجنائية وأداء صلاحيتهم الإستثنائية وبدائل الملاحقة القضائية وعلاقتهم مع الوكالات أو المؤسسات الحكومية الأخرى والإجراءات التأديبية.

٦٤- ويتطلب المبدأ ١٢ على أنه " على أعضاء النيابة العامة أن يؤدوا واجباتهم وفقاً للقانون، **بإنصاف واتساق وسرعة**، وأن يحترموا كرامة الإنسان ويحموها ويساندوا حقوق الإنسان، بحيث يسهمون في تأمين سلامة الإجراءات وسلامة سير أعمال نظام العدالة الجنائية."

٦٥- كما تقرر المبادئ من ١٣ إلى ١٦ واجب أعضاء النيابة في أداء وظائفهم **بدون تحيز وبدون تمييز**، والمراعاة الواجبة لموقف المشتبه فيه والضحية وإيلاء الاهتمام الواجب للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون، وبخاصة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفض استعمال أدلة يعلمون أن الحصول عليها قد جرى بأساليب غير مشروعة تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان بالنسبة للمشتبه فيه.

٣- المحامـــــــون

٦٦- تعترف المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين[٤٧] بأن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان تقتضي الوصول الفعال إلى الخدمات القانونية التي يقدمها **مهنيون قانونيون مستقلون** وتقرر التزامات للحكومات لتوفير اتصال الجميع، بفعالية وعلى قدم المساواة، بالمحامين بدون تمييز، وتضمن المبادئ إمكانية الاستعانة بالمحامين والحصول على الخدمات القانونية وضمانات خاصة في مسائل العدالة الجنائية ومعايير للمؤهلات والتدريب وحماية استقلال وأداء المحامين و حرية التعبير وتكوين الرابطات و الرابطات المهنية للمحامين والإجراءات التأديبية.

٤- الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين

٦٧- يعتبر الأشخاص المكلفون بإنفاذ القوانين جزءاً مهماً من المجتمع يقع على عاتقه حماية المجتمع وذلك بصيانة أمنهم وكرامتهم وحمايتهم من الأعمال غير القانونية ، ويعد جهاز الشرطة من أهم الأجهزة المنوط بها واجب إنفاذ القانون ، وقد نص على هذا الواجب الدستور اليمني في المادتين (٣٩، ٤٠) وقانون الشرطة في المواد (٧، ٨، ٨٩ /ل).

تعترف مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[٤٨] بواجبهم الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك أساساً بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص

---

[٤٧] مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في هافانا من ٢٧ أغسطس/آب إلى ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، الوثيقة A/CONF.144/28/Rev.1، صفحة ١١٨ من النص الإنكليزي (١٩٩٠).

[٤٨] قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤، المرفق، الدورة الرابعة والثلاثون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٦، صفحة ١٨٦ من النص الإنكليزي، الوثيقة A/34/46 (١٩٧٩).

من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم، وتنص المدونة على حماية واحترام حقوق الإنسان وكرامته من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وتجعل استعمالهم للقوة مقصوراً على حالات الضرورة القصوى وتشير إلى واجبهم في الحفاظ على سرية بعض المسائل وتحظر اللجوء إلى التعذيب أو غيره من إساءة المعاملة وتؤكد أنهم سيحمون صحة المحتجزين وتنص على أنهم سيجتنبون الفساد وأنهم سيحترمون القانون. وقد ناقشنا المبادئ الأساسية لاستعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[٤٩] في الفرع ب من هذا الفصل تحت عنوان " الحق في عدم الحرمان من الحياة تعسفاً." وبالإضافة إلى ذلك، للحصول على تحليل تفصيلي لمعايير حقوق الإنسان الدولية المتصلة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ووظائفهم، يمكن الرجوع إلى مفوضية الأمم المتحدة /مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين (سلسلة التدريب المهني رقم ٥، ١٩٩٧).

٥- حقوق الإنسان أثناء التحقيقات الجنائية والتوقيف والاحتجاز

٦٨- تنص المادة ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه." و"يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه." وترد مناقشة للمعايير الأخرى المتعلقة بالتوقيف والاحتجاز في **الفصل الثامن**: **"الزيارات إلى المحتجزين."**

٦- الحق في محاكمة منصفة

٦٩- تكفل المواد ٩ و١ ٤ و١٥ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بصورة أساسية الحق في محاكمة منصفة، وفيما يتعلق بأي قضية جنائية يشمل العهد حق أي شخص يتم توقيفه في إبلاغه سريعاً بأية تهم توجه إليه، وفي تقديمه، سريعاً، إلى أحد القضاة أو إلى موظف قضائي مماثل لتقييم قانونية التوقيف، وفي المعاملة المتساوية أمام القضاء ، وفي أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون، وفي أن يعتبر بريئاص، وفي إعلامه سريعاً وبالتفصيل، وبلغة يفهمها، عن طبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها، وفي أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه، وفي أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له، وفي أن يحاكم حضورياً، وفي أن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وفي أن يخطر بأن المحكمة ستزوده بمحام يدافع عنه إذا لم يكن يملك الوسائل الكافية لدفع أجر هذا المحامي وإذا كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، وفي أن يناقش شهود الإتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وفي أن يحصل على الموافقة

[٤٩] [٤٩] مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في هافانا من ٢٧ أغسطس/آب إلى ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، الوثيقة A/CONF.144/28/Rev.1، صفحة ١١٢ من النص الإنكليزي (١٩٩٠).

على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام، وفي أن يزود مجاناً بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة، وفي ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الإعتراف بذنب، وفي حق اللجوء، وفقاً للقانون، إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته، وفي تعويضه عن أي عقوبة يثبت بالدليل القاطع أنها وقعت عليه بسبب خطأ قضائي، وفي ألا يتعرض مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي (عدم محاكمته على ذات الجرم مرتين)، وفي ألا يدان بأية جريمة بسبب فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي (حظر تطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي)، وفي أن يستفيد من أي تخفيف لاحق في العقوبة. ولمزيد من المعلومات عن معايير المحاكمة المنصفة، أنظر الفصل الثالث عشر: "مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شؤون القضاء." (أنظر أيضا الفرع هـ -٩ من هذا الفصل: "إدارة شؤون قضاء الأحداث" والفرع هاء-١٤ : "الإحضار أو الحق في الحماية أو سائل الانتصاف المشابهة" أدناه.

٧- معايير حماية السجناء

٧٠- نص الدستور اليمني في المادة(٤٨/ب) على عدم جواز حجز الأشخاص المقبوض عليهم في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون مؤكداً على صيانة الكرامة والحماية للموقوفين والمحتجزين من المعاملة غير الإنسانية (أنظر الملحق التشريعي) خاصة المواد (١٣ ،٧٧، ١٨٧)من قانون الإجراءات الجزائية ، والمادة (٣١) من قانون السجون .

تنص المادة ١٠ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني." كما تنص المادة ٧ على أنه " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة." ولمزيد من المعلومات عن المعايير المنطبقة، أنظر **الفصل الثامن**: **"الزيارات إلى المحتجزين."**

٨- التدابير غير الاحتجازية

٧١- نص الدستور اليمني في المادة (٤٨/ب) على عدم إخضاع الأشخاص أو الحجز إلا في الحالات الإستثنائية التي تشمل حالة التلبس أو في حالة الأوامر الصريحة الصادرة من القضاء والنيابة .

تنص المادة ٩ (٣) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند

الاقتضاء." ويرد تفصيل لهذا المعيار في قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو).[٥٠]
وقد فصل المشرع اليمني هذه الضمانات في المادة(٧) من قانون الإجراءات الجزائية والمواد(٧ ، ٨ ، ١٠) من قانون السجون (أنظر الملحق التشريعي).

٩- إدارة شؤون قضاء الأحداث

٧٢- خصص التشريع اليمني إجراءات مناسبة لسن الحدث كما ورد في المواد (١٢٨- ١٣٢) من قانون حقوق الطفل (أنظر الملحق التشريعي) .

تنص المادة ١٤ (٤) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه في حالة الأحداث، **يراعى** جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على **إعادة تأهيلهم**. كما تنص المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل على جملة أمور من بينها حق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل في المجتمع، ولكل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات الحق في أن يعتبر بريئاً، وفي إعلامه سريعاً بالتهم الموجهة إليه، وفي قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ومحايدة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وفي العادة بحضور **والديه** أو الأوصياء القانونيين عليه.

وقد فصل المشرع اليمني التدابير المناسبة الخاصة بإدارة شؤون قضاء الأحداث في قانون رعاية الأحداث ، خاصة والمواد (٥-١٩) (أنظر الملحق التشريعي).

٧٣- كما ينبغي عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة، والحصول، عند الحاجة، على مساعدة مترجم شفاهي مجاناً إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها، وتأمين احترام حياته الخاصة، وتأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقاً للقانون بإعادة النظر في أي قرار يصدر ضده.

يتمتع الطفل في القانون اليمني بنفس الضمانات المتاحة للكبار في إجراءات القبض والتفتيش والاحتجاز ، بالإضافة إلى الضمانات الخاصة بالحدث ، كما هو مبين في الفقرات السابقة .

٧٤- ويتعين كذلك على الحكومات تعزيز اتخاذ تدابير للتعامل مع الأطفال الذين لهم مشاكل مع القانون **بدون اللجوء إلى الإجراءات القضائية**. وتتطلب المادة ٤٠ أيضاً إتاحة مجموعة من الترتيبات، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من

---

[٥٠] قرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، المرفق، الدورة الخامسة والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩ ألف، صفحة ١٩٧ من النص الإنكليزي، الوثيقة A/45/49 (١٩٩٠).

بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم **وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.**

تكفل التشريع اليمني هذه التدابير في المواد (٥، ١١، ١٢) من قانون رعاية الأحداث في المواد (٢٤-٢٧).

٧٥- وتنص المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل على أن يعامل كل طفل محروم من حريته بطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه، وأن **يفصل** كل طفل محروم من حريته **عن البالغين** ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك.

نص التشريع اليمني على هذه التدابير في المادة (٤/٣٢) من قانون السجون ، والمادة (٣٥) من قانون رعاية الأحداث .

٧٦- وتنص المادة ٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٣١) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني على عدم جواز **الحكم بعقوبة الإعدام** على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر.

٧٧- ويتم تناول هذه المعايير بمزيد من التطوير والتوضيح في عدد من الصكوك المحددة، بما في ذلك أيضاً قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجردين من حريتهم ، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لمنع انحراف الأحداث (مبادئ الرياض) وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شئون قضاء الأحداث (قواعد بكين). (أنظر الملحق التشريعي).

١٠- حقوق الأقليات وغير المواطنين واللاجئين

٧٨- نصت المادة (٤١) من الدستور اليمني على أن :" المواطنين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات العامة " بينما أكدت تنص المادة ٢٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

> الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٧٩- وكما جاء أعلاه، تكفل المادة ١٤ (٣) (و) من العهد لكل متهم الحق في " أن يزود مجاناً بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة." كفل هذا الحق في التشريع اليمني لكل متهم أو أحد الشهود في المواد (٣٣٥ ، ٣٣٦) من قانون الإجراءات الجزائية ، كما توفر المادة ٢٧ من العهد للأقليات الحق في استخدام لغتهم الخاصة. وهناك أنواع أخرى من الحماية مقررة في الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

٨٠- وتشير المادة ١٣ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم بلد إلا تنفيذاً لقرار اتخذ وفقاً للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصاً لذلك، وترد أنواع إضافية من الحماية في الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.[٥١]

٨١- والمادة ١٦ من الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بالصيغة المطبقة في البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين تضمن للاجئين حق التقاضي الحر أمام المحاكم والتمتع بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث حق التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية.

ويحظر الدستور اليمني تسليم اللاجئين السياسيين في **المادة (٤٦) .**

١١- حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في مجال إدارة شؤون القضاء

٨٢- كما جاء أعلاه، تقرر المادة ٢٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن " الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز **بحق متساو في التمتع بحمايته"** وتحظر التمييز لأي سبب بما في ذلك الجنس. كما تنص المادة ٣ على أن الحكومات المصدقة على العهد " تتعهد ... بكفالة **تساوي الرجال والنساء** في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها" في العهد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **تحظر التمييز ضد المرأة**. كما تلزم المادة ٢ من هذه الاتفاقية جميع الحكومات المصدقة بأن تتولى "فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي."

٨٣- ويتصل بذلك أيضاً الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.[٥٢] ومن المهم بصفة خاصة أن تعريف "العنف ضد المرأة" الوارد في المادة ١ من الإعلان يشمل "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية...سواء حدث ذلك في **الحياة العامة أو الخاصة**." وبالإضافة إلى العنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، يشمل التعريف العنف الذي يقع **في إطار الأسرة** (العنف الأسري) **وفي إطار المجتمع** (المادة ٢)، ويفرض الإعلان واجباً على الدولة – من خلال نظم إنفاذ القوانين وإدارة شؤون القضاء فيها- **بمنع** جميع أعمال العنف ضد المرأة، سواء ارتكبتها الدولة أو أشخاص **والتحقيق** في هذه الأعمال **والمعاقبة** عليها، حتى يتاح للنساء اللاتي يتعرضن للعنف إمكانية

---

[٥١] قرار الجمعية العامة ١٤٤/٤٠، المرفق، الدورة الأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٥٣، صفحة ٢٥٢ من النص الإنكليزي، الوثيقة A/40/53 (١٩٨٥).

[٥٢] قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٨، الدورة الثامنة والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩، صفحة ٢١٧، الوثيقة A/48/49 (١٩٩٣).

الوصـول إلـى آليـات العدالـة وسـبل الانتـصاف العادلـة والفعالـة، ولكفالـة حـصول المـوظفين المكلفـين بإنفـاذ القـوانين والمـوظفين العمـوميين المعنيـين علـى تـدريب لتوعيتهم باحتياجات المرأة.

١٢- حماية الضحايا وسبل إنصاف ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة

٨٤- أورد الدستور اليمني القواعد العامة لحماية ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة في المادتين (٤٨/هـ و٥١) و ينص الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالـة لـضحايا الجريمـة وإسـاءة اسـتعمال الـسلطة[٥٣] علـى أنـه ينبغـي للـضحايا الوصول إلى آليات العدالة والحصول على **الإنصاف الفوري** (الفقرات من ٤ إلـى ٧) **وإعادة الممتلكات** (الفقرات من ٨ إلى ١١) **والتعويض** (الفقرتـان ١٢ و١٣)، بالإضافة إلى ما يلزم من **مساعدة** ماديـة وطبيـة ونفسية واجتماعيـة (الفقرات من ١٤ إلى ١٧). وعملا بـالفقرة ١، يقصد بمصطلح "ضحايا الجريمة" الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردياً أو جماعياً، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعانـاة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمـان بدرجـة كبيـرة مـن التمتـع بحقـوقهم الأساسـية، عـن طريـق أفعـال أو حـالات إهمـال تـشكل انتهاكـاً للقـوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بمـا فيهـا القوانين التـي تحرم الإساءة الجنائيـة لاستعمال السلطة. ويتطابق تعريف مصطلح **"ضحايا إساءة استعمال السلطة"** مع تعريف مصطلح "ضحايا الجريمة"، غير أن الضرر يقع عن طريق أفعال أو حالات إهمال لا تشكل حتى الآن انتهاكاً للقوانين الجنائية الوطنية، ولكنها تشكل انتهاكات للمعايير الدولية المعترف بها والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

ووردت أحكام مماثلة في المادة(٧) من قانون الشرطة اليمني والمواد (٢٢ ، ٤٣، ٤٦ ،١١٣، ١٢٢-١٢٥ ، ١٨٢).

٨٥- وهناك عدد من الشواغل الأخرى بشأن الضحايا، بما في ذلك الحاجة إلى معلومات عن حقوقهم، والمشاركة في محاكمة التهم أو غيرها من عمليات إقامة العدالة الجزائية، والخصوصية، وعدم إزعاجهم أو الإنتقام منهم وضمان سلامتهم.

١٣- الإحضار أو الحق في الحماية أو وسائل الانتصاف المشابهة

٨٦- حدد التشريع اليمني معايير حماية المشتبه به ، المتعلقة بالإحضار والتحقيق والتفتـيش والإنـصاف فـي المـواد (٢٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) مـن الدســتور والمــواد (٤، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ٤٥، ٩٣، ١١٦، ١١٧، ١٢١، ٣٠١) مـن قـانون الإجـراءات الجزائيـة والمـواد (٨/ز، ٩/ب ، ٨٩/ل) مـن قـانون الشرطة ، والمواد (١٦٨، ٢٥٤، ٢٥٦) من قانون الجرائم والعقوبات وغير تلك من المواد في القوانين المذكورة .وتنص المادة ٩ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن :

---

[٥٣] قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠، المرفق، الدورة الأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٥٣، صفحة ٢١٤ من النص الإنكليزي، الوثيقة A/40/53 (١٩٨٥).

يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه...

٨٧- وتنص المادة ٩ (٤) على أن:

لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٨٨- الإحضار أو ما يتصل به من جوانب الحق في الحماية حق أساسي في المادة ٢ (٣) التي تنص على:

٣- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

(أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية،

(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمّى إمكانيات التظلم القضائي،

(ج) أن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين.

٨٩- وبالرغم من أن المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا تمنع صراحةً تضييق الإحضار وما يتصل به من جوانب الحق في الحماية للطعن في الاحتجاز، إذ أصبح من المعترف به بصورة تدريجية أن هذا الحق لا يجوز تضييقه، وقد حدثت هذه التطورات نتيجة للاعتراف بأنه بدون القدرة على معرفة قانونية احتجاز الفرد، وبخاصة في أوقات الطوارئ الاستثنائية، لن يضمن الشخص بأي حال من الأحوال أي حق من الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد.

١٥- دور المحاكم في حماية الحقوق الإقتصادية والاجتماعية

٩٠- كما يرد أدناه بمزيد من الاستيفاء في **الفرع ط** : **"حق التملك" والفرع ي** : **"الحق في السكن وغيره من الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية"** من هذا الفصل، فغن القانون الدولي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص) يحمي طائفة عريضة من الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك الحق في العمل وحقوق النقابات وحقوق الضمان الاجتماعي وحقوق الأسرة والحق في مستوى معيشي كاف وحقوق السكن والغذاء والحق في الرعاية الصحية وحقوق التعليم والحقوق في الحياة الثقافية. وبالرغم من أن قانون الإنسان قد

انصب في العادة بصورة رئيسة على دور المحاكم في حماية الحقوق المدنية والسياسية، تؤدي الهيئات القضائية أيضاً دوراً مهماً بنفس الدرجة في ضمان الامتثال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفردية. وفي كثير من البلدان يزداد التجاء الأفراد والجماعات التي لها الحق في التمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة إلى النظام القضائي باعتباره وسيلة للمطالبة بهذه الحقوق.

٩١- وبالرغم من أن التنفيذ القضائي (إمكانية الفصل القضائي) للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كان موضوع بعض الجدل، فقد تبين مراراً أن وجهات النظر التي تنكر إمكانية فصل القضاء في هذه الحقوق كانت أفكاراً تعبر عن سوء فهم أكثر من استنادها إلى أسس وطيدة في حالة قانون حقوق الإنسان.[٥٤] وتنص مبادئ لمبيرغ بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[٥٥] على أنه "رغم أن الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في العهد قد لا يتم إلا بصورة تدريجية، يمكن تطبيق بعض الحقوق تطبيقاً فورياً في حين أن تطبيق حقوق أخرى يمكن أن يجري بصورة تدريجية... وعلى الدول الأطراف أن توفر سبل انتصاف فعالة ، بما في ذلك سبل الانتصاف القضائية، عند الاقتضاء."

٩٢- والواقع أنه قد تم وضع إجراء جديد للشكاوى فيما يتصل بالميثاق الإجتماعي الأوروبي في عام ١٩٩٥ وتستمر المفاوضات في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى إجراء مماثل بموجب العهد الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. ومثال ذلك أن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أعلنت أن "من بين التدابير التي قد تكون ملائمة، إضافة إلى سن التشريعات، هو توفير وسائل انتصاف قضائي فيما يتعلق بالحقوق التي قد تعتبر قابلة للتنفيذ طبقاً للنظام القانوني الوطني... وهناك عدد من الأحكام الأخرى الواردة في العهد الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بما في ذلك المواد ٣و ٧ (أ) و ٨ و ١٠ (٣) و ١٣ (٢) (أ) و١٣(٤) و ١٥(٣)، التي يبدو أنها قابلة للتطبيق الفوري عن طريق الأجهزة القضائية وغيرها من الأجهزة في كثير من النظم القانونية الوطنية."[٥٦]

---

[٥٤] للحصول على معلومات تفصيلية عن مدى الصلاحية القضائية لأحد الحقوق، أنظر:
Scott Leckie, (1995), "The Justifiability of Housing Rights", in *The Right to Complain about Economic, Social and Cultural Rights* (Coomans, van Hoof, Arambulo, Smith and Toebes, ets), pp. 35-72.

[٥٥] الوثيقة E/CN.4/1987/17 (١٩٨٧).

[٥٦] التعليق العام رقم ٤، طبيعة التزامات الدول الأطراف (المادة ٢، الفقرة ١ من العهد ، الفقرة ٥.

و – حرية الرأي والتعبير [٥٧]

٩٣- تنص المادة (٤٢) من الدستور على انه " لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون" والمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

٩٤- ويعلن العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ١٩ ما يلي:

١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

٩٥- وقد علقت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قائلة بأن المادة ١٩ (١) هي "حق لا يسمح العهد بأن يخضع لأي استثناء أو قيد."[٥٨]

٩٦- والحق في حرية الرأي والتعبير حق أساس يمثل حجر الزاوية لكثير من الحقوق، بما في ذلك الحقوق السياسية. ولمزيد من البحث التفصيلي في الحقوق السياسية التي يكفلها القانون الدولي، أنظر **الفصل الرابع عشر**: **"مراقبة الانتخابات."**

ز – حرية الإشتراك فى الجمعيات وحرية التجمع

٩٧- أشار الدستور اليمني إلى الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات وتكوينها بالاستناد إلى مرجعية الشعب ومن أوجهها حرية تكوين الجمعيات المختلفة والنقابات المهنية والأحزاب والتجمعات السياسية في المواد (٥ ، ٤٢) وتنص المادة (٥٨) على :" للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع

---

[57] لاستعراض أشمل للقانون الدولي المتصل بالحق في حرية التعبير، أنظر *دليل حرية التعبير الصادر عن منظمة المادة ١٩* (١٩٩٣).

[٥٨] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ١٠، المادة ١٩ (الدورة التاسعة عشرة، ١٩٨٣)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الوثيقة HRI/GEM/1 ، صفحة ١١ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق.. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية كافة" ونصت المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجزائية على عدم جواز وضع قيود على حرية التجمع .

وتنص المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية."

٩٨- وتنص المادة ٢٢ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه." وعملاً بالمادة ٢٢ (٢) " لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم."

تضمنت هذه الأحكام القوانين الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات العمالية والمهنية وهي قوانين لا تتفق مع المعايير الدولية مما يستوجب الأخذ بالمعايير الدولية عند التعارض .

أما القانون رقم (٢٩)لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات، فإنه محل جدل في اليمن ما إذا كانت القيود التي فرضها على حرية التجمع " تشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي " مما يستوجب تطبيق المعايير الدولية في حالة التعارض.

٩٩- وتشمل حرية الاشتراك في الجمعيات تكوين الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية ورابطات الأحياء والمنظمات النسائية والجماعات الدينية والتنظيمات الطلابية والانضمام إليها والمشاركة فيها. ويعد انتهاك هذه الحقوق تدخلا في الأداء السليم للمجتمع الديمقراطي.

١٠٠- وينبغي النظر إلى الحق في التجمع السلمي باعتباره يسير جنباً إلى جنب مع حرية الاشتراك في الجمعيات، وتكفل المادة ٢١ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

ح – حرية التنقل والاقامة

١٠١- كفل الدستور للمواطن اليمني حرية التنقل والدخول إلى البلاد والخروج منها وذلك بنص المادة(٥٧) منه التي تنص على:" حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات وسلامة المواطنين، وحرية الدخول إلى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها.

وكفلت المادة(١٥)من قانون الإجراءات الجزائية للمواطن حرية الانتقال والإقامة والمرور عملاً بالمادة ١٣ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "لكل فرد حق في حرية التنقل وفى اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة." كما تعلن المادة ١٣ (٢) أن: "لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفى العودة إلى بلده."

١٠٢- وتكفل المادة ١٢ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية التنقل والإقامة:

١- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

٢- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

٣- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

٤- لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده.

١٠٣- وأوجبت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المادة(٢) على الدولة اتخاذ جميع التدابير المناسبة " لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة " "أنظر أيضاً المادة (٥) من الإتفاقية " كما نصت المادة (٤/١٥) من الاتفاقية على واجب الدولة في منح :" الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم ".

وتعد القيود المفروضة من قبل الحكومة على تنقل المرأة (مثل المطالبة بأن يرافقها أحد أقربائها الذكور عند السفر إلى الخارج) انتهاكات واضحة لهذا الحق، كما تشكل هذه القيود حالة من حالات التمييز القائم على أساس الجنس المحظور بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٠٤- ويعتبر امتناع الحكومة عن إصدار جواز سفر أو وثيقة هوية شخصية تعويقاً لممارسة هذا الحق، ومن ثم انتهاكاً للحق في حرية التنقل. كما ينبغي

لموظفي حقوق الإنسان إدراك الصلة بين الإقامة والجنسية-وهي حق آخر من حقوق الإنسان الأساسية التي تحميها المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنص المادة (٤٤) من الدستور اليمني على:" ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً للقانون" وأثر إنكار الحكومة لحقوق الإقامة على التمتع بالحق في اكتساب جنسية والعكس بالعكس.

ط – حق التملك

١٠٥- كفل الدستور اليمني في المادتين (٧/ج ،٢٠) :" حماية واحترام الملكية الخاصة " وحظر التجرد التعسفي للملكية وأجاز فقط انتقالها في حالة الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة وبتعويض عادل يحدده القضاء وفقاً للقانون ومن أبرز الاعتداءات على الحق في الملكية في اليمن ، الاستيلاء على ممتلكات المواطن في الأرض والمسكن .

وتنص المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره... ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً." ولا يتضمن العهدان نصاً مشابهاً. والواقع أن المادة ١ من العهدين تنص على أن "لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة." كما يحظر العهدان التمييز لعدة أسباب، من بينها التمييز بسبب الثروة.

١٠٦- يرتبط حق التملك ارتباطاً وثيقاً بالحق في السكن. وتنص المادة ١١ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى...". وترد أدناه مناقشة أشمل للحق في السكن باعتباره أحد أمثلة الحقوق الاقتصادية.

ي - الحق في السكن وغيره من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

١٠٧- تتضمن المادة ٢ (١) من العهد الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الإلتزام الذي يقع على جميع الحكومات التي صادقت على المعاهدة، وهذا نصها:

> تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الإقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية.

١٠٨-و يعترف العهد بعدد من الحقوق، بما في ذلك الحق في العمل وحقوق النقابات وحقوق الضمان الاجتماعي وحقوق الأسرة والحق في مستوى معيشي كاف وحقوق السكن والغذاء وحقوق الرعاية الصحية وحقوق التعليم والحقوق في الحياة الثقافية.وغيرها من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ومع ذلك، كمثال لتطبيق هذه الحقوق، أصدرت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في عام ١٩٩١ التعليق العام رقم ٤ على الحق في السكن الملائم، وهذا نصه:

عملاً بالمادة ١١ (١) من العهد، فان الدول الأطراف "تقر... بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية." والحق الإنساني في السكن وفي التحسين المتواصل لظروفه المعيشية، وهو حق مستمد من الحق في مستوى معيشي كاف، يتسم بأهمية رئيسة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

وبرغم أن المجتمع الدولي قد أعاد التأكيد مراراً على أهمية الاحترام الكامل للحق في السكن الملائم، فهناك فجوة كبيرة بدرجة تبعث على القلق بين المعايير المنصوص عليها في المادة ١١ (١) من العهد والحالة السائدة في كثير من أرجاء العالم. وفي حين أن المشاكل تكون حادة بصفة خاصة في بعض البلدان النامية التي تجابه قيوداً كبيرة على الموارد وغيرها من القيود، تلاحظ اللجنة وجود مشاكل كبيرة أيضاً تتعلق بانعدام المأوى والسكن غير الملائم في بعض المجتمعات المتقدمة اقتصادياً. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك ما يزيد عن ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى في جميع أنحاء العالم وأكثر من بليون شخص يعيشون في سكن غير ملائم. ولا يوجد أي مؤشر يدل على حدوث انخفاض في هذا العدد. ويبدو من الواضح أنه لا توجد أي دولة من الدول الأطراف لا تعاني من مشاكل كبيرة من نوع أو آخر فيما يتصل بالحق في السكن...

وينطبق الحق في السكن على كل شخص. وفي حين أن الإشارة إلى "له ولأسرته" تعبر عن افتراضات بالنسبة للأدوار التي يضطلع بها كل واحد من الجنسين وأنماط النشاط الإقتصادي التي كانت مقبولة عموماً في عام ١٩٦٦ عندما تم اعتماد العهد، فلا يمكن أن يفهم من العبارة اليوم أنها تتضمن أي حدود تقيد انطباق حق الأفراد أو الأسر التي ترأسها امرأة أو غير ذلك من الجماعات...

وترى اللجنة أنه ينبغي النظر إلى الحق في السكن باعتباره يمثل حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة. ويعد ذلك ملائماً لسببين على الأقل. أولاً، يرتبط الحق في السكن ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأخرى وبالمبادئ الأساسية التي يستند إليها العهد... وثانياً: يجب تفسير الإشارة في المادة ١١ (١) على أنها لا تشير فحسب إلى السكن، بل إلى السكن الملائم. وكما نصت كل من اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية والاستراتيجية العالمية للإيواء لعام

٢٠٠٠، "يقصد بـه المـأوى الملائم...الخصوصية الكافيـة والحيز الكـافي والأمن الكافي، والإضاءة والتهوية الكافيتين والبنية الأساسية الكافية والموقع الملائم فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية-وأن تكون جميعها بتكلفة معقولة."[٥٩]

١٢٥- ويحدد التعريف سبعة جوانب ينطوي عليها الحق في السكن الملائم، وهي: سلامة الحيازة، وتوفر الخدمات والمواد والمرافق والبنية الأساسية، والقدرة على تحمـل التكلفـة، والـصلاحية للـسكن، وإتاحـة إمكانيـة الحـصول علـى الـسكن، والموقع، والسكن الملائم من الناحية الثقافية.[٦٠]

١٢٦- وينتهـي التعليـق العـام رقـم ٤ إلـى أن "اللجنـة تعتبـر أن حـالات الإخـلاء القسري لا تتمشى ظاهرياً مع متطلبات العهد ولا يمكن تبريرها إلا في حالات الضرورة القصوى وطبقاً لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة."[٦١]

١٢٧- وفي يونيو/حزيران ١٩٩٧ أصدرت لجنة الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقها العام رقم ٧ الذي وفر مزيدا من التوجيه بشأن حالات الإخلاء القسري:[٦٢]

تستند التزامات الدول الأطراف في العهد في صدد حالات الإخلاء القسري في جوهرها إلى المادة ١١ (١) بالإضافة إلى الأحكام الأخرى ذات الصلة. والمادة ٢ (١) بصفة خاصة تلزم الدول بأن تستعمل "جميع السبل المناسبة" لتعزيز الحق في السكن الملائم. على أنه بالنظر إلى طبيعة ممارسة الإخلاء القسري فإن ما تشير إليه المادة ٢ (١) من التنفيذ التدريجي الذي يستند إلى توفر الموارد قلما يكون ملائماً. ويجب أن تمتنع الدولة نفسها عن الإخلاء القسري وأن تضمن تطبيق القانون ضد وكلائها أو الأطراف الأخرى الذين يقومون بتنفيذ الإخلاء القسري (على النحو المحدد في الفقرة ٣ أعلاه). كما يعزز من هذا النهج المادة ١٧ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكمل الحق في عدم التعرض للخلاء القسري دونما حماية كافية. ويعترف هذا الحكم بجملة أمور، منها الحق في التمتع بالحماية من "التدخل التعسفي أو غير القانوني" في شؤون بيته. وينبغي ملاحظة أن التزام الدولة بكفالة احترام هذا الحق لا يخضع للاعتبارات المتصلة بمواردها المتاحة.

وتطالب المادة ٢ (١) من العهد بأن تستعمل الدول الأطراف "جميع السبل المناسبة"، بما في ذلك سبل اعتماد تدابير تشريعية، لتعزيز جميع الحقوق التي يحميها العهد. وبالرغم من أن اللجنة قد أشارت في تعليقها العام رقم ٣ (١٩٩١) إلى أن مثل هذه التدابير لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة لجميع الحقوق، ومن

---

[٥٩] لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير عن الدورة السادسة، التعليق العام رقم ٤ (١٩٩١)، الملحق رقم ٣، المرفق الثالث، الصفحات من ١١٤ إلى ١١٥ من النص الإنكليزي، الوثيقة E/1992/23 (١٩٩٢) (حذفت الحواشي).

[٦٠] المرجع السابق، الصفحات من ١١٥ إلى ١١٧.

[٦١] المرجع السابق، صفحة ١١٩.

[٦٢] الوثيقة E/CN.4/C.12/1997/4 (١٩٩٧).

الواضح أن وضع تشريع ضد الإخلاء القسري يعد أساساً جوهرياً يستند إليه إنشاء نظام للحماية الفعالة، وينبغي أن يشمل هذا التشريع تدابير

(أ) توفر أكبر قدر ممكن من سلامة الحيازة لشاغلي المساكن والأراضي و

(ب) تتمشى مع العهد و

(ج) ترمي إلى السيطرة تماماً على الظروف التي تتم فيها حالات الإخلاء.

كما يجب أن ينطبق التشريع على جميع الوكلاء العاملين تحت سلطة الدولة أو الذين يخضعون لمساءلتها. وبالنظر كذلك إلى الاتجاه المتزايد في بعض الدول نحو قيام الحكومات بالتخفف كثيراً من مسؤولياتها في قطاع الإسكان، يجب على الدول الأطراف أن تضمن كفاية التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الرامية إلى منع، والمعاقبة، عند الاقتضاء، على الإخلاء القسري التي يتم تنفيذها، بدون ضمانات مناسبة، على يد أشخاص أو هيئات، ولذلك ينبغي للدول الأطراف أن تستعرض التشريعات والسياسات ذات الصلة لضمان عدم تعرضها مع الالتزامات المنبثقة عن الحق في السكن الملائم وإلغاء أو تعديل أي تشريع أو سياسات تتعرض مع متطلبات العهد.

وتفرض أحكام عدم التمييز التي تنص عليها المادتان ٢ (٢) و٣ من العهد التزاماً إضافياً على الحكومات بأن تضمن، حيثما تقع حالات إخلاء، اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة عدم وقوع أي شكل من أشكال التمييز. وفي الأحوال التي قد تستند فيها بعض حالات الإخلاء إلى مبررات، مثلما في حالة الإصرار على عدم دفع الإيجار أو عند إلحاق ضرر بالعين المؤجرة بدون أي سبب معقول، يتحتم على السلطات المعنية أن تكفل تنفيذ هذا الإخلاء على نحو يكفله قانون يتماشى مع العهد وإتاحة جميع سبل الالتجاء إلى القانون وجميع سبل الانتصاف أمام المتضررين...

١٢٨- وبالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتضمن القانون الإنساني الدولي أيضا أحكاما ذات صلة بحالات الإخلاء القسري. ومثال ذلك أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على ما يلي:

يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلي أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخري، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه.

١٢٩- وبالمثل بالنسبة للمنازعات المسلحة غير الدولية، تنص المادة ١٧ من البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف على ما يلي:

١. لا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين، لأسباب تتصل بالنزاع ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة، وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل، يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية.

٢. لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع.

ك – حقوق اللاجئين

١٣٠- سبقت الإشارة إلى أن الدستور اليمني يحظر تسليم اللاجئين السياسيين ، غير أنه لم يعرَف اللاجئ السياسي ، لكن التزامات اليمن الدولية تشمل تعريفاً للاجئ ، إذ تعرف المادة ١ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (المعدلة بالمادة١ من البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين) لفظة "لاجئ" بأنها تشير إلى أي شخص "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد.. ولا ينطبق وضع لاجئ على بعض الأشخاص إذا ارتكبوا جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء أو إذا أدينوا بأعمال تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

١٣١- وقد وسعت الصكوك الإقليمية الخاصة باللاجئين من تعريف "اللاجئ." والاتفاقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والتي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية[٦٣] توسع تعريف "اللاجئ" حيث تنص في المادة ١ (٢) على أن لفظة "لاجئ" تنطبق أيضاً على كل شخص ، بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو أحداث تخل على نحو خطير بالنظام العام في بعض أو كل بلد المنشأ أو بلد الجنسية، يُرغم على الرحيل عن مكان إقامته المعتاد التماساً للجوء في مكان آخر خارج بلد المنشأ أو بلد الجنسية.

١٣٣- ومبدأ عدم الرد أساسي لمفهوم حماية اللاجئين، وتنص المادة ٣٣ (١) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية."

١٣٤- والمادة ٣١ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين تعفي اللاجئين من إجراءات الهجرة العادية وتنص على أن "تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني، على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة...".وفي اليمن لا يزال النقاش جارياً حول إصدار قانون خاص باللاجئين ينظم إجراءات اللجوء والحقوق المترتبة على الحصول على صفة لاجئ طبقاً للاتفاقية .

[٦٣] وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية CM/267/Rev.1 (١٩٩٦).

١٣٥- وبمجرد أن تمنح الدولة المستقبلة مركز "لاجئ" تكفل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين حقوقاً **جوهرية معينة** في مجالات مثل حرية الدين وملكية العقارات والوصول إلى القضاء وغير ذلك من الحقوق.

١٣٦- وفي هذا السياق لاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن **المرأة** "تتقاسم مشاكل الحماية التي يعاني منها اللاجئون... وبالإضافة إلى ذلك...للنساء والفتيات اللاجئات احتياجات خاصة من الحماية تبرز نوع جنسهم: فهن يحتجن مثلاً إلى الحماية ضد التلاعب، والانتهاك والاستغلال الجنسي والبدني، والحماية ضد التمييز الجنسي في تقديم السلع والخدمات... ولعلَ هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لحل المشاكل التي تواجهها اللاجئات تحديدا..."[٦٤] كما لاحظت المفوضية أن طلبات النساء المتصلة بنوع الجنس للحصول اللجوء أو مركز "لاجئ" يمكن تقريرها استنادا إلى فئات "الرأي السياسي" أو "الجماعة الاجتماعية المعينة" في تعريف "اللاجئ."[٦٥]

١٣٧- وهناك حق مهم آخر مستمد من القانون الدولي للاجئين ، وهو الحق في التماس اللجوء. وتعلن المادة ١٤ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد."

ل - حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

١٣٨-كفل الدستور اليمني المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة[٦٦] وذلك في المواد (٧، ٢٤ ،٢٥ ، ٣١ ،٤١ ،٤٢ ،٤٣) وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن (١) يحصل الرجل والمرأة على معاملة متساوية و(٢) تنطبق أنواع خاصة من الحماية على النساء بسبب مركزهن كجماعة ضعيفة.

١٤٥- والمادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعرف "التمييز ضد المرأة" بأنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر" وفي إطار هذا "النموذج الذي يقوم على عدم التمييز"، تنتهك حقوق المرأة إذا منعت من نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل.

١٣٩-وعملاً بالمادة ٣ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد." وفي تعليقها العام رقم ٣ فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا الحكم بأنه لا يتطلب فقط تدابير لحماية

---

[٦٤] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الخطوط التوجيهية بشأن حماية اللاجئات، الصفحات من ٧ إلى ٨ (١٩٩١).

[٦٥] نفس المرجع السابق.

[٦٦] في تعديل الدستور عام ١٩٩٤م تم إلغاء الجزئية الخاصة بالمساواة أمام القانون وعدم التمييز الذي كان الدستور ينص عليه في مادته (٢٧) قبل التعديل ، غير أن إعمال مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز ملزم لليمن طبقاً للمعدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن .

المرأة، بل أيضا **عملاً إيجابياً** لضمان التمتع الإيجابي بالحقوق المنصوص عليها. ويشمل العمل الإيجابي السياسات والأنشطة الساعية إلى النهوض القوي بحقوق جماعة ضعيفة من خلال اعتماد تدابير تمنح بصورة مؤقتة معاملة خاصة أو تمييزا إيجابياً لمجموعة من الأشخاص لمعالجة أوجه التفاوت. وبالنسبة للمرأة تحديداً، يعد العمل الإيجابي استراتيجية لازمة لتحقيق المساواة التي تنص عليها المادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٤٠- وتعيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تأكيد الالتزام بمساواة المرأة مع الرجل أمام القانون (المادة ١٥). كما تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة (المادة ٧) والتعليم (المادة ١٠) والعمل (المادة ١١) والرعاية الصحية (المادة ١٢) والحياة الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١٣) والزواج والعلاقات العائلية (المادة ١٦).

١٤١-وبالنظر إلى علاقات القوة غير المتساوية على مر ألتاريخ، تتطلب المرأة حماية خاصة بموجب القانون الدولي. وتطلب المادة ٦ من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة إلى الدول الأطراف لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة. كما تنص التوصية العامة رقم ٩ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة على أن العنف القائم على أساس نوع الجنس يعد شكلاً من أشكال التمييز التي تمنع المرأة من التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة مع الرجل.[٦٧]

١٤٢-وكما أشرنا من قبل، فإن الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة يتصدى بالتحديد لمشكلة العنف ضد المرأة، وهو مصطلح تعرفه المادة ١ بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."

١٤٣-ويتسم هذا التعريف باتساعه ويشمل الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة البنات والعنف المتصل بالمهر واغتصاب الزوجة وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال والاغتصاب والتعدي الجنسي والتحرش الجنسي في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وفي أي مكان آخر والإتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

١٤٤-وترد التزامات الدولة بالقضاء على هذه الأفعال في المادة ٤ من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. ويقع على الدولة، من بين جملة أمور، التزام بإدانة العنف ضد المرأة وعدم التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية

---

[٦٧] لجنة القضاء على العنف ضد المرأة، الدورة الحادية عشرة، التوصية العامة ١٩، وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/1992/L.1/Add.155 (١٩٩٢).

للتنصل من التزامها بالقضاء عليه، وأن تتبع، بكل الوسائل الممكنة، سبل اعتماد سياسة لمكافحته ومنعه، وأن تمتنع عن ممارسة العنف ضد المرأة، وأن تجتهد في درء أفعال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، سواء ارتكبت الدولة هذه الأفعال أو ارتكبها أفراد. ولمزيد من المعلومات عن المعايير الدولية المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، أنظر التقرير التمهيدي للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة[٦٨] وتقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة[٦٩] وتقريري المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.[٧٠]

م- حقوق الأقليات

١٤٥-يكفل الدستور اليمني مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين كافة طبقاً للمواد (٥ ، ٩ ، ٤١، ٤٢، ٥٨)[٧١]

وتعلن المادة ٢٧ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم." وبناء على ذلك، تشمل حقوق الأقليات الدولية كحد أدنى: (١) مبادئ **المساواة** أمام القانون وعدم التمييز و (٢) الحق في المجاهرة **بدينهم** وإقامة شعائره و (٣) حق التمتع **بثقافتهم** الخاصة و (٤) الحق في استخدام **لغتهم** الخاصة.[٧٢]

١٤٦-والإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية[٧٣] يعيد تأكيد حقوق الأقليات سالفة الذكر المنصوص عليها في المادة ٢. وعملاً كذلك بالمادة ١ (١) يقع على الدول التزام إيجابي بأن "تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية."

ن – حقوق الطفل[74]

١٤٧-أكد الدستور اليمني على رعاية الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب وذلك في المادة (٣٠) وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان يتمتع الأطفال بالحق في الرعاية والحماية الخاصتين. وعملاً بالمادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل

---

[٦٨] وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1995/42 (١٩٩٥).
[٦٩] وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1996/53 (١٩٩٦).
[٧٠] وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1997/47 (١٩٩٧) والوثيقة E/CN.4/1998/54 (١٩٩٨).
[٧١] أضاف إلغاء النص على المساواة وعدم التمييز من الدستور ، نوعاً من الغموض وعدم الوضوح لمبادئ الدستور التي تقرر مبدأ المساواة بين المواطنين أنظر الهامش في الصفحة السابقة .
[٧٢] أنظر هيرست هانوم، *الحكم الذاتي والسيادة وتقرير المصير*، الصفحات من ٦٩ إلى ٧٠ (١٩٩٢).
[٧٣] قرار الجمعية العامة ١٣٥/٤٧، المرفق، الدورة السابعة والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩، صفحة ٢١٠ من النص الإنكليزي، الوثيقة A/47/49 (١٩٩٣).
[٧٤] لمزيد من المعلومات عن الحقوق الخاصة بالأطفال، يرجى الرجوع إلى **الفصل الثامن**: **"حقوق الأطفال."**

" عنى الطفل كل إنسان **لم يتجاوز الثامنة عشرة**، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه."

١٤٨-واتفاقية حقوق الطفل هي أشمل صك حول هذا الموضوع، إذ تشمل الاعتراف بالحقوق المدنية والثقافية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية وأنواع الحماية الخاصة التي يتطلبها تحديداً الأطفال. وقد حظيت الإتفاقية بعدد من التصديقات يزيد عما حظيت عليه أي معاهدة أخرى من معاهدات حقوق الإنسان وهي بذلك تمثل أداة هامة لموظفي حقوق الإنسان.

في اليمن تم مساندة معظم الحقوق الواردة في الاتفاقية بقوانين خاصة بالطفل أبرزها القانون رقم (٤٥) لسنة٢٠٠٢ بشأن حقوق الطفل والقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢م بشأن رعاية الأحداث وتعديلاته بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧م .

١٤٩- وقد حددت لجنة حقوق الطفل أربعة مبادئ أساسية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل:

(١) عدم التمييز (المادة ٢). من المهم ملاحظة أن الاتفاقية تكفل الحماية للأطفال من التمييز القائم ليس فقط على أساس ظروفهم الخاصة، بل أيضاً بسبب ظروف آبائهم أو أوصيائهم القانونيين أو أفراد أسرهم الآخرين.

(٢) مصالح الطفل الفضلى (المادة ٣) التي ينبغي أن تولى الإعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها هيئات عامة أم خاصة.

(٣) الحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦) الذي لا يشدد فقط على حق الأطفال في عدم حرمانهم من الحياة تعسفاً، بل يشدد أيضاً على حقهم في حياة تكفل نموهم البدني والعقلي والروحي والأخلاقي والاجتماعي على أكمل وجه.

(٤) احترام آراء الطفل (المادة ١٢). ينبغي أن تتاح للطفل القدرة على التعبير عن آرائه بحرية وينبغي الاستماع إليها وإيلاؤها الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه.

١٥٠- وفي حين أن المادة ٢٤ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تتطلب قيام أي دولة طرف باتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال، تتضمن اتفاقية حقوق الطفل مجالات محددة تلتزم الدول بأن تتخذ فيها تدابير لحماية مصالح الأطفال، بما في ذلك:

(أ) حماية الأطفال من الضرر البدني أو العقلي والإهمال؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص إلى لأطفال الذين لهم مشاكل مع القانون؛

(ج) حق الأطفال المعوقين في معاملة خاصة وفي التعليم والرعاية؛

(د) الرعاية الصحية لجميع الأطفال؛

(هـ) التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي؛

(و) الحماية من الاستغلال الاقتصادي؛

(ز) الحماية من جميع أشكال الانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي؛
(ح) حظر تجنيد الأطفال الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة في القوات المسلحة.

١٥١- ويوجد بين الأطفال جماعات ضعيفة تتطلب انتباهاً، وهم الأطفال المحتجزون والأطفال المحرومون من بيئتهم العائلية وأطفال الشوارع والأطفال الجنود (الذين يعبرون عن أحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها ذات الصلة) والأطفال اللاجئون والأطفال الذين بدون مرافق أثناء الإعادة إلى الوطن والأطفال المصابون بعاهات.

١٥٢- وتشمل قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم قواعد محددة بشأن الأطفال المحتجزين، ولمزيد من المعلومات عن حقوق الأطفال، مع الإشارة تحديداً إلى إدارة شؤون قضاء الأحداث، يمكن الرجوع أيضا إلى **الفرع هـ-٩** من هذا الفصل : **"إدارة شؤون قضاء الأحداث."**

س - الحق فى معاملة غير تمييزية

١٥٣- يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان معايير الحماية المتساوية وعدم التمييز، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٧ على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز،، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك، هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز."

١٥٤- وتنص المادة ٢ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الإجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب."

١٥٥- كما تنص المادة ٢٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق مستقل في المساواة:
الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

١٥٦- وقد لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن المادة ٢٦:
لا تكرر فقط الضمان المنصوص عليه بالفعل في المادة ٢ ولكنها تنص على حق مستقل، فهي تحظر التمييز في القانون أو في الواقع في أي ميدان تنظمه وتحميه السلطات العامة... وهكذا عندما تعتمد دولة من الدول الأطراف تشريعاً فيجب أن

يمتثل لمتطلبات المادة ٢٦ في ألا ينطوي محتواه على أي تمييز، وبعبارة أخرى لا يقتصر تطبيق مبدأ عدم التمييز الوارد في المادة ٢٦ على الحقوق المنصوص عليها في العهد.

١٥٧- ومن المهم ملاحظة أنه بموجب المادة ٤ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، **لا يجوز تضييق** الحق في عدم التعرض للتمييز، أي لا يمكن تعطيله حتى في حالات الطوارئ الإستثنائية.

١٥٨- وتنص المادة ٢ (٢) من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي:

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

١٥٩- كما يرد مبدأ عدم التمييز صراحةً في معظم معاهدات حقوق الإنسان "المتخصصة". وكما أشرنا من قبل، تنص اتفاقية حقوق الطفل في المادة ٢ على ما يلي:

تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الإتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز...

١٦٠- كما أن المادة ٢ (١) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تحظر التمييز العنصري. وتعرف المادة ١ **"التمييز العنصري"** بأنه:

أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

١٦١- وبالمثل تنص المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

١٦٢- وعملاً أيضا بالمادة ٥ من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله وبضمان حق كل شخص في المساواة أمام القانون، ولاسيما في التمتع بحقوق معينة، وتنص التوصية العامة العشرون (الدورة الثامنة والأربعون) للجنة

القضاء علي التمييز العنصري[٧٥] على أن "المادة ٥ من الاتفاقية تتضمن التزام الدول الأطراف بضمان التمتع، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون تمييز عنصري. وينبغي ملاحظة أن الحقوق والحريات المذكورة في المادة ٥ لا تشكل قائمة جامعة مانعة." وعملاً بالمادتين ٢ و٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، يقع على الدول الأطراف التزام بكفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية.

١٦٣- وأول سؤال يتم طرحه لتقرير ما إن كان قد وقع انتهاك للحق في معاملة غير تمييزية هو ما إن كان هناك تمييز موجود بالفعل، وأي تفرقة بين الأفراد المتشابهين في الحالة يجب تبريرها على أساس معايير معقولة وموضوعية، أي هل يتصل التمييز على نحو معقول أو موضوعي بالهدف الذي يرمي إليه القانون أو ترمي إليه الممارسة؟ وهل هذا الهدف نفسه لا يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها؟

١٦٤- والاختبار الثاني للتمييز هو ما إن كان هناك أثر تمييزي للقانون أو الممارسة. وتطبيق هذا الاختبار هو ما يكشف عن التمييز "الخفي"، مثل التمييز الذي يؤثر بطريقة روتينية على جماعات الأقليات والنساء. وإذا كان الأمر كذلك، يجب على موظف حقوق الإنسان أن يقيم ما إن كانت الدولة قد امتثلت مثلاً لالتزامها بموجب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٦) بأن تكفل "لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز." ومن الواضح أنه إذا كان التمييز يشكل سياسة متعمدة من جانب الحكومة، فقد تكون قد أخفقت في الوفاء بالتزامها المنصوص عليه في المادة ٢٦. وقد يكون من الصعب تقييم نية القصد لدى الحكومة، ولكن قد يستدل عليه مثلاً من وضوح أو فرط التمييز أو ما ينطوي عليه من عواقب وخيمة أو مما يتصل به من سلوك من جانب السلطات أو مما تدلي به من تصريحات.

١٦٥- وحتى إذا لم يكن التمييز مقصوداً، فان العهد "يتطلب أحياناً من الدول الأطراف اتخاذ **إجراءات إيجابية** للتخفيف أو للقضاء على الظروف التي تفضي إلى ارتكاب التمييز الذي يحظره العهد أو تساعد على ارتكابه." ومثال ذلك أنه في أي دولة تمنع فيها الأوضاع العامة جزءاً معيناً من السكان من التمتع بحقوق الإنسان أو تضر بتمتعهم بها، ينبغي للدولة أن تتخذ إجراءات معينة لتصحيح هذه الأوضاع، وقد تشمل هذه الإجراءات منح الجزء المعني من السكان معاملة تفضيلية معينة لبعض الوقت في أمور محددة وذلك بالمقارنة مع بقية السكان. على أنه طالما أن هذا الإجراء مطلوب لتصحيح التمييز الواقع فالمسألة إذن هي قضية تمييز مشروع بموجب العهد."[٧٦]

---

[٧٥] وثيقة الأمم المتحدة CERD/48/Misc.6/Rev.2

[٧٦] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ١٨، عدم التمييز (الدورة السابعة والثلاثون، ١٩٨٩)، مجموعة تعليقات عامة وتوصيات عامة اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة HRI/GEN/1/Rev.1 ، صفحة ٢٦ من النص الإنكليزي (١٩٩٤).

١٦٦- وبالإضافة إلى ذلك، إذا استند التمييز إلى "العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني" فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تتطلب بذل جهود إيجابية كبيرة لكفالة المساواة. وتنص المادة ٢ (١) (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أن "تتخذ كل دولة طرف تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية، ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائماً." وتتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حكماً مشابهاً في المادة ٤ التي تنص على أنه "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً ...".

١٦٧- وينبغي لموظف حقوق الإنسان أن يلاحظ أن كثيراً من المعاملة التمييزية ترتكب من جانب فاعلين غير حكوميين. وتنص التوصية العامة العشرون (الدورة الثامنة والأربعون) للجنة القضاء علي التمييز العنصري على أنه "بقدر ما يكون للمؤسسات الخاصة تأثير على ممارسة الحقوق أو على توافر الفرص، يتعين على الدولة الطرف أن تكفل ألا يكون هدف نتيجة ذلك التأثير ولا أثره إيجاد التمييز العنصري أو إدامة أمده." وينبغي لموظفي حقوق الإنسان تشجيع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية على تتبع التحقيقات في قضايا التمييز الفردية. على أن الممارسات المنتظمة قد تجعل من اللازم لموظفي الأمم المتحدة التدخل وبخاصة إذا كان من المحتمل أن تفجر المعاملة التمييزية مزيداً من العنف. (أنظر **الفصل السادس**: **"تحديد الجهود والأولويات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان").**

١٦٨- وبموجب المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يجوز لأية دولة طرف أن تعلن في أي حين أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة الرسائل المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد الداخلين في ولاية هذه الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية. ومن هنا فان المادة ١٤ توفر آلية شكاوى للأشخاص الذين يعتقدون بوقوع انتهاك لحقهم في عدم التعرض لمعاملة تمييزية. وهناك آلية شكاوى مشابهة متاحة للأفراد في الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ع - الحق في التنمية

١٦٩- في عام ١٩٨٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الحق في التنمية[٧٧] الذي ينص في المادة ١ على أن "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه

[٧٧] قرار الجمعية العامة ٤١ظ١٢٨، الدورة الحادية والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٥٣، صفحة ١٨٦، الوثيقة A/41/53 (١٩٨٦).

التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً...". ويسلم الإعلان بأن التنمية "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها."

١٧٠- ويشمل الحق في التنمية عناصر رئيسة هي: السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وتقرير المصير، والمشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص، وتحسين الأوضاع الملائمة للتمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.

١٧١- وتنص المادة ٢ على أن "الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه...". ويحق للأفراد والشعوب على السواء المطالبة بالحق في التنمية. والأهم من ذلك أن هذا الحق يلزم فرادى الدول في ضمانها لتكافؤ وكفاية فرص الوصول إلى الموارد الأساسية، والمجتمع الدولي فيما يقع عليه من واجب، تعزيز سياسات التنمية المنصفة والتعاون الدولي الفعال.

١٧٢- ورصد الحق في التنمية وتقديم تقارير عنه عملية معقدة قد تتطلب النظر بدقة في إجراءات وسياسات وأثر مجموعة من الفاعلين داخل وخارج بلد العمل على السواء. وبالإضافة إلى الوكلاء الحكوميين المحليين والإدارات الحكومية المحلية، يمكن أن تكون أنشطة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، بل والشركات المتعددة الجنسيات، ذات صلة بتقييم سليم لهذا الحق المعقد، ولذلك ينبغي لموظفي حقوق الإنسان، في التصدي لقضايا الحق في التنمية، أن يكونوا مستعدين للتشاور الوثيق مع وكالات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة الموجودة في البلد والتي يمكنها أن تعمل كمصادر غنية لبيانات وتحليلات التنمية (المدينة والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) في بلدان بعينها .

معظم عناصر الحق في التنمية مشمولة بأحكام الدستور اليمني ، وبالأخص المواد (٤-٩، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٤٢، ٥٥، ٥٦) وغيرها من المواد .

ف- مبادئ عدم الإفلات من العقاب

نص الدستور اليمني على عدم الإفلات من العقاب بسبب الانتهاكات للحرية والأمن الشخصي والتعذيب والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري وجعل هذه الجرائم لا تخضع لمبدأ السقوط بالتقادم، وغيرها من الجرائم ضد حقوق الإنسان وذلك في الفقرة (هـ) من المادة (٤٨) التي تنص على:" يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة، كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة، ويعتبر التعذيب الجسدي أو

النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها.

ووفرت ضمانات ذلك في المادة (٥١) التي تنص على:" يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعه وله الحق في تقديم الشكاوى والإنتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

١٧٣- كان الاتجاه السائد في القانون الدولي هو منع سياسة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للسلامة البدنية. ويمكن رؤية الاتجاه العريض لمكافحة الإفلات من العقاب في القانون الدولي في الوثيقة النهائية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلن أنه "ينبغي للدول أن تلغي التشريعات التي تضمن إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب، من العقاب وعلي الدول أيضاً أن تحاكمهم على هذه الانتهاكات، موفرة بذلك أساساً وطيداً لسيادة القانون."[٧٨]

١٧٤- وتتطلب اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها من الدول الأطراف "المعاقبة على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب." (المادة ١). وعملاً بالمادة الرابعة من الاتفاقية "يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكاماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً." والإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية يتعارض بوضوح مع الاتفاقية.

١٧٥- وتعد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية، جرائم جنائية دولية، وتنص المادة ٥ من مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أن "يقدم للمحاكمة الأشخاص الذين تقوم ضدهم أدلة علي أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويعاقبون إذا وجدوا مذنبين، وذلك، كقاعدة عامة، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم، وفي هذا الصدد، تتعاون الدول في كل ما يتصل بتسليم هؤلاء الأشخاص."

١٧٦- وبموجب المادة ٢ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تتعهد الدول بكفالة الحقوق المحددة في العهد لجميع الأفراد ، كما تطالب الدول أيضاً باتخاذ التدابير اللازمة، التشريعية وغير التشريعية، لإعمال هذه الحقوق، ويفرض العهد بذلك واجباً إيجابياً على الدول باتخاذ تدابير من أجل إعمال الحقوق التي يكفلها العهد، وبالرغم من أن العهد لا يتطلب صراحةً من الدول الأطراف معاقبة الانتهاكات، فقد فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان العهد باعتباره يتطلب من الدول أن تتقصى عمليات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون، والتعذيب وحالات

---

[٧٨] A/CONF.157-/23 ، الجزء الثاني، الفرع باء-٥، الفقرة ٦٠.

الاختفاء، وبأن تقدم الأشخاص المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي تعليقها العام رقم ٧ على العهد (الذي يحظر **التعذيب**) ذكرت اللجنة أنها "قد لاحظت أن بعض الدول قد منحت عفواً عاماً فيما يتصل بأفعال التعذيب، وهذا العفو العام يتعارض عموما مع واجب الدول في تقصي هذه الأفعال وكفالة عدم وقوع هذه الأفعال داخل ولايتها وضمان عدم وقوعها في المستقبل."

١٧٧- واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تتطلب صراحةً من الدول الأطراف وضع إجراءات جنائية لمكافحة التعذيب، وتقتضي المادة ٧ من الاتفاقية أن تقوم الدول بتسليم الأشخاص الذين يدّعى ارتكابهم لجرائم التعذيب أو "بعرض القضية على سلطاتها المختصة بقصد تقديم الشخص للمحاكمة."

١٧٨- وينص إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة ١٤ على إحالة أي أشخاص تُدّعَى مسؤوليتهم عن وقوع اختفاء قسري إلى السلطات المختصة " لإقامة الدعوى والحكم عليهم ما لم يكونوا قد سلموا إلي دولة أخري ترغب في ممارسة ولايتها...". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٨ (١) على أن "لا يستفيد الأشخاص الذين ارتكبوا أو أدعي أنهم ارتكبوا [حالات اختفاء قسري] من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل آخر قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية."

١٧٩- وقد عزز مجلس الأمن الجهود الدولية المبذولة لضمان عدم السماح بالإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذلك عن طريق إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغسلافيا السابق منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم رواندا.[٧٩]

١٨٠- وعلى ضوء هاتين المحكمتين المخصصتين، واستناداً إلى تجربة محكمتي نوريمبيرغ وطوكيو والمحاكمات ذات الصلة عقب الحرب العالمية الثانية بمقتضى قانون مجلس الرقابة رقم ١٠ ومسودة من اللجنة الدولية للقانون، تم وضع **النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية** تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة وتمت الموافقة عليه في روما في يوليو/تموز ١٩٩٨. وتأتي خاتمة المعاهدة التي تنشئ المحكمة الدائمة كخطوة إلى الأمام على طريق مكافحة الإفلات من العقاب وإشارة واضحة على استعداد المجتمع الدولي لملاحقة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١٨١- وللمحكمة الجنائية الدولية **ولاية قضائية** على الجرائم التالية في حال ارتكابها بعد بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة: (١) **الإبادة الجماعية** و (٢)

[٧٩] قرارا مجلس الأمن ٨٢٧ المؤرخ في ٢٥ مايو/أيار ١٩٩٣ و٩٥٥ المؤرخ في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤.

الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية و (٣) **جرائم الحرب** و(٤) **العدوان** (المادة ٥ من النظام الأساس). وقد تمارس المحكمة اختصاصها القانوني فيما يتعلق بأي فعل من الأفعال السالفة الذكر إذا أحالت دولة طرف أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى النائب العام الحالة التي يبدو أن واحدة أو أكثر من تلك الجرائم قد ارتكبت فيها أو إذا بادر النائب العام بإجراء تحقيق في هذه الجريمة.

١٨٢- كما يفرض النظام الأساس بعض الشروط المسبقة على ممارسة المحكمة لولايتها القضائية (المادة ١٢). ويجوز للمحكمة ممارسة ولايتها القضائية إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية أطرافاً في النظام الأساس أو إذا كانت قد قبلت الولاية القضائية للمحكمة: (أ) الدولة التي وقعت الجريمة في إقليمها أو (ب) الدولة التي يكون الشخص المتهم بارتكاب الجريمة مواطناً فيها.

١٨٣- كما تعكف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على دراسة مبادئ أخرى متصلة بالإفلات من العقاب فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السواء وقد تعمل على توسيعها.

الفصل الرابع

المبادئ الأساسية للرصد

الفصل الرابع

المبادئ الأساسية للرصد

المفاهيم الرئيسة

ينبغي أن يكون الهدف من الرصد هو تعزيز مسؤولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان وعدم استبدال هذه المسؤولية. وهناك عدد من المبادئ الأساسية للرصد ينبغي لموظفي حقوق الإنسان الذين يؤدون وظائف الرصد وضعها في الحسبان واحترامها دائما. وتتسم هذه المبادئ الأساسية بأهمية جوهرية لفعالية تحقيق ولاية الرصد.

ولا ينبغي فقط للراصدين القيام بمراقبة التطورات وجمع المعلومات وإدراك أنماط السلوك، ولكن ينبغي لهم أيضاً تحديد المشاكل وتشخيص مسبباتها ودراسة الحلول المحتملة والمساعدة على حل المشاكل .

أ- المقدمة

١. يحدد هذا الفصل **ثمانية عشر مبدءاً أساسياً للرصد** ينبغي لموظفي حقوق الإنسان وضعها في الحسبان في أدائهم لوظائف الرصد على النحو المبين في الفصول التالية، بما في ذلك جمع المعلومات وإجراء المقابلات وإجراء زيارات إلى المحتجزين والزيارات إلى المشردين داخلياً و/أو اللاجئين في المخيمات ورصد عودة اللاجئين و/أو المشردين داخلياً ومراقبة المحاكمات ومراقبة الانتخابات ورصد المظاهرات ورصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرصد أثناء فترات النزاع المسلح والتحقق من المعلومات التي يتم جمعها وتقييم هذه المعلومات والاستعانة بالمعلومات للتصدي لمشاكل حقوق الإنسان.

ب - الرصد باعتباره طريقة لتحسين حماية حقوق الإنسان

٢. الرصد هو طريقة لتحسين حماية حقوق الإنسان. **والهدف** الرئيس لرصد حقوق الإنسان هو **تعزيز مسؤولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان**. تجدر الإشارة إلى أن هنالك دوراً إيجابياً ووقائياً للقيام بالرصد وذلك ناتج من أن الكثيرين من مسؤولي الدولة يصبحون أكثر حرصاً في سلوكهم عند معرفتهم بأن سلوكهم يخضع للرصد.

٣. ويجب على الراصدين ربط عملهم بالهدف الكلي لحماية حقوق الإنسان. ويمكنهم تسجيل الملاحظات وجمع المعلومات للعمل الفوري ولاستعمالها لاحقاً. ويمكنهم توصيل المعلومات إلى السلطات المختصة أو غيرها من الهيئات. وينبغي للراصدين والناشطين في مجال حقوق الإنسان ألا يقوموا فقط بمراقبة التطورات وجمع المعلومات وإدراك أنماط السلوك، بل ينبغي لهم أيضاً، بقدر ما تسمح به ولايتهم واختصاصاتهم، أن يقوموا بتحديد المشاكل وتشخيص أسبابها والنظر في الحلول المحتملة والمساعدة على حل المشاكل. وفي حين يتحلى موظفو حقوق

الإنسان بحسن التقدير في جميع الأوقات، ينبغي لهم الأخذ بزمام المبادرة في حل المشاكل وعدم انتظار تعليمات محددة أو إذن صريح بالعمل شريطة التصرف في حدود تكليفهم ووفقاً للضوابط القانونية المنصوص عليها في التشريع اليمني.

ج - لا تسبب ضرراً

٤. بينما ينبغي على الراصدين أن يبذلوا قصارى جهدهم للتصدي بفعالية لكل حالة تنشأ في نطاق عملهم، فإنه من المؤكد أنهم لن يتمكنوا في الواقع من ضمان حقوق الإنسان وسلامة جميع الأشخاص. وبالرغم من حسن نواياهم وما يبذلونه من قصارى جهدهم، قد لا تتوفر لهم وسائل كفالة سلامة ضحايا وشهود الانتهاكات، ومن الأهمية الحاسمة تذكر أن أهم واجب يقع على الراصد هو دوره نحو الضحايا والضحايا المحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان، ومثال ذلك أن تضارب المصالح قد ينشأ نتيجة حاجة الراصد إلى المعلومات وما ينطوي عليه ذلك من خطر محتمل للمخبر (ضحية الإنتهاك أو الشاهد عليه). وينبغي للراصد أن يضع في حسبانه سلامة الأشخاص الذين يوفرون له المعلومات، وكحد أدنى، ينبغي ألا يكون قيام موظف حقوق الإنسان بعمل أو عدم قيامه به سبباً في تعريض سلامة الضحايا أو الشهود أو الأفراد الآخرين الذين يتصل بهم موظفو حقوق الإنسان أو سلامة أداء عملية حقوق الإنسان للخطر.

د - إحترم الاختصاص

٥. ينبغي على المنظمة العاملة في مجال الرصد التأكيد على احترام المنظومة القانونية الداخلية وتحديد مهام واضحة ومفصلة للرصد والراصد. يشمل التحديد في هذه الناحية يعني من الجوانب المهمة والتي تشمل : ما هي القواعد والضوابط القانونية اللازمة؟ وما هي أسس التعامل مع السلطات الرسمية؟ وما هي حزمة الإجراءات المتوقعة؟ وما هي الآثار الأخلاقية والمخاطر؟ وعلى الراصد في كل الأحوال إتباع الإرشادات المبينة والصادرة عن المنظمة وعدم اللجوء إلى الاجتهاد أو البطولات الفردية.

هـ - إعرف المعايير

٦. ينبغي للراصدين أن يكونوا على معرفة كاملة بالمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان المطبقة في اليمن. والمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان لا تحدد فقط الاختصاص، ولكنها توفر أيضاً أساساً قانونياً سليماً وشرعياً لعمل الراصد والمنظمة اليمنية التي يتبع إليها في اليمن.

و - التحلي بحسن التقدير

٧. لا يمكن للقواعد، مهما كان عددها وملاءمتها لمقتضى الحالة ودقتها، أن تحل محل الحكم الشخصي السليم للراصد وفطنته، وينبغي للراصد التحلي بحسن التقدير في جميع الحالات وفي كل الظروف.

ز ـ التمس المشورة

٨. تتبع الحكمة من المناقشة والتشاور، ومن الحكمة دائماً عندما يتعامل الراصد مع قضية عويصة أو يصعب الفصل فيها أو مشتبه فيها أن يستشير الأشخاص الأكثر معرفة ورؤساءه متى أمكن. وبالمثل، يعمل الراصدون عادة مع العديد من منظمات حقوق الإنسان اليمنية والدولية الأخرى. وينبغي لهم التشاور أو التأكد من إجراء تشاور كاف مع هذه المنظمات وذلك لتفادي الازدواجية أو التضارب المحتمل في الأنشطة.

ح ـ إحترم السلطات

٩. وينبغي أن يضع الراصدين والناشطين في مجال حقوق الإنسان نصب أعينهم أن أحد أهدافهم وأن الدور الرئيس لعملية الرصد هو تشجيع السلطات على تحسين سلوكها. على الراصد احترام الأداء السليم للسلطات والترحيب بالتحسينات والتماس طرق لتشجيع السياسات والممارسات الحكومية التي ستواصل إعمال حقوق الإنسان بعد انتهاء العملية من عملها.

ط ـ المصداقية

١٠. مصداقية الراصد والناشط في مجال حقوق الإنسان تشكل العمود الفقري لنجاح الرصد. وينبغي للراصدين التأكد من عدم التعهد بوعود من غير المرجح أو من غير المستطاع الوفاء بها ومن تحقيق أي وعود يلتزمون بها، ولابد أن يثق الأفراد في الراصدين وإلا فسوف يعزفون عن التعاون وعن تقديم معلومات موثوقة، وعند إجراء مقابلات مع ضحايا وشهود الانتهاكات ينبغي لموظف حقوق الإنسان تقديم نفسه وتوضيح الولاية بإيجاز ووصف ما يمكن وما لا يمكن القيام به، والتشديد على سرية المعلومات المقدمة والتأكيد على أهمية الحصول على تفاصيل كثيرة قدر الإمكان من أجل إثبات الحقائق (مثل ما إن كان هناك انتهاك لحقوق الإنسان).

ي ـ السرية

١١. احترام سرية المعلومات أساسي لأن أي خرق لهذا المبدأ يمكن أن ينطوي على عواقب وخيمة: (أ) على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وعلى الضحية و (ب) على مصداقية الراصد وسلامته و(ج) على مستوى الثقة الذي تتمتع به العملية في أذهان السكان المحليين ومن ثم (د) على فعالية العملية، وينبغي للراصد طمأنة الشاهد بأن ما يدلي به من معلومات سيحاط بسرية بالغة، وينبغي للراصد أن يطلب إلى الأشخاص الذين يجري معهم مقابلات ما إن كانوا يوافقون على الاستعانة بما يقدمونه من معلومات في تقارير حقوق الإنسان أو غير ذلك من الأغراض. وإذا كان الشخص لا يرغب في عزو المعلومات إليه فقد يوافق على استعمالها في شكل آخر أكثر تعميماً لا يكشف عن المصدر. وينبغي لموظف

حقوق الإنسان الحرص على عدم نقل أحكامه أو استنتاجاته عن القضية المحددة إلى من يجري معهم المقابلات.

١٢. كما ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحماية سرية المعلومات المسجلة، بما في ذلك هوية الضحايا والشهود، الخ، واستعمال لغة مشفرة وكلمات السر بالإضافة إلى الاحتفاظ بالوثائق التي تحدد هوية الأشخاص في سجلات منفصلة عن الوقائع المسجلة عن هؤلاء الأشخاص قد يكون وسيلة مفيدة لحماية سرية المعلومات.

ك ـ الأمن

١٣. يشير هذا المبدأ الأساسي إلى أمن الراصد وأمن الأشخاص الذين يتصل بهم، وينبغي للراصدين حماية أنفسهم عن طريق اتخاذ تدابير أمنية استنادا إلى فطنتهم، ووفقاً للحالات التي يتعاملون معها مثلاً في حالات النزاع المسلح الخ.

١٤. وينبغي للراصدين أن يضعوا أمن الأشخاص الذين يقدمون المعلومات دائماً نصب أعينهم. وينبغي أن يحصلوا على موافقة الشهود على إجراء مقابلات معهم وأن يؤكدوا لهم مبدأ السرية. كما ينبغي اتخاذ تدابير أمنية لحماية هوية الشهود ومن يتم إجراء مقابلات معهم والشهود، الخ. وينبغي للراصد ألا يقدم ضمانات غير واقعية بشأن سلامة الشهود أو الأفراد الآخرين، وأن يتفادى تأميلهم بآمال زائفة، وأن يتأكد من إمكانية الوفاء بأي التزامات بحماية الضحية (مثل البقاء على اتصال به).

١٥. ينبغي أن يسعى الراصدون إلى فهم الواقع الذي يعملون فيه، بما في ذلك طبيعة السكان، نوعية وطبيعة السلطات والجهات الرسمية، الثقافة والعادات والتقاليد، الخ.(انظر الفصل الأول والخاص بالبنية الوطنية والمعايير الدولية) وتزداد فعالية الراصدين ويكون من المرجح أكثر حصولهم على تعاون السكان المحليين كلما ازداد عمق فهمهم للواقع الذي يعملون فيه.

ل ـ الحاجة إلى الاتساق والمثابرة والصبر

١٦. جمع المعلومات السليمة والدقيقة لتوثيق حالات حقوق الإنسان يمكن أن يكون عملية طويلة وصعبة. وسيتعين عموماً الوصول إلى مجموعة متنوعة من المصادر وسوف يتعين فحص المعلومات المقدمة منهم فحصاً دقيقاً ومقارنتها والتحقق منها. ولا يمكن توقع التوصل إلى نتائج سريعة في كل الحالات. وينبغي للراصد مواصلة جهوده إلى أن يتم استكمال بحث شامل وكامل والى أن يتم استكشاف جميع مصادر المعلومات الممكنة وتكوين فكرة واضحة عن الحالة، وسوف تنشأ بطبيعة الحال قضايا تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة (إذا كان هناك مثلا دليل على تعرض فرد أو جماعة معينة لتهديد وشيك). وينبغي للراصد الإشارة دون إبطاء لهذه القضايا العاجلة.

م – الصحة/ الدقة

١٧. أحد الأهداف الرئيسة التي يسعى الراصد إلى تحقيقها هو توفير معلومات صحيحة ودقيقة. وسوف تشكل المعلومات المقدمة من موظف حقوق الإنسان أساس الإجراء الفوري أو المستقبلي الذي يتخذه الموظف مع السلطات المحلية أو الإجراء الذي يتخذه رؤساؤه أو المقر الرئيس للعملية أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويتطلب توفير معلومات صحيحة ودقيقة تقارير كاملة وجيدة التوثيق. وينبغي للراصد التأكد دائما من طرح أسئلة دقيقة (وليس فقط عما إن كان شخص قد تعرض للضرب، وإنما عن عدد المرات والسلاح المستعمل والمواضع التي تعرضت للضرب في جسده وما ترتب على ذلك من عواقب ومن الذي أوقع به الضرب، الخ).

١٨. ومن الأساس دائما تقديم بلاغ مكتوب لتفادي عدم الدقة والإشاعات وسوء الفهم. والتقارير التي يعدها الراصدون ينبغي أن تعبر عن بحث مستفيض وأن يتم تقديمها دون إبطاء وأن تحتوي على وقائع محددة وتحليل دقيق وتوصيات مفيدة. وينبغي أن تتفادى التقارير الإشارات الغامضة والوصف العام. وينبغي أن تستند جميع الاستنتاجات إلى معلومات تفصيلية مدرجة في التقرير.

ن - عدم التحيز

١٩. ينبغي للراصد أن يتذكر أن مدى فعالية عملية الرصد تعتمد على الجدية وينبغي أن يتعامل مع كل مهمة وكل مقابلة بحياد ودونما انتقائية.وينبغي التحقيق في الانتهاكات أو التجاوزات التي يرتكبها جميع الأطراف تحقيقاً شاملاً على قدم المساواة. وينبغي ألا يُنظر إلى الراصد باعتباره منحازاً إلى طرف ضد طرف آخر.

س - الموضوعية

٢٠. ينبغي على الراصد أن يتخذ دائماً موقفاً ومظهراً موضوعيين. وينبغي له عند جمع المعلومات وتقويمها أن ينظر بموضوعية في جميع الوقائع.

ع - الحساسية

٢١. ينبغي للراصد عند إجراء مقابلة مع الضحايا والشهود أن يكون حساساً للمعاناة التي قد يمر بها الفرد، فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية أمن هذا الفرد وذلك على الأقل بالبقاء على اتصال به. ويجب أن يتصف موظف حقوق الإنسان بحساسية خاصة لمشاكل تجديد الإصابة بالصدمة والإصابة بالصدمة المنتقلة عن الآخرين التي سبق مناقشتها في الفصل الخاص : "بإجراء المقابلات" والفصل الثالث والعشرين: "الإجهاد والصدمة المنتقلة عن الآخرين وتلاشي الأمل." كما ينبغي للراصدين توخي الحذر الشديد في أي سلوك أو كلمات/عبارات قد تنم عن عدم حيادية أو تحيز موقفهم حيال حقوق الإنسان. وأهمية الحساسية بالعوامل المؤثرة على الضحية تكمن في المحاولة المستديمة لعدم

زيادة العبء على الضحية عن طريق تعريضه لقدر أكبر من الإرهاق العاطفي والنفسي نتيجة لذكر أبناء قضيته قد تثير حقيقته وتعيد أفكار ومشاهد مؤلمة إلخ...

ف ـ النـزاهة

٢٢- ينبغي للراصد أن يعامل جميع الشهود ومن يجري معهم مقابلات ومساعديه في العمل بلياقة واحترام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للراصد أن ينفذ بأمانة وشرف المهام التي يكلف بها. ونود الإشارة هنا إلى أهمية تطوير معايير أخلاقية داخل منظمات حقوق الإنسان لتشكل قواعد سلوكية للراصدين العاملين في هذه المنظمات.

ص- المهنية

٢٣- ينبغي للراصد التعامل مع كل مهمة على نحو يتسم بالبراعة المهنية، وينبغي أن يتسم ويتحلى بسعة المعرفة والجد في العمل والكفاءة والعناية الفائقة بالتفاصيل.

ق ـ الظهور بوضوح

٢٤- ينبغي للراصد التأكد من أن السلطات والسكان المحليين على السواء يدركون العمل الذي تسعى عملية منظمته إلى تحقيقه. والتواجد الواضح للراصدين وموظفي منظمات حقوق الإنسان يمكن أن يردع انتهاكات حقوق الإنسان، وكقاعدة عامة، يمكن للتواجد الفعال الواضح على أرض الواقع أن يوفر درجة ما من الحماية للأفراد الذين قد يكونون عرضة لانتهاكات، لأن من يرتكبون الانتهاكات لا يرغبون في أن يكونوا موضع مراقبة. كما أن التواجد الشديد الوضوح لأغراض الرصد يمكن أن يطمئن الأفراد أو الجماعات الذين يمثلون ضحايا محتملين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الرصد الواضح على بث الثقة في العمليات الحاسمة في مرحلة ما بعد النزاع، مثل الانتخابات وإعادة البناء والتنمية، ومن ثم، فإن المقصود بالرصد الفعال هو أن يقوم الشخص بالمشاهدة وأن يشاهده الآخرون في نفس الوقت.

الفصل الخامس

تحديد الجهود وترتيب أولوياتها في صدد انتهاكات حقوق الإنسان

الفصل الخامس
تحديد الجهود وترتيب أولوياتها في صدد انتهاكات حقوق الإنسان

المفاهيم الرئيسة

كما أوضحنا في إجراءات عملية الرصد الواردة في مقدمة هذا الدليل، بأن الخطوة الأولى للراصد هي تحديد ما إذا كان رصد الوقائع المبينة يدخل ضمن صلاحيات عمله، تتطلب هذه الخطوة معرفة بتفاصيل الحقوق ذات الصلة للتعامل مع الحالة المعنية، لذلك يجب على الراصد أولاً معرفة الحقوق ومرجعياتها بالتفصيل لتتمكن من تحديد الجهود اللازمة للرصد وترتيب أولوياتها

أ- عملية تقرير الحقوق التي تعرضت للإنتهاك

١- يؤلف تحديد الانتهاكات جزءاً حاسماً من عمل الراصد. وإذا كان حادث يندرج تحت تعريف انتهاك معين لحقوق الإنسان، ينبغي إجراء مزيد من التحقيق والإبلاغ، وينبغي بطبيعة الحال أن تنتج مختلف أنواع الانتهاكات استجابات ملائمة تبعاً لولاية عملية الرصد، ومثال ذلك أن الانتهاكات الخطيرة بصفة خاصة ، مثل عمليات القتل التعسفي والتعذيب وحالات الطرد على نطاق واسع، تستحق في العادة اهتماماً خاصاً ومتابعة سريعة.

٢- وعند اختتام الرصد، من الحاسم للراصد تحليل الانتهاك عن طريق تحديد ما إن كان يقع ضمن ولاية العملية وعن طريق تحليل تعريف الحق المعين إلى عناصره المكوّنة، يجب أن يتأكد الراصد من أن الوقائع ستدعم وجود كل عنصر قبل الإبلاغ عن وقوع انتهاك لحقوق الإنسان. وكل حق من الحقوق المعرفة في الفصل الثالث: "القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني المنطبقان: الإطار" قد ينقسم إلى عناصره المكونة. وأكثر الطرق فعالية في تعليم هذا الموضوع هو استعمال دراسات الحالة التي تتطلب من الراصد تحديد عناصر كل انتهاك لحقوق الإنسان.

ب- عملية تقرير الحقوق المستهدفة

٣- قد يشعر الراصد بارتباك من مجرد عدد الانتهاكات التي قد تتطلب تحقيقاً. وهكذا فمن الحاسم تحديد أولويات الجهود المتعلقة بالانتهاكات، ومن الواضح أن الاختصاص يجب أن يكون المعيار الأول لتقرير الحقوق التي ينصب عليها الاهتمام. وقد يكون الاختصاص بالغ الاتساع أو ضيقاً نسبياً. وإذا كان الاختصاص واسعاً أو يتيح الاختيار فيجب أن تقرر قيادة المنظمة التي يتبع لها الراصد الحقوق التي تتطلب أشد الاهتمام. ولذلك لا يقع اتخاذ هذا القرار بشأن تحديد أولويات الانتهاكات على الراصد بمفرده.

٤- وإذا كان الاختصاص بالغ الاتساع - مثلاً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان- فيجب أن تنظر عملية حقوق الإنسان في:

(١) الحقوق التي ينبغي أن تشكل بؤرة الاهتمام الرئيس نظراً لعدم إمكانية التعامل مع جميع الحقوق على قدم المساواة،
و(٢) ما هي أهم مشاكل حقوق الإنسان؟،
و (٣) ما هي الجماعات أو من هم الأفراد الذين يبدو أنهم أكثر ضعفاً؟،
و(٤) ما هي القدرات المتوقعة للعملية من ناحية إعداد الراصدين والمهارات والموارد التي يمكن بها تقييم كيفية تحقيق المهمة التي حددتها المنظمة لإسهام مفيد في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان في اليمن ؟،
و(٥) ما هي المنظمات الأخرى التي تعمل في مجال الرصد؟،
و(٦) ما هي الإسهامات التي تقدمها المنظمة مقارنة بالمنظمات الأخرى ذات الأنشطة المماثلة؟.

٥- ونجد في تجربة الأمم المتحدة في رصد حقوق الإنسان أمثلة مفيدة تبين كيفية اتخاذ القرار بشأن استهداف حقوق معينة. ومثال ذلك أن عنصر حقوق الإنسان لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية **في كمبوديا** كان يتمتع بولاية واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد نظرت العملية في أنواع الانتهاكات التي كانت تقع هناك وانصب تركيزها، بالنظر إلى الأهداف الكلية للعملية، على (١) العنف السياسي و (٢) الأحوال في السجون و (٣) حرية الاشتراك في الجمعيات وحرية والقول، فضلا عن حقوق أخرى مطلوبة من أجل تحقيق انتخابات حرة ونزيهة.

٦- وخلال فترة وجودها الأولية كانت هناك عملية أخرى معنية برصد حقوق الإنسان استهدفت (١) الحقوق المتصلة بالانتخابات الحرة والنزيهة و(٢) الحق في السلامة الشخصية و(٣) الحقوق المتصلة بالاحتجاز. ولم تنصب العملية على المشاكل الكبيرة المتصلة بالتمييز الإثني في العمل وحالات الطرد القسري من أماكن الإقامة. وفيما كانت هناك حالات من التعذيب وإساءة المعاملة عندما أنشئت العملية، تضاءلت المشاكل المتعلقة بالتعذيب وأحوال السجون، وحولت العملية في نهاية المطاف تشديدها إلى أحوال حقوق الإنسان التي كانت تتسم بالأهمية الكبرى في الحالة المعينة آنذاك.

٧- وأحد الأسباب التي من أجلها قد لا تولي عملية حقوق الإنسان أولوية لأفعال أو الامتناع عن أفعال ينجم عنها انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل التمييز في العمل والسكن، قد تتصل بقلقها إزاء ما ينتابها من ارتباك بسبب مجرد عدد الانتهاكات التي من المحتمل أن تندرج تحت ولايتها، ومن المفيد في هذا السياق في كثير من الأحيان تقاسم المسؤولية وتحديد أولويات الجهود بين مختلف المنظمات الدولية وذلك من أجل تحسين الاستجابة الكلية لحالة حقوق الإنسان، ومثال ذلك أن عملية الأمم المتحدة للرصد في رواندا في عام ١٩٩٦ (عملية حقوق الإنسان الميدانية في رواندا) تشاورت مع اللجنة الدولية

للـصليب الأحمـر بـشأن مرافـق الاحتجـاز والمـشاكل المرتبطـة بالاحتجـاز التـي ستتولى كل منها المسؤولية عنها، وهذا التقاسم للمسؤولية قد يرتقب مثلا اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمسؤولية عن مرافق الاحتجاز وهو ما يتيح بعد ذلك لعملية الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان أن تتولى التعامل مع قضايا هامة أخرى، بما في ذلك مثلاً قضايا التمييز في السكن والتنقل والعمل.

٨- وما زالت هناك مشكلة تحديد أولويات الجهود المتصلة بحقوق معينة. كيف تقرر أي منظمة حقوق الإنسان يمنية القضايا التي تحقق فيها عندما يُعرض عليها عدد كبير من القضايا؟ ومن الممكن إجراء خيارات استراتيجية بشأن القضايا أو أنواع القضايا التي يتم التصدي لها من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن. وأحد العوامل المهمة في إجراء هذه الخيارات الاستراتيجية هو القدرة على تحقيق نجاح بارز من شأنه التأثير على حالة حقوق الإنسان. ومثال ذلك أن عملية حقوق الإنسان يمكنها أن تختار القضايا البارزة والشديدة الوضوح فيما يتعلق بالوقائع والتي تمثل مشاكل يعاني منها الآخرون والتي من المرجح أن تفضي إلى نتيجة إيجابية في مدة قصيرة نسبياً. وقد تتضح هذه الحالة في مشكلة الفصل التعسفي وقد يتناول الرصد هنا حالات متعددة للفصل من أحد المنشآت الاقتصادية وذلك لانتمائهم لمنطقة أو قبيلة معينة، الرصد السريع والمهني لهذه الحالات يؤدي إلى نتائج قوية ومن ضمنها فرض واقع على القائمين بأمر هذه المنشآت بالتراجع عن قراراتهم. كما أن العمال الآخرين سيصرون كذلك على حماية حقوقهم ومن شأن ذلك أن يضع ضغطاً إضافياً على مدير المنشأة

الفصل السادس

جمع المعلومات

الفصل السادس
جمع المعلومات

المفاهيم الرئيسة

يتطلب الرصد الفعال لحقوق الإنسان نهجاً نشطاً لجمع المعلومات من جانب الراصدين، ويتطلب النهج النشط لجمع المعلومات:

- تحديد المشاكل التي يتم التصدي لها؛
- إقامة اتصالات؛
- إرساء تواجد معقول على جميع مستويات المجتمع بصفة عامة ومنذ وقت مبكر؛
- تقييم منظور الاتصالات؛
- جمع معلومات صحيحة ودقيقة من خلال تلقي الشكاوى والتحقيق والمقابلات؛
- التحقق من المعلومات وذلك بصورة أساسية عن طريق اختبار اتساقها مع المصادر المستقلة؛
- تحليل المعلومات؛
- المتابعة لتشجيع الجهات المسئولة على الجد في الاستجابة للمشكلة، وتقديم التقارير.

وينبغي للراصدين توخي الحذر بصفة خاصة في التنسيق بين جمع المعلومات وإجراءات البحث وبين التحقيقات الجنائية التي تجريها المحاكم حتى لا يتعرض عمل هذه المحاكم للخطر أو يعرض الراصد للتهمة الجنائية المتعلقة بتعطيل سير العدالة في بعض الأحيان، وشكل وطرق هذا التنسيق هي مسألة سياسة عامة تقررها قيادة المنظمة.

أ ـ عملية جمع المعلومات

١- **الهدف الرئيس للرصد هو تعزيز مسؤولية الدولة** عن حماية حقوق الإنسان. ويقوم راصدو حقوق الإنسان بجمع معلومات ظاهرة عن مشاكل حقوق الإنسان وأنماط إيضاحية للانتهاكات، وتتطلب عملية جمع هذه المعلومات جهداً بالغاً. وفي حين أن لفظة "الرصد" قد تتضمن في ظاهرها عملية سلبية للمراقبة وتقديم التقارير، سيحتاج الراصدين إلى إرساء نهج أكثر فعالية لجمع المعلومات. وقلما يكون الراصدون شهوداً مباشرين على الانتهاكات الخطيرة حتى يمكنهم الإبلاغ بدقة عن الوقائع التي يرونها، ولكنهم يعلمون بتلك الوقائع من ضحايا أو شهود آخرين. ولذلك يتطلب الرصد أساليب دقيقة لجمع معلومات صحيحة ودقيقة، ويتطلب جمع المعلومات بحثاً ومتابعة وتحليلاً شاملاً، والمعلومات السليمة أساسية

لإعداد تقارير موثقة توثيقاً جيداً يمكن الاستعانة بها بعد ذلك لتشجيع السلطات على اتخاذ إجراءات.

٢- وفي الواقع لا يقتصر الراصدون في عملهم على مجرد المراقبة وتقديم التقارير لأن هدف عملية حقوق الإنسان هو المساعدة عموما على التصدي لمشاكل حقوق الإنسان والحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقبل. وينبغي أن يكون لعملية حقوق الإنسان تواجد على جميع مستويات المجتمع ، وينبغي أن تدرك السلطات المحلية أن العملية تقدم تقارير ليس فقط عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، وإنما أيضا عن متابعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية لمعالجة الحالة، ومن هنا فإن قيام الراصدين بالرصد وتقديم التقارير يمكن يساعد على وضع ضغوط على السلطات المحلية للتصدي لبعض مشاكل حقوق الإنسان ومتابعتها، وفي كثير من الأحيان لا تتصدى إجراءات المتابعة فقط لانتهاكات حقوق الإنسان ولكنها تعمل أيضا على منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.

٣- وبعد تحديد مشاكل حقوق الإنسان التي سيتم رصدها بموجب الولاية، يجري رصد حقوق الإنسان في المقام الأول من خلال التحقيق لجمع عناصر المعلومات وإتاحة التقييمات الظاهرية عن وجود أو عدم وجود انتهاكات، وتشمل هذه التحقيقات عدداً من المراحل والأبعاد:

(أ) تحديد المشكلات التي يتم التصدي لها بموجب اختصاص المنظمة؛

(ب) إقامة اتصالات وإرساء تواجد في المجتمع؛

(ج) جمع الشهادات والشكاوى؛

(د) إجراء تحقيق بغرض التحقق من المعلومات المتعلقة بالانتهاك، فضلاً عن استجابة السلطات، بما في ذلك النظام العسكري والشرطة والنظام القانوني حسب الاقتضاء؛

(هـ) وإذا تبين عند هذه النقطة عدم وقوع انتهاك لحقوق الإنسان فيتم إغلاق القضية ويفضل أن تشير المنظمة إلى أنها رصدت الوقائع ولم تجد ما يكفي لمواصلة الرصد أو قناعتها بعدم وجود انتهاك وفقاً للحقائق؛

(و) وإذا أثبت التحقيق وقوع انتهاك، يقوم الراصدون بوضع التوصيات واتخاذ الخطوات التي تتطلبها ولايتهم. (يُلاحظ أن مختلف مستويات المعلومات قد تكون مطلوبة لاتخاذ إجراءات توكيدية متزايدة).

(ز) وأثناء العملية برمتها سيسعى الراصدون إلى التأكد من أن السلطات المسؤولة تعمل بجد وكفاءة. وسوف يقومون بصفة خاصة برصد سلوك الشرطة و/أو الجيش في احترام حقوق الإنسان وفي احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتوقيف والاحتجاز والمحاكمة، فضلاً عن عدم تعريض الشهود لأضرار أو مشاكل إضافية. (أنظر **الفصل الخاص بـ** : **"مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شؤون القضاء"**).

(ح) **ولا يحاول** الراصدون عموماً جمع أدلة للملاحقة القضائية، وعندما تواجههم هذه الأدلة ينبغي تقديمها في العادة إلى النيابة العامة للقيام بالتحقيقات اللازمة وإحالة الأمر للقضاء وفقاً للإجراءات المتبعة في اليمن. (أنظر **الفرع ط** من هذا الفصل: **"أدلة الملاحقة الجنائية"** أدناه).

ب - إقامة اتصالات وإرساء تواجد في المجتمع

٤- يجب على الراصدين إقامة اتصالات مع الأشخاص المطلعين ومع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى والمسؤولين الحكوميين المحليين وغيرهم من الفاعلين العاملين في المنطقة وذلك حتى يتسنى لهم جمع المعلومات وفهم الحالة، وقد يمثل المحامون والصحفيون مصادر معلومات مفيدة بصورة خاصة لأنهم على علم في العادة بالتطورات ذات الصلة، وينبغي أن يدرك الراصدون أن الانتهاكات التي تتعرض لها جماعات ضعيفة معينة، مثل النساء، قد يتعذر اكتشافها من خلال القنوات التقليدية لجمع المعلومات، ولذلك فقد يحتاجون إلى توسيع بحثهم لكفالة إيلاء الانتباه السليم إلى جماعات أو فئات معينة من الأفراد وجمع معلومات كافية عن الانتهاكات الممكنة ضدهم. وتتطلب إقامة الإتصالات جهوداً نشطة للاتصال بالأفراد والمنظمات وترتيب اجتماعات دورية، الخ.

٥- وفي هذا السياق ينبغي للراصد تطوير علاقات مع مسؤولي الحكومة المحلية، ومنهم الشرطة والمسؤولون العسكريون والقضاة وغيرهم من المسؤولين المعنيين بإدارة شؤون القضاء، وهذه الاتصالات والتواجد الواضح سيساعدان على الحد من الانتهاكات، وستساعد هذه الاتصالات الحكومية على تحديد المسؤولين الذين يمكن أن يقدموا المساعدة عند نشوء مختلف المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للراصد إجراء زيارات منتظمة إلى السجون والمستشفيات ومستودعات الجثث والمناطق التي يكون فيها السكان أشد تعرضاً للخطر (مثل الأحياء الفقيرة ومقاطعات الطبقة العاملة والمجتمعات الريفية).

٦- وكما جاء أعلاه، يمكن أيضا للمنظمات غير الحكومية أن توفر في العادة معلومات قيّمة كثيرة كما يمكنها مساعدة المنظمة العاملة في رصد حقوق الإنسان ميدانياً بكثير من الطرق، وبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تركز بصفة خاصة على زيادة الوعي العام بحقوق الإنسان وتثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان وممارسة الضغط من أجل تحسين القواعد النموذجية لحقوق الإنسان والعمل لصالح الأقليات والعمل لصالح حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وحماية حقوق الطفل أو رصد فئات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان (مثل حالات الإختفاء والتعذيب، الخ). وتعمل منظمات غير حكومية أخرى في مجالات لا تقع بالضبط ضمن ميدان حقوق الإنسان ولكن لديها أمور كثيرة مشتركة، مثل حماية البيئة وحقوق المستهلك وإزالة الألغام ، إلخ. وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي تكون العضوية فيها محلية أو وطنية تماماً، وتعمل منظمات أخرى على الصعيدين الإقليمي أو الدولي.

٧- وينبغي لنشاطات المنظمة التي تعمل في مجال الرصد أن تدعم وتتعاون مع جهود المنظمات غير الحكومية التي يمكن لأنشطتها الموازية أن تعزز وتساعد عملية الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى ما لدى المنظمات اليمنية من موارد بشرية ومالية محدودة في العادة، وفي هذه الحالات، من الحاسم للعملية أن تطور شبكات مع المنظمات المحلية ذات الصلة والتي تستطيع توفير معلومات حتى يتسنى لها أداء وظائفها في مجال الرصد على أفضل وجه، وفي الوقت نفسه، ينبغي للمنظمة العاملة بالرصد الميداني في تعاملها مع المنظمات غير الحكومية، أن تولى انتباها خاصاً إلى كفالة أن عملها يعزز قدرة هذه المنظمات في مواجهة الحكومات الوطنية وتفادي تكرار وظائفها أو استبدال أنشطتها أو اغتصاب دورها المشروع في المجتمعات الوطنية.

٨- وينبغي للمنظمة أن تتعرف على وجه السرعة بالمنظمات غير الحكومية الناشطة في البلد وذلك لتقرير أي هذه المنظمات يمكنها توفير معلومات، وأيها يمكنها معالجة المسائل التي تقع خارج عملية الرصد المحددة (مثل إساءة معاملة الأطفال والمساعدة الغذائية) وأيها يمكنها المساعدة في التثقيف بحقوق الإنسان وتعزيزها، الخ.

٩- ومن المهم إقامة اتصالات قبل نشوب حالة الأزمة، وبمجرد ظهور المشكلة سيكون من الأصعب إقامة العلاقات اللازمة لتحقيق الفائدة من الاتصالات.

١٠- وفي تطوير الاتصالات والاستعانة بها، ينبغي لراصدي حقوق الإنسان تقييم منظور الاتصالات، ومن المثالي أنه ينبغي لهم على الأقل تحديد بعض أشخاص الاتصال الذين يتصفون بأقل تحيز ظاهر لقضايا حقوق الإنسان التي قد تطرأ، وعلى أي حال، يحتاج الراصدون إلى فهم تحيز أشخاص الاتصال الذين قد يقدمون معلومات والتعويض عن هذا التحيز.

ج - جمع الشهادات

١١- يتطلب جمع المعلومات السعي بنشاط إلى الحصول على جميع الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بتجاوزات حقوق الإنسان، ويجب أن يكون راصدو حقوق الإنسان جاهزين ومستعدين للتحرك في أي وقت للحصول على معلومات من شخص يعتبر نفسه ضحية انتهاك، وعندما يعلم الراصدون عن حالة (مثل مظاهرة أو حالة اختفاء قسري مؤكدة أو حالة طرد قسري أو توقيف جماعي) ينبغي لهم اتخاذ خطوات لجمع المعلومات ذات الصلة من مصادر غير مباشرة ثم التعرف على الشهود وإجراء مقابلات معهم، وينبغي لراصدي حقوق الإنسان النظر بدقة فيما إن كان الذهاب إلى موقع الحدث سيساعد التحقيق أم أنه سيعرض مصادر المعلومات للخطر، وينبغي دائما في الحالات المشكوك فيها التشاور مع الأشخاص المعنيين الآخرين في العملية، ومن الحكمة عموما توخي الحذر نوعاً ما بشأن زيارة موقع الواقعة إلى أن تتوفر لدى الراصد معرفة كافية لتقرير ما إن كانت

الفائـدة تزيـد كثيـراً عـن أي مخـاطرة محتملـة يتعـرض لهـا الراصـد أو مـصدر المعلومات.

١٢- ولمزيد من التفاصيل عن التعرف على الشهود وإجراء مقابلات معهم، أنظر **الفصل السابع "إجراء المقابلات."**

د - تلقّي الشكاوى

١٣- يعرّف الأفراد أنفسهم في كثير من الأحيان بالسعي إلى البحث عن حماية أو ملجأ من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ويتوقف عدد البلاغات الفردية التي تصل إلى الراصدين على مصداقيتها مع السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، والحاجة إلى المصداقية والمعلومات تمثل سبباً آخر من أجله ينبغي لراصدي حقوق الإنسان تطوير علاقات جيدة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العاملة في المنطقة.

١٤- والهدف من أي تحقيق هو التأكد من الظروف والأفعال التي أفضت إلى انتهاك مزعوم، مثل حالة وفاة مشتبه فيها أو احتجاز غير قانوني أو تشرد داخلي أو طرد تمييزي أو انتهاك آخر لحقوق الإنسان، وهذا التحقيق ضروري مهما كان نوع الانتهاك الذي أُبلغ به موظفو حقوق الإنسان، على أن الاستجابة ستتفاوت تبعا لنوع الانتهاك الذي لابد من إثباته، مثل وفاة الضحية أو الاختفاء أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو التهديدات الخطيرة والمتكررة لحرية الفرد وأمنه أو الصرف من العمل على أساس تمييزي، أو العنف ضد المرأة أو ممارسة حق التعبير والاشتراك في الجمعيات، كما تتفاوت طبيعة الاستجابة تبعا لدرجة اليقين التي تدل عليها المعلومات المتاحة. ومثال ذلك أن قدراً صغيراً نسبياً من المعلومات قد لا يتطلب إلا تحقيقاً منفصلاً مع أشخاص الاتصال المنتظمين، وقد يتطلب قدر أكبر من المعلومات تحقيقاً مباشراً بدرجة أكبر مع الشهود الآخرين، وقد تشير معلومات أكثر إلى الحاجة إلى التحضير لزيارة موقعية والقيام بها في نهاية المطاف، وإذا واجه الراصدون حالة طارئة وخطيرة فقد تكون الاستجابة بالضرورة أسرع وأقل توخياً للحذر.

١٥- وبعد جمع قدر كبير من المعلومات، قد يحتاج راصدو حقوق الإنسان إلى الاستفسار من السلطات عن تدابير الاستجابة التي ستتخذها، وتبعاً لاستجابة السلطات للتحقيق والحالة، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات أو إلى النظر في اتخاذ خطوات أخرى، مثل تقديم التماسات إلى المسؤولين الأعلى مستوى في الحكومة المحلية وطلب المساعدة من المسؤولين الأعلى مستوى في المنظمة العاملة في رصد حقوق الإنسان الميدانية وإجراء مختلف أشكال الدعاية، الخ. ويجب أن يقرر رئيس المنظمة العديد من هذه التدابير الخاصة بالمتابعة.

١٦- وتبعاً لمختلف جوانب ولاية راصدي حقوق الإنسان، قد يوجد لديهم نماذج خاصة تستعمل في التحقيقات بشأن شكاوى الأفراد. ويمكن الاستعانة في بعض الحالات بنماذج الشكاوى للبت في مقبولية القضية استناداً إلى جدية الأمر والى دقة

التحقيق، ولذلك من المهم في العادة استيفاء نماذج التحقيق بصورة سليمة، وترد عينة من هذه النماذج في التذييل ١ للفصل الثالث عشر. وينبغي تعديلها لتلائم ولاية عملية الرصد.

١٧- وعند إجراء مقابلات مع الضحايا أو الشهود، ينبغي ألا يطرح الراصد في مجال حقوق الإنسان أسئلة في سياق النموذج، على أنه من الأساسي عدم إغفال محتوى نموذج الحالة لعدم إغفال أي نقطة أثناء المقابلة حتى وإن ظلت بعض النقط بدون إجابة.

١٨- وبعد المقابلة، يمكن لراصدي حقوق الإنسان استيفاء النماذج استناداً إلى ملاحظاتهم عن المقابلة، ومن المهم بصفة خاصة معرفة الوقائع والأحداث بترتيبها الزمني بصرف النظر عن الترتيب الذي قدمها به الضحية أو الشاهد. (أنظر الفصل الثالث عشر "تقديم التقارير عن حقوق الإنسان").

١٩- والمعلومات المطلوبة في الاستمارة هي الأهم ولكنها ليست شاملة، ويمكن تقديم معلومات إضافية على ورقة منفصلة أو إرفاقها بالاستمارة طالما أن الصفحات الإضافية محددة برقم الملف وليس باسم الضحية.

هـ - التحقق من المعلومات

٢٠- يجب أن يفحص راصدو حقوق الإنسان المعلومات المقدمة بعد تلقيهم البلاغ. ومن الأساسي التحقق من دقة انتهاكات حقوق الإنسان التي تم الإبلاغ عنها قبل اتخاذ أي خطوات، وينبغي أن يتحقق الراصدون من فحوى الشكوى مع أي واحدة من منظمات أو رابطات حقوق الإنسان التي على علم بالأمر، وبالإضافة إلى ذلك، قد يطلب الراصدون المساعدة من أي منظمة أو كيان لحقوق الإنسان على معرفة بالقضية قيد الفحص.

٢١- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للراصد تقرير ما إن كانت أسرة الضحية الظاهرة أو أصدقاؤه أو جيرانه، فضلا عن الشهود الآخرين، يمكنهم تأييد الوقائع في الشكوى. وينبغي مقابلة الشهود كلٍ على حدة بأسرع ما يمكن وينبغي التأكيد لهم على أن راصدي حقوق الإنسان سيكثرون الاتصال بهم، وينبغي إبلاغهم بأن موظفي حقوق الإنسان سيسعون لضمان حمايتهم أثناء وبعد التحقيق، ولكن لا يمكن ضمان سلامتهم، كما ينبغي سؤال الشهود عما إن كانوا يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم، وترد في الفصل السابع: "إجراء المقابلات" مزيد من التفاصيل عن إجراء مقابلات مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان.

و- تحليل المعلومات

٢٢- هناك مشكلة متكررة تتعلق بتقصي الحقائق بشأن تجاوزات حقوق الإنسان، وهي صعوبة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الزيارات الموقعية أو المقابلات، ويفتقر راصدو حقوق الإنسان بعد كل ذلك إلى القدرة على التحقق من كل تفاصيل المعلومات التي يحصلون عليها، وفي الواقع، قلما يصل

راصدو حقوق الإنسان إلى غور معظم الانتهاكات مثلما يحدث في نظام القضاء الجنائي. على أن الراصدين يسعون عموما إلى وضع تحليل ظاهري على الأقل استناداً إلى درجة اتصال ما تم جمعه من المعلومات وصحتها وموثوقيتها وأمانتها.

٢٣- ومبدأ اتساق المعلومات مع المادة التي يتم جمعها من المصادر المستقلة يمثل قاعدة الموثوقية المطبقة الأكثر شيوعاً في تقصي الحقائق الخاصة بحقوق الإنسان، ويتصل بفكرة اتساق ما يُجمع من معلومات المفهوم الخاص بإمكانية تقييم الموثوقية بدرجة ملائمة معلومة معينة في السياق مع المواد الأخرى التي تم جمعها، ومن هنا يجب على الراصد ألا ينظر فقط في المعلومات المحددة التي يتم جمعها، بل عليه أيضا أن يستشعر ما إن كانت القصة برمتها تبدو صادقة عند تجميع جميع خيوطها.

٢٤- وهناك جانب آخر للموثوقية يتصل بدرجة اليقين التي ينبغي تطبيقها، ودرجة الاكتمال المتوقعة من الإجراءات التي ينتهجها الراصدون في مجال حقوق الإنسان في صدد تقصي الحقائق تتفاوت تفاوتاً كبيراً تبعاً للغرض من جمع المعلومات. وبدلاً من "عبء الإثبات" المحدد الذي قد يطبق في نظام القضاء الجنائي، توجد سلسلة متصلة من درجة اليقين وكمية المعلومات بالنسبة للإجراءات التي يتم اتخاذها.

٢٥- وعلى سبيل المثال، إذا حاول الراصد جمع شكاوى وغيرها من المعلومات لإبلاغ مسؤول حكومي أقل مستوى بالمزاعم على أمل أن تشرع الحكومة في إجراء تحقيق، فقد تُختصر بالضرورة درجة الرعاية والاكتمال في إجراءات تقصي الحقائق، والدرجة الدنيا من اليقين ستتطلب فقط الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق بدرجات متفاوتة من الظهور، على أنه ينبغي تذكر أن التحقيق نفسه يحمل درجة ما من النقد والظهور الضمنيين. وأعلى مستوى من اليقين مطلوب في حالة الإجراءات الأشد قسراً والأكثر وضوحاً. ومن هنا فإن أي استنتاج بشأن وقوع تجاوزات لحقوق الإنسان سيتطلب عملية أكثر اكتمالاً ومستوى أكبر من اليقين. ولتحديد أحد المرتكبين تحديداً علنياً قد تحتاج المنظمة إلى معلومات وفيرة (بل وكافية للوفاء بمعيار تجاوز الشك المعقول المطبق في نظام القضاء الجنائي) لأن هذا التحديد العلني قد يفضي إلى ملاحقة قضائية أو من الممكن ان يفض إلى أعمال انتقامية. وعلى أي حال، يمثل التعرف على المرتكب قضية هامة من قضايا السياسة العامة بالنسبة لقيادة المنظمة ولن يقررها الراصد بمفرده.

ز- تقييم الشهادات المباشرة

٢٦- ويمكن لراصدي حقوق الإنسان استعمال طائفة عريضة من الأساليب لتأييد الشهادة المباشرة التي يدلي بها الضحايا وشهود العيان، وخلال المقابلة نفسها ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يختبر الإتساق الداخلي والترابط في الشهادة. ويمكن للقائم بإجراء المقابلة أن يتحقق بدقة من أوجه عدم الغتساق عن طريق العودة إلى نفس الموضوع عدة مرات ولكن بطرح أسئلة مختلفة، على أنه ينبغي للراصد أن

يحرص على ملاحظة أن صعوبات الإبلاغ يمكن في كثير من الأحيان أن تفضي إلى عدم الإتساق، وينبغي إتاحة الفرصة للشخص الذي تجري مقابلته لتقديم معلومات توضيحية.[٨٠]

٢٧- ويجري تقييم الشهادة الشفاهية عموماً استناداً إلى مسلك الشاهد ومصداقيته الكلية، على أنه ينبغي للراصد أن يدرك أن الفروق الثقافية وطبيعة الشهادة قد تسبب حرجا وصعوبة في توصيل الرسالة، ولمزيد من المعلومات التفصيلية عن تقييم مصداقية الأشخاص الذين تجري مقابلتهم، أنظر الفصل السابع: "إجراء المقابلات".

٢٨- وينبغي أن يتذكر راصدو حقوق الإنسان تحليل عوامل منظور أو تحيز الشاهد، ومثال ذلك أن أحد الضحايا قد يبالغ من أجل تبرير سلوكه ولكي يثأر من الشخص ألحق به إصابة، وقد تخفي النزعات السياسية الحقيقة أو تعيد تنظيمها، وقد يبالغ اللاجئون فيما تعرضوا له من اضطهاد لكي يحصلوا على مركز اللاجئ أو لمجرد تبرير قرارهم بالهرب، ومن وجهة مثالية، سيستطيع الراصد الحصول على معلومات متسقة من الأفراد الذين تتباين خلفياتهم السياسية وتجاربهم في الحياة، واستعانة الراصد باتصالات موثوق بها وغير ذات صلة، فضلاً عن حسن إدراكهم للأمور، يساعدهم بصفة خاصة في هذا السياق.

ح - أشكال المعلومات الأخرى

٢٩- في حين أن الشهادة المباشرة التي يدلي بها الضحايا وشهود العيان هي المصدر الرئيس للمعلومات التي يحصل عليها راصدو حقوق الإنسان، يمكن أيضا للراصد الاستعانة بشهادات ثانوية، على أنه ينبغي للراصدين الميدانيين عند الاستعانة بالشهادة الثانوية التي تأتي عن طريق شهود بعيدين أن يدركوا أن المعلومات غير المباشرة أقل موثوقية من الشهادة المباشرة، غير أن موثوقية شهادات السماع أو المعلومات الثانوية التي تأتي من عدة مصادر لا تربط بينها أي صلة ستزيد من قيمتها الثبوتية، ومع ذلك، ينبغي للراصدين النظر بدقة في شهادات السماع أو الشهادات الثانوية قبل قبولها باعتبارها حقيقة.

٣٠- ويمكن لأشكال المعلومات الأخرى أن توفر تأييداً لمزاعم وقوع تجاوزات لحقوق الإنسان، ويمكن للراصدين الاستعانة بالأعراض البدنية والنفسية الملاحظة أثناء المقابلة أو الفحص الطبي كمؤشرات للموثوقية، وينبغي لراصدي حقوق الإنسان، إن أمكن، التماس المساعدة من المهنيين الطبيين لتقييم الأعراض البدنية والنفسية لدى الضحايا. (أنظر الفرع ط من الفصل السابع: "مقابلة الجماعات الخاصة والأفراد ذوي السمات الخاصة"). على أنه في حالة عدم توفر هؤلاء المهنيين الطبيين بصورة مباشرة، فإن مراقبة الأعراض ووصفها وصفاً دقيقاً قد يساعدان المهني الطبي على تقييم المعلومات في وقت لاحق، وينبغي لراصدي

[٨٠] دايان أورينتختر: "الإدلاء بالشهادة: فن وعلم تقصي حقائق حقوق الإنسان"، ٣، *مجلة هارفادر لحقوق الإنسان*، ٨٣، الصفحات ١١٨-١١٩ (١٩٩٠).

حقـوق الإنـسان، بنـاء علـى نـصيحة المهنـي الطبـي، أن ينظـروا فيمـا إن كانـت المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المقابلة والفحص متسقة أو غير متسقة مع إساءة المعاملة المزعومة، وإذا كان وصف الأعراض البدنية بعد التعذيب مباشرة وأي أعراض بدنية ، بما في ذلك الندوب، التي تبقى على الضحية، تتفق مع النمط المعروف لأعراض أنواع التعذيب المزعوم، فقد يعتبر الراصد الاستنتاجات متسقة مع المزاعم.

٣١- ويمكن تأييد المزاعم بطريقة آخرى أثناء الزيارات الموقعية، وهو ما يتيح فرصة للتحقق من الأوصاف المقدمة من الشهود عن الأبنية والغرف ومن الممكن التقاط صور-وبخاصة إذا كان هناك قلق إزاء احتمال تغيير الموقع قبل وصول المهنيين المتخصصين في القضاء الجنائي.

٣٢- ويمكن أن تشمل الأدلة الحقيقية الملابس والمتعلقات الشخصية والأظافر وآثار الكحت تحت الأظافر والدم والشعر الخاص بالضحية، كما يمكن الاستعانة بالأسلحة المستعملة في إيقاع إصابات والأجسام الغريبة (القذائف وشظايا القذائف والأعيرة النارية والسكاكين والألياف) التي يتم إزالتها من جسم الضحية وذلك باعتبارها أدلة. وتشمل الأمثلة الأخرى للأدلة الحقيقية العينات الكيميائية وبصمات الأصابع التي تحدد هوية الشخص المسؤول والصور الفوتوغرافية/الأفلام التي تصور الواقعة أو المشهد والصور الفوتوغرافية/الرسومات التي تصور آثار التعذيب على جسم الضحية.

٣٣- وينبغي عموماً للراصدين في مجال حقوق الإنسان الإبقاء على مسرح الجريمة دون تغيير وألا يحاولوا أن يحلوا محل سلطات الشرطة، وينبغي ألا يجمع الراصدون أنواع الأدلة التي سيستعان بها في التحقيق المادي أو العبث بها لأنه ينبغي لهم محاولة تفادي تعطيل نظام القضاء الجنائي، على أنه إذا وقع في يد الراصد على أي من هذه الأدلة فينبغي له إبلاغها للسلطات إذا كان من المرجح لهذه السلطات أن تجري تحقيقات جنائية سليمة، وإذا لم يكن لدى الراصد بديل ووقعت في حوزته أدلة مادية فينبغي أن يتأكد من جمع هذه الأدلة ومعالجتها وتغليفها ووضع بطاقة عليها وتخزينها على النحو السليم لمنع تلوثها وضياعها وتسليمها لجهة التحقيق المختصة، وينبغي أن يحمل كل دليل حقيقي بياناً منفصلاً يبين بالتفصيل زمان ومكان الحصول/العثور عليه، وينبغي أن يذكر البيان من حصل/عثر على الدليل وينبغي توقيعه من ذلك الشخص، وهذا الإجراء مهم للحفاظ على استمرارية الأدلة.[٨١] ويتطلب التعامل مع هذه الأدلة في العادة تدريباً محترفاً في مجال الطب الشرعي.

٣٤- ويجب على الراصدين في مجال حقوق الإنسان في النهاية أن يعولوا على فطنتهم في تقييم مصداقية جميع المعلومات وذلك استناداً إلى اتساقها وموثوقية الشهادات وأمانة المواد الأخرى التي يتم جمعها.

[٨١] كاثرين إنغليش وآدام ستابلتون: *دليل حقوق الإنسان: دليل عملي لرصد حقوق الإنسان*، ١٥٨ (١٩٩٥).

ط ـ أدلة الملاحقة الجنائية

٣٥- ينبغي أن يدرك الراصدون في مجال حقوق الإنسان السياقات التي قد تكون فيها المعلومات التي يحصلون عليها مفيدة لإجراءات الملاحقة الجنائية سواء في المحاكم الجنائية الدولية أو أمام المحاكم الوطنية.[٨٢] والمحامون والمحققون في هذه المحاكم يفضلون في العادة إجراء تحقيقاتهم الخاصة ويجدون صعوبة في التعويل على معلومات جمعها أشخاص آخرون.[٨٣] ولذلك، في حالة تواجد موظفين من محكمة ذات صلة او اعضاء نيابة مختصة، ينبغي للراصدين إبلاغهم فوراً بالمعلومات التي قد تقع ضمن ولايتهم.

٣٦- ومعظم الأدلة التي يتم جمعها لهذه المحاكم تأتي من المقابلات التي تجري مع الشهود والزيارات إلى مسارح الجريمة وجمع الأدلة المادية وعمليات البحث عن الوثائق، وتحتاج أدلة الملاحقة الجنائية في العادة إلى معالجتها بحذر أشد مما في حالة المعلومات التي يتم الحصول عليها لأغراض إعداد تقارير حقوق الإنسان. ويجب ليس الحفاظ على الدليل المادي فحسب، بل يجب أيضاً العناية بتسجيل تسلسل سلطات الحجز حتى يمكن التحقق من الأدلة لاحقاً. وكما جاء أعلاه، ينبغي للراصدين تجنب تعطيل التحقيقات القضائية الجنائية وينبغي عموما أن يتفادوا جمع أدلة مادية. وتثير هذه القضايا قرارات مهمة في مجال السياسة العامة، وهي قرارات لا يمكن اتخاذها إلا من جانب قيادة المنظمة وليس من جانب الراصدين بمفردهم، وربما ترغب قرارات المنظمة وسياستها العامة في التمييز بين احتياجات (١) إجراءات القضاء الجنائي الوطني أو المحلي و (٢) تقديم تقارير من أي لجنة من لجان إثبات الحقيقة أو اللجان القضائية و(٣) التحقيق لأي محكمة جنائية دولية ذات صلة..

٣٧- وبالمثل، قد تقرر قيادة المنظمة أنه ينبغي للراصدين توخي الحذر بصفة خاصة في إجراء مقابلات مع الشهود الذين قد يطالبون لاحقا بالإدلاء بشهادتهم في جلسات أمام محاكم جنائية وطنية أو دولية، وقد يتم عرض سجلات هذه المقابلات في المحكمة ولهذا يجب أن تعد بعناية بالغة، وإذا كان لدى أحد الشهود دليل ينبغي عرضه في جلسة جنائية، فقد ترغبالمنظمة في تأجيل مقابلة الشاهد وذلك لتفادي التأثير على الشهادة، وينبغي أن تخطر أعضاء النيابة بالشهود المحتملين، أو قد ترغب في العمل في تعاون وثيق مع الموظفين المسؤولين عن التحقيق في الجريمة الجنائية.

---

[٨٢] أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحكمة الدولية لملاحقة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم رواندا. قرار مجلس الأمن ٨٢٧ المؤرخ في ٢٥ مايو/أيار ١٩٩٣ والقرار ٩٥٥ بتاريخ ٨ نوفمبر /تشرين الثاني ١٩٩٤ (أنظر **الفصل التاسع عشر**: **"المتابعة والتماس الإجراءات التصحيحية"**).

[٨٣] غرايام ت. بلوويت: *العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمحاكم الجنائية الدولية* (١٩٩٦).

٣٨- وستحتاج قيادة المنظمة في جميع الحالات إلى التشاور مع موظفي المحاكم المختصين من أجل تقرير سياسة عامة بشأن تلك الأمور ولابد وأن تتسق أي سياسة يتم تقريرها مع القواعد الإجرائية المطبقة.

استمارة رصد صحفي

Yemeni Observatory
For Human Rights

Y.O.H.R

المرصد اليمني لحقوق الانسان
صـــــــــــــنعاء
تلفون٥١٤٦٠٤ فاكس

استمارة رصد صحفي رقم الحالة( )

بيانات الحالة

المحافظة:

عدد الضحايا | اسم الضحية:

العمر: | المهنة للضحية:

تاريخ الواقعة: | مكان الواقعة:

صنف_الضحية | صنف الواقعة:

وصف الواقعة:

بيانات القائم بالانتهاك

اسم القائم بالانتهاك:

المهنة: | جهة القائم بالانتهاك:

دور السلطة: | الحق المنتهك

الدوافع والتبرير

المستندات:

تاريخ النشر: | العدد: | اسم المصدر:.

مدخل الاستمارة: | اسم الراصد:

حقوق الطبع والنشر والتوثيق محفوظة لدي المرصد اليمني لحقوق الانسان

الجمهورية اليمنية- صنعاء- شارع الخرطوم (مجاهد سابقاً)، ص.ب: ١٢٥٩٣- تلفاكس: ٥١٤٦٠٤-١- ٩٦٧+
Observatory@maktoob.com E-mail: www.yohr.org

التذييل ٢ للفصل السادس

إستمارة رصد ميداني

رقم القضية(.....) التاريخ / /٢٠٠٦م

أولاً: بيانات الحالة:

اسم الراصد .....المحا فظة.....المديرية.....

مكـــــان حـــــصول الواقعـــــة .....التـــــاريخ / /٢٠٠٦م ، عـــــدد الضحايا.....

صنف الواقعة:

[ ] الأذى تجاه الأسرة [ ] الإختفاء والإختطاف [ ] الإضرار بالبيئة [ ] الإيقاف والإعتقال والحبس [ ] التعذيب [ ] التمييز القائم على العرق والجنس والدين [ ] التهديد بالقتل [ ] الحرمان من التعليم [ ] العقاب الجماعي [ ] العنف الأسري ضد الأبناء والمعولين [ ] العنف الأسري ضد القرين [ ] القتل والوفاة [ ] حق المشاركة و تزوير الانتخابات [ ] فرض القيود على تحرك الجماعات [ ] فرض القيود على حرية التعبير والإجتماع [ ] محاولة القتل والإعتداء الجسدي والجرح [ ] هدم الممتلكات أو إغلاقها ومصادرتها [ ] الحرمان من العمل والوظيفة العامة [ ] الحرمان من المحاكمة العادلة [ ] فرض القيود على المعلومات[ ] أخرى

وصف الواقعة

.....

.....

.....

دور السلطة:.....

.....

التهم والدوافع للانتهاك

.....

.....

قائمة الضحايا:

.....

عدد الضحايا: .....

صنف الضحية :

[ ] أنصار وأعضاء الأحزاب السياسية [ ] سجناء ومعتقلون [ ] مجموعات دينية [ ] صحفيون [ ] لاجئون[ ] طالبو اللجوء [ ] طلاب الجامعات والتلاميذ [ ] مجموعات نسائية [ ] نشطاء حقوق الإنسان [ ] نقابيون [ ] أطفال [ ] مواطنون

الشهود:

.....

.....

المستندات:.....

.....

الوصف القانوني للواقعة:

.....

.....

.....

ثانياً بيانات الضحية :

الإسم :..... ..العمر..... .....الجنس..... ..

الإنتماء السياسي :..... .الديانة..... المهنة والنشاط .....

العنوان .....الهاتف.....

الحالة الصحية :

.....

.....

ثالثاً بيانات المصدر:

الاسم .....المهنة .....

صنف المصدر:

[ ] مكالمة هاتفية [ ] صحف أو مجلة [ ] تقرير منظمة [ ] مراسلة [ ] شهادة مكتوبة [ ] شكوى [ ] أخرى

الصلة بالضحية :.....

درجة المصداقية : [ ] عالية [ ] متوسطة [ ] ضعيفة

عنوان المصدر .... .تأريخ الإبلاغ / / ٢٠٠٦م الهاتف .....

رابعاً بيانات القائم بالانتهاك :

الإسم ....المهنة.....

الإنتماء السياسي .....

جهة الانتهاك:

[ ] الأمن السياسي [ ] الأمن القومي [ ] الإستخبارات [ ] الأمن العام [ ] البحث الجنائي [ ] الشرطة العسكرية [ ] جهة حكومية /مدنية/قضائية [ ] مراكز قوى /متنفذون [ ] أجهزة مكافحة الإرهاب [ ] أخرى

خامساً بيانات التدخل :

نوع التدخل (الدعم والمساندة) :

.....

.....

.....

الجهة المتدخلة ..... .تأريخ التدخل / /٢٠٠٦م

الجهة المتدخل لديها :.....

تأريخ الرد / / ٢٠٠٦م

نوع الرد والنتيجة

.....

.....

.....

الفصل السابع

إجراء المقابلات

الفصل السابع

إجراء المقابلات

المفاهيم الرئيسة

ينبغي أن ينظر الراصد في مجال حقوق الإنسان فيمن سيجري معه المقابلة وكيفية حمايته ومن ينبغي أن يقوم بإجراء المقابلة وبأي لغة ومن سيقوم بالترجمة وأين ينبغي أن تجري المقابلة لحماية الشاهد وكيف سيتم تسجيل المقابلة لحماية أمن المعلومات وماذا يحتاج القائم بإجراء المقابلة إلى معرفته قبل المقابلة وكيفية التعامل مع الفروق الثقافية التي تعوق الاتصال وكيفية الشروع في إجراء المقابلة. وينبغي للراصد إيجاد جو من الألفة وتقديم نفسه وتقديم المترجم الشفاهي اذا تطلب الامر ذلك وتوضيح أهداف المنظمة الميدانية لحقوق الإنسان وتحديد الغرض من المقابلة ومناقشة القواعد الأساسية للمقابلة والحديث عن كيفية حماية الشاهد بعد المقابلة والتحسب لكيفية الاستفادة من المعلومات وتشجيع الشاهد على رواية قصته بأسلوبه الخاص قبل طرح أسئلة محددة عليه.

وينبغي أن يكون الراصد مدركاً للاحتياجات والسمات الخاصة لبعض فئات الأشخاص الذين تجرى معهم مقابلات، ومنهم على سبيل المثال ضحايا التعذيب والنساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخلياً وسكان المناطق الريفية ومجتمعات السكان الأصليين والفئات الأقل دخلاً، مع الاستعداد الكافي قبل البدء في إجراء المقابلة معهم.

أ- المقدمة :

١- إجراء المقابلات هو أكثر الطرق شيوعاً لجمع المعلومات عن التجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة الشفاهية تكون في كثير من الأحيان ضرورية لاستكمال المعلومات المكتوبة. وسيتم في هذا القسم مناقشة مختلف جوانب إجراء المقابلات. ويبحث هذا الفصل الأساليب الأساسية لإعداد المقابلات والشروع فيها وإجرائها. وتشمل المواضيع الاستعانة بالمترجمين الشفاهيين والتحقق من المعلومات وإجراء مقابلات مع الأفراد ذوي السمات الخاصة، ومن المهم تذكر أن المقابلات تجري في كثير من السياقات المختلفة-في المكتب والسجن وفي الميدان وعلى الطريق، وينبغي إعداد عملية إجراء المقابلة على نحو يلائم كل حالة، كما ينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان التفكير بطريقة استراتيجية في المعلومات التي يحتاجون إلى جمعها، أين يمكنهم الحصول عليها؟ ومن الذي يعرفها؟ وما هي مصالح الشهود في المجيء ورواية قصصهم؟

ب ـ تحديد الأفراد لإجراء المقابلات

١ـ تحديد هوية الشهود

٢ـ يعلن الأفراد في كثير من الأحيان عن هويتهم بالمجيء بحثاً عن الحماية أو الملجأ من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت لهم في الماضي، على أنه من الشائع للشهود والضحايا الشعور بعدم جدوى أو بخطورة الإعلان عن هويتهم، وفي حالات معينة من الانتهاكات، مثل الانتهاكات الجنسية أو غيرها من أشكال العنف ضد المرأة، قد يزداد عزوف الضحية عن الإبلاغ عن الانتهاكات، ولذلك قد يكون من الضروري للراصدين أن يكونوا سباقين لا سلبيين في تقرير من يجرون معهم مقابلات، ومما لا يمكن الاستغناء عنه أن يكوّن القائمون بتقصي الحقائق علاقات جيدة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من التجمعات الخيرية العاملة في منطقتهم.

٣ـ وكما جاء أعلاه، يجب أن يكون الراصدون جاهزين ومستعدين لترك مكاتبهم والذهاب إلى حيث يمكنهم الحصول على معلومات من شخص يعتبر نفسه ضحية انتهاك، ويجب أن يقوم الراصدون في مجال حقوق الإنسان بإجراء زيارات منتظمة للسجون والمستشفيات ومستودعات الجثث والمناطق التي يكون السكان فيها أشد تعرضا للخطر (مثل الأحياء الفقيرة ومناطق العمال والفئات المهمشة والمجتمعات الريفية)، وعند الانتقال إلى المناطق الريفية النائية، ينبغي للراصد الاختيار بين عدة مناهج. وأحد هذه المناهج هو وضع جدول للزيارات واتباعه للسماح للشهود بالاتصال بهم، وهناك إمكانية أخرى، وهي إجراء زيارات غير منتظمة والوصول من عير إعلان مسبق للزيارة ، وهناك نهج ثالث، وهو ترتيب زيارات موسمية من خلال طرف ثالث موثوق به، مثل أحد رجال الدين أو الاعيان.

٤ـ وينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان عدم دفع أي أموال للشهادة بأي حال من الأحوال، ولكن ينبغي النظر في توفير تكاليف سفر الشهود الذين يتعين عليهم السفر لمسافات طويلة، وأحد أسباب عدم دفع أموال مقابل إجراء مقابلة هو القلق بشأن قيام الشخص الذي تجري معه المقابلة برواية القصة التي يعتقد أن الراصد يريد سماعها.

٢ـ حماية الشهود

٥ـ وهناك اعتبار آخر في إجراء المقابلات مع الشهود وبخاصة المقابلات التي تجريها العمليات الميدانية لحقوق الإنسان، وهو الحاجة إلى حماية الشهود، ويحتاج موضوع حماية الشهود إلى أن يُؤخذ في الاعتبار في سياق جميع التدابير التي ينبغي اتخاذها، بدءا من المراحل الأولى لعمل ترتيبات المقابلة ووصولاً إلى الاتصالات في مرحلة ما بعد المقابلة.

٦ـ في حين لا يمكن ضمان حماية الشهود بصورة كاملة بعد إجراء المقابلة معهم، يوجد حل جزئي لمشكلة الثأر من الشهود تستعين به أساساً المنظمات

الحكومية الدولية، وهو موافقة الحكومة على عدم اتخاذ تدابير انتقامية. ومثال ذلك أن المادة ٥٨ من لائحة لجنة البلدان الأمريكية تطالب الحكومة بإلزام نفسها بعدم اتخاذ تدابير انتقامية ضد الشهود وذلك كشرط للبعثة، و"الاتفاق الخاص بإنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا" ينص في المادة ٣١ على أن "تتعهد الحكومة [...] بضمان عدم إخضاع أي شخص كانت له اتصالات بالمفوضية لانتهاك أو تهديدات أو أعمال انتقامية أو إجراءات قانونية لهذه الأسباب وحدها."

٧- وهناك عدة تدابير قد يتم اتخاذها لحماية الشاهد في حالة عدم وجود اتفاق حماية أو في أي حالة من الأحول:

(أ) ينبغي إجراء المقابلات في سياق لا تركز فيه العملية الميدانية اهتماماً لا ضرورة له على الشاهد. وينبغي للراصدين أن يحاولوا إجراء مقابلات مع عدد كبير من الأشخاص في المجتمع لتفادى تسليط الانتباه على بضعة أفراد.

(ب) ينبغي إجراء المقابلة في مكان تقل فيه المراقبة قدر الإمكان، وعلى الأرجح لن تمثل المراقبة الحكومية مشكلة إذا كان الراصدون متنقلين ويجولون في الريف.

(ج) وينبغي للقائم بإجراء المقابلة ألا يشير صراحة بأي حال من الأحوال إلى أقوال أحد الشهود عند إجراء مقابلة مع شاهد آخر، وارتكاب هذا الخطأ من شأنه أن يعرض الشاهد الأول للخطر سيبعث على عدم ارتياح الشاهد الثاني بشأن الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة، ومن الأفضل في الواقع تفادي الكشف عن هوية الأشخاص الآخرين الذي قدموا معلومات. وينبغي الحرص بشدة على حماية الأشخاص الذين يتم الاتصال بهم وعدم إفشاء هويتهم إلا في ظل ضمانات كاملة بالحفاظ على سلامتهم.

(د) وينبغي للقائم بإجراء المقابلة الاستفسار عما إن كان الشاهد معرضا للخطر وعن التدابير الأمنية التي يعتقد الشاهد أنه ينبغي اتخاذها.

(هـ) وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يستعلم بإيجاز عند بداية المقابلة وبمزيد من التفصيل في نهايتها عن الاحتياطات التي قد تتخذ لتوفير بعض الحماية للشاهد بعد المقابلة، وقد يرغب بعض الشهود في الحصول على بطاقة تفيد أنه تم إجراء مقابلة معهم حتى يمكنهم تقديم هذه البطاقة إلى السلطات لتعلم أن منظمات حقوق الإنسان الدولية ستهتم إذا وقع بهم أي مكروه، وقد يرى شهود آخرون أنه من الخطورة الاحتفاظ بهذه البطاقات لأنها قد تلفت انتباه السلطات، وقد يرغب هؤلاء الشهود بدلاً من ذلك في إيجاد طريقة ما لاستمرار الاتصال بهم، وقد يفضل بعض من تجرى معهم مقابلات عدم الكشف عن هويتهم، وعلى أي حال، ينبغي توضيح أن الراصد في مجال حقوق الإنسان لا يمكنه ضمان سلامة الشاهد.

٨- ولحماية الأشخاص الذين تجرى مقابلات معهم، من الحاسم الاحتفاظ دائماً بجميع السجلات في مكان مأمون، وكإجراء وقائي إضافي قد يشار إلى الملفات برقم وليس باسم الفرد، ويُحتفظ حينئذ بقوائم أسماء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في مكان منفصل عن الملفات والسجلات الجوهرية للمقابلات، وعندما تتاح معلومات إضافية ينبغي للراصد أن يشير إليها باستخدام رقم الملف وليس باسم الضحية، وينبغي الاحتفاظ بنسخ طبق الأصل من جميع السجلات والاحتفاظ بها في مكان مأمون.

ج - التحضير للمقابلة

٩- ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان عند التحضير للمقابلة أن يأخذ في الاعتبار من سيجري معه المقابلة وكيف سيحميه ومن ينبغي أن يتولى إجراء المقابلة وبأي لغة سيتم إجراء المقابلة، ومن سيتولى الترجمة من والى اللغات المحلية وأين ينبغي إجراء المقابلة وكيف ينبغي تسجيل المقابلة وماذا يحتاج القائم بإجراء المقابلة إلى معرفته قبل إجراء المقابلة وكيفية الشروع في المقابلة.

١٠- جرى العرف في معظم المنظمات على مقابلة الشهود والضحايا كل على حدة نظراً للتحفظ في مناقشة تجارب الصدمة في وجود الآخرين. ومثال ذلك أن مشروع قواعد الأمم المتحدة النموذجية يمنع الشهود من البقاء في غرفة الاستماع بينما يدلى شخص آخر بشهادته بناء على طلب الشاهد الذي يدلى بشهادته. كما تتبع منظمة العفو الدولية هذا النمط، على أنه تجدر ملاحظة أنه في سياق السجون، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كثير من الأحيان بإجراء مقابلات مع عدة أشخاص معاً في زنزانة واحدة، ويوفر هذا النهج للقائم بإجراء المقابلة نظرة عامة على الأشياء التي يكون الأفراد داخل المجموعة مستعدين للبوح بها قبل أن يقرر من هم الأشخاص الذين سيجرى مقابلات معهم على انفراد.

١- من سيجري المقابلة

أ- عدد القائمين بإجراء المقابلة

١١- من الأفضل عموماً أن يقوم شخصان بإجراء المقابلة، ويمكن لأحد الشخصين أن يتابع بعينه ويوجه الأسئلة، ويمكن للشخص الآخر أن يدون ملاحظات بصورة متحوطة وقد يحدد ما قد يغيب من الأسئلة،على أنه قد يكون من المستحيل تقريباً وجود شخصين لإجراء جميع أو حتى معظم المقابلات، وفي حالة وجود شخص واحد لأجراء المقابلة، فينبغي أن يدون ملاحظات محدودة ثم يستكمل الملاحظات بعد الجلسة، كما أنه إذا كان من الضروري حضور مترجم شفاهي، فإن ثلاثة أفراد قد يؤلفون فريقاً كبيراً من المستمعين، والناس في العادة مستعدون للإفضاء بمكنون أنفسهم في وجود عدد أقل من الأشخاص، وقد يعزف الشهود عن الحديث أمام فريق من المستمعين.

ب- المهارات اللغوية

١٢- ينبغي أن تحدد عملية الرصد الميداني لحقوق الإنسان راصدين إن وجدوا يمكنهم التخاطب باللهجات المحلية ذات الصلة، ومعظم الأشخاص الذين يشعرون بالمعاناة لا يتخاطبون إلا بلهجة محلية، ولذلك ينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان تعلم وفهم اللهجات المحلية إن أمكن.

ج- الفروق الثقافية

١٣- يمكن أن تسبب الفروق الثقافية بين القائم بإجراء المقابلة والشخص الذي تجري معه المقابلة مشاكل في التخاطب، وتشمل هذه الفروق الثقافية المواقف إزاء معنى تجربة الصدمة والأدوار التي يحددها نوع الجنس والمركز والمواضيع الملائمة للحديث، بل ويمكن للأفكار المحددة ثقافياً بشأن التفاعل المادي (الاتصال بالعين والحيز الشخصي) أن تفضي إلى سوء تفاهم، ومن الحاسم أن يكون القائم بإجراء المقابلة حساساً لهذه الفروق الثقافية وأن يتحلى بالصبر مع الشخص الذي يجري معه المقابلة وأن يحاول أن يتعلم المزيد عن ثقافته.[٨٤]

١٤- وقد يكون هناك اختلاف ثقافي آخر في حجم الدور الذي تؤديه السياسة في حياة الشخص الذي تجري معه المقابلة، وقد يكون هذا الشخص شديد الالتزام بوجهة نظر سياسية معينة أو حزب سياسي معين، وقد يصف بالتفصيل أنشطته السياسية، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن ينصت باحترام وأن يسجل هذه الشهادة حتى وإن لم يكن موافقاً على ما يعبر عنه الشخص من وجهات نظر.

٢- المترجمون الشفاهيون

١٥- من الأفضل كثيراً للراصدين في مجال حقوق الإنسان أن يتخاطبوا بلغةالشخص الذي تجري معه المقابلة عند من لايجيدون اللغة العربية، وإذا كان ولابد أن يستعين الراصدون بمترجمين شفاهيين، فلن يستطيعوا فهم المعلومات التي يحصلون عليها فهماً كاملاً، كما أن كثيراً من الناس يعزفون عن الحديث مع الراصدين في مجال حقوق الإنسان من خلال مترجم، وبخاصة إذا كان المترجم من البلد الذي تجري فيه العملية، وإذا تطلب الوضع وجود مترجمين شفاهيين، فيجب التدقيق في خلفيتهم للتأكد من أن عملية الرصد الميدانية لم يتسلل إليها مخبرون من الحكومة أو الجماعات المعارضة، وينبغي الحرص على التأكد من أن المترجمين الشفويين لا يسببون رهبة للأشخاص الذين تجرى المقابلة معهم، وينبغي مثلا تفادي الأعضاء السابقين في الجيش أو الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها المضطهدون، وبالإضافة إلى ذلك، قد تشكل المترجمات تهديداً أقل من المترجمين في سياق المقابلة، كما ينبغي للراصد التأكد من أن المترجم يتخاطب بنفس اللهجة المحلية التي يتخاطب بها الشخص الذي تجري معه المقابلة.

---

[٨٤] غلين راندال و ألين لوتز: *خدمة الناجين من التعذيب*، الصفحات من ٦٤ إلى ٦٧، (١٩٩١).

١٦- وينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن الاستعانة بمترجمين شفاهيين، وفي حالة الاستعانة بمترجم في المقابلة فينبغي للقائم بإجرائها أن يوضح للمترجم القواعد الأساسية على انفراد قبل بداية المقابلة. وينبغي أن يُطلب إلى المترجم نقل الأسئلة بدقة، كلمة كلمة قدر الإمكان، وإذا كانت الأسئلة غير واضحة أو إذا لم يفهمها الشاهد فينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يطلب من المترجم أن يعرفه ذلك حتى يعيد صياغة الأسئلة. وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يستعمل جملاً موجزة يسهل فهمها وترجمتها، وينبغي للمترجم أن ينقل الأسئلة أو الأقوال واحداً واحداً حتى يتأكد من أن الشاهد يفهمها. وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يكرر الأسئلة عدة مرات، عند اللزوم، إلى أن يتم فهمها، وينبغي أن ينظر إلى الشاهد ويتكلم إليه مباشرة وليس إلى المترجم.

١٧- ويتعين حماية المترجمين الشفاهيين، شأنهم في ذلك شأن جميع العاملين الآخرين في مجال حقوق الانسان، وقد يكون من المفيد تجنيد مترجمين من مناطق خارج المكان الذي يُطلب إليهم العمل فيه، وموثوقية المترجمين الشفاهيين والسائقين بالغة الأهمية لمصداقية عمل الراصدين والمنظمه التي يعملون بها.

١٨- ومن المهم عند العمل مع مترجمين شفاهيين أن تؤخذ في الحسبان إمكانية اطلاعهم على معلومات مثيرة للغاية، وفي أسوأ الحالات، قد يعمل المترجمون الشفاهيون أو قد يجبرون على العمل كمخبرين لأعضاء النيابة، وفي أقل الحالات سوءا، قد يعتاد المترجمون الشفاهيون حقائق معينة عن أحوال البلد بدرجة تجعلهم يترجمون بإهمال أو يقدمون ترجمة ناقصة أو غير دقيقة، وأحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة هو الاستعانة بطلبة الجامعة للعمل كمترجمين شفاهيين لمدة أسبوعين فقط في المرة الواحدة، وهو حل استعان به الراصدون في بعض المنظمات الدولية والدول، ويتم حينئذ تناوب المترجمين الآخرين ليحلوا محلهم.

٣-الموقع والخصوصية

١٩- ينبغي إجراء المقابلة في مكان يقل فيه تعرض الشاهد لخطر التنصت والانتقام قدر الإمكان ، وينشأ أكبر الخطر في أماكن مثل الفنادق التي قد يتم فيها التنصت على المقابلة وتزداد فيها كثيرا احتمالية التعرض للمراقبة، وينبغي ألا يثير المكان المختار لإجراء المقابلة شبهة كبيرة بين الأشخاص الذين يرون المشاركين يدخلون أو يتحدثون، وبالمثل، ينبغي أن يهيئ المكان مناخاً مناسبا للمقابلة حتى يمكن إجراء نقاش صريح بدون مقاطعة لا ضرورة لها، ومثلما هو الحال في كثير من القضايا الأخرى، ينبغي للقائمين بإجراء المقابلات استشارة أشخاص الاتصال للحصول على نصيحتهم بشأن أفضل المواقع لإجراء المقابلات.

٤- تسجيل المقابلة

٢٠- ينبغي عدم استعمال أجهزة التسجيل نظراً لما يثيره ذلك من قلق أمني بالغ في معظم الظروف، على أنه في بعض الاحيان التي تسمح فيها ظروف الأمن، ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يأخذ في الاعتبار الاستعانة بجهاز تسجيل، ولا

يمكن استعمال جهاز التسجيل إلا بموافقة صريحة من الشخص الذي تجري معه المقابلة، ولذلك لا يمكن استعماله إلا في الحالات التي تتكون فيها عند الشاهد درجة كبيرة من الثقة في القائم بإجراء المقابلة، ولأجهزة التسجيل فائدة خاصة في الحالات التي يقوم فيها شخص واحد فقط بإجراء المقابلة ومن ثم يكون من الصعب عليه تدوين ملاحظات، كما أن أجهزة التسجيل مفيدة بصفة خاصة في الحالات التي تحتاج إلى ترجمة/ترجمة شفاهية، ولعلَ الطريقة الوحيدة للتحقق من الترجمة الشفاهية هي عن طريق تسجيل المقابلة حتى يمكن النظر فيها لاحقاً، وينبغي عدم استعمال جهاز التسجيل إلا بعد أن يثبت القائم بإجراء المقابلة مصداقيته ويعيد التأكيد للشاهد على أهداف المقابلة والحفاظ على سرية المعلومات، وينبغي سؤال الشاهد عما إن كان يسمح بالتسجيل لمساعدة القائم بإجراء المقابلة على تذكر المعلومات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استعمال جهاز تسجيل خفيَ، وينبغي ألا يتضمن شريط التسجيل اسم الشخص الذي تجري مقابلته، وينبغي تسجيل هوية الشاهد في موضع آخر وبطريقة مشفرة حتى لا تقام أي صلة واضحة بين المقابلة المسجلة واسم الشخص، وينبغي إخفاء الشريط بعد تسجيله حتى لا يُصادر أو تُكتشف العلاقة بينه وبين الشاهد.

٢١- وتمثل آلات التصوير مشكلة أكبر، وهناك خطر كبير في تعرض الأفراد للثأر نتيجة الصور الفوتوغرافية، وقد يرغب بعض الشهود في تصوير جروحهم الناجمة عن التعذيب، وينبغي ألا تشير هذه الصورة إلى هوية الشاهد (بإظهار وجهه مثلاً)، وفي حالة الحصول على إذن بالتقاط صورة، ينبغي سؤال الشاهد عن نشر الصورة أو توزيعها بأي شكل آخر، وقد يرغب أحد الأشخاص المعروفين والمعرضين لخطر الموت في التقاط صور له باعتبار ذلك وسيلة للحماية الذاتية، على أنه من المحتمل أن يعزف معظم الشهود عن التقاط صور لهم.

٢٢- وأما التسجيلات التليفزيونية فهي أشد خطراً على المقابلات لأنها تعوق الحصول على المعلومات وستعرض الشاهد لخطر بالغ إن عثر عليها وتعرضت للمصادرة، والتسجيلات التليفزيونية قد تفيد أكثر نوعاً ما في تسجيل المظاهرات أو الأحداث العامة المشابهة، ولكنها تنطوي على مخاطر أمنية، ومن المهم تذكر أن آلات التصوير التلفزيونية قد تعجل في الحقيقة بوقوع الحدث أو المظاهرة في بعض الحالات، وينبغي لموظف حقوق الإنسان أن يحرص على عدم تعريض الأشخاص للخطر أو يشوه الأحداث عن طريق التسجيل التليفزيوني.

٥- البحث التحضيري

٢٣- ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يحضّر للمقابلة عن طريق معرفة الكثير قدر الإمكان عن الشاهد والظروف ذات الصلة، وإذا كان قد تم بالفعل إعداد ملف فينبغي للقائم بإجراء المقابلة قراءته هو وغيره من المواد الأساسية، كما ينبغي له معرفة بعض المصطلحات والمختصرات ذات الصلة بالحالة.

٢٤- ينبغي للقائم بإجراء المقابلة التحضير للمقابلات (ولاسيما المقابلات الهامة) عن طريق وضع مخطط تمهيدي للمقابلة (بما في ذلك قائمة بالموضوعات التي سيتم تغطيتها بالترتيب الذي سيتم معالجتها به).بل قد يدون القائم بإجراء المقابلة الأسئلة الرئيسة، ويرد أدناه بعض الأسئلة المقترحة بشأن المعلومات اللازمة لمساندة الشكوى، وإعداد قائمة الأسئلة يساعد القائم بإجراء المقابلة على وضع استراتيجية للمقابلة، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يحفظ الأسئلة عن ظهر قلب أو تفادي الاعتماد كثيراً على قائمة الموضوعات، والاتصال بالعين وتهيئة جو من الثقة يتسم بأهمية أكبر من التمسك بترتيب معين للأسئلة، وقد تستعمل قائمة الموضوعات لتنشيط الذاكرة في نهاية المقابلة وذلك للتأكد من طرح الأسئلة الرئيسة، وينبغي لموظف حقوق الإنسان الحرص على تفادي السماح لقائمة الأسئلة بأن تعمل كحاجز اصطناعي أمام التخاطب مع الشاهد.

د - الشروع في إجراء المقابلة

٢٥- ينبغي للقائم بإجراء المقابلة قبل الشروع فيها أن يكون قد التقى فعلاً بالمترجم الشفوي وناقش معه القواعد الأساسية للمقابلة، وفي بداية المقابلة ينبغي للقائم بإجرائها أن يرحب بالشخص بطريقة ودية (ابتسامة أو مصافحة، الخ وفقاً للعادات المحلية)، وقبل طرح أي أسئلة ينبغي للقائم بالمقابلة أن يقدم نفسه ويقدم المترجم الفوري ويوضح مهمته الميدانية لحقوق الإنسان ويحدد الغرض من المقابلة ويناقش القواعد الأساسية للمقابلة ويتحدث عن الكيفية التي قد يتم بها حماية الشاهد بعد المقابلة ويبادر إلى الحديث عن كيفية الاستفادة من المعلومات، وينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان التأكيد على الأهمية الحاسمة للحصول على أكبر قدر من التفاصيل قدر الإمكان من اجل إثبات الوقائع، مثل وقوع انتهاك لحقوق الإنسان.

٢٦- وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يُظهر موقفاً ينم عن البراعة المهنية والإخلاص والحساسية، كما يجب أن يوضح إلى الشخص الذي تجري المقابلة معه مختلف الخطوات التي ستمر بها المعلومات وكيفية الاستفادة منها.

٢٧- ومن أجل إيجاد جو أوّلي من الألفة مع الشخص، قد يرغب القائم بإجراء المقابلة في أن يقدم إليه ماء أو قهوة أو صودا أو غير ذلك من المشروبات المنعشة، (من المفيد في كثير من الأحيان توفير الماء والمناديل الورقية أثناء المقابلة)، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يتكلم مباشرة إلى الشاهد وأن يحاول النظر إليه مباشرة حتى في حالة الاستعانة بمترجم.

٢٨- وينبغي للقائم بإجراء المقابلة توضيح صلاحياته، وإحدى مشاكل توضيح الصلاحيه بالتفصيل هو أن الشاهد قد يكيّف قصته على نحو يلائم، بل ويحاكي، الانتهاكات المشار إليها في صلاحيات الرصد، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يوضح أن عملية الرصد الميدانية لحقوق الإنسان تنفصل تماماً عن الحكومة، وينبغي ألا يسافر الراصد في مجال حقوق الإنسان، إلا إذا تعذر تفادي ذلك، في

مركبات تابعة للحكومة أو قبول مرافقين من الجيش، وقد تحتاج عملية الرصد إلى رصد الأنشطة العسكرية، ولكن ينبغي للراصد التباعد عن العسكريين، وكما هو الحل بالنسبة لكثير من جوانب هذا الدليل.

٢٩- وبالمثل، ينبغي للقائم بإجراء المقابلة طمأنة الشاهد على الحفاظ على سرية المعلومات وتوضيح كيفية الحفاظ على سرية المعلومات، (على أن المقابلات مع مسؤولي الحكومة ليست سرية بصفة عامة)، ويحتاج الشهود غير الحكوميين إلى طمأنتهم بشأن أهداف المقابلة والأسباب التي من أجلها ينبغي للشاهد المخاطرة بتقديم المعلومات، وينبغي أن يدرك الشاهد أنه يجري تدوين ملاحظات عن المقابلة ولكنها ستحاط بالكتمان، وينبغي الحصول على إذن الشاهد بالاستفادة من المواد التي يقدمها وما إن كان سيتم الاستشهاد بالأسماء والتفاصيل، الخ. كما ينبغي طمأنة الشاهد على كيفية حماية الملاحظات التي يتم تدوينها عن المقابلة، وينبغي تشجيعه على تقديم أكبر قدر ممكن من التفاصيل، وسوف يرغب الشاهد في معرفة كيفية الاستفادة من المعلومات وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يسأله عن التدابير التي يعتقد أن من الواجب اتخاذها، وينبغي سؤاله عن كيفية استمرار الاتصال بينه وبين المنظمة التي ينتمي اليها الراصد بعد المقابلة كنوع من التأكيد إلى أن الشاهد لن يتعرض للضرر، وفي نهاية المقابلة ينبغي العودة بالمناقشة إلى القضايا المتعلقة بكيفية الاستفادة من المعلومات والتدابير المطلوب اتخاذها وكيفية حماية الشاهد.

هـ - المقابلة

٣٠- ينبغي أثناء المقابلة أن يحافظ الراصد في مجال حقوق الإنسان على جو من الألفة مع الشخص الذي تجري المقابلة معه، وأن يعمل على إيجاد جو من القبول والثقة، ومن الأساسي لإيجاد هذا الجو أن يتفادى القائم بإجراء المقابلة الظهور بمظهر من يحكم على الفرد أو يستنكر سلوكه أو لا يصدق ما يدلي به من معلومات، كما يجب على القائم بإجراء المقابلة أن يلتزم دائماً بوعوده، وينبغي أن يبدي اهتماما بالشخص باعتباره فرداً جديراً بالاحترام والاهتمام ويتطلب الانتباه إلى وجهة نظره وبواعثه. وينبغي معاملة الفرد باعتبار أن لديه معلومات هامة وبأنه جدير بالانتباه الكامل من جانب القائم بإجراء المقابلة، وينبغي ألا يتسرب إلى الشخص بشعور بأنه لا يمثل سوى حالة من ضمن سلسلة من الحالات المجهولة ذات الاهتمام اللحظي.

١- السرد

٣١- من المستصوب ترك الشخص الذي تجرى المقابلة معه للبدء في سرد قصته حيث سيقلل هذا النهج من مشاعر فقدان السيطرة واليأس، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يسأل الشاهد عما وقع له من أمور قد تشكل موضوع الشكوى، وينبغي الإصغاء بانتباه إلى "العرض السردي" الذي يقدمه الشاهد والتحلي بالصبر مع الأقوال غير المباشرة والمكررة التي تفتقر إلى الترتيب المنطقي،

والسماح للشاهد بأن يبوح للراصد بما يعتبره مهماً يعد عنصراً حاسماً لإقامة جو من الألفة حتى وإن لم تتصل المعلومات اتصالاً مباشراً بمهمة الرصد، وينبغي في الواقع أن يتحلى موظف حقوق الإنسان بالصبر في الاستماع إلى المناقشة السياسية وغيرها من المناقشات التي لا تمت بصلة مباشرة لحقوق الإنسان. وإذا لم يُسمح للشاهد برواية قصته بطريقته الخاصة فسوف يعزف عن الحديث عن القضايا الحساسة (مثل إساءة المعاملة) التي تتصل بعملية حقوق الإنسان الميدانية، وينبغي إتاحة الوقت للشاهد للثقة في القائم بإجراء المقابلة والاطمئنان إليه.

٣٢- وينبغي صياغة الأسئلة بنبرة مفهومة للحصول على توضيح بدلاً من التعبير عنها على نحو يتسم بالبرود أو الفظاظة، وينبغي طرح أسئلة غير محددة بدلاً من أسئلة كثيرة محددة على غرار الاستجوابات، وينبغي عموماً الانطلاق من الأسئلة غير المثيرة للجدل والتي لا تنطوي على أمور حساسة إلى القضايا الأكثر حساسية، وينبغي عدم محاولة الضغط على الشاهد، فإذا أثير موضوع ينطوي على آثار انفعالية أو حساسة على الشاهد فينبغي تغيير الموضوع والعودة إليه في وقت لاحق، وينبغي التوقف لفترة استراحة أثناء المقابلة أو بين المقابلات إذا بدا التعب على الشاهد أو المترجم أو القائم بإجراء المقابلة، ومرة أخرى فإن القائم بإجراء المقابلة قد يرغب في تقديم ماء أو قهوة، وينبغي له أن يعرب عن احترامه وتعاطفه مع التجارب المؤلمة التي قاسى منها الشاهد، ويمكنه أن يدع الشاهد يعرف أنه يحاول مساعدته، وقد يحتاج الشخص الذي تجري معه المقابلة إلى التعبير عن انفعالاته وينبغي للقائم بإجراء المقابلة التحلي بالصبر وتوفير الشعور بالطمأنينة.

٣٣- وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يحرص بشدة على عدم التخاطب بلغة الجسم أو تعبيرات الوجه أو غير ذلك من الوسائل التي تدل على أنه لا يصدق ما يُقال، وإذا كانت هناك قدرة على إجراء مقابلات على سبيل التمثيل أو التمرين، فقد يرغب القائمون بإجراء المقابلات في رؤية أنفسهم وهم يتلقون الشهادة للتأكد من أنهم لا ينقلون رسائل سلبية من شأنها تعويق تدفق المعلومات، ويبدو أن تدوين بعض الملاحظات أثناء النظر بانتظام إلى الشاهد هو أفضل طريقة للتعامل مع السرد.

٣٤- وينبغي للقائمين بإجراء المقابلات تجنب الأسئلة الإيحائية لأن ذلك قد يغري الشاهد بتقديم المعلومات التي يريدها السائل بدلا من الإدلاء بالحقيقة، وينبغي عدم الاعتراض بصورة مباشرة على المبالغات أو مشاكل المصداقية، وقد تتصل كثير من المبالغات بفشل القائمين بتقصي الحقائق من قبل في إرساء مصداقيتهم الخاصة أو فشلهم في التعامل مع القضايا الفردية، وقد يشعر المخبرون بأنه يجب المبالغة من أجل الحث على اتخاذ إجراءات، ويحتاج موظفو حقوق الإنسان إلى بناء مصداقيتهم. وقد يؤدي الطعن بصورة مباشرة في مصداقية

الشهود إلى رفضهم تقديم معلومات أخرى، كما أن المخبرين الآخرين قد يشعرون بأن القائم بإجراء المقابلة لا يعتقد في مصداقية الشهود.

٣٥- وإذا كان القائم بإجراء المقابلة يعتقد بأن السرد يخلو من الإتساق فينبغي أن يحاول توضيح الحقائق بأن يذكر للشاهد أنه لم يدرك تسلل الأحداث، ومرة أخرى ينبغي للقائم بإجراء المقابلة ألا يبدي أي سخرية أو ارتياب أو تعال، وقد يكون من المفيد طرح نفس الأسئلة بطرق مختلفة لمساعدة الشخص على رؤية الحقائق من مختلف زواياها ولتقييم موثوقية القصة برمتها.

٣٦- وينبغي جمع معلومات معينة استناداً إلى المعلومات المطلوبة لدعم أي شكوى بوقوع انتهاك لحقوق الإنسان، وإذا كان الشاهد ملماً بالقراءة والكتابة، فينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يسأله عن كيفية هجاء اسمه، وقد يكون أيضاً من المفيد كثيراً حمل خريطة، وسوف تشمل الخريطة أسماء الأماكن التي قد تُذكر أثناء المقابلة، كما أنه من المفيد حمل تقويم قد يساعد الشاهد على ترتيب الأحداث، وإذا كان الشاهد يستعين بالأعداد (القتلى والمصابين، الخ) فينبغي للقائم بإجراء المقابلة سؤاله عن كيفية معرفته بالعدد، وهذا السؤال سيمكن القائم بإجراء المقابلة من معرفة قدرة الشاهد على ملاحظة الوقائع.

٢- طرح أسئلة محددة

٣٧- وبعد سماع رواية الشهود، قد يرغب القائم بإجراء المقابلة في طرح أسئلة عن وقائع محددة، ومثال ذلك إذا كانت شاهدة يقول إن جنودا جاءوا إلى منزلها فقد يرغب القائم بإجراء المقابلة في طرح أسئلة مثل:

- كيف يمكنك أن تعلمي أنهم كانوا من العسكريين؟
- كيف كانت ملابسهم؟ هل كانوا يرتدون زياً معيناً؟
- كم كان عدد الجنود؟
- هل كانوا يحملون أي أسلحة؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فما نوع هذه الأسلحة؟
- هل عرفت أسماء أي منهم؟ والوحدة التي جاءوا منها؟
- هل رآهم أي شخص آخر في منزلك؟
- ماذا فعلوا عندما وصلوا أو أثناء وجودهم في المنزل؟
- هل وجهوا أي تهديدات لك أو لأسرتك؟
- هل ألحقوا أذى بأي شخص من أسرتك؟
- هل وقع أي اتصال مادي معهم؟
- إذا كان الرد بالإيجاب فهل ألحقوا بك أذى على أي نحو؟
- إذا كان الرد بالإيجاب فهل تعرضت للضرب أو إساءة المعاملة؟
- إذا كان الرد بالإيجاب فكم من الوقت استغرق الضرب؟
- كم عدد اللكمات التي وجهوها إليك؟

- ماذا كانوا يستعملون لضربك؟
- في أي جزء (أجزاء) من جسمك؟
- ماذا كنت تشعرين في ذلك الوقت؟ وبعد ذلك؟
- هل ترك أي أثر على جسمك؟
- هل طلب منك الجنود أن تفعلي أي شيء؟
- هل طلبوا منك مغادرة المنزل؟
- هل قادوك إلى سجن أو مركز احتجاز؟
- أين؟
- هل وقع أي شيء أثناء الرحلة؟
- ماذا حدث عندما وصلت إلى السجن أو مركز الاحتجاز؟
- ماذا كانت ظروف الاحتجاز؟ (حجم الزنزانة وعدد شاغليها ومقدار الطعام وطبيعته وظروف الإصحاح، الخ)؟؟
- هل تعرفين أسماء أشخاص آخرين ربما احتجزوا في نفس الوقت؟
- متى أطلق سراحك؟ وكيف؟

٣٨- وقد تم اقتراح هذه الأسئلة في التذييل١ : نموذج استبيان- مقابلة الملحق بالفصل الثالث عشر: "تقديم التقارير عن حقوق الإنسان."

٣٩- كما ينبغي للقائم بإجراء المقابلة الاستفسار عن الشهود الآخرين أو مصادر المعلومات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي له أيضاً أن يسأل عن اسم الشاهد الموجود وتاريخ ميلاده وعنوانه وطريقة الاتصال به، وكإجراء احتياطي قد يحتفظ موظف حقوق الإنسان بهذه المعلومات منفصلة عن الملاحظات المدونة عن المقابلة نفسها، وهكذا إذا تمكن أحد من الحصول بطريقة ما على هذه الملاحظات فمن غير المحتمل أن يستطيع استعمالها بسهولة عل نحو يعرض الشخص للخطر.

٤٠- وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يؤكد على أنواع المعلومات التي تتوفر لدى الشاهد معرفة شخصية بها، وسوف تساعد هذه الأسئلة على تقييم المعلومات لاحقا بدون الإشارة بأي حال من الأحوال إلى سؤال الشاهد عن مصداقيتها، وقد يقوم القائم بإجراء المقابلة أيضا بتوجيه نفس الأسئلة إلى عدة أفراد لتحديد ما يتفق من وقائع، على أنه ينبغي عدم إخبار الشاهد بأي حال من الأحوال بما ذكره الأشخاص الآخرون، وقد يحدث أن بعض المعلومات تتضمن عناصر متفقة ستكون مفيدة في إثبات الوقائع بالرغم من عدم اتساقها من بعض النواحي.

٤١- ويمكن أن تستغرق المقابلة في المتوسط ما لا يقل عن ٤٥ دقيقة بالنسبة للشاهد الذي له صلة بالموضوع، وأما المخبر ذو القيمة الكبيرة الذي يعلم ما كان يدور في الحي السكني فقد يتطلب وقتاً أطول بكثير لتجميع المعلومات.

و- اختتام المقابلة واستمرار الاتصال

٤٢- ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يسأل الشاهد عما إن كان لديه أي أسئلة أو عما إن كان قد فكر في أي معلومات إضافية قد تكون مفيدة، وينبغي له مرة أخرى أن يطمئن الشاهد بشأن السرية، وقد يقوم بإسداء النصح للشاهد ولكن ينبغي أن يتفادى تأميله بآمال زائفة، وينبغي أن يوضح إجراءات المتابعة التي سيتم اتخاذها بشأن المشكلة، على أن يكون ذلك مرة أخرى بدون التشجيع على توقعات من غير المرجح تحقيقها، وقد يرغب القائم بإجراء المقابلة أيضاً في استعراض ملاحظاته مع الشاهد، وينبغي التأكد من إنشاء آلية لمواصلة الاتصالات مع الشاهد، وقد يكون من الممكن البقاء على اتصال به من خلال الهاتف أو من خلال همزة وصل موثوق به أو زعيم ديني أو فرد آخر يكون موضع ثقة لدى كل من الراصد الميداني لحقوق الإنسان والشاهد، وكحد أدنى ينبغي للشاهد أن يعرف كيفية الاتصال بالمنظمة المعنية بالرصد الميداني، وينبغي دائما ترك الباب مفتوحاً لأي شخص يتصل بالمنظمة حتى يمكنه الوصول إلى الراصد بسرعة في أي وقت لتقديم أي معلومات جديدة أو للإبلاغ عن تعرضه لتهديدات أو أعمال انتقامية من جراء ما أدلى به من شهادة.

٤٣- وفي نهاية المقابلة قد يرغب الراصد في مجال حقوق الإنسان في ترتيب لقاء للمتابعة مع الشخص الذي جرت المقابلة معه أو ترتيب طريقة للاجتماع سوياً في غضون بضعة أيام لإتاحة الوقت الكافي للتحقق من الأقوال مع المصادر الأخرى ولاتخاذ الخطوات المتفق عليها، الخ.

٤٤- كما ينبغي للقائم بإجراء المقابلة التحقق من أن الشخص الذي جرت معه المقابلة قد أدرك تماماً طرائق المقابلة والمتابعة المطلوبة والإجراءات التي سيتم اتخاذها سواء كانت المعلومات مقدمة من شخص مجهول وسواء أجريت مفاوضات أو أي تدخل آخر مع السلطات، وهذا الاحتياط الأخير ضروري لأن الشخص له الحق في العودة عن رأيه أثناء أو بعد اللقاء.

ز- تقرير المقابلة

١- إعادة بناء المقابلة

٤٥- بعد انتهاء المقابلة ينبغي للقائم بإجرائها أن يقوم فوراً بإعداد ملاحظات كاملة عن المقابلة استناداً إلى الملاحظات التمهيدية التي تم تدوينها أثناء المقابلة والمخطط التمهيدي الذي تم إعداده سلفا، وبخاصة إذا لم تكن الملاحظات قد دُوّنت أثناء المقابلة، وينبغي أن توفر المعلومات التفاصيل اللازمة لتقرير ما وقع ومتى وقع وأين وقع ومن المتورط وكيف حدث ولماذا حدث؟ (أنظر نموذج استبيان- مقابلة في التذييل ١ للفصل الثالث عشر "إعداد التقارير عن حقوق الإنسان")، وكلما زادت التفاصيل الواردة في تقرير المقابلة كلما ازدادت فائدته في اتخاذ الإجراءات وفي إعداد مزيد من التقارير الرسمية.

٤٦- إن علماء سيكولوجية اللغة يعلمون أن استراتيجيات الاسترجاع تختلف عن استراتيجيات التخاطب، وربما استعان الشاهد باستراتيجية استرجاع أثناء المقابلة، ومن ثم تقع على القائم بإجراء المقابلة مهمة تحويل المادة المسترجعة إلى عرض منطقي، وعند كتابة تقرير عن المقابلة من المهم للراصد أن ينظم القصة بطريقة تنقل ما وقع على أفضل نحو، ومثال ذلك أنه ينبغي تقديم الوقائع في العادة في ترتيب زمني.

٢- تقييم المصداقية

٤٧- ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يوضح السبب وراء تصديق أو عدم تصديق رواية الشاهد، على أنه ينبغي للراصدين ألا يشعروا بأنهم مضطرون إلى إصدار حكم نهائي في هذا الصدد، ومن الشائع عدم التأكد من مصداقية ضحية أو شاهد، وعند النظر في قضايا المصداقية، ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يأخذ في الاعتبار عدة ملاحظات عامة عن المصداقية.

(أ) الشخص في العادة لا يضيع وقته ولا يعرض نفسه لخطر إجراء مقابلة معه إلا إذا كان أمر خطير قد وقع، ويحتاج القائم بإجراء المقابلة إلى التعرف على المعلومات التي تستند إلى التجارب الشخصية للشاهد، على أن أي معلومات غير مباشرة قد تكون مفيدة لإتاحة الوصول إلى معلومات أخرى ذات صلة.

(ب) كثير من القائمين بتقصي الحقائق يعتبرون الشخص مصدقاً إذا كان جازماً وواضحاً، وربما لم يكن الشاهد واضحا أو جازما، وقد يكون قليل الحيلة ويشعر بالصدمة نوعاً ما. وقد لا تسمح ثقافة البلد للشاهد بأن يتخاطب مباشرة أو أن ينظر إلى القائم بإجراء المقابلة أثناء الكلام. على أن هناك معلومات أساسية مهمة ينبغي معرفتها.

(ج) كما جاء بصورة أشمل في القسم الخاص بإجراء المقابلات مع ضحايا التعذيب، يعاني الأفراد الذين تعرضوا للصدمات في كثير من الأحيان من صعوبات في التذكر ولذلك فقد لا ينزعون إلى الجزم أو الوضوح. وتنطبق مشكلة فقدان **الذاكرة** على جميع الأفراد الذين تعرضوا لصدمات وليس فقط على ضحايا التعذيب.

(د) يحتاج القائم بإجراء المقابلة إلى التحلي بالصبر مع الشاهد الذي لا يتسم بالوضوح الشديد بشأن التسلسل الزمني، وقد لا يرجع كثير من الشهود بصورة منتظمة إلى التقويم في حياتهم اليومية، وقد يحتاجون إلى مساعدتهم عن طريق ربط الأحداث المثيرة للقلق بالعطلات أو غيرها من الأيام البارزة التي يمكن تحديدها بوضوح.

(هـ) ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يحاول تحديد معلومات الشاهد التي لا تتعارض مع المعلومات المستقاة من مصادر مستقلة تماماً، وكثير من القائمين بتقصي الحقائق يعتبرون أن الحقيقة لا يمكن إثباتها إلا بعد

الحصول على شهادتين متفقتين من شاهدين لا تربط بينهما أي صلة، وموثوقية الشهود وخبرة الراصدين في التعرف على هذه الموثوقية قد تمثل عاملاً مهماً في تقييم صحة المعلومات، وتساعد التفاصيل على توفير المصداقية، وقدرة الشاهد على تقديم كثير من المعلومات المحددة أمر يتسم بالأهمية، كما أنه قد يكون لبعض الشهود تحيزات واضحة وينبغي تحليل هذه التحيزات إلى عواملها عند تقييم صحة المعلومات.

(و) وينبغي تسجيل المعلومات التي يقدمها الشاهد حتى وإن كان القائم بإجراء المقابلة غير متأكد من موثوقيتها لأن هذه المعلومات قد تكون مفيدة عند جمع معلومات أخرى.

ح- متابعة التحقيق

١- التحقق من المعلومات والوثائق والتثبت من صحتها

٤٨- ينبغي أن يتحقق القائم بإجراء المقابلة من المعلومات التي تم جمعها مع أشخاص مناسبين، مثل أسرة الضحية المزعومة والأصدقاء والجيران والشهود الآخرين، وفي هذا السياق قد يجري القائم بإجراء المقابلة زيارات إلى الأسر والجيران وأماكن العمل والمدارس والسجون، الخ. وقد يرغب في فحص الوثائق أو غيرها من السجلات (السجلات الطبية وشهادات الوفاة ومغادرة البلد، الخ). كما أنه قد يقوم بجمع المعلومات اللازمة أو تسجيلها أو تصويرها فوتوغرافياً أو استنساخها.

٤٩- وقد يتشاور الراصد مع الأطباء وعلماء النفس والأطباء النفسيين وخبراء الطب الشرعي، وينبغي للراصدين الحصول على أي تقارير طبية قد تكون ضرورية، وينبغي أيضاً أن يطلبوا مساعدة جميع المنظمات أو الأفراد العاملين في ميدان حماية حقوق الإنسان ولديهم معرفة بالقضية أو الحالة العامة.

٥٠- ينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان أو رؤسائهم في عملية حقوق الإنسان طلب معلومات من السلطات المناسبة، وينبغي للسلطات بدورها أن تقدم رداً بدون إبطاء والتزاماً بما يمليه الضمير، وفي هذا السياق قد يرغب الراصدون في النظر في اقتراح حلول مؤقتة على السلطات لتفادي تفاقم الحالة، وإذا لم تقدم السلطات المعلومات المطلوبة في غضون وقت معقول فينبغي للراصدين استخلاص استنتاجاتهم ووضع توصياتهم واتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن الأمر طالما أن المادة المتاحة تسمح بذلك، وينبغي أن يكون "الوقت المعقول" في العادة خمسة أيام ولكنه قد يقل ليصل إلى ٢٤ ساعة في الحالات الطارئة أو قد يطول أكثر في الحالات الروتينية، وينبغي للمنظمة العاملة في مجال حقوق الانسان أن تواصل التدخل مع السلطات بطريقة مهذبة ولكن حازمة طالما أنها لم تقدم ردا مرضيا ولم تتخذ التدابير المطلوبة ولم تتطلب تطورات الحالة إلى ذلك.

٢- حالات المتابعة

٥١- قد يتعين إجراء عدة مقابلات مع بعض الشهود، مثل ضحايا التعذيب، لإيجاد جو من الألفة وللسماح للقائم بإجراء المقابلة بفهم القصص فهما واضحا ودقيقا.

٥٢- وينبغي، إن أمكن، تكليف راصد (راصدين) في مجال حقوق حقوق الإنسان الذي (الذين) تعامل (تعاملوا) مع القضية بمتابعتها، ولكن مسؤولية متابعة قضية ما تقع تماماً على عاتق المنظمة، وهذا المبدأ أساسي لتفادي الآثار الناجمة عن عمليات نقل الراصدين وغير ذلك من التغييرات في الفريق (حالات الإذن بالغياب والإجازات المرضية، الخ)، وإلى أن يتم إغلاق القضية ينبغي للراصد مواصلة التحقيق باعتباره تحقيقا في حالة انتهاك "فعلي."

ط - إجراء مقابلات مع "الجماعات الخاصة" أو الأفراد ذوي السمات الخاصة

٥٣- ينبغي أن يدرك راصدو حقوق الإنسان أن بعض من تجري مقابلتهم يتسمون بسمات خاصة، مثل العمر أو تجارب الصدمة، وهي سمات تنطوي على تحديات خاصة، وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج الفئات الخاصة، مثل النساء والأطفال، إلى التحدث إليهم والتعامل معهم بطريقة مختلفة، والنجاح في إجراء مقابلات مع هؤلاء الأفراد يحتاج إلى إعداد والى التحلي بقليل من الصبر.

١ - ضحايا التعذيب

٥٤- إجراء مقابلات مع ضحايا التعذيب (والشهود الذين تعرضوا لصدمات عنيفة بدرجة تجعلهم يشبهون الضحايا كثيراً) بشأن تجاربهم هي عملية بالغة الحساسية وينبغي عدم الاستهانة بها بأي حال من الأحوال، والمقابلة بغرض تقصي الحقائق قد تحاكي بدرجة كافية الاستجواب الذي أجراه مرتكب التعذيب وذلك من أجل إثارة مخاوف شعورية ولاشعورية لدى ضحية التعذيب. وينبغي للقائمين بإجراء المقابلات أن يكونوا على وعي بصفة خاصة بمشكلة الحساسية وأن يتفادوا تجديد شعور الشاهد/الضحية بالصدمة.

٥٥- وفي حين أن هذا الدليل يستخدم مصطلحات مثل "ضحية التعذيب" و "الضحية" و"القضية" لتيسير الشرح، ينبغي أن يدرك الراصد في مجال حقوق الإنسان أن هذه المصطلحات قد تجرد الشخص من شخصيته الإنسانية وتواصل الإهانة التي ربما يكون مرتكب التعذيب قد تعمد إلحاقها بالشخص. ويجب أن ينتقل إلى الشخص شعور بأهميته وبأنه ليس موضع شفقة.

٥٦- ويجب أن يكون الراصد الذي يجري مقابلة مع ضحية تعذيب متأهباً للتعامل مع الإنفعالات، وينبغي له أن يشارك الضحية وجدانيا ويشجعها على التحدث عن تجربة الصدمة، وإذا غلبت الانفعالات على الضحية، ينبغي أن يسانده القائم بإجراء المقابلة، ويمكن للقائم بإجراء المقابلة أن يقترح التوقف لفترة

استراحة من المقابلة ويعرض عليه ماء أو قهوة، وبعد أن يسترد الشخص هدوءه ينبغي للقائم بإجراء المقابلة، إن أمكن، أن يحاول العودة بالمقابلة إلى مواضيع أقل إثارة لانفعالات الضحية، وينبغي أن يتعاطف الراصد مع الضحية، ولكن عليهم أن يتذكروا أنهم ليسوا أطباء نفسيين مدربين وأن عملهم ليس تقديم العلاج.

٥٧- والضحايا الذين يعانون من الاضطراب النفسي اللاحق للصدمات (ولاسيما بعد التعرض للتعذيب) تظهر عليهم أعراض القلق الشديد والأرق وتداهمهم كوابيس عن الاضطهاد والعنف أو تجارب التعذيب التي مروا بها، وأعراض القلق الجسدية المظهر والرهاب والنزوع إلى الشك والخوف، وقد يعاني ضحايا التعذيب أيضاً من التبلد النفسي أو الاستهانة بالأمور أو الاكتئاب أو إنكار التجربة، وانعدام الثقة عند الضحايا وشعورهم بالخجل والإهانة وأضرار الذاكرة يمكن أن تفضي إلى أقوال مشوشة وتبدو متضاربة فضلاً عن عدم القدرة على تذكر التفاصيل، وباختصار قد لا يستطيع الضحايا وصف التعذيب الذي تعرضوا له، وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري التعويل على مصادر أخرى للمعلومات (مثل أقوال الأصدقاء والأقارب) عن تاريخ الضحية وخلفيته، وينبغي للراصد متى أمكن، التماس المشورة الطبية من الخبراء.

٥٨- والفحص الطبي لضحية التعذيب يشمل عموماً (١) النبض و (٢) ضغط الدم و (٣) الطول و (٤) الوزن و (٥) حدوث أي تغييرات كبيرة في الوزن و (٦) أي كسر في الأسنان أو العظام، الخ و (٧) حالة العضلات والمفاصل لدى الشخص (بما في ذلك القابلية للألم والتورم والمرونة) و (٨) الكدمات والندوب و (٩) التقييم العام للأداء الفكري وتوجه الفرد و(١٠) وتغير الصوت الذي قد ينم عن الإجهاد و (١١) أي شكاوى بخصوص الهلوسات وتقطع النوم والكوابيس، والخوف، الخ) و(١٢) المظهر الانفعالي، بما في ذلك البكاء والدموع وارتعاش الشفاه والاكتئاب، الخ، وينبغي أثناء الفحص الطبي تسجيل معلومات تفصيلية عن كل واحد من هذه المواضيع، وحيث أن تلف الأعصاب الناجم عن الضرب قد يكون أحد أخطر الآثار الطبية للتعذيب، ينبغي للطبيب الفاحص أن يبحث عن أي علامات على حدوث تلف في الأعصاب.

٥٩- وقد يتم أيضاً تأكيد حدوث التأذي البدني والإنفعالي والنفسي بالإستعانة بالأدلة المعملية وصور الأشعة والفحص المجهري لخطيفة من الأنسجة والأدلة المستمدة من الصور الفوتوغرافية، ولتفادي الإعلان عن هوية الشخص وللحصول على موافقته على التقاط صور له ينبغي عدم تصوير إلا الأجزاء المصابة من الجسم،على أنه يجب التعامل مع جميع ضحايا التعذيب بحساسية لأنواع المعاملة السيئة التي تعرضوا لها وأنواع الاختبارات التي يقبلونها.

٦٠- كما قد يسعى الطبيب القائم بتقصي الحقائق للحصول على نتائج الفحوص الطبية أو النفسية الأخرى التي أجريت على الشخص قبل الاحتجاز وبأسرع ما يمكن بعد ما زعم عن تعرضه لإساءة المعاملة، وبمقابلة الأطباء الذين اشتركوا في

أي من هذه الفحوص وبقراءة التقارير، قد يستطيع الطبيب القائم بتقصي الحقائق التمييز بين الحالات الطبية القائمة أصلاً أو الإصابات التي يوقعها الشخص بنفسه وبين الحالات الناجمة عن إساءة المعاملة، وقد يستطيع التعرف على الكدمات وغيرها من أعراض إساءة المعاملة المزعومة التي قد تتلاشى أو تتغير بمرور الوقت، وقد يستطيع تأكيد تشخيصه الخاص أو يشكك فيه.

٢- النساء[٨٥]

٦١- المرأة التي تجري معها مقابلة قد تعزف أو قد لا تستطيع الكلام بصفة خاصة عن الاغتصاب أو غيره من ضروب العنف الجنسي ، بسبب الوصفة التي تدمغهن بها ثقافتهن إن وقع لهن ذلك وينبغي بذل جهود إضافية لإيجاد جو من الثقة مع النساء اللاتي ربما تعرضن للاغتصاب أو غيره من ضروب العنف الجنسي، وينبغي بذل مزيد من الجهد للتأكد من أن المرأة تريد إجراء مقابلة معها وأنها تدرك أن المعلومات ستحاط بالسرية أو أنها لن تستعمل إلا بالطرق التي تقبلها هي، وينبغي إحاطتها علماً بأنه يجوز لها أن ترفض الإجابة عن أي سؤال لا تستريح له ويمكنها التوقف عن المقابلة في أي وقت، ومن الضروري مراعاة أحاسيس الآخرين بشدة عند إثبات الوقائع الأساسية للتعذيب أو غيره من التجاوزات، بما في ذلك تلك التجاوزات التي وقعت ومتى وأين وقعت ومن الذي ارتكبها وما إن كان هناك شهود آخرون، على أنه بمجرد إثبات تلك الوقائع قد لا تقوم حاجة إلى الإمعان في تفاصيل التجاوزات.

٦٢- وينبغي، إن أمكن، أن تتولى إجراء المقابلة واحدة من الراصدات الميدانيات لحقوق الإنسان وينبغي الاستعانة بمترجمة شفاهية، وينبغي للراصدة أن تتسم بالحساسية ولكن ينبغي أن تكون موضوعية في التعامل مع المقابلة، وينبغي أن تكون منتبهة لأي علامات تدل على أن المقابلة تجدد للشاهدة الشعور بالصدمة، وإذا غلبت على الشاهدة ذكريات المعاناة فينبغي للقائمة بإجراء المقابلة التوقف عن المقابلة لفترة وجيزة أو استئنافها في وقت آخر، وينبغي أن تكون الراصدة على وعي بما ينطوي عليه التخاطب من فروق ثقافية تظهر عند التحدث إلى شخص غريب، ومثال ذلك أن المرأة قد تغض طرفها بسبب ما تمليه عليها ثقافتها، وينبغي للراصده الاستفسار عما إن كانت المرأة في حاجة إلى رعاية طبية و/أو نفسية، على أنه ينبغي، كما هو الحال في كل مقابلة أخرى، الحرص على تفادي تقديم عروض أو التعهد بوعود لا يمكن الوفاء بها.

٣-اللاجئون والمشردون الآخرون

٦٣- من المهم إدراك أن اللاجئين والمشردين يعانون كثيراً من الإجهاد الناجم عن الإفتقار إلى الموارد والبعد عن منازلهم (ومن الممكن) عن أسرهم، وينبغي

---

[٨٥] أنظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: *الخطوط التوجيهية بشأن حماية اللاجئات* (١٩٩١) و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: *العنف الجنسي ضد اللاجئين، الخطوط التوجيهية للمنع والاستجابة*، الصفحات من ٣٢ إلى ٣٤ و من ٣٨ إلى ٤١، (١٩٩٥).

للقائم بإجراء المقابلة تحديد حالة اللاجئ، هل يتعرض لخطر الإعادة إلى بلده الأصلي/ منطقته الأصلية؟ هل يلتمس اللجوء أو إعادة الاستيطان؟ وينبغي أن يتأكد القائم بإجراء المقابلة من اكتشاف المكان الذين يقيم فيه اللاجئ (مخيم أو منزل ، الخ). وهذه المعلومات مهمة لإجراءات المتابعة في المستقبل.

٦٤- وقد يبدأ القائم بإجراء المقابلة في السؤال عن السبب وراء فرار الشخص من بلده/منطقته، وسيفضي هذا السؤال في نهاية المطاف إلى مناقشة حول تجاوزات حقوق الإنسان التي وقعت للاجئ. وينبغي للقائم بإجراء المقابلة ألا يتعاطف فقط مع تجارب اللاجئ باعتباره ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان أو شاهداً عليها، بل أيضاً مع ما يشعر به من عدم اليقين والتشرد وفقدان السيطرة.

٦٥- والتثبت من شهادة اللاجئين والمشردين يمثل مشكلة خاصة حيث قد يكون من غير الممكن زيارة بلدهم الأصلي أو منطقتهم الأصلية، ولذلك من المهم بصفة خاصة استعراض الشهادة مع الشخص للتحقق من تفاصيلها وصحتها، ويمكن الحصول على مزيد من التثبت عن طريق إجراء مقابلات مع اللاجئين/المشردين الآخرين الذين ينتمون إلى نفس المنطقة.

٤- الأطفـــــــــال[٨٦]

٦٦- يدرك الطفل العالم بطريقة تختلف كثيراً عن الشخص البالغ، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يضع هذا الاختلاف نصب عينيه وأن يتعامل مع المقابلة بطريقة تختلف وفقاً لعمر الطفل ونضجه وفهمه، وقد يكون من الضروري استعمال لغة أبسط وقضاء وقت أطول في إيجاد جو من الألفة مع الطفل الذي ينبغي إجراء مقابلة معه، وإذا كانت هناك حاجة إلى الاستعانة بمترجم شفاهي فقد يرغب الراصد في مجال حقوق الإنسان في تحديد مترجم مدرب أو معتاد على التعامل مع الأطفال، وقد يكون من المفيد بصفة خاصة الحرص بدرجة أكبر على توضيح دور الراصد وعملية المقابلة والحاجة إلى طرح أنواع معينة من الأسئلة، وينبغي للراصد أن يشجع الطفل على توجيه أسئلة أثناء المقابلة وأن يبين إذا ما كان لا يفهم سؤالاً أو الدواعي وراء طرح هذا السؤال، وينبغي أن يتوقع الراصد أن المقابلة ستتطلب صبراً ومزيداً من الوقت عن المعتاد، وينبغي الانتباه إلى أي علامات تدل على قلق الطفل أو ارتباكه، وقد يكون من الضروري قطع المقابلة أو التوقف لفترة استراحة أو العودة في يوم آخر.

٦٧- وبالإضافة إلى إجراء مقابلة مع الطفل، ينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يتحدث، إن أمكن، إلى أفراد أسرة الطفل وأفراد مجتمعه ومدرسيه ومقدمي الرعاية الآخرين، إلخ الذين قدموا خدمات، وقد يكون من المفيد أيضا التماس النصح من الأفراد الذين يتمتعون بخبرة في فهم منظور الأطفال.

---

[٨٦] لمزيد من المعلومات عن الحقوق الخاصة بالأطفال، يُرجى الرجوع إلى **الفصل الثاني عشر**: "**حقوق الأطفال**."

٥- سكان المناطق الريفية

٦٨- قد يختلف إدراك الوقت لدى الأشخاص الذين اعتادوا الحياة في الريف، شأنهم في ذلك شأن أفراد جماعات السكان الأصليين. ومن المهم توضيح أي أقوال عن التواريخ والأوقات، ودقة التواريخ قد لا تعني كثيرا بالنسبة لهم، ولذلك من المهم للقائم بإجراء المقابلة أن يستعمل إطاراً مرجعياً معروفاً، ومثال ذلك أنه قد يسأل "هل حدث ذلك قبل أم بعد موسم الزراعة؟"

٦٩- كما أنه من المهم تذكر أن الفقراء وغير المتعلمين أو غيرهم من الأفراد الضعفاء قد يفتقرون إلى الثقة وقد يعزفون عن تقاسم المعلومات، وقد تستطيع منظمات حقوق الإنسان توفير المساعدة عن طريق العمل على طمأنة الأشخاص الذين يخشون التقدم بمعلومات.[٨٧]

٦- مجتمعات السكان الأصليين

٧٠- قد تعيش المجتمعات الأصلية طريقة حياة تختلف كثيراً عن بقية المجتمع أو المناطق الأخرى، بل وعن طريقة حياة القائم بتقصي الحقائق، وينبغي للقائم بإجراء المقابلة أن يكون على وعي بالفروق اللغوية واللهجات المحلية وطرق التخاطب والإحساس بالوقت والهيكل الاجتماعي وأن يحترم كل ذلك، وينبغي له، إن أمكن، أن يتعلم الثقافة والتقاليد الخاصة بالجماعة الأصلية قبل إجراء المقابلة.

٧- الفئات الأقل دخلاً

٧١- قد تختلف آراء ووجهات نظر الفئات الأقل دخلاً، ومنهم سكان المناطق الفقيرة والفقراء عموماً، عن العاملين في عملية حقوق الإنسان الميدانية، وقد يتطلع الفقراء بشدة إلى حدوث تحسن في مستوى المعيشة نتيجة نشاط منظمات حقوق الانسان بنفس السهولة التي قد تنعدم بها ثقتهم تماماً في أي تدخل غير مرغوب في مجتمعاتهم، وينبغي للراصدين الميدانيين الحرص بشدة على معرفة وفهم وجهات النظر التي قد يبدو من الصعب للوهلة الأولى معرفة كنهها، كما أن التناقضات الكبيرة في كثير من الأحيان بين دخل وفرص العاملين في مجال حقوق الإنسان وبين الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الأقل دخلاً قد يؤدي أيضاً إلى حدوث عقبات كبيرة تحول دون ضمان التعاون المثمر.

٨- مسؤولو الحكومة ومرتكبو الانتهاكات المشتبه فيهم

٧٢- يختلف إجراء مقابلات مع السلطات اختلافاً كبيراً عن إجرائها مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو الشهود عليها، ويتطلب دبلوماسية وتخطيطا دقيقا على السواء، وعلى القائم بإجراء المقابلة أن يتحقق بدقة من الأقوال بدون الدخول في مواجهات كبيرة. ويجب أن يتحلى بحسن الخلق وبذهنية منفتحة أثناء توجيه الأسئلة، وكلما ازدادت أهمية المقابلة، كلما ازدادت أهمية التحضير لها، وينبغي،

---

[٨٧] دانيال ج.رافيندران، ومانويل غوزمان، وبيبز اغناسيو (محررون): *دليل تقصي الحقائق والتوثيق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان*، ٤١ (١٩٩٤).

كما جاء أعلاه، أن يُعد القائم بإجراء المقابلة قائمة بالأسئلة، بل وأن يفكر بعناية في ترتيب الأسئلة، وينبغي عدم اتباع هذا الترتيب حرفيا لأن من الأهم الاستجابة للمعلومات التي يقدمها مسؤول الحكومة وتوجيه أسئلة للمتابعة، وينبغي إجراء المقابلات مع مسؤولي الحكومة، إن أمكن، بعد أن تكون عملية الرصد الميدانية لحقوق الإنسان قد تمكنت من جمع قدر معقول من المعلومات على أن يتبقى وقت لجمع مزيد من المواد، وسوف يسمح هذا النهج للحكومة بتوضيح أقوال الضحايا والشهود ويتيح لمنظمة حقوق الإنسان القائمة بالرصد مواصلة التحقيق في ردود الحكومة.

٧٣- وقد تنشأ حالة صعبة عندما يعتقد القائم بإجراء المقابلة، أثناء مقابلة شخص ما، أن هذا الشخص متورط أو تورط شخصياً في اضطهاد الآخرين، وينبغي مناقشة هذا السيناريو مقدماً حتى يعد القائم بإجراء المقابلة خطة عمل لو حدثت هذه الحالة،ومن المهم عموماً جمع معلومات الشخص وإدراجها في تقرير المقابلة، وسوف يقدم مسؤول الحكومة في بعض الأحيان معلومات قيمة عن تجاوزات حقوق الإنسان.

الفصل الثامن

الزيارات إلى المحتجزين

الفصل الثامن

الزيارات إلى لمحتجزين

المفاهيم الرئيسة

يتمتع المحتجزون بحماية عدد من معايير حقوق الإنسان الدولية، ويحظر دائما التعذيب والعقوبة البدنية والحبس الانفرادي لمدة طويلة والعقوبة البدنية والحبس في زنزانة مظلمة وغير ذلك من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبالإضافة إلى ذلك، هناك حقوق محددة بشأن التوقيف والإجراءات القانونية والاحتجاز السابق للمحاكمة والظروف المادية للاحتجاز والنظام والإشراف على الاحتجاز وغير ذلك وهنا تجدر الاشارة الى ان الزيارات التي يقوم بها الراصدون من منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال حقوق الانسان الى السجون قد تصطدم بمعوق عدم قبول مسؤولي السجن بالسماح بالزيارة نتيجة وجود مشكل قانوني يتمثل بعدم نص القانون اليمني على هذه الزيارات وعدم القبول بالامتثال للقواعد الدولية ، ومن ثم ينبغي على الراصدين البحث عن وسائل بديلة كالتسهيلات الممنوحة للمسجونين في المادتين ٣٠، ٣١ من قانون تنظيم السجون- اللتين تسمحان- للمسجونين بمقابلة اسرهم وذويهم واصدقائهم ومحاميهم واستلام المراسلات والرد عليها واستخدام هذه التسهيلات للحصول على المعلومات أو ان تلجأ المنظمة المعنية الى التعاون مع المنظمات الدولية التي عادة ما يسمح لها بزيارة السجون .

وينبغي على الراصد عند زيارة المحتجزين مراعاة ما يلي:

- التحدث إلى مدير السجن؛
- التجول في المرفق بأكمله؛
- العمل على زيارة جميع المحتجزين أو بعضهم بحرية وبدون شهود
- التحدث مع مسؤولي السجن الآخرين؛
- إجراء استعراض نهائي مع مدير السجن؛

أ- مقدمة وتعريفات

١- سيناقش هذا القسم **المعايير الدولية المتصلة بالإحتجاز** ومعاملة المحتجزين، وبالإضافة إلى ذلك، يضع هذا القسم **خطوطاً توجيهية بشأن إجراء الزيارات** العامة والمركزة **لأماكن الاحتجاز**.

٢- تم تعديل التعريفات التالية من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.[٨٨]

[٨٨] مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، المرفق.

٣- يعني "التوقيف" الفعل المتصل بالقبض على شخص بدعوى ارتكابه لجريمة أو بإجراء من سلطة ما.
٤- "الشخص المحتجز" هو أي شخص يُجرّد من حريته الشخصية نتيجة للإحتجاز الإداري أو الاحتجاز السابق للمحاكمة أو الإدانة بارتكاب جريمة، ويشمل المحتجزين الأسرى والمحتجزين في مؤسسات الأمراض العقلية (أنظر تعريف "السجين" أدناه")، ويتفاوت استعمال لفظة "المحتجز" بتفاوت البلدان، ومثال ذلك أن "المحتجز" بموجب مجموعة مبادئ الاحتجاز يرتبط أساساً بالفترة السابقة للمحاكمة ولا يشمل الأشخاص الذين يتم احتجازهم بعد إدانتهم، أي السجناء، ويحاول هذا القسم على أي حال فهم الاستعمال الأوسع الممكن لمصطلح "المحتجز" ليشمل جميع الأشخاص المجردين من حريتهم أو الذين يخضعون للاحتجاز، وبناء على ذلك، يشمل "المحتجزون" الأشخاص المحتجزين في السجون ومراكز الشرطة ومؤسسات الأمراض العقلية ومراكز ملتمسي اللجوء ومؤسسات الأحداث والسجون الحربية الخ، على أنه عند الاتصال بالمسؤولين المحليين والوطنيين يُنصح الراصد بفهم واستعمال المصطلحات الملائمة المستخدمة في التشريع اليمني وأن لم توجد ، المستخدمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.
٥- يشمل "الاحتجاز" الحرمان من الحرية السابق للمحاكمة أو الإداري أو اللاحق للإدانة أو أي حالة أخرى يحرم فيها "محتجز" من حريته والقانون اليمني لايجيز الإحتجاز الإداري إلاّ بأمر إداري.
٦- يُقصد بمصطلح "السجين" أي شخص مجرد من حريته الشخصية لإدانته بجريمة.
٧- يقصد بمصطلح "السجن" مكان الاعتقال اللاحق للإدانة.
٨- "الزيارات العامة" هي الزيارات التي تجري للسجن برمته أو لمرفق احتجاز آخر.
٩- ترتبط "الزيارات المحددة" بمحتجزين محددين أو بمشكلة معينة داخل سجن أو مرفق احتجاز آخر.

ب- المعايير الدولية والوطنية المتصلة بالإحتجاز ومعاملة المحتجزين

١- المعايير الواجبة التطبيق بصفة عامة

١٠- هناك عدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تحدد معايير معاملة المحتجزين أو المسجونين، وقد تم إعداد ملخص موجز بهذه المعايير من حقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة: دليل المعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز السابق للمحاكمة.[٨٩] وفي حين أن هذا الدليل يحدد المبادئ الأساسية فلا يمكن للمعلومات الموجزة أن تحل محل المعايير التفصيلية، وللحصول على قائمة

[٨٩] وثيقة الأمم المتحدة HR/P/P.T./3 (١٩٩٤).

تفصيلية بالمراجع، يمكن للراصد الرجوع إلى الجزء الأخير من هذا الفصل، وهو الفرع و : "المراجع الأخرى"، الذي يحتوي على قائمة كاملة بالوثائق.

١١- وترد هذه المعايير هنا لأنها تجعل الراصد على علم بكيفية زيارة أماكن الاحتجاز والعمل على تحسين ظروف الاحتجاز، ومن هنا يمكن للمعايير أن تساعد الراصد في معرفة ما يطلبه وما يتوقعه من المسؤولين عن مرافق الاحتجاز،على أنه ينبغي على الراصد توخي الحرص الشديد عند الرجوع إلى صكوك أو معايير محددة لضمان أن المسؤولين المعنيين يدركون أن المعايير الدولية توفر المستوى الأدنى من حماية المحتجزين.

- **عدم التمييز**

١٢- المبدأ الدولي الأول المتصل بالاحتجاز وغيره من السياسة الحكومية هو مبدأ عدم التمييز، وينبغي للدول عند إعمال الحقوق أن تضمن هذه الحقوق لكل شخص يخضع لولايتها، (أنظر المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢ (١) و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، وعملاً بالمادة ٦ (٢) من القواعد النموذجية الدنيا، إن التدابير الخاصة التي تحترم المعتقدات الدينية والأخلاقية لا تشكل تمييزاً ينتهك القواعد النموذجية المشار إليها أعلاه، ولا تعدَ تمييزية أي تدابير ترمي إلى حماية الحقوق والمركز الخاص الذي تتمتع به المرأه والأحداث وكبار السن والمرضى والمعوقين (المبدأ ٥ (٢) من مجموعة مبادئ الإحتجاز).

- **حظر التعذيب والمعاملة أوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

١٣- وهناك مفهوم أساسي ثان تنص عليه المادة (٤٨) من الدستور اليمني والمادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٧ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة."

١٤- وتتطلب المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من كل دولة طرف بأن "تتخذ تدابير تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في إقليمها". كما تطالب المادة ١٦ كل دولة طرف بأن "تتعهد بأن تمنع في إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الأعمال أو يحرض على ارتكابها أو عندما تتم بموافقته أو بسكوته عليها". كما ترد هذه المبادئ في المادتين ٣ و٤ من إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٥- والعقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة وغير ذلك من العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة محظورة كلياً كعقوبات تأديبية بموجب القاعدة ٣١ من القواعد النموذجية الدنيا، ويُفَسر حظرالتعذيب والمعاملة القاسية رسمياً على أنه يحظر حبس جميع المحتجزين حبساً انفرادياً لمدة طويلة، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد المحتجزين بمعلومات عن الجرائم والعقوبات التأديبية، فضلا عن معلومات حول حقوقهم (القاعدة ٣٥ من القواعد النموذجية الدنيا والمبدأ ٣٠ من مجموعة مبادئ الإحتجاز).

١٦- ولا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في علاقاتهم بالمحتجزين والمعتقلين، استعمال القوة (المبدأ ١٥ من مبادئ استعمال القوة) أو الأسلحة النارية (المبدأ ١٦ من مبادئ استعمال القوة)و المواد (١٢,١١,٩من قانون الشرطة اليمني ،والمادتين(٣٨،٣٧ من قانون السجون) إلا في ظروف معينة محدودة للغاية، بما فيها الدفاع عن النفس والدفاع عن الآخرين ضد تهديد مباشر وخطير، كما تنص المادة (٣٣) من القواعد النموذجية الدنيا على أنه "لا يجوز أبداً أن تستخدم أدوات تقييد الحرية ، كالأغلال والسلاسل والأصفاد وثياب التكبيل كوسائل للعقاب".

- **الظروف المادية للاحتجاز**

١٧- يقع على السلطات التزام بمعاملة جميع الأشخاص المجردين من حريتهم معاملة كريمة وإنسانية على النحو الذي تتطلبه المادة ١٠ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤٨) من الدستور والمواد (٢٢٧,٢٢٦,٢٢٥,٢٠٤,١٩٣,١٨٤,١٥,٤) من قانون الإجراءات الجزائية والمادة (٩،ب) من قانون الشرطة والمواد (٣١,٣٠,١٨) من قانون السجون والمادة (١٢٤) من قانون حقوق الطفل ، والمادتان (١٢,١١) من قانون رعاية الأحداث، ويضمن هذا المبدأ مستوى أدنى من الظروف المادية للاحتجاز، وينبغي أن تفي جميع الغرف المعدة لاستخدام المحتجزين بالمعايير الدنيا للصحة (القاعدتان ١٠ و١٩ من القواعد النموذجية الدنيا) وينبغي أن تفرض على المحتجزين العناية بنظافتهم الشخصية (القاعدة ١٥ من القواعد النموذجية الدنيا) وينبغي السماح لهم بممارسة التمارين الرياضية كل يوم في الهواء الطلق (القاعدة ٢١ من القواعد النموذجية الدنيا)، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتوفر للمحتجزين طعام وماء للشرب كافيان وصحيان عملاً بالمادة ٢٠ من القواعد النموذجية الدنيا، كما ينبغي السماح لهم السماح للمحتجزين بارتداء ملابس نظيفة وكافية (القاعدة ١٧ من القواعد النموذجية الدنيا).

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، للمحتجزين والسجناء الحق في الرعاية الطبية والنفسية والرعاية الطبية لأسنانهم (أنظر القواعد ٢٢ و٢٤ و٢٥ من القواعد النموذجية الدنيا والمبادئ ٢٤ و٢٥ و٢٦ من مجموعة مبادئ الاحتجاز).

- **الدين والثقافة والتعليم**

١٩- وينبغي السماح للمحتجزين بإشباع احتياجات حياتهم الدينية (المادة ١٨ (١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة ٤٢ من القواعد النموذجية الدنيا). كما ينبغي أن يتمتع المحتجزون والسجناء بالحق في الحصول على قدر معقول من المواد التعليمية والثقافية والإعلامية (أنظر المبدأ ٢٨ من مجموعة مبادئ الاحتجاز والقاعدتين ٣٩ و٤٠ من القواعد النموذجية الدنيا والمبدأ ٦ من مجموعة مبادئ السجناء). وبالإضافة إلى ذلك، فان فرص العمل الحقيقي أثناء الاحتجاز التي يتطلبها المبدأ ٨ من المبادئ الأساسية للسجناء تعزز كرامة المحتجزين وحقوق الإنسان الخاصة بهم.

- **الإشراف على أماكن الاحتجاز**

٢٠- الإشراف الفعال على أماكن الاحتجاز من قبل سلطات محايدة معنية بالحفاظ على المعاملة الإنسانية أمر حيوي لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمحتجزين، وعملاً بالقاعدة ٣٦ من القواعد النموذجية الدنيا والمبدأ ٣٣ من مجموعة مبادئ الاحتجاز، ينبغي أن يتمتع المحتجزون أو السجناء بحق تقديم طلبات أو شكاوى حول معاملتهم. وفي حالة وفاة أحد المحتجزين، يجب اتخاذ تدابير خاصة لمعرفة سبب الوفاة وملاحقة أي أشخاص تثبت مسؤوليتهم، ولاسيما في حالات التعذيب أو إساءة المعاملة، (أنظر المبادئ ٩ و١٢ و١٣ من المبادئ الخاصة بمنع الإعدام)، وبالإضافة إلى ذلك، يقوم أشخاص مؤهلون و ذوو خبرة من خارج إدارة السجن بإجراء زيارات منتظمة لأماكن الاحتجاز من أجل مراقبة المراعاة الصارمة للقوانين والأنظمة ذات الصلة، (أنظر المبدأ ٢٩ من مجموعة مبادئ الاحتجاز)، وللمحتجزين والسجناء الحق في الاتصال بحرية وبسرية كاملة بالزائرين طبقاً للمبدأ ٢٩ من مجموعة مبادئ الاحتجاز.

٢١- جميع النقود والأشياء الثمينة والثياب وغيرها من المتعلقات الشخصية التي تخص المحتجز والتي لا يسمح بالاحتفاظ بها بعد دخول السجن ينبغي وضعها في حرز أمين إلى أن يطلق سراحه، (القاعدة ٤٣ من القواعد النموذجية الدنيا).

٢- المعايير المنطبقة بصفة خاصة على المحتجزين قبل المحاكمة

٢٢- طبقاً للمادة ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤٨) من الدستور والمادة (٢٧)من قانون الإجراءات الجزائية و المواد (٥، ٧، ١٠، ٢٨) من قانون تنظيم السجون، لا يجوز أن يكون الاحتجاز انتظاراً للمحاكمة هو القاعدة العامة، وهناك عدة قضايا ينبغي النظر فيها لتقييم ما إن كان الاحتجاز السابق للمحاكمة ضرورياً في حالة معينة، بما في ذلك ما يلي:

- هل توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب الجرم؟
- هل الحرمان من الحرية غير متناسب مع الجرم المزعوم والحكم المنتظر؟
- هل هناك خطر من فرار المشتبه فيه؟

- هل هناك خطر كبير من قيام المشتبه فيه بارتكاب جرائم أخرى؟
- هل هناك خطر من حدوث تدخل خطير في سير العدالة إذا أطلق سراح المشتبه فيه؟
- هل ستكفي الكفالة أو الإفراج بشروط ؟

٢٣- وتحتوي صكوك حقوق الإنسان الدولية معايير محددة ينبغي تطبيقها على المحتجزين قبل المحاكمة، وتنص هذه المعايير على ضمانات وأنواع إضافية من الحماية بالنظر إلى الحالة الخاصة للمحتجزين قبل المحاكمة باعتبارهم أفراداً مجردين من أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق في الحرية، بدون أن تكون قد ثبتت إدانتهم بارتكاب جريمة.

- **إفتراض البراءة**

٢٤- إفتراض البراءة من المبادئ الرئسة للشرعية الجنائية في التشريع اليمني ونص على مبدأ البراءة في المادة (٤٧) من الدستور والمادة (٤) من قانون الإجزاءات الجزائية التي توجب معاملة المتهم كونه بريئاً إلى أن تثبت إدانته في محاكمة منصفة، وأحد الوجوه التي تميز بين المحتجزين قبل االمحاكمة والمحكوم عليهم هو أن المحتجز قبل المحاكمة له "الحق في أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا." (المادة ١١ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤ (٢) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، ويضاف إلى ذلك أنه عملاً بالمادة ١٠ (٢) (أ) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة ٨٤ (٢) من القواعد النموذجية الدنيا، ينبغي ضمان حق الأشخاص غير المدانين في أن يكونوا محل معاملة على حدة تلائم مراكزهم.

٢٥- ويتطلب افتراض البراءة تحسين معاملة الأشخاص الذين لم يخضعوا بعد للاحتجاز كعقوبة، (أنظر القواعد ٨٦ و٨٧ و٨٨ و٩١ من القواعد النموذجية الدنيا)، ويحق لجميع المحتجزين (سواء كانوا محتجزين قبل المحاكمة أم محكوماً عليهم) أن يكونوا محل معاملة إنسانية،على أن يُسترشد في استعمال الانضباط والقيود باحترام البراءة المفترضة للمحتجز قبل المحاكمة.

- **الفصل بين الفئات**

٢٦- ينبغي الفصل بين مختلف فئات المحتجزين طبقاً للمادة (٢/١٠) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة (٨) من القواعد النموذجية الدنيا.و المادة (٧) من قانون الإجزاءات الجزائية والمادة (٣٢)من قانون السجون والمادة (١٢٤)من قانون حقوق الطفل والمادتان (١٢،١١)من قانون رعاية الأحداث وينبغي فصل المتهمين عن المحكوم عليهم وفصل الأحداث عن البالغين، وينبغي احتجاز الرجال والنساء في مؤسسات مختلفة، ويخضع المحتجزون قبل المحاكمة في كثير من البلدان لأسوأ أحوال الحبس، ومرافق الاحتجاز الاحتياطي تكون في كثير من الأحيان مكتظة وقديمة وغير صحية وغير صالحة لسكنى الإنسان، ويظل

المحتجزون قيد الاحتجاز لشهور أو حتى سنوات بينما يجري التحقيق في قضاياهم ومعالجتها من قبل النظام القضائي.[٩٠]

- **حظر التوقيف التعسفي**

٢٧- التوقيف هو بداية عملية الإحتجاز، وينبغي ألا يتعرض أحد للتوقيف أو الاحتجاز تعسفاً، (أنظر المادتين٣ و٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة(٩ /١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة(٤٨) من الدستور والمواد(١٠٥,٣٧,١٣,١١,٧)من قانون الإجراءات الجزائية.وعملاً بالمبدأ ٩ من مجموعة مبادئ الاحتجاز، يجب أيضاً أن يخضع التوقيف دائماً للرقابة أو الإشراف القضائيين لضمان أنه يتم بمقتضى القانون، وكما ورد في المبدأ ١٢ من مجموعة مبادئ الإحتجاز، ينبغي الاحتفاظ بسجلات دقيقة عن التوقيفات تحقيقاً لفعالية الإشراف القضائي ولمنع حالات الاختفاء.

- **الإبلاغ بأسباب التوقيف والتهم**

٢٨- وتنص المادة (٩ /٢) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤٨)من الدستور والمادتان (١٠٥,٧٣)من قانون الإجزاءات الجزائية على عملية إبلاغ مؤلفة من مرحلتين: بجب إبلاغ الشخص لدى توقيفه بسبب احتجازه، وفي غضون فترة وجيزة يجب إبلاغ الشخص بالتهم المنسوبة إليه، ويوسع المبدأ ١٣ من مجموعة مبادئ الاحتجاز متطلبات الإبلاغ لتشمل حقوق الشخص المحتجز، وبخاصة الحق في الاتصال بمحامٍ.

- **إمكانية الوصول إلى القضاء**

٢٩- تضمن المادة (٣/٩) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤٨)من الدستور والمادتان (١٠٥,٧) من قانون الإجزاءات الجزائية حق الموقوف في أن يُقدم سريعاً إلى سلطة قضائية وظيفتها تقييم ما إن كان هناك سبب قانوني لتوقيف الشخص وما إن كان الاحتجاز السابق للمحاكمة لازماً، (أنظر أيضا المبدأين ١١ و٣٧ من مجموعة مبادئ الاحتجاز)، كما تضمن المادة (٣/٩) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومواد التشريع اليمني، المشار إليها أنفاً الحق في المحاكمة خلال مهلة معقولة أو الإفراج انتظاراً للمحاكمة، (أنظر أيضا المبدأ ٣٨ من مجموعة مبادئ الاحتجاز).

٣٠- والحق في الطعن في الإحتجاز أمام سلطة قضائية مكفول لأي شخص مجرد من حريته، ولكنه يتصل بصفة خاصة بالمحتجزين قبل المحاكمة، (أنظرالدستور اليمني (٤٨.ج)وقانون الإجراءات الجزائية مادة (٧٦)والمادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (٩ /٤) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأ ٣٢ من مجموعة مبادئ الاحتجاز).

---

[٩٠] حقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة: دليل المعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز السابق للمحاكمة، وثيقة الأمم المتحدة HR/P/P/T/3 (١٩٩٤)، صفحة ٣ من النص الإنكليزي.

- **أماكن الاحتجاز**

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسلطات ألا تحتجز الأشخاص إلا في أماكن الإحتجاز الرسمية(أنظر المادة (٤٨/ب و د) من الدستور و المواد (١٣، ٧٧، ١٨٨)من قانون الإجراءات الجزائية والمادة (٣١) من قانون السجون، المادة (١٠) من الإعلان الخاص بالإختفاء) والإحتفاظ بسجلات لجميع المحتجزين القاعدة (٧) من القواعد النموذجية الدنيا، وهذه التدابير مهمة لضمان تحقيق المراقبة القضائية الفعالية التي ينص عليه المبدأ ٤ من مجموعة مبادئ الاحتجاز.

- **الاتصال بمحام**

٣٢- حق الاتصال بمحام مكفول ضمن الحق في محاكمة منصفة عند تقرير تهمة جنائية ضد شخص أنظر المادة (٣/١٤) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة(٤٨(ب)،(د))من الدستور والمواد(٧٧,٩,٨)من قانون الإجراءات الجزائية والمادتان (٣١,٣٠) من قانون السجون والقاعدة ٩٣ من القواعد النموذجية الدنيا والمبدأ ١٧ من مجموعة مبادئ الاحتجاز. والاتصال بمحام وسيلة مهمة لضمان احترام حقوق المحتجز.

- **الاتصال بالعالم الخارجي**

٣٣- بالإضافة إلى التمتع بحق الاتصال بمحام، للمحتجزين الحق في الاتصال بالعالم الخارجي وبخاصة أصدقائهم وأسرهم (أنظر المبدأ ١٥ من مجموعة مبادئ الاحتجاز والقاعدة ٩٢ من القواعد النموذجية الدنيا). ويضاف إلى ذلك أن القاعدة ٤٤ (١) من القواعد النموذجية الدنيا تتطلب من السلطات إخطار أقارب المحتجز بوفاته أثناء الاحتجاز.

- **حق الشخص في عدم إجباره على الشهادة ضد نفسه**

٣٤- يستعمل التعذيب وإساءة المعاملة في بعض الأحيان لإجبار المحتجزين قبل المحاكمة على الاعتراف والكشف عن معلومات. ويحظر المبدأ ٢١ من مجموعة مبادئ الاحتجاز استعمال التعذيب أو إساءة المعاملة للحصول على اعترافات أو شهادات عن طريق الإجبار، كما أنه عملاً بالمادة (١٥) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة والمادة (٤٥/ب) من الدستور اليمني والمادة(٦) من قانون الإجراءات الجزائية والمادة (٩/ب) من قانون الشرطة، تضمن الدولة عدم الاستشهاد بأية أقوال تثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل ضد أي شخص (إلا لملاحقة مرتكب التعذيب).

- **الحق في محاكمة منصفة**

٣٥- تنطوي المواد (١٥٤,٤٩,٤٨) من الدستور والمادة (١٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على آثار معاملة المحتجزين، وتضمن هذه المواد حق جميع المحتجزين الذين توجه إليهم تُهمٌ جزائية في محاكمة علنية ومنصفة أمام محكمة مستقلة وحيادية،

فضلاً عن توفير الضمانات الدنيا (بما فيها الاتصال الفعلي بمحام) للازمة للدفاع عنهم.

٣- المعايير الواجبة التطبيق بصفة خاصة على الاحتجاز الإداري

٣٦- يقع الاحتجاز الإداري عندما يُجرّد الأشخاص من حريتهم بناء على إجراء حكومي، ولكن خارج عملية توقيف المشتبه فيهم على يد الشرطة وتقديمهم إلى نظام العدالة الجنائية، ومثال ذلك أن الأجانب الذين يسعون إلى دخول بلد ولكن يثبت عدم السماح لهم فوراً بدخول البلد قد يخضعون للاحتجاز الإداري، وفي بعض البلدان تستعين الحكومات بالاحتجاز الإداري ضد الخصوم السياسيين، ويخضع الإحتجاز الإداري في بعض البلدان لتجاوزات من الدولة وذلك لعدم قيام سلطات قضائية مستقلة باستعراضه، وتنص المادة (٩) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز توقيف أحد أو احتجازه تعسفاً، وقد تنتقص الحكومة من التزاماتها بموجب المادة (٩) أثناء الفترات التي تعلن فيها حالة الطوارئ العامة، على أن هذا التقييد يخضع للقيود التي تنص عليها المادة (٤) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وللشخص الموقوف أو المحتجز بسبب تهمة جزائية الحق في تقديمه لمحاكمة في غضون فترة معقولة (المادة ٣/٩) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأ ٣٨ من مجموعة مبادئ الاحتجاز، وطبقاً للقاعدة ٩٥ من القواعد النموذجية الدنيا، فان الحقوق السالفة الذكر مكفولة لجميع الأشخاص، بل وللأشخاص الموقوفين أو المسجونين بدون أن تنسب إليهم تهمة.

٣٧- والحق في الإنتصاف الفعلي موجود بالنسبة للأفعال التي تنتهك حقوق المحتجز أو حرياته،(أنظر المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢ و٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأ ٣٥ من مجموعة مبادئ الاحتجاز).

٣٨- كما أن شروط الاستثناء الواردة في المادة (٥) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأ ٣ من مجموعة مبادئ الاحتجاز تنص على أن المعايير الواردة فيهما لا يمكن التذرع بها لتقييد تطبيق حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في الدولة المعنية أو التي تنطبق عليها.

٤- المعايير الواجبة التطبيق على المرأة

٣٩- المحتجزات معرضات بصفة خاصة للاغتصاب وغيره من العنف والإستغلال الجنسي، وهذه الانتهاكات ضد المرأة وضد حقوقها لا يلتفت إليها ولا يبلغ عنها في كثير من الأحيان، ومن الواضح أن أحد أسباب "عدم وضوح" هذا العنف ضد المحتجزات هو الطابع الذكوري المهيمن على إنفاذ القوانين وإدارة شؤون القضاء في كثير من البلدان. ومن المعترف به أن العنف الجنسي الذي ترتكبه الدولة أو ممثلوها ضد المرأة هو نوع من أنواع التعذيب، وتنطبق تماماً على هذه الحالات الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

٤٠- ومن المهم الإشارة الى أن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة[٩١] ينص على أنه ينبغي للدول أن تبذل "الجهد الواجب لمنع أعمال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها طبقاً للتشريعات الوطنية، سواء كانت تلك الأعمال مرتكبة من جانب الدولة أو من جانب أشخاص."

٤١- ولا تعتبر التدابير الرامية فقط إلى حماية حقوق المرأة ومركزها الخاص، وبخاصة الحوامل من النساء والأمهات اللائي يرضعن أطفالهن، تمييزية، (أنظر المبدأ ٥ (٢) من مجموعة مبادئ الاحتجاز).

٤٢- ٤٢- وتنص القاعدة ٥٣ من القواعد النموذجية الدنيا على أنه ينبغي وضع المحتجزات تحت رعاية وإشراف موظفات وعاملات.

٤٣- وطبقاً للمادة ٢٣ (١) من القواعد النموذجية الدنيا، ينبغي توفير المنشآت الخاصة الضرورية لتوفير الرعاية والعلاج قبل الولادة وبعدها، وحين يكون من المسموح به بقاء الأطفال الرضع إلى جانب أمهاتهم في السجن، تتخذ التدابير اللازمة لتوفير دار حضانة يوضع فيها الرضع أثناء عدم وجودهم في رعاية أمهاتهم، (أنظر القاعدة ٢٣ (١) من القواعد النموذجية الدنيا).

٥- المعايير الواجبة التطبيق على الأحداث

٤٤- يتلقى الأحداث معاملة خاصة في صكوك حقوق الإنسان الدولية وذلك بسبب صغر سنهم، وينبغي تنفيذ هذه المعايير مع وضع هدف إصلاحهم في الحسبان.

٤٥- وتنشئ اتفاقية حقوق الطفل والقواعد النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم، معايير دنيا لحماية الأحداث المجردين من حريتهم. ويُعرّف "الحدث" بأنه شخص دون الثامنة عشرة من العمر، وينبغي افتراض أن الأحداث بريئون ولابد أن يتمتعوا بحق الاتصال بمحام.

٤٦- وللأحداث المجردين من حريتهم الحق في تسهيلات وخدمات تفي بجميع متطلبات الصحة والكرامة الإنسانية. وينبغي فصلهم عن البالغين وإحاطتهم بمعاملة خاصة بغرض إصلاحهم، وينبغي، حيثما أمكن، أن تحل تدابير بديلة محل الملاحقة القضائية للأحداث، كما ينبغي السماح للأحداث بمواصلة التعليم والتدريب المهني والعمل.

---

[٩١] قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٨، الدورة الثامنة والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩، صفحة ٢١٧، A/48/49 (١٩٩٣).

ج- الزيارات العامة لمرفق الاحتجاز

١- تعريف الشروط المسبقة والأهداف

٤٧- تؤلف الزيارات العاملة، أي الزيارات إلى سجن أو مرفق احتجاز آخر بأكمله، إحدى أصعب مهام الرصد وأكثرها حساسية، وقد وقع المحتجزون مراراً ضحايا للتوقيف التعسفي أو إساءة المعاملة أو الانتهاكات الأخرى، وهم من بين أفراد المجتمع الأشد تعرضاً للإساءات الأخرى، ومن هنا يبدو أن الزيارات إلى مرافق الاحتجاز تمثل أولوية واضحة لأي عملية حماية في ميدان حقوق الإنسان،على أنه ينبغي لعملية حقوق الإنسان الميدانية ألا تسعى إلى إجراء هذه الزيارات إلا بعد دراسة وتخطيط دقيقين.

٤٨- يجتاج الراصدون في مجال حقوق الإنسان إلى إجراء زيارات منتظمة ومتكررة إلى جميع مراكز الاحتجاز والسجون، ويجب أن يكون الراصدون قادرين على ملاحظة هوية الأشخاص المحتجزين حتى يمكنهم مقابلتهم مرة أخرى، ويجب أن يكون بمقدور الراصد في مجال حقوق الإنسان زيارة جميع المحتجزين وأن يكونوا قادرين على التخاطب مع المحتجزين بحرية وبدون شهود وأن يكونوا قادرين على زيارة جميع أماكن الاحتجاز.

٤٩- ويمكن إجراء زيارات عامة لأماكن الإحتجاز لرصد الحالة العامة لحقوق الإنسان ولعمل توصيات بشأن تشغيل وإصلاح نظام الاحتجاز، ومن بين الأهداف الرئيسة للزيارة العامة:

(أ) وضع نهاية للتعذيب وغيره من إساءة المعاملة، بما في ذلك ممارسة الضرب بصورة منتظمة على سبيل المثال.

(ب) ضمان الإفراج عن الأشخاص المحتجزين حجزاً تعسفياً لأسباب سياسية.

(ج) الوصول إلى العدالة طبقاً للإجراءات والمهل الزمنية التي ينص عليها القانون.

(د) التدخل من أجل حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان- وبخاصة ضحايا الضرب وإساءة المعاملة والتعذيب- على الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم أو التأكد من حصولهم عليها.

(هـ) ضمان قيام السلطات المسؤولة عن مراكز الاحتجاز بإنشاء سجل للمحتجزين يتم استيفاؤه بأحدث البيانات وأن يشير إلى الحالة القانونية للمحتجزين؛

(و) العمل على تحسين ظروف الاحتجاز المادية والنفسية للمحتجزين بالاشتراك مع السلطات المختصة والمنظمات المتخصصة.

٢- إختيار الراصدين لزيارة أماكن الاحتجاز

٥٠- عندما يتم الرصد من قبل فريق، ينبغي أن يشارك الفريق برمته في تخطيط الزيارة العامة. وينبغي تحديد دور كل شخص تحديداً دقيقاً، كما ينبغي للراصدين

في مجال حقوق الإنسان معرفة أن إجراء زيارة عامة بصورة سليمة يستغرق وقتاً طويلاً، وقد يستغرق إجراء زيارة عامة شاملة بضعة أسابيع، ولاسيما عند إجراء الزيارة الأولى، واستعدادا للزيارة، ينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان دراسة الجزء الأول من هذا الفصل المتعلق بالمعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز ومعاملة المحتجزين، بالإضافة إلى القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الإحتجاز أو السجن وكذا دراسة الأحكام التفصيلية للقانون الوطني المشار الى أهمها أنفاً.

٥١- وتشير الخبرة إلى أنه قد يكون من الأيسر الحصول على معلومات من المحتجزين إذا كان أحد الراصدين إمرأة، ولذلك من المفيد أن يضم فريق الرصد امرأة أو أن يكونوا جميعاً من النساء، ولاسيما عند إجراء زيارة لمرفق احتجاز مخصص للنساء.

٥٢- وفائدة وجود شخصين أو أكثر هو أنه يمكنهم مقارنة الملاحظات والتشاور أثناء زيارة مرفق الاحتجاز، كما يمكنهم أن يدافعوا عن بعضهم بعضاً ويقدم بعضهم الدعم للبعض الآخر إذا اعترضتهم سلطات مرفق الاحتجاز، وبصفة عامة، ينبغي لهم عموماً العمل في فرق مؤلفة من شخصين والبقاء معاً بدلاً من التفرق أثناء زيارة مرفق الاحتجاز.

٥٣- وينبغي على الراصدين ارتداء ملابس تميزهم بوضوح عن العاملين في مرفق الإحتجاز، وينبغي أن يلبسوا شارة أو بطاقة المنظمة أو غير ذلك من العلامات الواضحة التي تدل على هويتهم .

٣- دخول مرفق الإحتجاز والإعلان سلفاً عن الزيارة

٥٤- وينبغي على الراصد في مجال حقوق الإنسان الإنتباه دائماً "للتحسينات المؤقتة". ولذلك فإن أحد الأسئلة التي ينبغي طرحها في المقابلات مع المحتجزين هو : "كيف يختلف هذا اليوم وما تلقيته فيه من معاملة عن الأيام الأخرى في مرفق الإحتجاز؟" كما ينبغي أن تخضع هذه "التحسنيات المؤقتة" لمناقشات مع مأمور/مدير مرفق الاحتجاز في نهاية الزيارة حتى لا تقع هذه المشاكل فيما سيجري من زيارات في المستقبل.

٥٥- وسيكون من المفيد حصول الراصد على خريطة لمركز الاحتجاز ودراستها قبل دخوله، وستتيح الخريطة على الأرجح للراصد القدرة على العثور على جميع المحتجزين وستحول دون أن يضل الراصدون طريقهم، وقد تُطلب هذه الخريطة من سلطات مرفق الاحتجاز، على أنه قد يتعين وضع خريطة أثناء الزيارة أو من الزائرين السابقين (مثل جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، الخ) أو من مصادر أخرى، على أنه ينبغي عدم اصطحاب خريطة إلى مرفق الاحتجاز لاحتمال قيام أي محتجز باستعمالها في التخطيط للهرب، وعلى أي

حال، ينبغي أن يتولى الراصدون مسؤولية تكوين فكرة عن المرفق برمته حتى يتأكد من أن الزائرين لا تفوتهم زيارة أجزاء منه.

٤- مقابلة مدير مرفق الإحتجاز لإجراء مناقشة أولية

٥٦- ينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان لدى دخولهم مرفق الاحتجاز أن يناقشوا الزيارة مع المحافظ أو مدير المديرية أو مدير السجن ، وينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان الإعلان عن هوياتهم وإجراءات العمل وصفاً موجزاً، ويجب أن يتحلى الراصدون بالثقة والاعتزاز بالنفس، وينبغي أن يسعوا إلى إيجاد جو من الثقة مع المدير من خلال حديث أولي خفيف قبل التركيز على العمل، وعند تقديم أنفسهم، من المفيد أن يقدموا إبتدءاً البطائق الممنوحة لهم من المنظمة، وعند توضيح إجراءاتهم النموذجية الخاصة بزيارة أماكن الاحتجاز، ينبغي لهم الإشارة إلى المناقشة الأولية مع المدير أو ربما مع غيره من العاملين في السجن (بمن فيهم المهنيون الطبيون)، والجولة في جميع أنحاء مرفق الاحتجاز والمقابلات الفردية السرية مع جميع المحتجزين الذين يرغب الراصدون في مقابلتهم والمناقشة الختامية مع المدير والتقرير الموجز بالنقاط الرئيسة والتوصيات الناشئة عن الزيارة وما ينتج عن ذلك من تقرير يتم تقديمه للمنظمة.

٥٧- ينبغي أن يكون الراصدون مستعدين للشرح بلغة بسيطة السبب الذي يلزمهم اتباع القواعد النموذجية في زيارة أماكن الاحتجاز، كما ينبغي لهم أن يكونوا مستعدين لتذكير المدير بأنه قد يستفيد كثيراً من الزيارة وذلك مثلاً عن طريق الحصول على مزيد من المعلومات عن الحالة في السجن ومساعدته على الحصول على موارد من السلطات المركزية من خلال ما يضعه الراصدون من توصيات، الخ، وينبغي الإشارة بطريقة مهنية وواضحة إلى توقعاتهم بشأن الزيارة، وينبغي أن يوضحوا أنهم يتوقعون التعاون وأن التعاون هو العملية النموذجية.

٥٨- وينبغي أن يلاحظ الراصد أن الحراس في بعض مرافق الاحتجاز سيكونون متعاونين، وفي مرافق أخرى سيمتنع الحراس عن التعاون، بل ومن الممكن أن يلجأوا إلى التهديد بأسلحتهم، وإذا قوبلوا بمقاومة، ينبغي لهم رفض عدم التعاون بطريقة مهذبة ولكن حازمة، والإشارة إلى أنه سيتم إبلاغ المسؤولين الأعلى في الحكومة بعدم تعاونهم.

٥٩- وسيكون من الممكن في كثير من الحالات إجراء نقاش معقول مع مدير مرفق الاحتجاز، وقد ينظر إلى زيارة الراصدين باعتبارها طريقة لإبلاغ رؤسائه بحاجة مرفق الاحتجاز إلى مزيد من الموارد، وقد يجد الراصدون نوعين من المديرين، فبعض المديرين اختاروا العمل في مرفق الاحتجاز باعتبار أن ذلك هو تخصصهم المهني ، وفي هذه الحالة قد يكون لديهم فكرة عن الإدارة المنظمة، وقد يكون هناك مديرون نقلوا إلى هذه الوظيفة كعقاب لهم، ومن ثم قد لا تكون لديهم فكرة كبيرة عن الإدارة المنظمة.

٦٠- وعلى أي حال، ينبغي على الراصدين أن يطرحوا مجموعة من الأسئلة القياسية على المأمور/المدير/المحافظ، وينبغي أن يكون الراصدون قد قرأوا بعناية أي تقرير من الزيارات السابقة لمرفق الاحتجاز، وأن يتأكدوا من أنهم على معرفة دقيقة بما حدث في الاتصالات التي تمت في الماضي حتى يمكنهم مناقشة النقاط التي أثيرت أثناء الزيارات السابقة وحتى يمكنهم تفادي التعليقات المضللة من المدير، وينبغي عموما على الراصدين أن يناقشوا مع المدير في المقابلة الأولية كل نقطة من النقاط التي كانت قد أثيرت في التقرير الموجز للزيارة السابقة، وبخاصة تلك النقاط التي من المرجح أن تنشأ في المناقشات مع المحتجزين، وهناك أسئلة أخرى يقترحها شكل التقرير (أنظر التذييلين ١و ٢)، وينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان الإنصات بعناية لما يقدمه المدير من ردود قد تدل على استعداد لمعالجة المشاكل السابقة أو المشاكل التي قد تطرأ. وينبغي توجيه نفس الأسئلة إلى المحتجزين فيما بعد حتى يمكن التعرف على النقاط المثيرة للمشاكل وأوجه عدم الاتساق.

٦١- وفي نهاية المقابلة، ينبغي أن يحاول الراصدون تلخيص نتيجة المناقشة ثم الاختتام بملاحظة ودية مع الإشارة إلى أنهم يتطلعون إلى رؤية المدير في نهاية الزيارة، ولمزيد من التوجيه بشأن اللقاءات مع المدير وغيره من المسؤولين.

٥- إجراء مقابلات مع المسؤولين الآخرين

٦٢- وينبغي أيضاعلى الراصدين زيارة المحامين والمستشارين الدينيين والمعلمين والأطباء وغيرهم ممن يقدمون رعاية للمحتجزين في مرفق الاحتجاز، ولهؤلاء الأفراد في العادة وجهة نظر مستقلة بخصوص المرفق تختلف عن وجهة نظر الأفراد المسؤولين عن حراسة المحتجزين.

٦- قائمة المحتجزين وجدول المناوبات

٦٣- قبل الذهاب إلى مرفق احتجاز، من المفيد قيام الراصدين بجمع أسماء بعض الأفراد الذين يُعتقد بأنهم محتجزون في المرفق، حتى يكون لديهم أفراد معينون يستفسرون عنهم.

٦٤- وينبغي على الراصدين سؤال سلطات مركز الاحتجاز عن قائمة تفصيلية بجميع المحتجزين المعتقلين في المرفق، وإذا لم توجد هذه القائمة، ينبغي الإصرار على أن تقوم سلطات الإحتجاز بوضع سجل كاف وحديث بالأسماء وتواريخ الميلاد والتفاصيل الشخصية الأخرى والتهم المنسوبة إلى كل فرد وتاريخ الاحتجاز وتاريخ أقرب إجراء قضائي منتظر والمشاكل الصحية، الخ، وهذا السجل مطلوب بمقتضى القاعدة ٧ من القواعد النموذجية الدنيا، فضلاً عن المادة ١٠ من الإعلان الخاص بالاختفاء، وينبغي على الراصدين مساعدة سلطات مرفق الاحتجاز على التأكد من تجميع هذه القائمة والاحتفاظ بها بانتظام.

٧- زيارة المرفق بأكمله

٨- إجراء مقابلات مع المحتجزين

٦٥- ينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان النظر في إجراء مقابلات جماعية وفردية مع المحتجزين، ولتوفير الوقت عند مناقشة بعض القضايا العامة، قد يجري الراصد مقابلات جماعية وذلك مثلاً مع جميع المحتجزين في زنزانة أو في قسم صغير من المرفق، والمقابلات الجماعية مفيدة للتعرف على المشاكل المشتركة وتحديد القادة وتكوين فكرة عن الثقافة السياسية في مرفق الاحتجاز وتحديد من ستجري معه مقابلات على حدة، كما ينبغي على الراصد أن يكون على معرفة بالجماعات التي لا يمكن مقابلتها في حضور جماعات أخرى.

٦٦- وقد يرغب الراصد في معرفة المحتجزين الذين أصبحوا قادة لتنظيمات أو أحزاب أو جماعات المحتجزين التي تتكون عادة في مرافق الاحتجاز، ومن المفضل معرفة أسماء هؤلاء القادة قبل دخول المرفق، ولكن في حالة عدم معرفة أسمائهم عند دخول المرفق، يمكن سؤال المحتجزين عن هؤلاء القادة، ومن المناقشات مع المحتجزين ومع قادتهم، لابد وأن يستطيع الراصد فهم ثقافة مرفق الاحتجاز. وما هي مختلف الجماعات والأحزاب؟ ومن هم الخاسرون؟ ومن هم قادة الجماعات؟ وقد يكون القادة أكثر صراحة في تحديد مشاكل مرفق الاحتجاز أو قد يعملون كمخبرين لسلطات السجن، وقد تقوم السلطات بزرع القادة وقد لا يكونون القادة الحقيقيين، وفي بعض السياقات، يسيطر قادة المحتجزين بفعالية على المرفق، ولهذا السبب وغيره من الأسباب،قد ينطوي تحديد القادة على استفزاز للسلطات، ولتفادي تعريض المحتجزين للخطر، قد يحدد الراصد مجموعة الزنزانات التي يحتجز فيها قادة معينون ويطلبون حينئذ إجراء مقابلات مع المحتجزين في هذه الزنزانات، ويمكن للراصد التحدث مع جماعة أصغر يتم اختيارها عشوائياً ولكنها تضم القادة.

٦٧- وينبغي إجراء جميع المقابلات الفردية مع المحتجزين في عدم حضور شهود وفي مكان يبدو آمناً من التنصت، وفي كثير من الأحيان تكون سلطات مرفق الاحتجاز قد أعدت غرفة خاصة لأجراء المقابلات، ونظراً لخطر التنصت، ينبغي عموماً ألا تقبل هذه العروض، ويمكن في بعض الأحيان إجراء المقابلات في زنزانة غير خالية، وفي حالات أخرى، قد يكون ممكناً إجراء المقابلة في فناء أو في الزنزانة الخاصة بالمحتجز، على أن هذه الأماكن قد لا تكون آمنة في كثير من الأحيان وقد تجعل المحتجز عصبي المزاج، ولمزيد من الملاحظات العامة عن إجراء المقابلات، أنظر الفصل السابع : "إجراء المقابلات."

٦٨- ومن المهم اكتساب ثقة المحتجز، ومن المرجح أن يعتقد المحتجز بأن الراصد مزيَّف وأن السلطات هي التي زرعته، وينبغي على الراصدين أن يقدموا أنفسهم ويعلنوا عن الغرض من الزيارة وما تتسم به من طابع سري، وربما يكون الراصدون قد قدموا هذه المعلومات من قبل في إعلان عام لجميع المحتجزين أو جميع المحتجزين في جماعة/مجموعة زنزانات/زنزانة كبيرة، ولكن قد يكون من

اللازم تكرار المعلومات أثناء المقابلة الفردية، وينبغي أن يطمأن المحتجز إلى أنه سيظل مصدراً مجهولاً إلاّ إذا أراد المحتجز الإعلان عن هوية بواعث قلقه ورأى الراصد أنه من غير المرجح وقوع أعمال انتقامية ضده.

٦٩- وبصفة عامة، ينبغي في العادة أن تستغرق المقابلة الأولى مع أي محتجز من ٢٠ إلى ٣٠ دقيقة على الأقل، ويتوقف طول مدة المقابلة على القضايا التي يتم تناولها، وقد تستغرق المقبلات وقتاً أطول إذا ازدادات الحاجة إلى إيجاد جو من الثقة والالفة ، ومن المرجح أيضا أن تستغرق المقابلات وقتا أطول في حالة وقوع تعذيب، وبالإضافة إلى ذلك، قد تستغرق المقابلات وقتاً أطول في حالة الاستعانة بمترجم شفاهي، وقد يستطيع الراصد تقليل طول المقابلات بإخبار المحتجزين أو قادتهم بأنهم مهتمون أو غير مهتمين بمزيد من المعلومات عن الظروف العامة، مثل الطعام والمراحيض، إلخ.

٧٠- وينبغي أن يكون الراصدون مستعدين للتحلي بالصبر الشديد في المقابلات التي تجري مع المحتجزين، وربما لم تتح للمحتجزين أي فرصة لسرد قصصهم، وينبغي على الراصد في الزيارة لمرفق الإحتجاز أن يكون مستعداً لسماع قصص متشابهة كثيراً من كل محتجز،على أن المحتجزين لديهم حاجة حقيقية إلى سرد تجاربهم الخاصة، ينبغي على الراصد الانتباه أثناء المقابلات، وإذا شعر الراصد في الشعور بالإجهاد، فينبغي أن يتوقف لاستراحة أو لتجديد قدرته على الإنتباه بطريقة أخرى.

٧١- وخلال الزيارة الثانية أو المكررة، ينبغي على الراصد مقابلة معظم المحتجزين الذين التقى بهم في الزيارات السابقة للتأكد من عدم تعرضهم لأعمال انتقامية.

٩- مقابلة المدير قبل المغادرة

٧٢- ينبغي أن تنتهي الزيارة لمركز الاحتجاز بلقاء آخر مع المدير، وكثير من نفس الاعتبارات تنطبق على اللقاء الأولي ولقاء المغادرة، (أنظر هذا الفصل، الفرع ج-٤: "مقابلة مدير مرفق الاحتجاز لإجراء مناقشة أولية")، وقد يستفيد الراصد من لقاء المغادرة لطلب توضيح للتناقضات بين المعلومات الأولية التي قدمها المدير وبين المعلومات التي تم جمعها أثناء الزيارة من خلال المراقبة وإجراء المقابلات مع المحتجزين.

٧٣- في التحضير لمقابلة المغادره يجب إعداد العناصر التي ينبغي إثارتها ترتيب هذه العناصر، وبعد حديث أولي خفيف، ينبغي إخبار المدير بالقضايا التي ستتم مناقشتها، وقد يرغب الفريق في وضع بند إيجابي نسبيا على رأس الموضوعات حتى يتسنى لهم إيجاد جو ودي من الألفة مع المدير، ولكن ينبغي عدم ترك أهم القضايا إلى نهاية المقابلة، وليس ضرورياً إثارة كل قضية ممكنة في زيارة منفصلة.

٧٤- وتبعاً لسياسة العملية الميدانية بشأن تقديم التقارير عن الزيارات لمرافق الاحتجاز، قد يوضح الفريق مثلاً أنهم سيرسلون تقريراً موجزاً (أنظر التذييل ١) في غضون فترة وجيزة إلى مدير السجن مشفوعاً بالتوصيات والاستنتاجات الرئيسة للزيارة،تتطلب عملية حقوق الإنسان الميدانية الزائرين تقديم تقرير أشمل (أنظر التذييل ٢) إلى المنظمة، يتم في العادة تقاسم التقرير مع مدير السجن بمفرده ولكن سيتم التعبير عنه في اتصالات أخرى مع السلطات المركزية. وينبغي أن يعد الفريق بإرسال نسخة من التقرير الموجز إلى المدير، غير أنه لا يتعين على الفريق الزائر الخوض في كل هذه التفاصيل الفنية الخاصة بأسلوب العمل الداخلي للمنظمة ، ويكتفي بالإشارة إلى أن المدير سيتلقى تقريراً موجزاً أو "تقريراً" عن الزيارة.

٧٥- وينبغي للفريق الزائر أن يكون عملياً في وضع توصياته وعرضها على مدير السجن، وينبغي أن يكون الراصدون على علم بقواعد القانون الوطني وأنظمة السجن والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، عند وضع توصياتهم، ولكن لا يتعين عليهم بالضرورة الرجوع إلى تلك المعايير، وينبغي بدلاً من ذلك أن يعتمدوا بصورة أساسية على حسن التقدير حسب الظروف.

٧٦- وفي المناقشة الختامية ينبغي وضع اقتراحات تمهيدية بإجراء تحسينات وعرض المساعدة.

٧٧- وينبغي للفريق الزائر أن يتيح للمدير فرصة الرد على التوصيات والاستماع إليه باهتمام، وفي نهاية المقابلة، ينبغي أن يلخص الوعد بإرسال "تقرير" عن الزيارة إلى المدير في غضون بضعة أيام، وينبغي اختتام المناقشة مع المدير بإبداء ملاحظة إيجابية.

١٠- المتابعة وتقديم التقارير

٧٨- ينبغي إعداد تقرير موجز بسرعة عقب الزيارة لمرفق الإحتجاز مع الإشارة في التقرير إلى النقاط الرئيسة الوعود الناشئة عن الزيارة والمقابلة الختامية مع مدير السجن، طبقاً لنموذج التقرير الموجز (التذييل ١)القابل للتعديل حسب الظروف المحلية. كما ينبغي على الراصدين إعداد تقرير أطول وأكثر تفصيلاً لتقديمه إلى المنظمة ،وقد تم توفيره طبقاً للنموذج (التذييل ٢) للتقرير الكامل.

٧٩- وينبغي عموماً أن يشمل التقرير الموجز الشواغل الرئيسة بشأن قضايا مثل ملاءمة مرافق الاحتجاز وحالتها، وسجلَ أو قائمة المحتجزين في السجن، والنظافة الشخصية، والرعاية الصحية والحالة الصحية للمحتجزين، والماء والطعام والتغذية، والترفيه الخارجي أو غير ذلك من التمارين الرياضية، وزيارات الأسر أو غيرها من الزيارات، والاتصال بالعالم الخارجي، والمعاملة عند التوقيف أو أثناء الاحتجاز، ومدة الاحتجاز قبل المحاكمة، والزنزانات التأديبية وطبيعة العقوبة التأديبية، والعنف بين المحتجزين، وقواعد السجن وآليات الشكاوى، الخ، وينبغي

أيضاً أن يشير التقرير الموجز إلى رد فعل مدير السجن وأي تفاهم يتم التوصل إليها بشأن تلك الشواغل الرئيسة.

٨٠- وينبغي أن يقوم فريق الرصد بتقديم تقرير موجز إلى مدير السجن والى المنظمة في غضون بضعة أيام من انتهاء الزيارة، وينبغي أن يكون مفهوماً أن التقرير الموجز يوفر ملخصاً سريعاً ومؤقتاً بشأن النقاط الرئيسة وأوجه الفهم الناشئة عن زيارة السجن أو عن زيارة مشابهة لمكان تحتجز فيه الحكومة أشخاصا، وليس المقصود من التقرير الموجز أن يكون تقريراً شاملاً عن الزيارة، ويساعد التقرير الموجز على إقامة اتصال ومستوى من الثقة بين الراصدين ومسؤولي مرفق الاحتجاز.

٨١- كما ينبغي على الراصدين إعداد تقرير أشمل (أنظر التذييل ٢) لتقديمه إلى الوحدةالمركزية المسئوولة أو المشروع في المنظمة.

١١- زيارات المتابعة

٨٢- يقوم الراصدون في مجال حقوق الإنسان بإجراء زيارة عامة في أول الأمر ثم زيارات متابعة مركزة فيما يتعلق بقضايا مثل (١) التعذيب أو إساءة المعاملة أو (٢) الإحتياجات الطبية أو (٣) حماية محتجزين معينين أو (٤) أحوال السجن، وينبغي بصفة عامة إجراء زيارة لجمع معلومات إضافية كامتداد للزيارة الأولى. وبعد نشرالتقريرأو تقديمة إلى الحكومة،ينبغي بعد ذلك إجراء زيارات أخرى لرصد تطور حالة حقوق الإنسان في مرفق معين من مرافق الاحتجاز، وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أي تغير في معاملة السلطات للمحتجزين والأسباب وراء ذلك (مثل تغيير القائد أو نقل العاملين أو الإسراع بإجراءات المثول أمام القاضي)، وقد تجري زيارات متابعة، إن اقتضى الأمر.

٨٣- وأثناء الزيارات المتكررة، يجب العمل على الوصول إلى الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارات السابقة للتأكد من عدم إخضاعهم لإساءة المعاملة أو المعاقبة وعدم قيام السجانين (الحراس) أو أي مسؤول حكومي آخر باستجوابهم بشأن ما أدلوا به من أقوال للراصدين .

٨٤- وبالإضافة إلى ذلك، يجب المتابعة للقضايا التي تشكل انتهاكاً لحق أساسي آخر (مثل سلامة الشخص وتحرره من التوقيف التعسفي بسبب ممارسته لحرية التعبير والإجتماع، الخ)، بالإضافة إلى انتهاكات الإجراءات والضمانات القانونية.

د- الزيارات المركزة لمرفق الاحتجاز

تحديد الأهداف

٨٥- الزيارات المركزة لمرفق الاحتجاز هي زيارات وتحقيقات محددة بشأن حالات أو أمور فردية مثيرة للقلق، وأحد فوائد الزيارات المركزة هو توثيق حالة معينة تبين الحالة العاملة قبل النظر في إجراء زيارة عامة لمركز احتجاز.

٨٦- وهناك فائدة ثانية للزيارات المركزة، وهو استهداف محتجزين محددين، وقد يستعان بالزيارات المركزة في حالة إبلاغ موظفي حقوق الإنسان بمعلومات عن

احتجاز شخص بصورة غير قانونية وإذا كانت هذه المعلومات بالإضافة إلى الخبرة السابقة تبعث على القلق بشأن وقوع الشخص المحتجز ضحية لانتهاك الحق في الحياة أو الحق في السلامة والأمن الشخصيين أو حرية التعبير والإجتماع.

٨٧- وينبغي على نشطاء حقوق الإنسان الذهاب إلى مركز الاحتجاز للتحدث مع الضحية ، فضلاً عن سلطات مرفق الاحتجاز، وينبغي القيام بذلك ولاسيما في حالة إساءة المعاملة أو التعذيب أو وجود تهديد خطير بالتعذيب حتى وإن كان الضحية مازال محتجزاً بسبب ارتكابه لجريمة عامة، والغرض من الزيارة هو التحقق من المعلومات واستيفاؤها ووقف الانتهاك، ومع ذلك، لتفادي تعريض محتجزين معينين للخطر، يحاول الراصد في مجال حقوق الإنسان تحديد الزنزانات التي تضم محتجزين معينين ويطلب بعد ذلك إجراء مقابلات مع المحتجزين في هذه المجموعة من الزنزانات، ويمكن له حينئذ التحدث مع عدة محتجزين مقيمين في هذه المجموعة من الزنزانات يتم اختيارهم عشوائياً ولكنهم يضمون الأفراد المعنيين.

و- المراجع الأخرى

٨٨- لمزيد من المراجع، ينبغي أن يكون لدى وحدة الرصد الميداني مركز للموارد قد يضم وثائق وصكوكا متصلة على وجه الخصوص بالاحتجاز، مثل الوثائق والصكوك الواردة في القائمة التالية. (يشار إلى أهم البنود وأكثرها اتصالا بالموضع بالعلامة بعلامة نجمية كهذه *).

- رابطة منع التعذيب. الخطوط التوجيهية للتحقيق في الظروف والمعاملة في أماكن احتجاز الأشخاص وتجريدهم من حريتهم. (١٩٩٤).
- المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة والتعامل مع المجرمين، هافانا، من ٢٧ أغسطس/ آب إلى ٧ سبتمبر / أيلول ١٩٩٠، وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.144/28/Rev.1، صفحة ١١٨ من النص الإنكليزي (١٩٩٠).
- *المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، قرار الجمعية العامة ١١١/٤٥، المرفق،٤٥، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩-ألف، صفحة ٢٠٠ من النص الإنكليزي، ، وثيقة الأمم المتحدة A/45/49/ (١٩٩٠).
- *مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣، المرفق، ٤٣، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩، وثيقة الأمم المتحدة A/43/49 (١٩٨٨).
- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤، المرفق، ٤٥، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، رقم ٤٦، صفحة ١٨٦ من النص الإنكليزي، A/34/46/ (١٩٧٩).

- مجموعة قواعد ومعايير الأمم المتحدة في منع الجريمة والعدالة الجنائية، St/CSDHA/16 (١٩٩٢)
- Consolidated List of the Secretary-General of provisions in the various United Nations standards relating to human rights in the administration of justice, UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1991/26 (1991)
- *إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩، المرفق، الدورة التاسعة والثلاثون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٥١، صفحة ١٩٧ من النص الإنكليزي، الوثيقةA/39/51 (١٩٨٤)، بدأ نفاذها في٢٦ يونيو/حزيران ١٩٨٧.
- Daudin, Pascal & Hernan Reyes, "How visits by the ICRC can help prisoners cope with the effects of traumatic stress", in International Responses to Traumatic Stress (1996)
- * إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، قرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٧، الدورة السابعة والأربعون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٩، صفحة ٢٠٧ من النص الإنكليزي، A/47/49 (١٩٩٢)
- European Committee for Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (ECPT), Health Care Services in Prisons, extract from ECPT, Third Report (1993).
- European Prison Rules, Council of Europe Recommendation No. R (87) 3 (1987).
- الخطوط التوجيهية للتنسيق في الميدان بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبين الموظفين الميدانيين لعملية حقوق الإنسان الميدانية في رواندا بشأن الزيارات إلى الأشخاص المجردين من حريتهم في رواندا (١٩٩٦)
- Human Rights Watch, Global Report on Prisons 291-97 (1993) (Questionnaire for Prison Visits).
- Morgan, Rod & Malcolm Evans, "Inspecting Prisons, The View from Strasbourg", 34 British J. Criminology 141 (1994).
- O'Neill, William G., "Monitoring the Administration of Justice", in Hege Araldsen and yvind W. Thiis, Manual on Human Rights Monitoring ch. 7 (Norwegian Institute of Human Rights 1997).

ϖ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩، المرفق، ١٩٨٩، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ١، صفحة ٥٢، E/1989/89 (١٩٨٩).

ϖ *Prison Reform International, Making Standards Work, an international handbook on good prison practice (1995).

ϖ Reyes, Heran, ICRC Visits to "political" Prisoners, How they work, What they accomplish (1992).

ϖ Reyes, Hernan, Visits to prisoners, 3 Torture 58 (1993).

ϖ Reyes, Hernan & Rémi Russbach, "Le rôle du médecin dans les visites du CICR aux prisonniers", 284 International Review of the Red Cross 497 (1991).

ϖ Rodley, Nigel, The Treatment of Prisoners under International Law (1987).

ϖ Rutherford, A., Prisons and the Process of Justice (1984).

ϖ Rzeplinski, Andrezej, "Monitoring Prison Conditions", in Swennenhuis, Raymond, Handbook for Helsinki Committees, A Guide in Monitoring and Promoting Human Rights, and NGO Management 5.2 (1995).

ϖ Sorensen, Bent, Guidelines for visits to prisons (1996).

ϖ القواعد النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، قرار الجمعية العامة ٣/٤٠، المرفق، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٥٣، صفحة ٢٠٨ من النص الإنكليزي، A/40/53 (١٩٨٥).

ϖ *القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في ٣٠ أغسطس/آب ١٩٥٥، A/CONF/611، المرفق الأول، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦٣ ج ، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ١، صفحة ١١ من النص الإنكليزي، E/3048 (١٩٥٧) وعدله القرار ٢٠٧٦ (د-٦٢)، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١، صفحة ٣٥ من النص الإنكليزي، E/5988 (١٩٧٧).

- الأمم المتحدة، تحليل نظام القضاء في هايتي مع توصيات لتحسين إدارة شؤون القضاء في هايتي: تقرير من الفريق العامل المعني بنظام القضاء في هايتي للبعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة (١٩٩٤).
- *الأمم المتحدة، حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين، دليل حقوق الإنسان للشرطة (مفوضية حقوق الإنسان/مركز حقو الإنسان، سلسة التدريب المهني لحقوق الإنسان، رقم ٥، ١٩٩٧).
- *الأمم المتحدة، حقوق الإنسان والسجون، دليل حقوق الإنسان لمسؤولي السجون (مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، رقم ٨، ستصدر قريبا).
- *الأمم المتحدة، حقوق الإنسان في إدارة شؤون القضاء، دليل حقوق الإنسان للقضاة والمحامين (مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، رقم ٦، ستصدر قريبا).
- الأمم المتحدة، معايير حقوق الإنسان الدولية لإنفاذ القوانين، دليل الجيب الخاص بحقوق الإنسان للشرطة (مفوضية حقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان، ١٩٩٦).
- قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) قرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، المرفق، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٤٩-ألف، صفحة ٢٠٥، A/45/49 (١٩٩٠).
- مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة، HR/P/PT/3 (١٩٩٤).
- الدليل التشريعي الصادر عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان

التذييل ١ للفصل الثامن

التقرير الموجز بعد زيارة مرفق الاحتجاز

تاريخ التقرير: ___/___/___
اليوم الشهر السنة
رقم التقرير الموجز: _____
القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____
المنظمة : _____

تقرير موجز عن الزيارة

الغرض من هذا النموذج هو تقديم موجز سريع ومؤقت عن النقاط الرئيسة وأوجه التفاهم التي أسفرت عنها زيارة جرت مؤخراً إلى مكان تحتجز فيه الحكومة أشخاصاً، **وليس** المقصود من هذا التقرير الموجز تقديم تقرير شامل عن الزيارة، يُرجى استعمال صفحات إضافية في حالة عدم كفاية الحيز المتاح في النموذج، كما يرجى استعمال صفحات إضافية لأي معلومات إضافية غير واردة في الأسئلة.

١- مقدمة- النقاط البارزة

يشار إلى القضايا الرئيسة والردود وأوجه التفاهم التي نشأت خلال الزيارة والتي قد تتطلب إجراءاً من المحافظ/المدير.

_____
_____
_____
_____
_____
_____

٢- المواد والطرق

أ- إجراءات الزيارة (يُدرج موقع المرفق واسمه وتاريخ الزيارة)

_____
_____
_____

ب_ التعاون من جانب السلطات

_____
_____
_____
_____

ج- إدارة شؤون المرفق (يرجى ذكر الأسماء ، والمنصب خاصة المسئول الأول.. الخ)

_____

_____

_____

_____

٣- النقاط الرئيسة

تُدوّن النقاط الرئيسة التي انبثقت أثناء الزيارة ويشار إلى رد المحافظ/المدير/المأمور أو التفاهم القائم بشأن كل نقطة، وقد تتصل النقاط الرئيسة بقضايا مثل ملاءمة وحالة مرافق الاحتجاز، وسجل السجن أو قائمة المحتجزين، والنظافة الشخصية، والرعاية الطبية والحالة الصحية للمحتجزين، والماء والطعام والتغذية، والترفيه خارج الزنزانات أو غير ذلك من التمارين الرياضية، أو العمل أو الأنشطة الأخرى، وزيارات الأسر أو غير ذلك من الزيارات، والاتصال بشكل آخر بالعالم الخارجي (مثل البريد)، والمعاملة عند التوقيف أو أثناء الاحتجاز، وطول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، والزنزانات التأديبية وطبيعة العقوبة التأديبية، والعنف بين المحتجزين، وقواعد السجن وآليات الشكاوى، الخ. على أنه لا توجد ضرورة لإدراج جميع القضايا هنا. ويرجى توخي الدقة قدر الإمكان.

أ- _____

_____

الرد أو التفاهم: _____

_____

_____

ب_ _____

_____

الرد أو التفاهم: _____

_____

_____

_____

ج- _____

_____

الرد أو التفاهم: _____

_____

_____

د- _____

_____

الرد أو التفاهم: _____

_____

_____

(تضاف صفحات إضافية عند اللزوم)

٤- الأمور الأخرى التي أسفرت عنها المقابلة النهائية مع المدير

_____

_____

_____

_____

_____

٥- الإستنتاجات.

_____

_____

_____

٦- الملاحق

يرجى إلحاق أي وثائق أو غير ذلك من المواد التي تساعد على توضيح الحالة أو التوصيات.

٧- موافقة المنسق

منسق فريق الرصد : _____ تأريخ التقرير: ___/___/___

التوقيع

اليوم الشهر السنة

تاريخ ووقت تقديم التقرير إلى مدير مرفق الاحتجاز:التأريخ: __/__/__ الوقت: _____

اليوم الشهر السنة

تاريخ ووقت إحالة التقرير إلى المنظمة: التأريخ: ___/___/___ الوقت: _____

اليوم الشهر السنة

التذييل ٢ للفصل الثامن

التقرير بعد زيارة مرفق الاحتجاز

سري

تأريخ التقرير: ___/___/___
اليوم الشهر السنة
في صدد التقرير الموجز رقم: _____
رقم تقرير الزيارة: _____
القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____
المنظمة : _____

تقرير عن زيارة[٩٢]

الغرض من هذا النموذج هو استكمال التقرير الموجز بعد زيارة مرفق الاحتجاز وتزويد وحدة الرصد بمعلومات أخرى عن الزيارات إلى أي مكان تحتجز فيه الحكومة أشخاصاً، ويرجى استعمال صفحات إضافية إذا لم يكف الحيز المتاح في النموذج، كما يرجى استعمال صفحات إضافية للمعلومات غير الواردة في الأسئلة.

١ـ مقدمة-النقاط البارزة

يُشار إلى القضايا الرئيسة والردود وأوجه التفاهم التي نشأت خلال الزيارة والتي قد تتطلب إجراءاً من المحافظ/المدير.

_____
_____
_____
_____
_____

٢ـ الطرائق والمواد والطرق

أ- إدارة شؤون المرفق (يرجى تحديد هوية المدير، الخ)

_____
_____
_____

ب_ إجراءات الزيارة (بما في ذلك تأريخ الزيارة)

_____
_____

[٩٢] هذا التقرير الموجز سري ومعد فقط للإستعمال الداخلي من جانب عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان. ولا يجوز نشره بدون موافقة مكتوبة من عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان.

ج- تعاون السلطات

_____

_____

_____

د-عدد المحتجزين وفئاتهم:

- الأشخاص الذين هم في انتظار محاكمة جنائية

_____

_____

- الأشخاص المحكوم عليهم

_____

_____

- الأشخاص المحتجزون بأمر إداري

_____

_____

- فئات أخرى (يرجى تحديدها)

_____

_____

_____

_____

- المجموع

_____

- البالغون

_____

الذكور

_____

الإناث

_____

- الأشخاص دون سن الثامنة عشرة

_____

الذكور

_____

الإناث

_____

- جنسية المحتجزين أو عرقهم

_____

_____

- تصنيفات أخرى للمحتجزين

_____

_____

_____

٣- النقاط الرئيسة

يرجى الإشارة إلى النقاط الرئيسة التي نشأت أثناء الزيارة ويشار إلى رد المحافظ/المدير/أو التفاهم القائم بشأن كل نقطة.

أ- كفاية مرافق الاحتجاز وظروفها

يرجى الإشارة إلى حجم الزنزانات والمحتجزين في كل زنزانة وزنزانات المعاقبة أو الحبس الانفرادي وطبيعة وعمر الأبنية وقدرات المرفق ومشاكل الاكتظاظ ومتوسط الأمتار المربعة لكل محتجز وعدد الساعات التي يقضيها المحتجزون في الزنزانات والفصل بين مختلف فئات المحتجزين (مثل البالغين/الأطفال، الموقوفين/المحكوم عليهم، القانون العام/الأمن، النساء/الرجال، الخ).

_____

_____

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ب- سجل السجن أو قائمة المحتجزين

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ج- النظافة الشخصية (المرافق المخصصة للمراحيض أو الاستحمام أو غير ذلك من صور النظافة، الخ)

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

د- الرعاية الطبية والحالة الصحية للمحتجزين (إمكانية الوصول إلى طبيب، كفاية الرعاية، موافقة المريض وإحاطته بالسرية، المرض، متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الدرن، الطفيليات، الفئران، الحشرات، منع الإنتحار، الخ)

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

هـ- المياه (إمداداتها ونظافتها والتخلص منها بعد الإستعمال)

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

و- الطعام والتغذية

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ز- الترفيه خارج الزنزانات وغير ذلك من التمارين الرياضية و/أو العمل

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ح- زيارة الأسر وغير ذلك من الزيارات والاتصالات الأخرى بالعالم الخارجي

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ط- المعاملة عند التوقيف

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ي- المعاملة أثناء الإحتجاز

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ك- مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ل- الزنزانات التأديبية وطبيعة العقوبة التأديبية

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

م- العنف بين المحتجزين

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

ن- قواعد السجن وآليات الشكاوى

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

_____

س- الشواغل الأخرى

_____

_____

الرد أو التفاهم:

_____

_____

(تضاف صفحات إضافية عند اللزوم)

٤- أمور أخرى أسفرت عنها المقابلة النهائية مع المدير

_____

_____

_____

_____

_____

_____

٥- الإجراءات الأخرى المخططة من جانب فريق الرصد

يرجى الإشارة إلى التأريخ المتوقع وطبيعة الزيارة التالية

_____

_____

_____

٦- التوصيات باتخاذ إجراءات من جانب سلطات السجن

_____

_____

_____

_____

_____

٧- التوصيات باتخاذ إجراءات من جانب المنظمة

_____

_____

_____

_____

_____

٨- إستنتاجات

يرجى إدراج أي ملاحظات ختامية تساعد المنظمة على التعامل مع التوصيات أو المعلومات المقدمة.

_____

_____

_____

_____

_____

٩- الملاحق

يُرجى إلحاق أي وثائق أو غيرها من المواد التي تساعد على توضيح الحالة أو التوصيات، وينبغي أن تشمل الملاحق قائمة مستوفاة بالمحتجزين مع الإشارة إلى البيانات الشخصية والمعلومات عن التوقيف والمحاكمة، إلخ إذا كانت هذه المعلومات متاحة من سجل السجن الذي تحتفظ به السلطات أو إذا قام الراصدون بجمعها، كما ينبغي أن يشمل ملحق ثان قائمة بالمحتجزين الذين أجريت مقابلات معهم بالإضافة إلى نماذج المقابلات الخاصة بهؤلاء المحتجزين، أنظر التذييل ١ للفصل العشرين. وقد تشمل ملحقاً ثالثاً قواعد السجن و/أو آليات الشكاوى.

١٠- موافقة المنسق

منسق الفريق : _____ تأريخ التقرير: ____/____/_____

التوقيع **اليوم الشهر السنة**

تأريخ ووقت تقديم التقرير الموجز إلى مدير مرفق الاحتجاز:

التاريخ: ___/_____/_____ الوقت: _____

اليوم الشهر السنة

تأريخ ووقت إحالة هذا التقرير إلى المنظمة :

التأريخ: ___/_____/_____ الوقت: _____

اليوم الشهر السنة

الفصل التاسع

مراقبة المحاكمة

ورصد إدارة شؤون القضاء

الفصل التاسع
مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شؤون القضاء

القسم الأول : المرجعية القانونية للمحاكمة العادلة

المفاهيم الرئيسة

تتضمن المادة ١٤من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد (١٥٤,٤٩,٤٨) من الدستور اليمني المعايير الرئيسة للمحاكمة المنصفة وهي تتطلب، من بين جملة أمور، حق الشخص في:

- إبلاغه دون إبطاء بالتهم الموجهة إليه عند القبض عليه؛
- أن يحاكم دون تأخير أمام قاض.
- أن تكون قضيته محل نظر منصف، وعلني في العادة، من قبل محكمة مستقلة ومحايدة منشأة بحكم القانون؛
- أن يُعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه؛
- الاتصال بمحام يختاره بنفسه؛
- أن يحاكم بدون تأخير لا مبرر له؛
- ألا يُكرَه على الشهادة أو الاعتراف بذنب.

عند مراقبة المحاكمات للتأكيد من مدى توافر شروط المحاكمة العادلة ينبغي على الراصد إتباع ما يلي:

- إجراء بحث أولي عن وقائع المحاكمة وإجراءاتها القانونية؛
- الحصول على الوثائق الرئيسة واستعراض ملف القضية؛
- الجلوس في قاعة المحكمة لتوخي عدم التحيز؛
- تدوين ملاحظات وافية؛

إعداد تقرير كامل بصورة فورية مع تطبيق قواعد الإنصاف النموذجية الدولية المنصوص عليها في القانون الدولي والمحلي ويمكن إعمال مراقبة المحاكمة كأداة لإجراء تحليل أوسع لإدارة شؤون القضاء، بما في ذلك تقييم الأداء الفعلي ومؤهلات وتدريب القضاة وموظفي المحكمة والمدعين والمحامين وغيرهم من العاملين في المحكمة، وأفراد الشرطة، ومسؤولي السجن وغيرهم من العاملين المكلفين بإنفاذ القانون.

أ- المقدمة

١- يغطي هذا الفصل قواعد حقوق الإنسان النموذجية الدولية ومايقابلها في التشريع المحلي الخاصة بالمحاكمة المنصفة والأساليب المتصلة بمهام حماية حقوق الإنسان ، وهي مراقبة المحاكمات لتقييم عدم تعارضها مع مثل هذه القواعد النموذجية، كما يشدد على الكيفية التي يمكن أن تكون بها مراقبة المحاكمات أداة لتقييم أداء نظام إدارة شئون القضاء في البلاد، والتعرف على الاحتياجات الضرورية لإصلاح القضاء.

ب - المعايير الدولية للمحاكمات العادلة

٢- أكد الدستور اليمني على الحق في الحصول على محاكمة عادلة في المواد (١٥٤،٤٩،٤٨) وهو ما أرسته العديد من التزامات اليمن الدولية وتنص المادة (١٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في [النظر]...نظراً منصفاً وعلنياً...في أية تهمة جزائية توجه إليه". وتضيف المادة ١١ أن "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية..." وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "...من حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة وحيادية، منشأة بحكم القانون."وفصل القانون اليمني بصورة أوضح في قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الإجراءات الجزائية .

٣- وإعمالاً للمادة ١٤ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤٨)من الدستور وأحكام قانون الإجراءات الجزائية ، فإن لكل شخص أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية اللازمة للدفاع عنه:

(أ) أن يتم إعلامه سريعاً وبالتفصيل ، وفي لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها؛

(ب) أن يُعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه **لإعداد دفاعه** وللاتصال بمحام يختاره بنفسه؛

(ج) **أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له**؛

(د) أن يحاكم **حضورياً** وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة **محام** من اختياره، وأن يُخطَر بحقه في وجود من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجراً على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر؛

(هـ) أن يناقش **شهود** الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام؛

(و) أن يُزوَّد مجاناً **بترجمان** إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة؛

(ز) ألا **يُكره على الشهادة ضد نفسه** أو على الاعتراف بذنب.[٩٣]

٤- وينبغي النظر إلى الحق في محاكمة منصفة أو عادلة باعتباره مجرد سمة من سمات الحقوق التي تتيح الأداء الفعال في إدارة شؤون القضاء ،طبقاً للمعايير الدولية والوطنية التي نستعرض فيما يلي أهم مبادئها :

أولا : مصادر المحاكمة العادلة فى اليمن

أ - الحق في محاكمة عادلة :

لقد حدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادتيه (١٤و١٥) مبادئ أو ضمانات الحد الأدنى للحق في محاكمة عادلة ، ومن منظور حماية حقوق المتهم وعدم جواز إجراء محاكمة تهدر أي مبدأ من مبادئ وقاعد الشرعية الجنائية الموضوعية والإجرائية ، أي أنه حدد مبادئ الشرعية الجنائية كحد أدنى لشرعية وعدالة المحاكمة وضمان الحق في محاكمة عادلة ، وأهم تلك المبادئ - هي مبادئ لشرعية المحاكمة العادلة أياً كان نوعها جزائية أو مدنية أو إدارية أو دستورية ، وحدد هذا العهد المبادئ الكلية للعدالة في غير مادة : المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون التي لا تقوم المحاكمة العادلة إلا على أساسها واحترامها في أي عمل قضائي كمبادئ حاكمة .

وأهم المبادئ التي تشكل محتوى الحق في محاكمة عادلة هي : البراءة هي الأصل ، لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص قانوني ، لا تجريم إلاّ بصدور حكم بات من محكمة ذات طبيعة قضائية كاملة ، شخصية الجريمة والعقوبة ، أن تجري المحاكمة دون تأخير زائد عن المعقول ، عدم جواز المحاكمة أو المعاقبة مرة ثانية ،عدم رجعية القانون الجنائي وحق المتهم في القانون الأصلح له ،حق الدفاع وضماناته وانحصار المحاكمة في نطاق الدعوى ، وحق الطعن بالأحكام ونقضها.

لقد أخذ دستور الجمهورية اليمنية بمبادئ الحق في محاكمة عادلة كمبادئ للشرعية الجنائية خصوصاً شرعية أو عدالة المحاكمة عموماً ، وإهدار أيٍ منها يجعل المحاكمة غير شرعية وغير عادلة ويكون باطلاً ما يتم فيها من إجراءات وما يصدر عنها من حكم بطلان يتعلق بالنظام العام ويجعل الحكم معدوم الأثر لصدوره بناء على إجراءات مخالفة لأسس النظام الحقوقي المنصوص عليها في الدستور ويعد تعدياً على حقوق الإنسان أمام القضاء.

---

[٩٣] لمزيد من المعلومات التفصيلية عن المعايير الدولية للإنصاف في المحاكمات، أنظر التقرير المقدم من أعضاء اللجنة الفرعية ستانيسلاف شيرنيشينكو ووليام تريت، E/CN.4/Sub.2/1994/24 (1994)

تـضمنت هـذه المبـادئ المـواد (٤٧ـ ٥١) مـن الدسـتور ، حيـث نـصت المـادة (٤٧) على أن ((المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلاّ بناء على نص شرعي أو قانوني ، وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات ولا يجوز سن قانون يعاقب على أي أفعال بأثر رجعي لصدوره)) والمادة (٤٨) نصت على أنه ((أـ لا يجوز تقييد حرية أحد إلاّ بحكم من محكمة مختصة))، والمادة (٤٩) نصت على أن ((حق الدفاع أصالة أو وكالة مكفول في جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقاً لأحكام القانون)) .

وأشارت المادة (٥١) إلى حق اللجوء إلى القضاء والمادة (١٥٣) إلى حق الطعن في الأحكام . أتى قانون المرافعات والتنفيذ المدني لسنة٢٠٠٢م وقانون الإجراءات الجزائية لسنة ١٩٩٤م ليفصلا الحقوق المتفرعة عن الحق في محاكمة عادلة ، وسوف يقتصر الدليل على إيراد المبادئ العامة ذات الطابع الإجرائي بالذات والحقوق المرتبطة بها والمكونة للحق في محاكمة عادلة أياً كان نوعها : مدنية أو جنائية أو إدارية أو دستورية ، وعلى النحو التالي :

ب ـ الأصل البراءة :

مبدأ أو قرنية البراءة يعني إفتراض براءة الذمة ، أي أن الأصل في كل إنسان البراءة من الإلتزام أو الجريمة ، ولما كان المدعي يقول بخلاف الأصل ، فقد ألزمه القانون اليمني رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢م وتعديله بالقانون رقم (٢٠)لسنة ١٩٩٦م بشأن الإثبات في المواد (١،٢و٣)بإثبات ادعائه ، أي أنه يجب على الدائن إثبات إلتزام المدين ، وفي حالة إثبات الدائن الحق على المدين ، يكون من حق المدين إثبات العكس للتخلص منه ، وقد عبرت الماده (٣) من القانون عن أن الأصل البراءة، بالقول:((المدعي هو من معه أخفى الأمرين، وهو من يدعي خلاف الظاهر والمدعى عليه هومن معه أظهر الأمرين)). ويبنى على هذه القاعدة أنه لايجوز أن يطالب المدعى عليه بالدليل على براءة ذمته ، ويكفي إنكاره ، وهو القول الفصل مالم يقدم المدعي الدليل على عكس الأصل والظاهر .

أما قانون الإجراءات الجزائية فقد نص في المادة (٤) على أن : (المتهم بريء حتى تثبت إدانته ويفسر الشك لمصلحة المتهم ، ولا يقضي بالعقاب إلا بعد محاكمة تجري وفق أحكام هذا القانون وتصان فيها حرية الدفاع) وهذا النص يجسد قاعدة – الأصل أن البراءة هي اليقين ولا يرفع اليقين بالشك .

ويترتب على الأصل البراءة اعتبار المدعي عاجزاً عن إثبات دعواه إذا لم يقدم الدليل القطعي لإثباتها ، ولا يحكم له بما ادعاه إلا إذا قدم الدليل القطعي أو طلب يمين المدعى عليه فنكل عنها ، ويترتب على هذا الأصل بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة : ـ

١ـ إن الطعن بالحكم لصالحه من قبل النيابة العامة يفيده ولا يضره(٩٤).

---

(٩٤) قانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٤١٣).

٢- لا يترتب على الحكم الصادر في الطعن لمصلحة القانون أي أثر بالنسبة له(٩٥).

٣- طلب إعادة النظر يقتصر على الأحكام الصادرة بالعقوبة دون الأحكام الصادرة بالبراءة(٩٦)

ويترتب على الحق في أعمال أصل البراءة كفال وتيسير حق الدفاع حماية لمصلحة المتداعين وللمصلحة العامة ، الأمر الذي ترتب عليه عدم اعتداد القانون اليمني بحكم المحاكمة التي تخالف الإجراءات القانونية أو التي تهدر حق الدفاع ، ورتب على ذلك بطلان إجراءات المحاكمة وانعدام الأثر القانوني للحكم .

جـ - <u>الحق في مبدأ حرية الدفاع وضماناته</u>

حق الدفاع وكفال ضماناته ركن جوهري من أركان الحق في محاكمة عادلة في كافة القضايا ويترتب على احترامه أو إهداره احترام قاعدة الأصل البراءة ، وفقدان الشخص للقدرة على الدفاع عن نفسه بجعل حضور محام للدافع عنه من شروط المحاكمة العادلة والإخلال بهذا الحق يعد إخلالاً بحق الدفاع ، ويعتبر حضور المحامي في محاكمة المتهم بجناية إجراء جوهرياً ، يترتب على تخلفه بطلان إجراءات المحاكمة كافة والحكم الصادر فيها، إذ أن عدم تمكين المتقاضين من الاستخدام الفعلي لحق الدفاع يترتب عليه إهدار أسس النظام العام والتفريط بالمصلحة العامة .

ولقد اعتبر التشريع اليمني ضمان حق الدفاع في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة ضماناً لقاعدة الأصل البراءة وأوجب كفال حضور مدافع في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة وإلزام الدولة بتوفير مدافع للمعسر والفقير من المحامين المعتمدين(٩٧).

وتشمل ضمانات حق الدفاع :

١- حق الخصوم حضور جلسات المحاكمة كافة مع محاميهم (٩٨).

٢- إعمال مبدأ المواجهة بين الخصوم في الجلسة ، بما يمكن كل طرف من تقديم أدلته ومناقشة وتفنيد أدلة الخصم ، ولا اعتبار في الحكم لغير الأدلة التي طرحت في الجلسة وأتيحت للخصوم مناقشتها من مستندات وشهادات وغيرها مما يجوز الاستدلال به (٩٩).وفي حالة عدم الإتاحة للخصوم تقديم كافة الأدلة

---

(٩٥) نفس القانون ، المادة (٤٥٦).
(٩٦) نفس القانون ، المادة (٤٥٧).
(٩٧) دستور الجمهورية اليمنية ، المادة (٤٩) ، قانون الإجراءات الجزائية ، المادتان (٤،٩) .
(٩٨) المادة (١٠٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، والمادة (٣٤٩) من قانون الإجراءات الجزائية .
(٩٩) تنص المادة (١٠) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني على أنه : لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه إلا ما وصل إليه عن طريق مجلس قضائه ، فيجب عليه أن يقضي على أساسه، ونصت المادة (٣٦٧) من قانون الإجراءات الجزائية على أن يحكم القاضي في الدعوى بمقتضى العقيدة التي تكونت لديه بكل حرية من خلال المحاكمة ومع ذلك لا يجوز له أن يبني حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ، وتكفل المادة (٦٤) حق الخصوم ووكلائهم الإطلاع على ملف الدعوى والحصول على صورة من المستندات ، وبموجب المادة (١٦٤) يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ، ولا يجوز مقاطعتهم ، وتكفل المادتان (٧٠،١٢٢) من قانون الإثبات والمواد (٣٢٤، ٣٥٤،٣٥٩،٣٦٠،٣٦٤) من قانون الإجراءات الجزائية للخصوم الحق في المواجهة وتقديم الأدلة وتفنيد أدلة الخصم بحرية ولا يجوز للمحكمة أن تستجوب المتهم إلا إذا قبل ذلك ،وتنص المادة (٣٦٨) على :" ولا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه أو تقبل مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، ويترتب

ومناقشتها وتفنيدها أو اعتماد المحكمة على أدلة لم تقدم في الجلسة أو لم يطلع عليها الخصوم أو لم يتح لهم مناقشتها و تفنيدها ،كان حكمها باطلاً بطلاناً يتعلق بالنظام العام ولو لم يتمسك صاحب الحق به أو تنازل عنه صراحة أو ضمناً (١٠٠)، وعلى المحكمة تحقيق الأدلة والتثبت من صحة ما يسند إلى الخصم ، بما في ذلك التثبت ، من صحة إقراره وتمكينه من الرجوع عن الإقرار(١٠١) ، وعدم قبول الإقرار الصادر عنه صراحة أو ضمناً إذا كان المقربه مستحيلاً عقلاً أو قانوناً .(١٠٢) ويعد قضاء من القاضي بعلمه الشخصي ، وبالتالي بطلان الحكم بطلاناً يتعلق بالنظام العام، إخلال المحكمة بحق الدفاع ، وقيام الحكم على دليل لم يطرح في جلسة المحاكمة.

ويتفرع عن مبدأ المواجهة بين الخصوم وفقاً لأحكام القانون اليمني : عدم جواز اعتماد المحكمة في حكمها على دليل لم يطرح في الجلسة أو قدمه أحد الخصوم في الجلسة ولم تمكن المحكمة الخصم الآخر من الإطلاع عليه أو مناقشته ، ومن ذلك عدم إعطائه الفرصة الكافية لإعداد دفاعه ومناقشته الدليل، أو عدم تمكين المحكمة الخصوم من استجواب بعضهما ، وكل هذا يعد إخلالاً بحق الدفاع ويجعل الحكم باطلاً بطلاناً يتعلق بالنظام العام.

د ـ الحق في مبدأ إنحصار المحاكمة في نطاق الدعوى :

ومبدأ تقيد المحكمة بحدود الدعوى المرفوعة إليها ، يعني اقتصار ولاية المحكمة على النظر في الدعوى المحالة إليها بحدودها الشخصية والعينية ، فإذا تجاوزت هذه الحدود اعتبر قضاؤها باطلاً بطلاناً يتعلق بالنظام العام ، إذ أن غاية إعمال هذا المبدأ – هو ضمان حياد القضاء ، والحيدة تستوجب أن تفصل المحكمة في المنازعات دون أن يكون لها رأي مسبق فيها ، كما أن تجاوز حدود الدعوى يخل بحقوق الدفاع ، ويخرج المحكمة عن الدور المنوط بها والمتمثل بتحديد ما أثبته المدعي وما طلبه وما أقربه الخصم في الدعوى المطروحة عليه وما أنكره وتكلف المدعي إثبات ما أنكره من الدعوى وتسمع الأدلة والشهود (١٠٣) ، ويحظر القانون اليمني الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، علاوة على أن القانون اليمني في الدعاوى الجنائية يفصل بين سلطة الاتهام والقضاء ، فسلطة الاتهام منوطة بالنيابة العامة وسلطة الحكم بالمحكمة ، وإضفاء المحكمة على نفسها سلطة الاتهام يكون خروجاً على اختصاصها الولائي وتعدياً على سلطة الاتهام وهذا يخل بمبدأ الحياد وبأحكام القانون التنظيمية التي هي من النظام العام ،

البطلان على مخالفة ذلك " ، وتوجب المادة (١٦٢) من قانون الإثبات دعوة الخصوم للحضور أثناء معاينة الأشياء التي تفيد في إثبات الدعوى ، وتجيز المادة (١٧٦) للخصم استجواب خصمه لإثبات أو نفي الحق المتنازع عليه.

(١٠٠) تنص المادة (٤٠) على أنه " يزول البطلان إذا تنازل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها بالنظام العام"و حق الدفاع يتعلق بالنظام العام ، و إهدار هذا الحق لا يجعل الحكم باطلاً فقط ، بل أن مجرد عدم الرد على الدفاع الجوهري يجعل الحكم باطلاً طبقاً للمادة (١٦٨) وطبقاً للمادة (٣٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية ، فإن البطلان المتعلق بالنظام العام لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بحرية الدفاع "جاز التمسك به من جميع الأطراف في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها".

(١٠١) المادة (٩٦) من قانون الإثبات ، والمادة (٣٥٢) من قانون الإجراءات الجزائية.

(١٠٢) المادة (١/٨٢) من قانون الإثبات .

(١٠٣) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (١٦٦) .

وباتـالي لـيس للمحكمـة أن تنظـر فـي وقـائع تـشكل جريمـة أخـرى غيـر الجريمـة المحدودة في دعوى النيابة أو وقائع وظروف جديدة وظهور متهمين جدد إلا بعد أن تقوم النيابة العامة بالتحقيق وفقاً للقانون وتضمن فيه حقوق الدفاع وتحال إلى المحكمة دعوى جنائية بإجراءاتها الصحيحة ،كما يتبين لاحقاً ، ومن ثم تفصل المحكمة في موضوع الدعوى دون أن يكون لها أي رأي مسبق في ذلك.

ومـن هـذا المنطلـق حظـر القـانون معاقبـة المـتهم عـن واقعـة لـم تـرد فـي صحيفة الاتهام أو ورقة التكليف بالحضور وحظر الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى (١٠٤). وللمحكمة فقط أن تعدل الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم وإصلاح الأخطاء المادية وتدارك السهو في صحيفة الاتهام أو ورقة التكليف بالحضور ، ولكن الحكم بهذا التعديل أو التصحيح لا يكون جائزاً إلا إذا قامت المحكمة بتنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف والتعديل الجديد (١٠٥). وتأسيساً على ما تقدم يعتبر القانون اليمني خروج المحكمة عن نطاق الدعوى المرفوعة إليها خروجاً على اختصاصها الولائي وفصلاً في دعوى غير قائمة ، وبالتالي ، يكون ما ورد في حكمها متجاوزاً حدود الدعوى المرفوعة إليها حكماً منعدماً ، أي أنه والعدم سواء .

بيد أن تجاوز حدود الدعوى ظاهرة غير غريبة على القضاء اليمني ، بما في ذلك الأحكام الصادرة من المحكمة العليا.

هـ ـ حق الطعن في الأحكام ونقضها:

وضماناً للرقابة القضائية وحماية للشرعية القضائية ومشروعية الحكم وسيادة القانون ، بقصد تحقيق العدل والإنصاف ، يكفل القضاء الحديث حق الطعن في الأحكام ونقضها بما يمكن صاحب الحق من الوصول إليه كلما تبين ولمنع الانحراف بالسلطة وبما يكفل ضمان حق الدفاع وصحة إجراءات المحاكمة وصحة الأحكام التي تعد غاية إعمال الحق في محاكمة عادلة.

ولقد أتى القانون اليمني بالأحكام التي تكفل حق الطعن في الأحكام وإبطالها ونقضها ، وكفل حق الطعن في الأحكام بطريقة الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر (١٠٦).

ويجب أن تعرض أحكام الإعدام أو بحد يترتب عليه ذهاب النفس أو عضو من الجسم على المحكمة العليا ولو لم يطعن عليها أيا من لخصوم ويجوز لمحكمة النقص بالنسبة لهذه الأحكام التعرض لموضوع الدعوى ولو كان الحكم قد صدر من محكمة الاستئناف (١٠٧).

---

(١٠٤) قانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٣٦٥).
(١٠٥) نفس المصدر ، المادة (٣٦٦).
(١٠٦) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (١٩٧) .
(١٠٧) قانون الإجراءات الجزائية المادة (٤٣٤)

ولا يجوز إعادة النظر في القضايا الجنائية بالإلتماس إلا بالأحكام الصادرة بإدانة المتهم ولمصلحته ([108]).

من أجل تحقيق العدالة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع في ضمان الحق في محاكمة عادلة أوجبت الصكوك الدولية والتشريعات الحديثة إضفاء المزيد من الضمانات الإجرائية ـ الشكلية لإعمال الحق في محاكمة عادلة ، وتتمثل بالمبادئ والقواعد الإجرائية ـ الشكلية التي تمكن الرأي العام من رقابة أعمال القضاء وتمكن المحكمة الأعلى من رقابة أعمال المحكمة الأدنى ، ودعم الرأي العام للأثر الرادع للقانون ، ومنع سوء استغلال السلطة القضائية أو الانحراف بها أو تزوير الإجراءات والأحكام ، وتشمل هذه الضمانات ، بدرجة أساسية : مبدأ التسوية بين الخصوم ومبدأ علنية المحاكمة ، مبدأ شفاهية إجراءات المحاكمة ، صحة إجراءات رفع الدعوى ، تسجيل الدعوى وتدوين إجراءاتها وصحة الحكم.

وفي هذا المقام سوف نتناول هذه الضمانات الإجرائية لإعمال الحق في محاكمة عادلة ومدى احترامها في التشريع والممارسة في اليمن.

و ـ مبدأ التسوية بين الخصوم :

ترتكز حقوق الإنسان كافة على مبدأ المساواة وعدم التمييز ، كما سبق أن أسلفنا، وتعتبر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان المساواة أمام القانون وعدم التمييز لأي سبب كان ليس حقاً من الحقوق ، وإنما الضمان الأول لاحترام كل حقوق الإنسان (١٠٩) ومن ذلك المساواة أمام القضاء (١١٠). الذي يجسد عملياً مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون وينطبق هذا الأمر على المساواة بين الخصوم في مجلس القضاء.

ولقد أكد التشريع اليمني الحق في اللجؤ إلى القضاء للجميع وعلى مبدأ المساواة أمام القضاء(١١١) وأوجب على القاضي أن يسوي بين الخصوم في جلسة المحاكمة(١١٢)، وأن تدار جلسات المحكمة بطريقة تبعث على ثقة المواطنين وعدالة القضاء(١١٣).

وإذا كانت التسوية بين الخصوم ذات طابع شكلي إلا أنها تشكل ضمانة إجرائية جوهرية لأعمال الحق في المحاكمة العادلة ، فالتسوية المظهرية بين الخصوم تمد الخصوم بقوة معنوية للتمسك بحق الدفاع وضماناته ، وبالشعور بجدوى الدفاع والقدرة على مواجهة الخصم واستجوابه ومناقشة أدلته وتفنيدها ،وتشمل التسوية حق الخصوم في المرافعة الشفوية وتمكين كل طرف بالتعبير

([108]) قانون الاجراءات الجزائية ، المادة (٤٥٧).

([١٠٩]) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المواد (١،٢،٧) ، العهد الدولي خلاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المواد (٢،٣،٢٦) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادتان (٢،٣).

([١١٠]) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (١٤) فقرة (١) .

([١١١])دستور الجمهورية اليمنية ، المادة (٥١) القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية ، المادة(٢)

([١١٢]) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٢٦).

([١١٣]) قانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٣١٨) الفقرة (٢).

عـن رأيـه والـدفاع عـن حقـه بحريـة وتوزيـع الأدوار فـي الكـلام وفقـاً للترتيـب المنصوص عليه في القانون.

ومن ثم ، يكون الإخلال بمبدأ التسوية بين الخصوم إخلالاً بمبدأ المساواة وبحقوق الدفاع ، ويكون القاضي وفقاً للمادة (٢٢) من قانون المرافعات قد خالف أصول مهنته وآدابها ، وبالتالي لا تكون إجراءات المحاكمة والحكم الصادر فيها باطلة بطلاناً يتعلق بالنظام العام فحسب ، بل ويخضع القاضي للمحاكمة الجنائية والتأديبية.

ز ـ مبدأ علنية المحاكمة

اعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (١/١٤) الحق في محاكمة علنية ركناً أساس من أركان تحقيق العدالة ويوازي في أهميته الحق في محاكمة عادلة ، إذ يمثل مبدأ علنية المحاكمة شرطاً لازماً لضمان احترام المحكمة للحق في محاكمة عادلة من أجل تحقيق العدالة وتمكين المتقاضين من ممارسة حقوقهم في الواقع العملي وحماية المصلحة العامة للمجتمع عن طريق رقابة الرأي العام لسلامة تطبيق القانون وسلامة الإجراءات التي تتخذها المحكمة ولعمل النيابة العامة الذي يجب أن ينصب على صيانة سيادة القانون وتمثيل مصالح المجتمع وتحقيق غاية العدالة دونما انحراف نحو الاستبداد بالسلطة ولعب دور الخصم اللدود للمدعي عليه في القضايا الجنائية أو المدنية التي تتدخل فيها، ولرقابة أداء المحامين ومدى حرصهم على العدالة ولرقابة الشهود وأوضاع المتقاضين.

بعد صيرورة العهد الدولي ، المشار إليه ، نافذاً أضحت القاعدة العامة أن المحاكمة يجب أن تكون علنية وإلا كان مآل المحاكمة والحكم الصادر عنها البطلان بطلاناً يتعلق بالنظام العام، ولقد أخذ التشريع اليمني بهذه القاعدة وأوجب أن تكون جلسات المحاكم كافة علنية ، مع جواز جعلها سرية كاستثناء يلجأ إليه في أضيق الحدود لدواعي مصلحة المتقاضين أو المصلحة العامة ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال بجلسة علنية(١١٤).

وحيث أن سلطة المحكمة في تقرير سرية المحاكمة ذات طابع استثنائي ، فإنه ليس للمحكمة أن تستعملها إلا في أضيق الحدود وفي المدى الذي يكون ضرورياً فقط في ظروف خاصة ، ومعيارها أن يكون ثمة ضرر ويترتب ضرر للعلنية في جزء من المحاكمة أو كل المحاكمة لمصلحة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو الأضرار بصالح العدالة (١١٥). ولكن هذا المدى لا يمتد بأي حال من الأحوال إلى جلسة النطق بالحكم.

وأجاز القانون اليمني للمحكمة تقرير هذا الاستثناء من تلقاء نفسها في حالة وجود ضرورة تستدعيها المحافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب

---

(١١٤) دستور الجمهورية اليمنية ، المادة (١٥٤) ، قانون السلطة القضائية ، المادة (١٥) الفقرة (أ).
(١١٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (١٤) الفقرة (١).

العامة أو بناء على طلب الخصوم لدواعي الحفاظ على حرمة الأسرة(١١٦). حدد مضمون النظام العام والآداب العامة بدواعي الأمن والنظام فيما يتعلق بالمحاكمة الجنائية أو إفشاء أسرار عن الحياة الخاصة لأطراف الدعوى أو في حالة انتشار الأمراض الوبائية والمعدية ، وحيث أن القانون اليمني يعتبر" العلنية ضماناً هاماً لحسن سير العدالة" فقد أوجب على المحكمة الالتزام بالعلنية ليس إلاّ ، والسرية استثناء لا يطبق إلا في أضيق الحدود ، بل وبما يتناسب مع طبيعة الضرر من حيث طبيعة أشخاص الجمهور، كالاقتصار على منع دخول الاحداث إلى قاعة المحاكمة أو الأشخاص الذين يبدون في مظهر غير لائق يتنافى ومهابة المحكمة ، قصر السماح بدخول الجمهور إلى قاعة المحكمة بقدر ما تستوعب القاعة خشية الإخلال بالأمن بحسب طبيعة الحال ، ومن حيث المدى الزمني كاقتصار السرية على أجزاء من المحاكمة وعدم جواز أن يمتد هذا المدى الزمني إلى جلسة النطق بالحكم بأي حال من الأحوال (١١٧). الأمر الذي يعني أن قرار المحكمة بالمحاكمة السرية يجب أن يكون مسبباً وأن تكون هذه الأسباب قائمة على أساس صحيح وفي حدود ضرورة درء الضرر ، أما إذا كان القرار غير مسبب ولم يقم على أساس سليم وتجاوز حدود الضرورة والمدى الزمني المسموح به في القانون ، وعدم النطق بالحكم في جلسة علنية ، فإنه يترتب على ذلك بطلان المحاكمة وبطلان الحكم الصادر في الدعوى وانعدام أثره القانوني .

وتشمل علنية المحاكمة طبقاً للمادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : حق جمهور الناس والصحافة في حضور الجلسات والإطلاع على ما يدور فيها، الأمر الذي يعني حق الصحافة في نشر وقائع الجلسة ،ونشر قرارات الإحالة من النيابة العامة إلى المحكمة في القضايا الجنائية وبيان ما تضمنتها من الوقائع المنسوبة إلى المتهم ، ونشر الأحكام التي تصدر في الدعاوى.

ص ـ مبدأ شفوية الترافع وإجراءات المحاكمة

يمثل مبدأ شفاهية المحاكمة ضمانة أخرى للحق في محاكمة عادلة ، وبها تتحقق الغاية من مبدأ العلنية ، إذ بها تتحقق رقابة الرأي العام بتمكن الجمهور من الإطلاع على ما يجري في المحاكمة وهو السبيل للتطبيق العملي لمبدأ علنية المحاكمة ومبدأ المواجهة بين الخصوم وضمانات حق الدفاع المختلفة مثل استجواب كل خصم لخصمه بنفسه أو بواسطة محاميه واستجواب شهود الخصم ضده واستجواب شهوده ومناقشة الأدلة من مستندات أو أدلة مادية وتقارير الخبراء وعرض أدلته في جلسة المحاكمة وطرحها للمناقشة الشفاهية وسماع الرد التلقائي على استجواب المحكمة للخصم والشهود وغيرهم ، لأن مبدأ الشفاهية يقتضي أن كل من يسأل يتعين عليه أن يجيب شفاهة ، وهذا كله ، في نهاية

---

(١١٦) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (١٦١).
(١١٧) قانون الإجراءات الجزائية ،المادة (٢٦٣).

المطاف ، يمكن القاضي من تكوين قناعته من خلال هذه المناقشة ويجعله يأخذ بعين الاعتبار رقابة الرأي العام لمدى احترامه لسيادة القانون وحرصه على تحقيق العدالة.

ويترتب على مبدأ شفاهية المحاكمة حق كل طرف في الدعوى ، لم يكن قادراً على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث فيها ، أن توفر له دولة القاضي مترجم يقدم له مساعدة مجانية(١١٨).

نص القانون اليمني أن تكون الدعاوي والمرافعات شفاهية أو تحريرية(١١٩)، وأوجب أن يعين في كل محكمة مترجمون ضمن موظفي المحاكم(١٢٠).

وفيما يتعلق بإجراءات المحاكمة الجنائية فقد أوجب القانون أن تكون شفاهية وألزم المحكمة باتباع هذا المبدأ.

ويشمل مبدأ شفاهية إجراءات المحاكمة (١٢١):

١- عرض الأدلة ، بما في ذلك ، سماع المحكمة اعترافات المتهم أو إقرار المدعى عليه وشهادات الشهود ومرافعات الخصوم وتقرير الخبراء وعرض الأدلة المادية ، وعرض الأشياء المضبوطة وتمكين الخصوم من رؤيتها ، وعرض وتلاوة المحاضر والمستندات وإخضاعها للمناقشة الشفوية .
٢- الاستجواب الشفاهي للمتهم والمجني عليه والشهود والمدعي بالحق المدني والمسؤول مدنياً .
٣- إجابة الأطراف على أسئلة المحكمة والخصوم شفاهياً ومن الذاكرة .
٤- تقدم المرافعات الختامية في المحاكمة الجنائية من قبل جميع الأطراف شفاهياً دون أية استثناء .

وأياً كان الأمر وسواء أكانت المحاكمة جنائية أو مدنية ، فإن إعمال مبدأ شفاهية المحاكمة يحقق تطبيق مبدأ حرية الدفاع ولاسيما مبدأ المواجهة بين الخصوم ،ومبدأ العلنية ومبدأ الاقتناع القضائي ، وبالتالي ، فإن الإخلال بمبدأ شفاهية المحاكمة يترتب عليه بطلان إجراءات المحاكمة والحكم الصادر فيها ، إذ أن الحكم الذي يعتمد على إجراءات باطلة أو دليل لم يطرح للمناقشة الشفاهية يكون باطلاً.

ع - حق تسجيل الدعوى وتدوين الإجراءات والأحكام

تسجيل الدعوى وتدوين الإجراءات من أجل أن تكون المحاكمة عادلة ويجب أن يحمي الإنسان ابتداء من الخضوع للمحاكمة دون وجه حق وإيجاد القواعد التي تمنع استخدام العدالة كسيف مصلت على رقاب الناس دون موجب ،

---

(١١٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (١٤) الفقرة (٣/و)
(١١٩) قانون السلطة القضائية ، المادة (٥/هـ) ، قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٢٣).
(١٢٠) قانون السلطة القضائية ، المواد (١٢١، ١٢٧،١٢٤).
(١٢١) قانون الإجراءات الجزائية ، المواد (٢٦٧،٢٦٦،٢٦٥،٢٦٤).

ودفـع النكـران والتزويـر وتطبيـق مبـدأ الرقابـة القـضائية علـى الأحكـام ومنـع الانحراف بالسلطة القضائية ، ومن أهم إجراءات الحماية القضائية التي تمثل إلى جانب مبدأ العلنية ومبدأ الشفاهية الضمان لإعمال الحق في محاكمة عادلة نشير بإيجاز إلى الآتي :

١- تسجيل الدعوى وتدوين إجراءات المحاكمة:-

يوجب القانون اليمني إيداع عريضة الدعوى والأوراق في ملف خاص لدى كاتب المحكمة المختصة ، وعلى الكاتب إعطاء الدعوى رقماً تراتيباً وتقييدها في سجل ويحدد لها جلسة بقرار من رئيس المحكمة ، وأن يرفق في ملف الدعوى المرافعات المكتوبة والشفاهية المثبتة من قبله في محضر الجلسة ، وأن يعطي الخصوم إيصال بالمستندات والأوراق المسلمة إليه ويثبتها على الملف(١٢٢).

تدون كافة إجراءات الجلسة والمرافعات الشفاهية والإثبات والقرارات الصادرة من المحكمة وأقوال الشهود وإقرارات الخصوم وطلباتهم أو اعتراضاتهم ، وبصفة عامة كل ما يجري في الجلسة(١٢٣).

٢- صحة رفع الدعوى :

لا يقوم الاختصاص الولائي للمحكمة للنظر في موضوع الدعوى أو الطعن إلا في حالة أن تكون الدعوى قد رفعت إليها بالطريقة والإجراءات الصحيحة والمواعيد المنصوص عليها في القانون.

ويكون رفع الدعوى الجزائية غير صحيح إذا كانت إحالة الدعوى غير صحيحة، وعدم صحة الإحالة يشمل تحريك الدعوى من غير ذي صفة وإحالة الدعوى دون تحقيق ،والتحقيق لا يتم إلاّ إذا جرى الاستجواب والمواجهة وكفلت فيه كل حقوق الدفاع التي كان يمكن أن تمكن المتهم من براء ساحته وعدم إقامة الدعوى عليه . وحق المتهم في مبدأ البراءة وحق الدفاع يمنع على القاضي النظر في موضوع الدعوى ، ويوجب على المحكمة الحكم بعدم قبول الدعوى، كما تكون الإحالة باطلة إذا تم التحقيق من قبل نيابة غير مختصة أو تمت الإحالة ممن لا يمتلكها قانوناً ،أو إذا كان محتوى الإحالة ، (قرار الاتهام) مخالفاً للقانون ، أو لم يتم تكليف المتهم بالحضور أو كان محتوى التكليف مخالفاً للقانون أو غير صحيح(١٢٤).

٣- صحة الحكم :

إن الغاية من كفال الحق في محاكمة عادلة وضماناتها الإجرائية والتنظيمية – هي تحقيق العدل والإنصاف بإصدار المحكمة حكماً صحيحاً ، ويجب أن يظهر الحكم مدى التزام المحكمة بالحق في محاكمة عادلة وإجراءاتها وتوفر الشرعية القضائية واحترام حقوق الدفاع من خلال إظهار أن الحكم قد سبق بالمداولة بين قضاة المحكمة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم ، وتصدر الأحكام

---

(١٢٢) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (١٠٧).
(١٢٣) قانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٣٢٠) وقانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (١٥٨) .
(١٢٤) قانون الإجراءات الجزائية، المواد (٤٥٧،٤٣٦،٤٣٥،٣٩٧،٣٩٥،٣٩١،٣٧٨،٣١٠،٣٠٩،٢٥٠،٢٢٣،٢٢١،١١٧،١٧٧،١١٥،١١٠،٣٢).

بأغلبية الآراء ويصدر الحكم في جلسة علنية يتم فيها تلاوة منطوقة مع موجز لأسبابه ، وأن يشمل الحكم على البيانات التي تظهر ذلك ، ومنها :
بيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه ونوع ورقم الدعوى وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة وتوقيعاتهم واسم عضو النيابة في القضايا الجزائية أو في حالة التدخل في القضايا المدنية وطلباته وأسماء الخصوم والبيانات المتعلقة بهم وطلباتهم ومحصل النزاع وأدلة الخصوم وحججهم ودفوعهم وطلباتهم والأسباب والأسانيد القانونية للحكم ومنطوقه ، يذيل الحكم بتوقيع كاتب المحكمة أو أمين السر وهيئة المحكمة(١٢٥) .
ويجب ان يحرر الحكم ببياناته وأجزائه التي نص عليها القانون .
يعد إغفال أي بيان من بيانات الحكم أو النقص فيه بما يؤدي إلى التجهيل في القضية أو القضاة الذين اشتركوا في سماع المرافعة والمداولة وتشكيل المحكمة إخلالاً بإجراءات التقاضي ويترتب عليه بطلان الحكم ، كما أن القصور في الوقائع وعدم الرد على الدفاع الجوهري يجعل الحكم باطلاً(١٢٦).
ولكي يعتد بأسباب الحكم واعتبار أنها قد حققت غايتها بما يؤدي إلى إستخلاص منطوق الحكم من قبل المحكمة بحياد من مجموع الحجج الواقعية والقانونية دون ميل ، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:-
١- عرض كاف ومفصل للأدلة الواقعية والقانونية التي يستند إليها الحكم.
٢- مناقشة الدفوع الجوهرية التي أبداها الخصوم أثناء نظر الدعوى والرد عليها .
٣- أن تأتي في إطار نسق موحد غير رافعة أو مناقضة لبعضها البعض ومنسقة مع منطوق الحكم وأن يقوم منطوق الحكم بالإتساق معها ويجد فيها سنده الوقائعي والقانوني ، وفي نهاية المطاف أن يؤدي كل ذلك إلى اتساق المنطوق وعدم تناقض فقراته ومحتواه.
ومجمل القول : فإن القانون اليمني يوجب على المحكمة الأعلى القضاء ببطلان الحكم الذي قام على إجراءات مخالفة لأحكام القانون الصريحة أو إذا كان الإجراء الذي خولف أو أغفل جوهرياً ، وعلى المحكمة أن تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها إذا كان البطلان يتعلق بالنظام العام ، ومن ذلك مخالفة أحكام القانون المتعلقة برفع الدعوى أو بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو بعلنية الجلسات أو تسبيب الأحكام أو حرية الدفاع أو بعلنية النطق بالأحكام أو إجراءات الطعن وكل عيب إجرائي جوهري يترتب عليه إهدار أي حق من حقوق المتقاضين وكل إجراء يتعلق بالنظام العام(١٢٧) ، وتعد الأحكام الصادرة عن

---

(١٢٥) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المواد (٢٢٥، ٢٢٨) ، قانون الإجراءات الجزائية ، المواد (٣٦٨-٣٧٢).
(١٢٦) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٢٣٠).
(١٢٧) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادتان (٢٣١، ٢٣٢) قانون الإجراءات الجزائية ، المادتان (٣٩٦،٣٩٧).

محكمة غير مختصة وغير مشكلة بموجب القانون أو من قاض انتهت ولايته أو فتح نزاعاً حسم بحكم قائم منعدمة بحكم القانون [١٢٨]

من هنا ، فإن الحق في محاكمة عادلة لا يتحقق ما لم تكفل ضماناته الإجرائية ـ الشكلية وإهدار أيٍّ من هذه الضمانات بجعل المحاكمة باطلة ولا يعتد بعمل القضاء المخالف لذلك.

الضمانات التنظيمية ـ المؤسسية لإعمال الحق في محاكمة عادلة

بالعودة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (١٤) منه ، يجد الراصد أن الحق في محاكمة عادلة لا يتحقق إلا بضمان إجراء المحاكمة : (بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون) وهذه الضمانات ، طبقاً لمعايير المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية ، لا تقوم إلا بوجود قضاء يتمتع بالاستقلال كسلطة ويكفل هذا الاستقلال دستور وقانون البلاد وبنية القضاء واحترام سلطته في الممارسة العملية ، وهو ما نبينه هنا ، فيما يتعلق باليمن ، وبإيجاز فيما يلي :-

مبدأ مشروعية القضاء :

يعد مبدأ الشرعية عنصراً جوهرياً في دولة القانون ولحماية حقوق الإنسان وحرياته، ودولة القانون ، هي الدولة التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون ، وقبل هؤلاء وأولئك انقياد القضاء للقانون وعدم خروج القاضي عن ولايته القانونية .

وعلى نقيض دولة ما قبل القانون (الأنظمة التسلطية) التي تتماثل مع رغبات الحكام ولا تنقاد هيئاتها لقواعد القانون التي تصدره ويسود فيها الظلم والتعسف ، فإن دولة القانون تتماثل مع القواعد الحقوقية السارية في البلاد ، وفيها يسود العدل وتصان حقوق الإنسان وحرياته .

ولعمل القضاء في كافة المجالات : المدنية والجزائية والإدارية والدستورية نتائج سياسية تتمثل بضمان الحقوق والحريات والمساواة بين المتقاضين في الدعاوى المدنية والجزائية ، علاوة على أن عمل المحاكم الإدارية والدستورية يتصل بصورة أكثر مباشرة بممارسة السلطة السياسية : فثمة يراقب القضاء تصرفات الحكام ضمن حدود القانون ، أي عبر تطبيق مبدأ الشرعية ، غير أن مبدأ الشرعية لا يقوم إلا باستقلال القضاء.

استقلال القضاء :

لقد حددت الصكوك الدولية المبادئ الأساسية لاستقلا السلطة القضائية وأوجبت على الصعيد الداخلي لكل دولة تحويل هذه المبادئ كاملة إلى تشريع داخلي بتجسيدها في الدستور والقانون والى واقع ملموس ، وأن تشمل استقلال ليس السلطة القضائية فحسب ، بل واستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء

([128]) قانون المرافعات والتنفيذ المدني المادة (١٥) .

النيابـة ومـن بـين مـن تتـوفر فـيهم النزاهـة والمعرفـة الكافيـة بالقـانون واسـتمرار تدريبهم مهنياً .

تقوم مبادئ استقلال السلطة القضائية على معيارين : الحق والواجب.

الأول : من واجب الدولـة في كفال الحق لكل إنسان أن يلجأ إلـى القضاء وأن تكـون قـضيته محـل نظـر منـصف وعلنـي مـن قبـل محكمـة مختـصة مـستقلة حيادية(١٢٩).

الثـاني : مـن واجـب جميـع هيئـات ومؤسـسات الدولـة الأخـرى البرلمانيـة والحكومية الالتزام الكلي باحترام السلطة القضائية ، ولا يجوز لأي أحد ، بمـا فـي ذلك المكلفين بانفاذ القوانين ، أن يحـاول التـأثير علـى قرار القاضـي عن طريـق فرض ما لا يصح من القيود أو العروض أو الضغوط أو التهديدات أو أي تدخل آخر لأي سبب(١٣٠).

ويمكن تقسيم مبادئ استقلال السلطة القضائية إلى مجموعات ثلاث :

الأولى : وتتمثل في أن المحاكمة العادلة لا تقوم وإعمال الحق فيها لا يتحقق إلا متى ما كانت بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية ونزيهة ومشكلة بموجب القانون ، تتولى القضاء في تحقيق العدالة والإنصاف دون أية قيود أو تـأثيرات أو إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات ، وتحترم ولايتها وأحكامها من قبل هيئات الدولة والمجتمع كافة وعلى جميع المسائل ذات الطابع القضائي ولا يجوز التـدخل فـي شـؤونها أو الإجـراءات القـضائية ولا تخـضع أحكـام القـضاء لإعـادة النظر من سلطة أخرى(١٣١) .

الثانيـة : أن تـوفر الدولـة المـوارد الكافيـة لتمكـين الـسلطة القـضائية مـن أداء مهامها بطريقة سليمة ، توفير الشروط الوظيفية والمادية لاستقلال القاضـي بمـا يمنع خضوعه للغير ويحصنه من الحاجة إليهم وتوفير الأمن والطمأنينة له وكفـال حرية القضاة في التعبير عن آرائهم وتكوين جمعيـاتهم المستقلة لحمايـة مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي(١٣٢).

الثالثة :- أن يطبق القضاء الإجراءات القانونية السليمة وأن يجري التقاضـي أمـام المحـاكم العاديـة وحظـر المحـاكم الاسـتثنائية والإجـراءات المـوجزة وضـمان سير الإجـراءات بعدالـة واحتـرام حقـوق المتقاضـين ، وتـوفر العلـم بالقـانون لـدى القاضي ، وأن يكون اختيار أو تعيين القضاة من بين من يحملون مؤهلات مناسبة فـي القـانون وتتـوفر فـيهم النزاهـة وتـوفير التـدريب المـستمر لـهم ، وضـمان عـدم قابلية القضاة للعزل ، إلا في حالة ارتكاب المخالفات القانونيـة التـي تستوجب ذلك وعبر الهيئة القضائية ، وضمان الحق في الترقية دون تمييز(١٣٣).

---

(١٢٩) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (١٤) الفقرة (١) ومبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، مبدأ (١) .

(١٣٠) مبادئ السلطة القضائية ، المبادئ (١،٢،٤).

(١٣١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (١٤) فقرة (١) ومبادئ استقلال السلطة القضائية ، المبادئ (١إلى ٥).

(١٣٢) مبادئ السلطة القضائية ، المبادئ (٧إلى ٩).

(١٣٣) العهد الدولي ... المادة (١٤) الفقرات (١،٢،٣،٤) ومبادئ السلطة القضائية ، المبادئ (١٥،١٠،٢٠).

وبـالعودة إلـى دسـتور الجمهوريـة اليمنيـة نجـد أنـه يكفـل اسـتقلال الـسلطة القضائية : سلطة و محاكم وقاضياً ونيابة ومحاماة ، حيث تنص المادة (١٤٩) منه على: "القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته ، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم " والمادة (١٥١) تنص على أن "القضاة وأعضاء النيابة العامة غير قابلين للعزل إلاّ في الحالات وبالشروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السلك القضائي إلى أي وظائف غير قضائية إلاّ برضاهم وبموافقة المجلس المختص بشؤونهم ما لم يكن ذلك على سبيل التأديب وينظم القانون محاكمهم التأديبية كما تنظم القانون مهنة المحاماة " ونصت المادة (٣) من قانون مهنة المحاماة على أن "المحاماة مهنة حرة مستقلة تمارس نشاطها وفقاً لأحكام القانون" والمادة (٤) نصت على أن : تضطلع مهنة المحاماة بالأهداف الرئيسية التالية :

١- العمل على تطبيق القوانين من خلال المساهمة مع أجهزة القضاء والنيابة العامة في إرساء وتثبيت سيادة القانون وعدالة التقاضي والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان.
٢- المساهمة مع أجهزة القضاء والنيابة العامة من أجل تيسير سبل العدالة وتبسيط إجراءات التقاضي وإزالة العراقيل والتعقيدات أمام المتقاضين.

لا يخضع القانون اليمني أحكام القضاء لغير رقابة المحاكم الأعلى درجة ، ويؤكد على أن الأحكام الباتة أو النهائية التي تحصنت من الطعن تحمل "قوة القضية المقضية" أو قوة الأمر المقضي به ، ولا يجوز الرجوع عنها وعلى الحكام والمواطنين أن يخضعوا لهذه الأحكام وليس لهم ولا يستطيعون إقامة دعوى جديدة في القضية التي حكم بها القضاء.

بيد أن مشروعية القضاء وقدرته على حماية الشرعية وصيانة حقوق الإنسان ، لا تتوفر وفقاً لأحكام الصكوك الدولية ، بمجرد النص على استقلالية السلطة القضائية وإنما يجب أن توفر هذه الاستقلالية الحق في المحاكمة أمام القاضي الطبيعي ويتحقق ذلك في الضمانات التي توفرها قواعد القانون الموضوعية والإجرائية والتنظيمية .

لا يمكن أن تتحقق المحاكمة العادلة دون توفر مشروعية من يتولى الفصل في المنازعات ، أو توفر الحق في المحاكمة أمام القاضي الطبيعي وصيانة هذا الحق الذي يشمل حق الإنسان في أن يحاكم أمام القضاء الطبيعي والمختصة بنظر القضية المعينة والمشكلة بموجب القانون والإحالة إلى القضاء أو رفع الدعوى بإجراءات صحيحة. ونبين ضمان هذا الحق والحقوق المتفرعة عنه في التشريع اليمني والممارسة العملية وبإيجاز ، فيما يلي :

الحق في المحاكمة أمام القضاء الطبيعي :

يعد القاضي حجر الزاوية في بناء النظام القضائي وتحقيق العدل والإنصاف وضمان محاكمة عادلة ، حيث أن القاضي يتخذ القرار الأخير بشأن حياة الإنسان وحرياته وحقوقه وواجباته وممتلكاته ، الأمر الذي يوجب على الدولة إيلاء الاعتبار الأول لدور القضاة بالنسبة إلى نظام القضاء وايلاء الأهمية أولاً لاختيارهم وتدريبهم وسلوكهم(١٣٤)، أي أنه على الدولة أن تختار القاضي من بين المؤهلين الأكفأ والأنزه وأن تمكنه من تطوير معارفه عن طريق التدريب وإعادة التأهيل ، وأن تحترم ولايته في القضاء عن طريق الكفال للقاضي تمام الاستقلال وتنفيذ أحكامه الواجبة التنفيذ وفقاً للقانون .

وإلى جانب أن الدستور اليمني قد كفل استقلال السلطة القضائية بمكوناتها الثلاثة وحظر إنشاء محاكم استثنائية، فقد قيد قانون المرافعات والتنفيذ المدني سلطة القاضي ، في قضائه بالقوانين النافذة وأوجب عليه تطبيق أحكامها، وأن يتقيد في ولايته بالشرعية القانونية ومشروعية القضاء ، إذ يجب أن يمارس القضاء في المكان والزمان طبقاً لقرار تعيينه ولا يجوز له أن يحكم بعد قبول استقالته أو فصله(١٣٥).

وحدد القانون الضوابط العملية لاستقلال وحياد القاضي ، والمتمثلة بـ: التسوية بين الخصوم ، عدم توجيه أحد الخصمين إلى الحجة أو تلقينه إياها أو تلقين الشهود ، وعدم إقامة علاقة معه أثناء نظر الدعوى تكون مدعاة للميل أو غطاء للرشوة والمحاباة مثل : تبادل الضيافة ، أو قبول الهدية منه ، وعدم جواز أن يمتنع عن الحكم فيما ولي فيه بدون وجه قانوني ، ويرتب على مخالفة القاضي لهذه الضوابط وأصول مهنة القضاء وآدابها أو إخلاله بشرف المهنة ، تقديم القاضي للمحاكمة الجنائية والتأديبية(١٣٦).

ولكي لا يقع القاضي أو عضو النيابة تحت طائل المحاسبة والعقوبة ، ألزمه القانون بالتنحي الوجوبي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه في الأحوال التي يكون فيها استقلالة وحياده محل شك ، بفعل صلته أو أحد أفراد عائلته بأطراف الخصومة : القرابة أو المودة والمصلحة أو الخصومة ، أو إذا كان قد أفتى في الدعوى أو ترافع أو كتب فيها أو كان قد سبق له نظرها وحكم فيها في درجة أدنى أو محكماً أو خبيراً أو شهد فيها وأبدى رأيه فيها قبل عمله بالقضاء بأية صورة كانت ، وإذا لم يبادر القاضي وعضو النيابة إلى التنحي يكون عمل المحكمة باطلاً ، علاوة على إخضاعهما للمساءلة القانونية(١٣٧) ، وينطبق ذلك على موظفي المحكمة من كتاب ومترجمين وغيرهم.

---

(١٣٤) مبادئ استقلال السلطة القضائية ، الديباجة.
(١٣٥) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المواد (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣).
(١٣٦) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المواد (٢٦-٣٢) ، وقانون السلطة القضائية ، المادة (١١١) وما بعدها.
(١٣٧) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادتان (١٢٨و١٢٩).

للخصوم رد القضاة وأعضاء النيابة ، إذا كان ثمة ما يجعل ميلهم إلى أحد الخصوم أو ضد أحد الخصوم أمراً محتمل الوقع(١٣٨).

الحق في المحاكمة أمام محكمة مختصة

يفضي إعمال مبدأ الحق في المحاكمة أمام محكمة مختصة عدم جواز تولي المحاكمة من قبل محكمة غير مختصة ، ولو تولت المحاكمة محكمة غير مختصة تكون المحاكمة باطلة بطلاناً يتعلق بالنظام العام ويكون الحكم الذي يصدر فيها منعدم الأثر القانوني ولا يتحصن الحكم بمضي المدة أو القبول الضمني أو الصريح ممن صدر ضده .

والاختصاص بموجب القانون اليمني نوعي ومكاني ، والاختصاص النوعي تراتبي وولائي ، ولا ولاية للمحكمة ما لم يتوفر لها ابتداء الاختصاص الولائي ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، ثم الاختصاص النوعي التراتبي والاختصاص المكاني ، وحيث أن النيابة العامة طبقاً لنص المادة (١٤٩) من الدستور هيئة من هيئات القضاء ، فإن اختصاص المحكمة النوعي – التراتبي والمكاني يستوجب توافر نفس الاختصاص للنيابة العامة تبعاً لذلك وعلى أساس نفس المعايير ، وقد بين ذلك الدستور في نص المادة (١٥٠) التي اعتبرت القضاء وحدة متكاملة ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال.

وحدد الدستور في مادته (١٥٣) الاختصاص النوعي التراتبي للمحكمة العليا – وهو الفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية والمنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وفقاً للقانون، المادة (١٥٣) الفقرة (د).

كما حدد في نفس المادة الاختصاص النوعي : الموضوعي والشخصي للمحكمة العليا.

الإختصاص النوعي الموضوعي ويتمثل في :

١- الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات. الفقرة (أ) .
٢- التحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المحالة عليها من مجلس النواب المتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه . الفقرة (ج) . والاختصاص النوعي – الشخصي ، ويتمثل في محاكمة رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء

---

(١٣٨) نفس المصدر المادة (١٣٢) .

ونوابه والوزراء ونوابهم وفقاً للقانون الفقرة (هـ) ومن هذه النصوص يستنتج الآتي :-

١- أن الاختصاص النوعي للمحكمة الدستورية في الدعاوي المدنية والتجارية والجنائية والإدارية لا يتوفر إلا على أساس تراتبي ، أي أنه لا يجوز لها إلا النظر في الطعون في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية عندما يجيز ذلك القانون.

٢-أن اختصاص محاكم الاستئناف في هذه الدعاوى هو اختصاص نوعي تراتبي فحسب ، أي أنه لا يجوز لها نظر هذه الدعاوى إبتداء ، وإنما يقتصر اختصاصها على النظر في الطعون في أحكام المحاكم الابتدائية التي لها الولاية العامة النظر في كافة هذه الدعاوى دون استثناء وتخضع أحكامها للطعن أمام محاكم الاستئناف التي تصدر أحكام نهائية في الدعاوى.

٣-ان الاختصاص النوعي الموضوعي الابتدائي يقتصر على المحكمة العليا دون محاكم الاستئناف وينحصر في الدعاوى الدستورية.

٤-إن الاختصاص النوعي الشخصي في القضايا الجنائية لا يكون إلا للمحكمة العليا وبسبب يتعلق بحماية الدستور أو الشرعية الدستورية ، أي في الدعاوي ذات الطابع الدستوري وفقاً لنص المادة (١٢٨) من الدستور التي أعطت مجلس النواب حق إصدار قرار اتهام رئيس الجمهورية ، ونائبه بالخيانة العظمى أو بخرق الدستور أو بأي عمل يمس استقلال وسيادة البلاد ، والمادة (١٣٩) التي أعطت لرئيس الجمهورية والمجلس النواب حق إحالة رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء إلى التحقيق والمحاكمة عما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية أعمال وظائفهم أو بسببها وبموجب قرار اتهام يصدره مجلس النواب ، وما عدا هذه الحالات المحددة حصراً لا يجوز محاكمة الأشخاص أمام محاكم غير عادية أو ذات اختصاص استثنائي وإلا كانت المحكمة استثنائية ولا تتوفر لها مشروعية القضاء ، أي أنها محكمة غير شرعية.

٥-أن الخصومة في الدعاوى الدستورية تنصب على مخالفة نصوص القوانين واللوائح للدستور ، ويترتب على الحكم فيها إلغاء النصوص المخالفة للدستور دون أن يترتب على الحكم أضرار بحقوق المدعى عليه، وتنصب الخصومة في الدعاوى ذات الطابع الدستوري على حماية مشروعية الحكم ويترتب حكم المحكمة معاقبة مسؤولي السلطة بسبب سوء استعمالها والانحراف بها وهم من المقيمين في عاصمة الدولة مكان تواجد المحكمة العليا وإجراء المحاكمة وهي محكمة يشمل اختصاصها المكاني كل البلاد ، فإنه لا يجوز فيما عدا ذلك وجود مثل هذا الاختصاص للمحكمة العليا.

وحدد كل من قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الإجراءات الجزائية الاختصاص النوعي التراتبي ومعايير الاختصاص المكاني : وذلك بأن تختص محكمة النقض بالفصل في الطعن بطريقة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في كل أنحاء البلاد إلى جانب الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم

الابتدائية في الأحوال التي يحددها القانون(١٣٩)والحالات المذكورة في القانون بالنسبة لأحكام الدرجة الأولى هي حالات الحكم بالإعدام أو الحد الذي يذهب بجزء من جسم الإنسان.

أضاف قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لعام ١٩٩٢م وتعديلاته للأعوام ١٩٩٦م و ١٩٩٩م و ٢٠٠١م اختصاص نوعي موضوعي جديد للمحكمة العليا : الدائرة الدستورية، وهو الفصل في الطعون في إجراءات الفرز ونتائج الاقتراع في الدائرة الانتخابية والاستفتاء(١٤٠). وهو اختصاص يتوافق مع حكم المادة (١٥٣) الفقرة (هـ) من الدستور .

وكما يتبين مما تقدم أن الدستور قد حصر رفع الدعوى المبتدأة أو الدفع إلى المحكمة العليا بلا دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات التشريعية ، والدعاوى الدستورية المتعلقة بمشروعية نتائج الانتخابات والاستفتاء وجرائم انتهاك الدستور ومن قبل كبار مسؤولي الدولة وعلة هذا الاختصاص ، هي ولاية الدائرة الدستورية في حماية الشريعة الدستورية ومشروعية الحكم وتولي السلطة عن طريق الرقابة على دستورية التشريع واستعمال السلطة التنفيذية . غير أن قانون السلطة القضائية خرج عن هذه الغاية وبالمخالفة الصريحة لأحكام المادة (١٥٣)من الدستور بإعطاء الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا اختصاص نظر الدعاوى المبتدأة. دعوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة من مجلس القضاء الأعلى في حق القضاة المتعلقة بنقلهم وندبهم متى كانت الدعوى منصبة على عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة ،ودعاوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك القرارات والدعاوى الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم(١٤١).

ونفس المخالفة وردت في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مهنة المحاماة ، حيث أعطى الاختصاص لهذه الدائرة بنظر الدعاوى المتعلقة بقرارات الهيئات المركزية لنقابة المحامين وطلب حل النقابة[1] .

أما محاكم الاستئناف ، فإن اختصاصها يقتصر على الاختصاص النوعي التراتبي ، أي نظر الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فحسب ، في إطار دائرة اختصاصها المكاني(١٤٣) والمتمثل بالأحكام الصادرة من محاكم أول درجة في المحافظة(١٤٤).

وتختص المحاكم الابتدائية دون غيرها بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى التي ترفع إليها أياً كانت قيمتها ونوعها ، وفي نطاق دائرة اختصاصها المحلي

---

(١٣٩) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٨٧) وقانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٢٣٣).
(١٤٠) قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لعام ٢٠٠١م ، المواد (١١٥،١١٩) وغيرها من المواد .
(١٤١) قانون السلطة القضائية ، المادة (١٠١).
(١٤٢) قانون المحاماة ، المادة (١١٤).
(١٤٣) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٨٨) قانون الإجراءات الجزائية ،المادة (٢٣٢).
(١٤٤) قانون السلطة القضائية المادة (٣٧).

(١٤٥)، والمتمثل بالمديرية في الغالب والمحافظة فيما يتعلق بالمحاكم التجارية ومحاكم الأحداث ومحاكم القضاء العسكري

وتجدر الإشارة إلى أن قانون السلطة القضائية قد أكد على حظر إنشاء محاكم استثنائية في المادة (٨/أ) ،غير أنه أجاز في الفقرة (ب) من نفس المادة إنشاء محاكم ابتدائية متخصصة في المحافظات ، وخص بالذكر محاكم الأحداث وبالعودة إلى الإجراءات التنظيمية التي اتخذت حينذاك يتبين ما اعتبر من قبيل المحاكم المتخصصة وما اعتبر من قبيل المحاكم الاستثنائية ، حيث تم إلغاء محكمة أمن الدولة والمحكمة المماثلة المحكمة الجنائية المتخصصة القائمة حينئذ في صنعاء ، باعتبارها محكمة استثنائية يحظر وجودها الدستور ، بينما أبقى على المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم القضاء العسكري القائمة وبالعودة إلى اختصاص الدائرة العسكرية بالمحكمة العليا يتبين أن اختصاص المحاكم الابتدائية العسكرية المتخصصة هو اختصاص نوعي موضوعي في الجرائم العسكرية ولا يتعداها إلى الجرائم العادية التي يتهم بارتكابها العسكريون ، أي أنه ليس لها اختصاص نوعي شخصي .

الحق في المحاكمة أمام محكمة مشكلة بموجب القانون :

تكتسب الأحكام حجيتها من تمتع المحكمة التي تصدرها بالمشروعية ومن أهم عناصرها: أن تكون المحكمة مشكلة بموجب القانون وأن يكون تشكيلها عند نظر النزاع المعين صحيحاً و إلاّ كان عملها أو حكمها هو والعدم سواء ، والحكم المعدوم لا يكون حجة حتى على من قبل به صراحة أو ضمناً ، ولا يستلزم الطعن به ويكفي إنكاره أو التقدم بدعوى انعدام الحكم أمام محكمة أول درجة وإن اصدرته محكمة أعلى درجة .

وتشكيل المحكمة يشمل القضاة والكتاب وممثلي النيابة العامة في القضايا الجنائية أو في حالة التدخل الوجوبي أو الجوازي للنيابة العامة في القضايا المدنية المنصوص عليها في القانون ويكون تشكيل المحكمة صحيحاً عندما تعقد جلساتها بحضور العدد الذي يحدده القانون من القضاة والكتاب وممثلي النيابة ، وأن يكون لكل منهم ولاية القضاء في هذه المحكمة بوجود قرار تعيين لا زال سارياً وممن يمتلكه قانوناً وأداء اليمين بالطريقة التي يحددها القانون وعدم زوال صفة المعين لأي سبب من الأسباب كالفصل أو الاستقالة أو صدور حركة قضائية لاحقة لم يكن مشمولاً بها .

مما تقدم في الفصل الثاني من هذه الدراسة يتبين أن القانون اليمني قد حدد التشكيل الصحيح للمحكمة بحضور الجلسات كافة أعضاء المحكمة من القضاة وممثل النيابة العامة وكاتب المحكمة ، وإصدار الحكم من قبل نفس قضاة المحكمة الذين سمعوا الدعوى والمرافعات ، علاوة أن يكون التعيين لكل منهم طبقاً لأحكام

(١٤٥) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادة (٨٩) قانون الإجراءات الجزائية ، المادة (٢٣١).

قانون السلطة القضائية وأن تكون ولايته قائمة أثناء إجراءات المحاكمة وأن يكون معيناً في المحكمة المنظور أمامها النزاع ولا يزال قرار التعيين قائماً ويكون قد أدى اليمين ، أي أن يكون قد تقيد كل منهم في ولايته للقضاء بالزمان والمكان طبقاً لقرار تعيينه(١٤٦).

وحيث أن مخالفة قواعد القانون من حيث تشكيل المحكمة ، يجعل إجراءات المحاكمة والحكم الصادر فيها باطلة بطلاناً يتعلق بالنظام العام ، فإن مخالفة قواعد التشكيل التنظيمية يترتب عليها انعدام شرعية سلطة القضاء ، الأمر الذي يجعل إجراءات المحاكمة تعدياً على سلطة القضاء ويجعل الحكم معدوماً وهو والعدم سواء ولا يتحصن بمضي المدة ولا يكتسب حجية بقبول الأطراف به.

والاستنتاج العام هنا ، هو أن الالتزام بالصكوك الدولية ، بما في ذلك المعاهدات الدولية ، وتحويل نصوصها إلى تشريع داخلي لا يمكن أن يوفر الضمان الفعلي لإعمال الحق في محاكمة عادلة دون قيام دولة القانون الذي يزيل الأزمة البنيوية لدولة ما قبل القانون ويجعل بنية الدولة وأسسها التشريعية ومنطلقاتها الفكرية نسقاً متكاملاً وموحد المضمون ، الأمر الذي يعني أن اليمن يحتاج من أجل ضمان إعمال هذا الحق إلى إصلاح دستوري وقانوني ومؤسسي وتعليمي – تربوي تتحقق من خلاله إقامة دولة القانون والحق .

تأهيل وتدريب القضاة

مما تقدم يتبين أن الحق في المحاكمة أمام القاضي الطبيعي لا تتحقق الغاية منه إلاّ في حالة أن يكون متوفراً في القاضي العلم بالقانون الذي يمكنه من الاجتهاد وتحقيق العدل بين الناس وحماية شرعية الحكم وحقوق الإنسان .

اشترط قانون السلطة القضائية اليمني في مادته (٥٧/ج) أن يكون القاضي حائزاً على شهادة من المعهد العالي للقضاء بعد الشهادة الجامعية في الشريعة والقانون ، أو في الحقوق من إحدى الجامعات المعترف بها في الجمهورية اليمنية

([١٤٦]) دستور الجمهورية اليمنية ، المادة (١٥٠) قانون المرافعات والتنفيذ المدني ، المادتان (٧و٩).

القسم الثاني : رصد إجراءات المحاكمة العادلة

أ ـ أهداف مراقبة المحاكمة ورصد إدارة شؤون القضاء

١ـ هناك أهداف أوّلية لمراقبة المحاكمة منها: الهدف الأول هو الرصد المباشر من أجل إعداد تقرير مستقل ومحايد عن الجلسات، والهدف الثاني هو الرقابة الشعبية على أداء القضاء واحترام سيادة القانون ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد القضاء على توخي العدل والإنصاف، الهدف الثالث هوأن الرقابة تبعث الأمل لدى أطراف النزاع في الإنصاف لخضوع المحكمة لمراقبة المجتمع المدني.

وفي نهاية المطاف فإن الهدف النهائي من المراقبة للمحاكمات هو إصلاح القضاء بما يجعله قادراً على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وصيانة الشرعية القانونية ومشروعية الحكم وتحقيق العدل للجميع .

٢ـ ثمة مسائل هامة تتطلب من الراصد عند مراقبة المحاكمة إيلاءها إهتماماً والمتمثلة بالتأكد من أن المحاكمة تسير وفق إجراءات قانونية عادية ولسيت موجزة وتكفل حقوق الدفاع للأطراف كافة على قدم المساواة وبما يحقق إقامة العدل ومن عدم إفلات من يقوم بانتهاك حقوق الإنسان من العقاب، ويحق بالطبع لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التمتع بمحاكمة منصفة، ولكن المجتمع يحتاج بنفس القدر إلى أن يتأكد من تقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة، (أنظر الفرع فاء من الفصل الرابع تحت عنوان "مبادئ عدم الإفلات من العقوبة")، ومن هنا يضطلع مراقبو المحاكمات بمهمة وهي التأكد من تحقيق العدل ومن عدم إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقوبة.

٣ـ على أن المحاكمات ليست سوى جزء صغير للغاية، ولكنه أكثر وضوحاً في العادة، في أداء نظام القضاء، ولذلك، هناك هدف أعم ، وهو أن ينظرالناشطون في مجال حقوق الإنسان إلى مراقبة المحاكمة باعتبارها جزءاً من استعراض ووصف كاملين لجميع الوظائف والهياكل في إدارة شؤون القضاء.ومثال ذلك أن عمليات مراقبة المحاكمات قد تكون وسيلة لتقييم احتياجات النظام القانوني. وإجراء تقييم أوسع قد يتطلب معرفة وتعريف بمختلف المحاكم على كل مستوى وطني أو محلي، ومكتب عضو النيابة، والشرطة ومسؤولي السجون، الخ، ودورهم في كل خطوة من إجراءات المحكمة من التوقيف أو تقديم الدعوى ومروراً بالتحقيق وحكم المحكمة والاستئناف والنقض، وما هي أنواع التدريب الأكاديمي والمهني التي حصل عليها مختلف العاملين في النظام القانوني؟ وما هي ظروف عملهم؟ وما هي مواردهم المادية؟ والى أي مدى يقوم النظام بأداء وظائفه؟ وكيف يدرك مختلف الفاعلين في النظام القضائي أدوارهم وما هي المساعدة/التدريب الذي يعتقدون أنه سيكون مفيداً؟

ب- الإفادة بالمعلومات والبحث قبل المراقبة

٤- ينبغي أن يتعرف الراصد في مجال حقوق الإنسان الذي يعمل كمراقب للمحاكمة على التأريخ والمكان الذي ستجري فيه المحاكمة، وينبغي أيضا أن يحصل المراقب على معلومات أساسية عن الأحداث المحددة التي أفضت إلى المحاكمة. وينبغي، إن أمكن، أن يستعرض المراقب تقارير المراقبة في الماضي وأحكام قانون الإجراءات الجزائية، وقانون العقوبات والجرائم ، ونصوص الدستور والإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، والوثائق القانونية والتقارير الصحفية.

ج - البيانات العامة قبل وأثناء وبعد المراقبة

٥- ينبغي على الراصد بصفة عامة عدم إصدار أي بيانات عامة عن الوقائع التي يستخلصها المراقب قبل نهاية المحاكمة، ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة في بعض الحالات إلى بيان عام في بداية المراقبة لتوضيح الغرض من مراقبة المحاكمة أو عند نهايتها من اجل استدعاء الإنتباه إلى القضية، وفي كل حالة، لابد من تقييم الفائدة المتوقعة لأي بيان عام في مقابل العواقب المحتملة.

د - الاتصالات والمقابلات بعد الوصول إلى مكان المحاكمة

٦- قبل البدء في مراقبة المحاكمة، ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان أن يجري اتصالات ومقابلات مع عدد من الأشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات وتفاصيل ضرورية لمساعدته على فهم القضية والحالة المحيطة بها، وقبل الوصول إلى موقع المحاكمة. وينبغي للراصد الذي يقوم بالمراقبة أن يحافظ على التوازن، وذلك بالاتصال بعضو النيابة والقاضي ومسؤولي الحكومة وغيرهم ممن يمكنهم تقديم معلومات مفيدة، فضلاً عن المتهم ومحامي الدفاع. وكما هو معهود دائما، يجب أن يكون المراقب غير متحيز ومستقلاً.

٧- وعند إجراء مقابلة مع المدعى عليه، ينبغي أن يحاول الراصد في مجال حقوق الإنسان القيام بذلك في مكان يتيح أقصى درجة من الأمان والتحقق من الحالة العقلية والبدنية للمدعى عليه وظروف احتجازه، وعلى الراصد تقدير مقابلة المدعي عليه بمفرده أو في حضور محامية.

هـ - إمكانية الوصول إلى ملف (دوسيه) المحاكمة

٨- على الراصد أن يسعى للحصول على الوثائق الرئيسة التي ستستخدم في قاعة المحكمة والتي ستكون أساسية لتحقيق فهم كامل للمحاكمة، كما ينبغي أن يتحقق من أن محامي الدفاع قد حصل على الملف والوثائق الضرورية.

و - الجلوس في قاعة المحكمة وتدوين الملاحظات

٩- لراصد حقوق الإنسان الحق في دخول قاعة المحكمة لأن المحاكمة علنية،واختيار مكان مناسب للحفاظ على مظهر عدم التحيز ولتسهيل مراقبة

المحاكمة، وينبغي أن يختار المراقب الجلوس في مكان ظاهر ومحايد في قاعة المحكمة

١٠- يجب على الراصد تدوين ملاحظات كثيرة أثناء المحاكمة، بصورة سريعة وألا يبدأ في إعداد تقارير أو التصريح عنها إلا بعد الوصول إلى مكان آمن.

ز - مواعيد تقديم تقرير المراقب وإعدادها وجوهرها

١١- ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان بعد المراقبة إعداد تقرير على وجه السرعة، وحتى تكون المراقبة فعالة، لما وبينما تتسم السرعة بأهمية حيوية لكي تكون المراقبة فعالة ، ينبغي، لدواعي الأمن، ألا يبدأ المراقب عموما في كتابة التقرير حتى يصل إلى مكان آمن، وينبغي كتابة التقرير بلغة يمكن للمنظمة استخدامها.

١٢- وبقدر ما يسمح به الوقت، ينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان إدراج المعلومات التالية في تقاريرهم:

(١) **خلفية القضية؛**

(٢) **وقائع القضية** كما حدثت في المحاكمة والرصد المستقل، مع التشديد بصفة خاصة على أدلة الإدعاء والدفاع، والتهم، والقوانين المستند إليها، والإجراءات السابقة للمحاكمة، وعملية المحاكمة، والحكم؛

(٣) **الحالة العقلية والبدنية للمتهم** وظروف الإحتجاز؛

(٤) **تقييم** مدى توافر شروط المحاكمة العادلة؛

(٥) **خاتمة** (مشفوعة بتوصيات)

١٣- ويمكن إلحاق ما يلي بالتقرير:

(١) نسخة من أمر التكليف بمراقبة المحاكمة أو التعليمات الصادرة من المنظمة؛

(٢) نسخ من قرارات المحكمة والقوانين ذات الصلة؛

(٣) نسخ من قرار الاتهام وقائمة الادلة والقيد والوصف ومحاضر الجلسات إن وجدت وحكم المحكمة؛

(٤) وصف لمنهجية عمل الراصد فيما يتعلق بالمراقبة، بما في ذلك المواد التي خضعت للدراسة والأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم (بالقدر الذي لا يتعارض مع المخاوف الأمنية)؛

(٥) المواد الحساسة، مثل الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف الخاصة بالأشخاص الذين قد يتعرضون للخطر من جراء إفشائها (ينبغي حذف هذه المواد من أي تقرير منشور)؛

(٦) نسخ من مقالات الصحف التي تشير إلى المحاكمة والى وجود راصد حقوق الإنسان، مع ذكر أسماء الصحف وتواريخ النشر؛

ح ـ مراقبة المحاكمة مقترنة بعمليات الرصد الأخرى

١٤- ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان، متى أمكن، أن يراقب الجلسات بالتوازي مع عملية رصد خارج المحكمة ومن ذلك المعلومات المتصلة بتحيز القاضي أو ممارسة ضغوط على محامي الدفاع من الحكومة، ما إذا كان الادعاء يتيح لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الإفلات من العقاب عن طريق عدم التماس العدالة في انتهاكات سابقة. وذلك من خلال المقابلات خارج المحاكمة بدلاً من أن تكون جلسات قضائية.

١٥- ينبغي للراصد أن ينظر في جميع الأدلة المتاحة ويقيمها بدقة، وأن يتأكد من مصداقية الوثائق التي يحصل عليها عن طريق استخدام أساليب مثل تحري المعلومات من مختلف المصادر وتوخي الحذر عند جمع المعلومات من الأشخاص.

التذييل ١ للفصل التاسع

قائمة مرجعية: عناصر المحاكمة المنصفة[١٤٧]

١- الناس جميعاً سواء أمام القضاء.[١٤٨]

٢- من حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف.[١٤٩]

٣- علانية المحاكمة.[١٥٠]

٤- المثول أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية.[١٥١]

٥- المثول أمام محاكم منشأة فقط بحكم القانون.[١٥٢]

٦- من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً.[١٥٣]

٧- لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية[١٥٤]:

(أ) أن يتم إعلامه سريعاً وبالتفصيل ، وفي لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها[١٥٥]؛

(ب) أن يُعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه[١٥٦]؛

(ج) أن يتصل مباشرة بمحام يختاره بنفسه[١٥٧]؛

(د) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له[١٥٨]؛

(هـ) أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره[١٥٩]؛

(و) أن يُخطَر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه[١٦٠]؛

---

[١٤٧] وثيقة داخلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٩٥). أنظر أيضاً الفروع الخاصة بالتوقيف والاحتجاز الواردة في الفصل التاسع: "الزيارات للمحتجزين" للحصول على معلومات إضافية متصلة بالحقوق قبل المحاكمة.

[١٤٨] المادة ١٤ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (١٦) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني.

[١٤٩] نفس المرجع السابق.

[١٥٠] يجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن اخل بمصلحة العدالة، الا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتنازل عن خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال. المادة ١٤ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٥٤ من الدستور .

[١٥١] المادة ١٤ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٤٩ من الدستور.

[١٥٢] نفس المرجع السابق والمادة ١٥٠ من الدستور.

[١٥٣] المادة ١٤ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٤٩ من الدستور والمادة ٤ من قانون الاجراءات الجزائية.

[١٥٤] المادة ١٤ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[١٥٥] المادة ١٤ (٣) (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٨ /ج من الدستور.

[١٥٦] المادة ١٤ (٣) (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٩ من الدستور والمادة ٩ من قانون الاجراءات الجزائية.

[١٥٧] المادة ١٤ (٣) (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٨ (ب) والمادة ٤٩ من الدستور والمادة ٩ من قانون الإجراءات الجزائية.

[١٥٨] المادة ١٤ (٣) (ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٨/ج من الدستور.

[١٥٩] المادة ١٤ (٣) (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[١٦٠] المادة ١٤ (٣) (د) والمادة ٤٩ من الدستور والمادة ٩ من قانون الاجراءات الجزائية.

(ز) أن تزوده المحكمة حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجرا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر[١٦١]؛
(ح) أن يناقش شهود الاتهام وأن يناقش شهود النفي بذات الشروط[١٦٢]؛
(ط) أن يُزوَّد مجاناً بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة[١٦٣]؛
(ي) ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.[١٦٤]

٨- لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقا للقانون، إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه.[١٦٥]

٩- حين يكون قد صدر على شخص ما حكم نهائي يدينه بجريمة، ثم أبطل هذا الحكم أو صدر عفو خاص عنه على أساس واقعة جديدة أو واقعة حديثة الاكتشاف تحمل الدليل القاطع على وقوع خطأ قضائي، يتوجب تعويض الشخص الذي أنزل به العقاب نتيجة تلك الإدانة، وفقاً للقانون، ما لم يثبت أنه يتحمل، كلياً أو جزئياً، المسؤولية عن عدم إفشاء الواقعة المجهولة في الوقت المناسب.[١٦٦]

١٠- لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقاً للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد.[١٦٧]

١١- لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي.[١٦٨]

١٢- لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة.[١٦٩]

١٣- إذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف.[١٧٠]

١٤- لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي.[١٧١]

---

[١٦١] المادة ١٤ (٣) (د) والمادة ٤٩ من الدستور والمادة ٩ من قانون الاجراءات الجزائية.
[١٦٢] المادة ١٤ (٣) (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجزائية .
[١٦٣] المادة ١٤ (٣) (و) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣٣٥ من قانون الاجراءات الجزائية .
[١٦٤] المادة ١٤ (٣) (ز) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٨ (ب)من الدستور والمادة ٦ من قانون الاجراءات الجزائية.
[١٦٥] المادة ١٤ (٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجزائية والمادة ٢٧٢ مرافعات.
[١٦٦] المادة ١٤ (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[١٦٧] المادة ١٤ (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.ويعرف ذلك باسم "الخطر المزدوج" أو "المحاكمة على ذات الجرم مرتين." والمادة ١٢ من قانون المرافعات .
[١٦٨] المادة ١٥ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لا يخل ذلك بمحاكمة أو معاقبة شخص على أفعال ارتكبها وكانت جنائية بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي العرفي، مثل جرائم الحرب والتعذيب والرق وإبادة الأجناس، الخ. (أنظر المادة ١٥ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٤٧ من الدستور.
[١٦٩] المادة ١٥ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لا يخل ذلك بمحاكمة أو معاقبة شخص على أفعال ارتكبها وكانت جنائية بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي العرفي، مثل جرائم الحرب والتعذيب والرق وإبادة الأجناس، الخ. (أنظر المادة ١٥ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٤) من قانون الجرائم والعقوبات.
[١٧٠] المادة ١٥ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لا يخل ذلك بمحاكمة أو معاقبة شخص على أفعال ارتكبها وكانت جنائية بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي العرفي، مثل جرائم الحرب والتعذيب والرق وإبادة الأجناس، الخ. (أنظر المادة ١٥ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،والمادة ٤ من قانون الجرائم والعقوبات .
[١٧١] المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣٦٣ (٦) من قانون المرافعات.

الفصل العاشر

مراقبة الإنتخابات

الفصل العاشر

مراقبة الانتخابات

أ ـ المعايير الدولية للإنتخابات الحرة والنـزيهة

١ـ المشاركة في الحكم وعدم التمييز

١- يكفل الدستور اليمني حق كل مواطن في المشاركة في إدارة شؤون البلاد وحق الانتخاب والترشيح والاستفتاء وذلك في المواد ٤٣,٤٢,٤ باعتبارها حقوقاً سياسية من حقوق الإنسان وتنص المادة ٢١ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "إرادة الشعب هي مناط السلطة، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت."

٢- وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٦٣ من الدستور على اجراء انتخابات عن طريق الإقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي ، إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن في المادة ٢٥ (ب) أن لكل مواطن الحق والفرصة في "[أن] يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين..."

ويُطبق **الحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة** تطبيقاً عاماً وبدون تمييز. وتنص المادة ١ من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة والمادة ٧ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على **حق المرأة في التصويت في جميع الإنتخابات على قدم المساواة مع الرجل**. وعملاً بالمادة ٥ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، "تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكل أشكاله وبضمان حق كل إنسان ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما في التمتع بالحقوق [السياسية]، ولاسيما حق الاشتراك في الانتخابات-**اقتراعاً وترشيحاً**- على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة...". (أنظر أيضا المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

٢ـ الحقوق الأساسية[١٧٢]

٣- تحمي صكوك حقوق الإنسان الدولية أيضاً عدداً من الحقوق الأساسية التي يعد التمتع بها حاسماً لأي عملية انتخابية حقيقية، والحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة يتضمن هذه الحقوق، بما فيها:

[١٧٢] حقوق الإنسان والانتخابات، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفصل الثالث، الصفحات من ٦ إلى ٨.

- **الحق في حرية التعبير**- العملية الانتخابية آلية، الغرض منها هو التعبير عن الإرادة السياسية للشعب، ولذلك يجب توطيد حماية الحق في التعبير عن الأفكار الحزبية خلال فترة الانتخابات.[١٧٣]
- **الحق في حرية الرأي**- الحرية غير المشروطة في اعتناق رأي سياسي تعد أمراً حتمياً في سياق الانتخابات نظراً لاستحالة التأكيد الرسمي للإرادة الشعبية في بيئة تغيب عنها هذه الحرية أو تخضع فيها لقيود بأي طريقة.[١٧٤]
- **الحق في التجمع السلمي**- يجب احترام حق التجمع حيث أن المظاهرات العامة والتجمعات السياسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية وتتيح آلية فعالة لنشر المعلومات السياسية على الجمهور.[١٧٥]
- **الحق في تكوين الجمعيات**- يشمل هذا الحق بوضوح الحق في تكوين المنظمات السياسية والمشاركة فيها، واحترام هذا الحق أمر حيوي أثناء العملية الانتخابية نظراً لأن القدرة على تكوين أحزاب سياسية والانضمام إليها يمثل واحدة من أهم الوسائل التي يمكن أن يشارك بها الشعب في العملية الديمقراطية.[١٧٦]

٤- أنظر الفصل الثالث المعنون **"نبذة عامة عن معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني"** للحصول على مزيد من التفاصيل عن المعايير الدولية المتصلة بهذه الحقوق. وتشمل الحقوق الأخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية الحق في حرية التنقل، وتنظيم اتحادات العمال، ومشاركة الشخص في إدارة شؤون الحكم، والتحرر من التمييز لأسباب سياسية و الحق في التحرر من القتل التعسفي في الظروف التي تتسم بصعوبة خاصة.

ب - أهداف مراقبة الإنتخابات

٥- يمكن أن يحقق رصد الإنتخابات سبعة أغراض على الأقل:

- الغرض الأول والرئيس في الواقع هو **ضمان** إجراء **تقييم** للعملية الانتخابية **يتسم بالاستقلال وعدم التحيز والموضوعية**.
- وثانياً، يمكن إجراء الرصد **لتشجيع قبول نتائج الإنتخابات**.
- وثالثاً، يمكن إجراء مراقبة الإنتخابات **لتشجيع المشاركة ولبناء ثقة المنتخب** في العملية الانتخابية.
- والغرض الرابع هو **ضمان سلامة العملية الإنتخابية**، بما في ذلك ردع وكشف العنف والإرهاب والتزوير.

---

[١٧٣] المرجع السابق، صفحة ٧.
[١٧٤] المرجع السابق، صفحة ٧.
[١٧٥] المرجع السابق، صفحة ٨.
[١٧٦] المرجع السابق، صفحة ٨.

- وخامساً، هناك حاجة إلى رصد حماية جميع حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات.
- وسادساً، يسهّل **رصد الانتخابات فض المنازعات**، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالعملية الانتخابية، اذ تمثل تقارير منظمات المجتمع المدني مصادر مستقلة لحدوث الانتهاكات أوعدم حدوثها.
- وسابعاً، يمكن أن **يوفر** رصد الانتخابات **دعماً غير مباشر للتربية الوطنية** وبناء المجتمع المدني.

ج ـ مدة المراقبة

٦- المشاركة الفعالة للراصدين باعتبارهم مراقبين تتطلب وجودهم من بداية العملية الانتخابية وفي كل مراحلها: تقسيم الدوائر ، القيد والتسجيل والطعون ، الترشيح والطعون ، الحملات الانتخابية والطعون ، الإقتراع والفرز واعلان النتائج والطعون.

١ـ قضايا حقوق الإنسان الرئيسة

٧- يحتاج عموماً الراصدون الذين يعملون كمراقبين للانتخابات إلى معرفة :[١٧٧]

(١) ما إن كانت **حرية التنقل والتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير** قد حظيت بالاحترام أثناء فترة الإنتخاب؛

(٢) ما إن كانت جميع الأحزاب قد أجرت **أنشطتها السياسية في حدود القانون؛**

(٣) ما إن كان أي حزب سياسي أو جماعة ذات اهتمام خاص قد خضعا **لقيود تعسفية وغير ضرورية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام** أو فيما يتعلق عموماً بحرية توصيل آرائها؛

(٤) ما إن كانت **الأحزاب والمرشحون** والمؤيدون قد تمتعوا بالأمن على قدم المساواة؛

(٥) ما إن كان الناخبون قد استطاعوا **التصويت بحرية** بدون خوف أو تهديد؛

(٦) ما إن كان هناك حفاظ على **سرية الاقتراع؛**

(٧) ما إن كان الاقتراع قد جرى في مجمله بطريقة **تتفادى التزوير والخروج على المبادئ القانونية**.

٢ـ الجماعات المعنية

٨- ينبغي أن يسعى الراصد إلى تقرير موقف وانطباعات الجماعات المعنية عن طريق طرح الأسئلة التالية:

---

[١٧٧] Guy S. Goodwin-Gill, *Free and Fair Elections: International Law and Practice* 62 (1994).

(١) ما هي مخاوف **كل واحد من الأحزاب السياسية المتنافسة؟**
(٢) ما هي مخاوف **منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية؟**
(٣) ما هي مخاوف **منظمات حقوق الإنسان الدولية المعنية؟**
(٤) ما هي مخاوف **الأوساط القانونية؟**
(٥) هل **وافق** جميع **اللاعبين الوطنيين الرئيسين علناً على الإلتزام بنتيجة** الإنتخابات؟
(٦) ما هي مخاوف **الأوساط الدبلوماسية ؟**

٣- البنية الأساسية الوطنية

٩- وينبغي أن يندرج ضمن الرقابة غلى الانتخابات الاجابة على الأسئلة المتعلقة بالبنية الأساسية للعملية الإنتخابية ، خاصة ما يلي:
(١) هل تتمتع الإدارة الانتخابية بالإستقلال عن الحكومة وبالحياد و**بخبرة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟**
(٢) هل تتمتع **الأحزاب** السياسية **بخبرة في المشاركة في الانتخابات المتعددة الأحزاب؟**
(٣) هل **تستطيع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الوشيكة؟**
(٤) هل تتمتع **الهيئة القضائية بالاستقلال الكافي وحسن الأداء** اللذين يتيحان لها الحكم في أمور الانتخابات؟

١٠- كما يكون على الراصد عند العمل بمراقبة الانتخابات الاجابة على الاسئلة المتعلقة بقوانين البلد وإجراءاته على الأخص ما يلي:
(١) هل **تحترم القوانين والإجراءات المعايير الدولية؟**
(٢) وهل **تعبر عن الاحتياجات الخاصة والطموحات والواقع التأريخي** للشعب ؟
(٣) وهل **تعبر عن الإرادة السياسية** وحق الشعب في تقرير مصيره؟
(٤) وهل تحترم سيادة القانون في ممارسة العملية ؟

د - رصد الانتخابات [١٧٨]

١١- عند مراقبة عملية الإنتخاب، قد تقسم عملية الرقابة إلى أربع فترات هي: الاستعدادات السابقة للإنتخابات وفترة الحملة الانتخابية، والتصويت، وعد الأصوات، والمتابعة اللاحقة للانتخابات.

١- رصد الاستعدادات السابقة للإنتخابات: تقسيم الدوائر ، القيد والتسجيل والطعون ، الترشيح وفترة الحملة الإنتخابية

- **وضع قانون للإنتخابات وإجراءاتها**

[178] يستند هذا الجزء بصورة أساسية إلى *حقوق الإنسان والانتخابات* الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،HR/P/PT/2 ، ١٩٩٤.

١٢- ينبغي أن تحترم عملية تحديد الدوائر والحدود الانتخابية المعيار الدولي الخاص بالاقتراع على قدم المساواة بين الناخبين، وينبغي ألا يكون الهدف من هذا التحديد تمييع أو استبعاد أصوات أي مجموعات أو مناطق جغرافية معينة.

١٣- تأخذ إجراءات التحديد المنصف للدوائر الانتخابية في الاعتبار نطاقاً من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الديمغرافية المتاحة، والسلامة الإقليمية، والتوزيع الجغرافي، والتضاريس، الخ. وإذا كان التحديد يستند إلى بيانات التعداد، ينبغي على الراصد أن يبين ما إن كان التعداد دقيقاً ام لا؟ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توزيع مراكز الاقتراع على نحو يضمن المساواة في الوصول إليها داخل كل دائرة انتخابية.

١٤- وينبغي أن تحظر القوانين والإجراءات الانتخابية منح مزايا غير منصفة للمرشحين الذين تدعمهم الحكومة، ويجب أن تكون الأحكام المتعلقة بمؤهلات المرشحين واضحة ويجب ألا تنطوي على تمييز ضد المرأة أو جماعات عنصرية أو إثنية معينة، ويجب أن يخضع فاقد الأهلية لوضع مستقل.

١٥- وينبغي ألا تواجه الأحزاب السياسية قيوداً غير معقولة على المشاركة أو إجراء الحملات الانتخابية، وينبغي توفير حماية بمقتضى القانون لأسماء الأحزاب ورموزها، وينبغي أن ينشئ القانون بوضوح إجراءات تسمية مرشحي الأحزاب ومندوبيهم ، ومتطلبات وقت ومكان الترشيح، وتمويل الحملات، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفر توقيت إجراء الانتخاب وقتاً كافياً للحملات والجهود الإعلامية العامة.

- **رصد إدارة شؤون الانتخابات**

١٦- ينبغي أن تضمن أحكام القانون تطبيق هيكل إداري موضوعي وغير متحيز ومستقل وفعال، وينبغي على الراصد الإنتباه بعناية إلى الأحكام الخاصة بالتعيين والمكافأة والواجبات والسلطات والمؤهلات وهيكل تقديم تقارير القائمين على إجراءات إدارة العمليات الانتخابية، ويجب أن يجيب الراصد على الأسئلة التالية :

(١) هل الهيئة المعنية بادارة الانتخابات مشكلة بصوره متوازنة من الاحزاب؟

(٢) هل تتمتع بالاستقلال والحياد؟

(٣) هل يتم تعيين الموطفين الإداريين والفنيين في الإدارة الانتخابية وفقاً لمعايير الحياد و التأهيل ؟

(٤) هل يتدخل مسؤولو السلطات التنفيذية والتشريعية في العمليات الانتخابية وإدارة شؤونها أو ممارسة الإخافة والتخويف؟

١٧- ويجب أن تتوفر في الموظفين على جميع المستويات مؤهلات حسن الأداء، كما ينبغي أن يكون الموظفون معزولين عن التحيز والضغط السياسي، والتدريب المسبق الكافي حتمي لجميع المسؤولين عن الانتخابات. وينبغي إجراء جميع الأنشطة الانتخابية، بما فيها عملية صنع القرار والعملية القانونية وتنظيم

الأنشطة، على نحو يتسم بالشفافية الكاملة، وبالإضافة إلى ذلك، لابد من وجود إجماع عام بشأن الهيكل الإداري لإدارة الانتخابات.

- **رصد القيد والتسجيل**

١٨- في حالة التسجيل المسبق للناخبين، يجب تنظيم العملية تنظيماً دقيقاً لضمان إنصاف وفعالية الأحكام المتعلقة بأهلية الناخبين ومتطلبات الإقامة وقوائم الانتخاب والسجلات ووسائل الطعن في تلك الوثائق. وينبغي أن تتاح قوائم الناخبين للأحزاب المعنية.

١٩- ويجب ألا تمثل عوامل فقد الأهلية تمييزاً غير مسموح به، وينبغي أن يتم تقييدها لتوفير الحد الأقصى المعقول من حق الشعب في الانتخاب، ويجب أن تتسع إجراءات التسجيل للمشاركة الواسعة وألا ينجم عنها حواجز تقنية غير ضرورية أمام مشاركة الأشخاص المتمتعين بحق التسجيل .

- **رصد توعية المواطنين**

٢٠- ينبغي توفير التمويل والإدارة لتوعية الناخبين توعية موضوعية وغير حزبية وللحملات الإعلامية، وينبغي أن تقوم حملة توعية الناخبين على أساس تجربة السكان في التصويت، وينبغي إحاطة الجمهور علماً بمكان وزمان وكيفية التصويت، كما ينبغي توعية الجمهور بأسباب أهمية التصويت.

٢١- وينبغي إتاحة الكتابة بشان الانتخابات على نطاق واسع ، وينبغي أن تشجع توعية الناخبين على مشاركة الجميع، بمن فيهم أفراد الاقليات والمرأة، وينبغي استخدام طرق الوسائط المتعددة لتوفير توعية فعالة للمواطنين على مختلف مستوياتهم من القدرة على القراءة والكتابة، وينبغي أن تمتد حملات توعية الناخبين في جميع أرجاء إقليم البلد، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.

- **رصد وسائل الإعلام**

٢٢- ترتيبات الإنصاف في وصول المرشحين والأحزاب إلى وسائل الإعلام تتسم بأهمية خاصة عندما تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسة، وينبغي أن تنص أنظمة وسائل الإعلام على وجود ضمانات ضد الرقابة السياسية والمزايا الحكومية غير المنصفة وعدم المساواة في الوصول خلال فترة الحملة الانتخابية، والوصول المنصف إلى وسائل الإعلام لا يتضمن فقط المساواة في الوقت والمكان المخصصين، بل أيضاً في الإنتباه إلى ساعة البث الإذاعي والموضع الذي تنشر فيه الإعلانات المطبوعة، كما ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان حقوق الإنسان أن يبين ما إن كان هناك اتفاق واسع بشأن النظام التنظيمي لوسائل الإعلام.

٢٣- وينبغي للراصدين في مجال حقوق الإنسان الذين يعملون كمراقبين للانتخابات القيام برصد وسائل الإعلام الوطنية والمحلية على السواء، ويمكن تقييم إمكانية وصول المشاركين إلى العملية السياسية عن طريق رصد البرامج السياسية وبرامج توعية المواطنين المذاعة وتخصيص الوقت لمختلف الأحزاب

السياسية والمرشحين ينبغي على الراصد التأكيد من عدم تسخير وسائل الإعلامة العامة : المقروءة و المسموعة والمرئية لصالح حزب أو مرشح أ مرشحين بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٢- رصد التصويت (إجراءات الاقتراع)

٢٤- ينبغي لراصدي حقوق الإنسان السعي إلى تغطية أكبر عدد ممكن من مراكز الاقتراع في يوم الانتخاب، وينبغي لهم إيلاء اهتمام خاص بمراعاة المبادئ التالية.

٢٥- توجيه الانتخابات الحرة والنزيهة بأحكام تفصيلية تتعلق بشكل بطاقات التصويت(الاقتراع) وتصميم صناديق ومقصورات الإنتخاب وطريقة التصويت بحيث تحقق هذا حمايةالأحكام العمليةالانتخابية من ممارسات التزوير وأن تحترم سرية التصويت.

٢٦- صياغة بطاقات الإنتخاب(الاقتراع) صياغة واضحة وأن تحتوي على معلومات كافية، ومن ذلك وضع مناصب المرشحين وأسماء الأحزاب بالترتيب على البطاقة الانتخابية وذلك لتفادي التزوير ولإتاحة فرصة متساوية لكل مشارك، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار مختلف مستويات القدرة على القراءة والكتابة عند تصميم شكل البطاقة الانتخابية، كما ينبغي اتخاذ ترتيبات تلائم الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل المعوقين وكبار السن و السجناء).

٢٧- وينبغي إتاحة كميات كافية من بطائق التصويت(الاقتراع) في كل مركز أو مكان من أماكن التصويت. ويتم تزويد القائمين على ادارة الانتخاب بتوجيه واضح بشأن قبول الناخبين المسجلين والتعرف على هوياتهم.من خلال البطاقة الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يراقب الراصد في مجال حقوق الإنسان أي شواهد تدل على حدوث إرهاب للناخبين أو تَعرضهم لمعاملة تمييزية.

٣-رصد عد الأصوات (الفرز)

٢٨- من المهم بصفة خاصة للراصدين التواجد عند نهاية الإقتراع وعد البطاقات الانتخابية، وينبغي أن يكون عد الأصوات مفتوحاً أمام المراقبة الرسمية من قبل الأحزاب المعنية، بما في ذلك ، المراقبون الوطنيون والدوليون، ويجب في كل الحالات أن تؤخذ في الحسبان جميع البطاقات الانتخابية التي صدرت والتي لم تصدر والتالفة بطريقة منتظمة، ويجب أن تكون عمليات عد الأصوات والتحقق منها وإبلاغ النتائج والاحتفاظ بالوثائق الرسمية آمنة ونزيهة، وينبغي إتاحة إجراءات إعادة عد الأصوات في حالة النتائج المشكوك فيها.

٢٩- وينبغي أن يبين الراصد ما إن كان الأشخاص الذين حرموا من حقوق التصويت يحصلون على الحق في الطعن، وضرورة أن ينص القانون على حق الطعن في نتائج الانتخابات وعلى حق الأحزاب المغبونة في التماس التعويض، ويجب أن يحدد القانون إجراءات الطعن والتقاضي دون معوقات والسلطات التي تتمتع بها الهيئة القضائية المستقلة المكلفة بالطعون الانتخابية.

٤- رصد النتائج والمتابعة

٣٠- بعد إعلان النتائج مباشرة يجب إصدار تقرير أولي وموجز عن مدى توافر شروط الانتخابات الحرة والنزيهة بصورة مجملة ويتم إصدار التقرير النهائي بعد دراسة وفحص الشكاوى التي تقدم من الافراد والاحزاب عبر وسائل الاعلام أو منظمات المجتمع المدني أو الجهات الرسمية ونتائج الاحكام القضائية بشأن العملية الانتخابية، ومع ذلك تصدر تقارير مفصلة عند انتهاء كل مرحلة للعملية الانتخابية المشار اليها سابقاً .

التذييل ١ للفصل العاشر

الإطار العام لرصد ومراقبة الانتخابات *

إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكومة
المادة ٢١ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تشمل أغراض الرقابة ما يلي:

- بناء الثقة
- ردع العنف والإرهاب
- تسهيل فض المنازعات
- ردع التزوير
- الكشف عن التزوير
- تشجيع قبول النتائج
- دعم توعية المواطنين
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تشمل الموضوعات التي يغطيها الراصدون :

- وضع قانون وإجراءات الإنتخابات
- إدارة شؤون الانتخابات
- تقسيم الدوائر
- القيد التسجيل
- إعداد قوائم الناخبين والطعون
- فترة الحملة الانتخابية
- توعية المواطنين
- الترشيح
- التصويت (إجراءات الاقتراع)
- وسائل الإعلام
- عد الأصوات (إجراءات الفرز)
- النتائج
- الطعون
- المرأة والجماعات المستضعفة قبل وأثناء وبعد الإنتخابات
- حياد أجهزة الدولة والوظيفة العامة والمال العام

الاستعلام عن مواقف وانطباعات الجماعات المعنية:

- ما هي مخاوف كل واحد من الأحزاب السياسية المتنافسة؟
- ما هي مخاوف منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية؟
- ما هي مخاوف جماعات الأقلية؟

* مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : قائمة مراجعة حقوق الإنسان لفحص الترتيبات الإنتخابية (وثيقة داخلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان١٩٩٣) خضعت القائمة لبعض التعديلات بما يتناسب مع متطلبات الرقابة المحلية.

- ما هي مخاوف جماعات المرأة؟
- ما هي مخاوف منظمات حقوق الإنسان الدولية المعنية؟
- ما هي مخاوف الأوساط القانونية؟
- ما هي مخاوف الأوساط الدبلوماسية؟
- هل وافق جميع اللاعبين الرئيسين موافقة علنية على الالتزام بنتيجة الإنتخابات؟

فحص البنية الأساسية القائمة:

- هل تتمتع الإدارة الانتخابية بالاستقلال والحياد بخبرة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل تتمتع الأحزاب السياسية بخبرة في المشاركة في الانتخابات المتعددة الأحزاب؟
- هل تتمتع الهيئة القضائية بالاستقلال الكافي وحسن الأداء اللذين يتيحان لها الحكم في المسائل الانتخابية؟

استعراض القوانين والإجراءات الانتخابية:

- هل تحترم القوانين والإجراءات المعايير الدولية؟
- وهل تعبر عن الاحتياجات الخاصة والطموحات والواقع التاريخي للشعب المعني بالأمر؟
- وهل تعبر عن الإرادة السياسية وحق الشعب في تقرير مصيره؟
- وهل تحترم سيادة القانون في الممارسة العملية ؟

مدى توافر شروط الانتخابات الحرة والنزيهة:

- هل ستسمح بعدم تقييد التعبير عن إرادة الشعب؟
- هل ستجري في جو يخلو من الإرهاب؟
- هل ستصاحبها آليات لحماية حقوق الإنسان؟

بيان ما إن كانت الحقوق الأساسية مضمونة:

- حرية التعبير؟
- حرية الرأي؟
- حرية المعلومات؟
- حرية التجمع؟
- حرية تكوين الجمعيات؟
- إستقلال الإجراءات القضائية ؟

فحص ترتيبات سرية الاقتراع:

- هل المقصورات والستائر وبطاقات وصناديق التصويت كافية لتحقيق السرية؟ (تحليل موضوعي)
- هل يضمن الناخبون أنهم في أمان يتيح لهم التصويت كما يرغبون؟ (تحليل ذاتي)

قياس الترتيبات الرامية إلى تحقيق الإنصاف:

- هل تم إرساء مبدأ الاقتراع على قدم المساواة بين الناخبين؟
- هل تم إرساء مبدأ الاقتراع العام بين الكبار؟
- هل هناك ضمان لعدم التمييز في الحقوق السياسية؟
- ما هي الضمانات التقنية لحماية الإنصاف؟

تقييم التواتر الكافي للدورات (دورية الانتخابات):

- هل توجد فواصل زمنية معقولة للانتخابات الجديدة؟
- هل يوجد وقت كاف للاستعداد لكل مرحلة من مراحل العملية؟

توقع ما إن كانت الانتخابات ستتسم " بالنـزاهة":

- هل توجد إجراءات نزيهة تلائم إرادة الشعب؟
- هل ستوجد تأثيرات حقيقية، بما في ذلك نقل السلطة؟
- هل سيكون هناك اختيار حقيقي لمختلف الأحزاب والمرشحين؟

تقييم المساواة في الحصول على الترشيح والخدمة:

- هل تعمل القوانين أو الإجراءات أو الوقائع الموجودة على أرض الواقع على التمييز ضد مرشحين محتملين؟

قياس إمكانية الاختيار عن علم من جانب الناخبين:

- هل كانت الحملة الانتخابية كافية ليكون الشعب على فهم بالقضايا والمواقف؟
- هل وصلت إلى جميع قطاعات جمهور الناخبين مواد مفهومة لتوعية الناخبين؟
- هل يفهم الناخبون في الحقيقة القضايا والأحزاب الرئيسة؟

تقييم خطط إدارة الانتخابات:

- هل إدارة الانتخابات مستقلة وموضوعية؟
- هل هي فعالة ؟
- هل سلطة الإدارة الانتخابية كاملة وكافية في القانون والممارسة؟
- هل يتم اختيار إدارة الانتخابات من الأحزاب ومشاركتها فيها بصورة متوازنة.
- هل يجري التدخل في شؤون إدارة الانتخابات من قبل السلطات التنفيذية والعسكرية والأمنية وذوي النفوذ؟
- هل سيتمتع الموظفون بالمؤهلات الضرورية لحسن الأداء؟
- هل كل مستويات الموظفين معزولة عن التحيز؟
- هل هي معزولة عن الضغط السياسي؟
- وعن تعديل المرتبات أو الحرمان منها لأسباب سياسية؟
- هل هناك ضمانات قانونية مطبقة لمنع الفساد؟

- ولمنع التحيز؟
- ولمنع التزوير؟
- هل هناك إجماع عام بشأن إدارة الانتخابات وهيكلها الإداري؟
- هل يوفر تدريب مسبق كاف للمسؤولين؟

فحص حدود الدوائر الانتخابية:

- هل تحترم الدوائر والحدود الإقتراع على قدم المساواة بين الناخبين؟
- هل تم رسمها لانتقاص أصوات جماعة معينة؟
- منطقة جغرافية معينة؟
- هل تأخذ في الحسبان المعلومات الديمغرافية المتاحة؟
- هل هناك تعداد دقيق؟
- هل تأخذ التضاريس في الحسبان؟
- هل يؤخذ التوزيع الجغرافي في الحسبان؟
- هل سيتم توزيع مراكز الاقتراع بالتساوي؟

تقييم تسجيل الناخبين:

- هل تم اقتراح تسجيل مسبق للناخبين؟
- هل الأحكام الخاصة بالأهلية منصفة؟
- هل متطلبات الإقامة منصفة؟
- هل الإجراءات الخاصة بالقوائم والسجلات منصفة؟
- وهل هي فعالة؟
- هل تم وضع إجراءات للطعن في القيد
- لاستئناف تلك القرارات؟
- هل الجداول مقبولة للأطراف المعنية؟
- هل تمثل عوامل الحرمان من الأهلية تمييزاً غير مسموح به؟
- وهل تسمح بالحد الأقصى المعقول من الحق في الانتخاب؟
- هل هناك حواجز تقنية تعترض سبيل التصويت أمام الأشخاص المؤهلين؟
- إجراءات التسجيل لمن يناهزون العمر الأدنى؟
- هل فترة التسجيل طويلة بما يكفي لتحقيق أقصى إمكانية للوصول إليه؟

النظر في الترشيحات والأحزاب والمرشحين:

- هل يحظى المرشحون الذين تدعمهم الحكومة بمزايا غير منصفة؟
- هل الأحكام الخاصة بمؤهلات المرشحين واضحة؟
- وهل هي منصفة؟
- وهل تشكل تمييزاً ضد المرأة؟

- وهل توقع تمييزاً ضد جماعات عنصرية معينة؟
- وضد جماعات إثنية محددة؟
- هل يخضع فقد الأهلية لاستعراض مستقل؟
- هل تواجه الأحزاب قيوداً غير معقولة على المشاركة؟
- وعلى تنظيم الحملات؟
- هل تتمتع الأحزاب ورموزها بالحماية بمقتضى القانون؟
- هل الإجراءات الخاصة بمرشحي الأحزاب، منصفة وواضحة؟
- هل هناك ما ينص بوضوح على أوقات وأماكن الترشيح؟
- هل يتصدى القانون على نحو منصف لتمويل الحملات؟
- هل هناك وقت كاف لإجراء حملات سياسية؟

فحص الاقتراع والجدولة وتقديم التقارير:

- هل توجد أحكام تفصيلية تحدد شكل عمليات الاقتراع؟
- وتحدد تصميم صناديق الاقتراع؟
- وتصميم مقصورات الاقتراع؟
- وطريقة الاقتراع؟
- وهل تحمي هذه التصاميم العملية من التزوير؟
- وهل تحترم سرية التصويت؟
- هل بطاقات التصويت مكتوبة بطريقة واضحة؟
- هل تسهل هذه الإجراءات المشاركة الواسعة؟
- وهل تعرض أمن الانتخابات للخطر؟
- وهل هناك تجهيزات تلائم الناخبين المعوقين؟
- وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة؟
- والناخبين من كبار السن والعجزة؟
- واللاجئين والمشردين داخلياً؟
- والسجناء الذين يحتفظون بحق التصويت؟
- وهل لدى القائمين على ادارة الاقتراع توجيه واضح بشأن التعرف على هويات الناخبين؟
- هل الأسئلة التي ستطرح على الناخبين محددة بالأدلة؟
- هل هناك ترتيبات لحضور المراقبين؟
- هل عد الأصوات مفتوح أمام المراقبة ؟
- هل يتم أخذ جميع أوراق الاقتراع في الحسبان في كل الحالات؟
- هل عملية عد أصوات آمنة ومنصفة؟
- هل هناك ترتيبات لتخزين مواد الانتخابات بطريقة مأمونة؟
- هل تم إنشاء إجراءات لإعادة عد الأصوات في النتائج المشكوك فيها؟

- هل يجري الضغط على الناخبيين لتغير إدارتهم ؟
- هل يتم شراء الأصوات؟

عمليات تقديم الشكاوى والالتماسات والطعون:

- هل يتاح للأحزاب المتضررة ممارسةالحق في تقديم شكاوى؟
- هل تتوفر وسائل انتصاف موضوعية؟
- هل تحدد عملية الالتماس نطاق المنازعات؟
- هل ينشئ القانون بوضوح إجراءات للإلتماسات؟
- هل الإلتماسات هي الوسيلة الوحيدة للطعن في النتائج؟
- هل سلطات الهيئة المكلفة بالفصل في المنازعات واضحة؟
- وهل هي هيئة قضائية مستقلة؟
- هل تتاح مستويات متعددة للطعون عند الاقتضاء؟
- ما هو تأثير الحالات الشاذة المؤكدة على النتيجة؟
- هل هناك انتصاف للأفراد المحرومين من حقوق التصويت؟

الانتباه إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية:

- هل هناك ضمان لحرية التعبير؟
- وحرية الرأي؟
- وحرية المعلومات؟
- وحرية التجمع؟
- وحرية تكوين الجمعيات؟
- وحرية التنقل؟
- واحترام حقوق الشخص؟
- واحترام حقوق الإنسان الأخرى؟
- هل يسود جو من الإرهاب؟
- هل هناك قوانين أخرى قد تثبط من المشاركة؟
- هل تسري حالة طوارئ؟
- هل هناك تدابير استثنائية أخرى تتطلبها بشدة مقتضيات الحالة؟
- هل يُعتقد بأن التدابير الاستثنائية تفسد العملية؟
- هل يُعتقد بأن التدابير الاستثنائية تؤخر العملية بدون دواع ضرورية؟
- هل توجد مشاكل تتعلق بالتمييز على أساس العنصر أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر؟

الجرائم والجزاءات والحفاظ على النظام:

- هل يحمي القانون العملية من الفساد في النص والممارسة؟

- ومن التقصير الرسمي وإساءة استعمال السلطة وإتيان أفعال منافية للقانون؟
- ومن تعويق ممارسة الحقوق؟
- ومن ممارسة تأثير غير مشروع ؟
- ومن انتحال شخصية الغير؟
- ومن الرشوة؟
- ومن الإكراميات؟
- ومن الإرهاب؟
- والأدلة على حدوث حالات اختفاء؟
- ودعاوى التعذيب؟
- وحالات التوقيف والاعتقال تعسفا؟
- وحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفا؟
- وغير تلك من حالات؟
- هل يحظر القانون جميع ضروب الممارسات غير المشروعة والفاسدة ومدى احترام ذلك في الممارسة؟
- وهل تحترم الجزاءات والإجراءات المعايير الدولية بشأن إدارة شؤون القضاء؟
- هل ستتواجد الشرطة في أماكن الاقتراعوماهو دورها؟
- إن كان الأمر كذلك، فهل ستتواجد فقط بالقدر الضروري تماماً؟
- هل ستتسبب في احدث تأثير ترهيبي على الناخبين؟
- هل يمكن لأعضاء الجان الاقتراع تحقيق وظيفة الشرطة في بعض الحالات؟
- هل تفرض المساءلة الجنائية على إساءة التصرف الرسمي في الممارسة العملية؟
- هل تفرض المساءلة المدنية على المخالفات والتعويض ضد المسؤولين في الممارسة العملية؟

تقييم الوصول إلى وسائل الإعلام وتنظيمها:

- هل هناك ترتيبات مطبقة لإتاحة إمكانية الوصول المنصف إلى وسائل الإعلام؟
- للأحزاب؟
- وللمرشحين؟
- هل تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسة؟
- هل وسائل الإعلام الرئيسة مرخصة من الحكومة؟
- هل تتوفر ضمانات للحماية من الرقابة؟
- ومن المحسوبية؟

- ومن المزايا الحكومية غير المنصفة؟
- ومن عدم المساواة في الوصول خلال فترات الحملات؟
- وهل هناك ما ينص على المساواة في الوقت وتطبيقه في الممارسة؟
- وعلى المساواة في أولوية البرامج المذاعة؟
- هل هناك اتفاق واسع بشأن النظام التنظيمي؟

الاستفسارات بشأن المعلومات العامة وتثقيف الناخبين:

- هل تم تخطيط حملة لتوعية الناخبين؟
- وهل تتلقى التمويل الكافي؟
- وهل هي غير متحيزة؟
- وهل تقوم على أساس مستوى الخبرة في التصويت لدى:السكان؟
- وهل هي ملائمة من الناحية التعليمية؟
- وهل هي ملائمة من الناحية الثقافية؟
- وهل تستهدف جميع فئات العمر المؤهلة؟
- وهل تشجع مشاركة المرأة؟
- وهل تشجع مشاركة الأقليات؟
- وهل توضح من يمكنه التصويت؟
- وهل توضح كيفية التصويت؟

على الراصد إجمالاً أن يجيب على الأسئلة الآتية:

- هل أجهزة الدولة محايده في العملية الانتخابية بين الاحزاب والمرشحين ؟
- هل المؤسسة العسكرية والأمنية محايدة في العملية الانتخابية والمرشحين؟
- هل تستخدم الوظيفة العامة في العملية الانتخابية أثناءها وفي كل مراحلها ؟
- هل يستخدم المال العام في العملية الانتخابية والتنافس بين الاحزاب والمرشحين ؟
- هل استخدام الأموال له تاثير على العملية الانتخابية والناخبين ونتائج العملية الإنتخابية ؟
- هل تستخدم الأموال من قبل المرشحين للتأثير على إرادة الناخبين؟
  - وهل تشجع على الثقة في العملية؟
  - هل هناك كتابات متاحة على نطاق واسع؟
  - هل تذاع برامج على نطاق واسع؟
  - هل يتم الوصول إلى المناطق النائية والريفية؟

فحص قضايا السلطة والهيكل القانونيين:

- هل ترد الحقوق السياسية في الدستور؟

- وفي غيره من القوانين الأساسية العليا للدولة؟
- وهل يشمل ذلك صراحةً الحق في انتخابات حرة؟
- وفي انتخابات دورية؟
- وفي اقتراع عام على قدم المساواة بين الناخبين وبدون تمييز؟
- وفي الاقتراع السري؟
- وفي خوض المعركة الانتخابية والترشيح؟
- وفي إمكانية تقلد المناصب العامة على قدم المساواة؟
- وفي حرية التعبير والرأي والمعلومات والتجمع وتكوين الجمعيات؟
- والتعددية والأحزاب السياسية؟
- هل اللغة القانونية واضحة وموجزة؟
- وهل هي محددة بدرجة تكفي لمنع إساءة الاجتهاد في الرأي؟
- ولمنع التطبيق التمييزي؟
- ولمنع التفسيرات التي تثبط حرية الكلام؟
- ولمنع التفسيرات التي تثبط المشاركة الكاملة؟
- هل اللغة القانونية محايدة للجنسين؟
- وهل تشجع مشاركة المرأة؟
- هل هناك لوائح خاصة تتعارض مع القانون؟
- هل الأنظمة مفصلة تفصيلاً كافياً؟
- هل التعليمات الإدارية واضحة وشاملة؟
- هل أعدت أدلة لتوجيه الموظفين في الإدارة الإنتخابية على كل المستويات؟

استمارة مراقبة الاقتراع والفرز

(أكتب الأجابة واضحة في الفراغ المحدد ، أو ضع علامة (( )) في المربع المناسب)

(لاتستعجل في الإجابة على الأسئلة التي تحتاج فيها إلى تدقيق ، وقم بالتأكد من تكرار وقائع كافية حولها قبل أن تجيب، ولكي لاتنسى أكتب إجابتك الأولى في ورقة اضافية عادية ثم انقلها إلى الاستمارة بعد التحقق)

أسم المراقب..... رقم بطاقته الرقابيه .....
المحافظة.....المديرية .....رقم الدائرة البرلمانية .....
رقم المركز /الدائرة المحلية ..... اسم مكان الإقتراع.....
نوع اللجان التي تمت المراقبة فيها ☐ ☐

نسائية **رجالية**

وقت الوصول إلى مركز الإقتراع :.....	**وقت مغادرة مركز الإقتراع.....**

(١)أذكر أسماء الأحزاب التي رشحت نساء إلى مجالس المحافظة والمديرية ، وحدد عدد المرشحات :
الحزب .....العدد.....
الحزب .....العدد.....
الحزب.....العدد.....
(٢) اذكر أسماء النساء المستقلات اللواتي ترشحن للمجلس المحلي للمحافظة والمديرية:
الاسم ..... .المجلس .....، الإسم .....المجلس.....
(٣) أذكر أسماء أعضاء اللجنة الفرعية الأولى في المركز الذي تراقب فيه :
الرئيس .....العضو(١) .....العضو(٢).....
(٤)أذكر أسماء أعضاء اللجنة الفرعية التي راقبت فيها إجراءات افتتاح واختتام عملية الاقتراع؟
الرئيس ..... هل حضر افتتاح الإقتراع ؟ نعم ☐ لا ☐
العضو(١)..... هل حضر إفتتاح الإقتراع ؟ نعم ☐ لا ☐
العضو(٢)..... هل حضر إفتتاح الإقتراع ؟ نعم ☐ لا ☐

أسئلة تتعلق بإجراءات افتتاح الإقتراع

(٥)هل تم العد والتدقيق في أوراق الإقتراع المسلمة للجنة ؟ نعم ☐ لا ☐
(٦)هل كانت أوراق الإقترع واسماء أو رموز المرشحين سليمة وواضحة ومختومة بالختم الرسمي للجنة العليا للانتخابات؟ نعم ☐ لا ☐
(٧) في حالة الأجابة (لا) وضح النواقص والاخطاء في الأوراق:
.....

(٨) كم عدد الأوراق الخاصة بالانتخابات الرئاسية ؟.....
(٩) كم عدد الأوراق الخاصة بانتخاب المجلس المحلي للمحافظة ؟.....
(١٠) كم عدد الأوراق الخاصة بانتخاب المجلس المحلي للمديرية ؟.....
(١١)هل تأكدت اللجنة قبل الإقتراع وبحضورالمرشحين أومندوبيهم والمراقبين من أن صناديق الإقتراع خالية تماماً؟ **نعم** ☐ **لا** ☐
(١٢)هل وقع رئيس واعضاء اللجنة الفرعية مع المرشحين أو مندوبيهم على محضر مباشرة الإقتراع؟ نعم ☐ لا ☐
(١٣)هل تحققت من أن صناديق الإقتراع في كافة اللجان الفرعية قد أغلقت قبل بدء عملية الإقتراع ؟ نعم ☐ لا ☐

أسئلة تتعلق بسير الإقتراع داخل المركز عموماً وبالأوضاع المحيطة

(١٤)هل شاهدت الناخبين يتحركون بأمان وحرية ويصلون إلى مركز الإقتراع دون منع أو تضييق متعمد؟ نعم ☐ لا ☐
إذا كانت الإجابة (لا) اوضح ماكان يواجهه الناخبون من أنواع الترهيب أو العراقيل:.....
.....
(١٥)هل واجهت ، باعتبارك مراقباً، تعويقاً أو منعاً من دخول مركزالإقتراع أو اللجان الفرعية؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الأجابة (نعم)أوضح تفاصيل الإعاقة أوالمنع:.....
(١٦)هل تم تعليق كشوفات باسماء الناخبين في أماكن ملائمة وبارزةخارج غرفة الإقتراع ؟ نعم ☐ لا ☐
(١٧)هل شاهدت ناخبين اُميين أوأميات أومعاقين(حركياً، بصرياً، سمعياً،..)احتاجوا لمن يساعدهم في التصويت؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة(نعم)أوضح هل استطاع هؤلاء أن يختاروا بانفسهم من يساعدهم في التصويت أم فرضت عليهم أشكال أخرى للمساعدة:
.....
.....
(١٨) هل تخلو غرف الإقتراع والساحات والجدران الداخلية لمركزالإقتراع من المواد الدعائية للمرشحين؟ نعم ☐ لا ☐
عند الإجابة (لا) أوضح تفاصيل الدعاية ولصالح أي مرشح:
.....
(١٩)هل شاهدت أياً من أعضاء اللجنة الأمنية ، أو من العسكريين (بزيهم الرسمي) يمارسون دعاية انتخابية داخل المركز الانتخابي أو في محيطه ؟ نعم ☐ لا ☐
عند الإجابة (نعم)أوضح تفاصيل الدعاية ولصالح أي مرشح كانت:

.....

(٢٠)هل شاهدت داخل المركز أو في محيطه مرشحاً أو أعضاء حزب أو أنصارمرشح يمارسون نشاطاً دعائياً أو يقدمون مغريات للتأثير على آراء الناخبين؟ نعم ☐ لا ☐

عند الإجابة (نعم) أوضح تفاصيل التأثير والدعاية ولصالح أي حزب أو مرشح مورس ذلك:

.....

.....

(٢١)هل شاهدت في محيط المركز الانتخابي أو داخله تجمعاً لقوى الأمن أوالجيش بزيهم الرسمي يفوق عددهم العشرة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة (نعم)، حدد عددهم التقريبي ووضح إذا كانت تصرفاتهم تدل على أنهم قد تلقوا تعليمات للتصويت لمرشح بعينه:

.....

أسئلة تتعلق بممارسة الإقتراع داخل اللجان الفرعية

(٢٢)هل مارست اللجان الفرعية مهامها في تهيأة وتنظيم وتزويد مكان الإقتراع بمختلف متطلباته؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (لا) وضح جوانب القصور التي شاهدتها:

.....

(٢٣) هل أعدت مواقع واغطية لكل بينات الإقتراع ، تجعلها مهيأة لأن يمارس الناخب فيها الإقتراع بسرية تامة؟ نعم ☐ لا ☐

(٢٤)هل استطاع الناخبون جميعاً الإقتراع بسرية تامة ؟ نعم☐ لا☐

(٢٥)هل حددت مواقع لصناديق الإقتراع تجعلها في مرأى جميع المتواجدين طوال فترة الإقتراع ؟ نعم ☐لا ☐

(٢٦)هل تدخل أحد من أعضاء اللجنة الأمنية أو الانتخابية أو غيرهم للتأثير على آراء الناخبين في اختيار المرشحين أو قام بالتأشيرفي ورقة الإقتراع نيابة عنهم؟ نعم ☐ لا ☐

(٢٧)هل تدخل شخص أو أكثر من غير المسموح لهم، في أي من إجراءات الإقتراع ؟ نعم ☐لا ☐

(٢٨)هل كانت اللجان الفرعية تتحقق من هوية الناخبين وتقارن جيداً بين صورهم والصور التي لديها، وتؤشر أمام أسمائهم في سجل الناخبين؟ نعم ☐ لا ☐

(٢٩)هل شاهدت وتحققت أن اطفالاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً تمكنوا من التصويت في المركز الانتخابي؟ نعم☐ لا☐

إذا كانت الأجابة (نعم) حدد عددهم التقريبي.....

(٣٠) هل شاهدت اللجان الفرعية تفحص بإستمرارابهام الناخبين قبل تصويتهم، للتأكد من عدم وجود حبر فيها؟ نعم ☐ لا ☐

(٣١) هل كانت ابهام جميع الناخبين تغمس في الحبر بعد اقتراعهم؟ نعم☐ لا☐

(٣٢) هل شاهدت أيًا من الناخبين يحشو أكثرمن ورقة اقتراع داخل نفس الصندوق،أو يستبدل ورقة الإقتراع المسلمة له بورقة إقتراع متواجدة لدية سلفاً؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الأجابة (نعم)إشرح التفاصيل وحدد أعداد من قاموابذلك:

.....

.....

أسئلة حول إجراءات اغلاق عملية الإقتراع

تذكر أنك ستحضر لمراقبة إجراءات إغلاق الاقتراع في نفس اللجنة الفرعية التي راقبت فيها الإفتتاح .

(٣٣)حدد الوقت الذي أغلق فيه الإقتراع في اللجنة الفرعية

.....

(٣٤)هل بقي ناخبون في الطابور ولم يتمكنوا من الاقتراع عند إعلان الاغلاق ؟
نعم ☐ لا ☐

(٣٥)هل تمت إجراءات غلق الصناديق وختمها وفقاً للضوابط القانونية وبحضورالمرشحين أومندوبيهم والمراقبين؟ نعم ☐ لا ☐

(٣٦)هل سجل محضر أغلاق الإقتراع و دونت فيه كل المعلومات عن الناخبين و أوراق الإقتراع ووقع عليه أعضاء اللجنة والمرشحون أو مندوبيهم؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة(لا)حدد جوانب المخالفة في محضر الاغلاق الرسمي:

.....

(٣٧)هل تم عد أوراق الإقتراع التي لم تستخدم والتالفة منها،ووضعت في ظرف مغلق؟
نعم ☐ لا☐

(٣٨)هل تم ،أمام مرأى المرشحين أو منوديهم والمراقبين ، نقل جميع صناديق الإقتراع من اللجان الفرعيةإلى اللجنة الفرعية الأولى التي ستتولى الفرز ؟
نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (لا) وضح ماجرى من مخالفات:.....

.....

(٣٩)هل تعتقد أن عملية الإقتراع إجمالاً قد سارت بشكل طبيعي وقانوني وأديرت بحيادية ونزاهة كافيين؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة (لا) وضح اسباب ذلك :

.....

.....

أسئلة تتعلق بعملية الفرز

(٤٠)هل تعتقد أن الظروف والمتطلبات و المواقع والإنارة التي أعدت لإجراء عملية الفرز كانوا مناسبين تماماً؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ(لا) وضح
النواقص:.....

(٤١)هل شاهدت وتحققت ان الذين مارسوا وراقبوا عملية الفرز،هم فقط المسموح لهم قانوناً، من أعضاء اللجان الفرعية والمرشحين أو مندوبيهم والمراقبين؟نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة(لا) حدد من هم الذين حضروا أوشاركوا في الفرز:

.....

.....

(٤٢)هل تواجد أشخاص مسلحون في قاعة الفرز ؟ نعم ☐ لا☐

(٤٣)هل وضعت جميع صناديق الإقتراع في موقع بارزوآمن،يسمح بمشاهدة الجميع لهاوعدم تسربها طوال فترة الفرز؟ نعم ☐ لا ☐

(٤٤)هل كان المعنيون بالفرز يتحققون من سلامة ختم وقفل كل صندوق قبل فرزه؟

نعم ☐ لا ☐

(٤٥) هل كان يجري فتح الصناديق وعد وفرز الأوراق وتدوين البيانات بحضور واطلاع جميع الاشخاص المصرح لهم؟ نعم ☐ لا ☐

(٤٦)هل كان المعني بقراءة ورقة الإقتراع يتيح الفرصة لمن حوله لمشاهدة الإشارة في الورقة وسماع إسم صاحب الصوت؟ نعم ☐ لا ☐

(٤٧)هل ظهرت خلافات كثيرة بين المعنيين بالفرز حول اشارات التصويت المشتبه بصحتها في الاوراق واحقية المرشحين بها ؟ نعم ☐ لا ☐

(٤٨)هل قام أعضاء لجنة الفرز بابلاغ الحاضرين بالنتائج النهائية ؟ نعم☐ لا ☐

(٤٩)هل قام جميع المخولين من اعضاء اللجنة والمرشحين او مندوبيهم بالتوقيع على محاضر فرز اصوات صناديق اللجان الفرعية ومحاضر النتائج النهائية للمركز؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة(لا) حدد اسباب عدم التوقيع ، ونوع محاضر الفرز التي لم توقع من قبل الجميع:.....

(٥٠)هل قامت اللجنة الفرعية الأولى بتسليم محاضر موقعة ومختومة بالنتائج النهائية لفرز اصوات مرشحي الرئاسة ،لمندوبي المرشحين الخمسة لرئاسة الجمهورية؟

نعم ☐ لا ☐

(٥١)هل قامت الجنة الفرعية الأولى بتسليم محاضر موقعه ومختومة بالنتائج النهائية لفرز اصوات مرشحي المجالس المحلية للمحافظة والمديرية ، لمندوبي المرشحين الحاصلين على المراتب الثلاثة الأولى ؟ نعم ☐ لا☐

(٥٢)هل تعتقد أن عملية الفرز إجمالاً قد تمت بحيادية ونزهة كافيين؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة (لا)وضح الاسباب:.....

الفصل الحادي عشر

رصد التجمعات السلمية

الفصل الحادي عشر

رصد المظاهرات والاجتماعات العامة

المفاهيم الرئيسة

فيما تمنح جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية للأفراد الحق في حرية الإشتراك في الجمعيات والتجمع السلمي، فهي تتيح للدول فرض قيود معينة على تلك الحقوق للأسباب وبالشروط المحددة في هذه المعاهدات نفسها.

وفي حالة تفريق التجمعات التي تكون غير قانونية، ولكنها لا تلجأ إلى استخدام العنف، على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تفادي استعمال القوة أو، حيثما لا ينطبق ذلك عمليا، يقيدون تلك القوة إلى الحد الأدنى اللازم.

وينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان الذين يرصدون المظاهرات :

- الإعتراف بأن دورهم قد يتعقد من جراء أفعال المتظاهرين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛
- إدراك أن دورهم هو التحقق من عدم تدخل السلطات في حرية التجمع والاجتماع السلمي؛
- عدم تشجيع أو تثبيط عقد تجمع سلمي؛
- عدم المشاركة بأي حال في المظاهرات أو الانتساب إليها؛
- إقامة اتصال مع القائمين على التنظيم وجمع معلومات عن الأنشطة المخططة والطريق الذي ستسلكه وعدد المشاركين ومدة استمرار الأنشطة وأهدافها، الخ؛
- البقاء على مسافة معقولة وكافية من المظاهرة؛
- تكريس انتباه خاص للأشخاص الذين يتعرضون للتوقيف أو الضرب؛

كتابة تقرير تفصيلي عن أي تجمعات أو اجتماعات عامة ملحوظة.

أ ـ مقدمة

١- ويغطي هذا الفصل معايير حقوق الإنسان الدولية التي يسعى نشطاء حقوق الإنسان إلى ضمان احترامها ، كما يغطي هذا الفصل عدداً من الجوانب العملية والتقنية التي ينبغي أخذها في الحسبان من أجل رصد المظاهرات بصورة مهنية وفعالة.

ب ـ المعايير الدولية لحرية التجمع والاشتراك في الجمعيات والتعبير

٢- كما ناقشنا في الفصل الثاني المعنون "القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني السريان: النطاق"، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضمن الحق في حرية التجمع والجمعيات السلمية يتكون القانون الوطني من قواعد القانون الدولي والتشريع الداخلي، وبهذا الصدد ينص الدستور اليمن في المادة

(٥)منه على أن النظام السياسي تعددي، وتنص المادة (٤٢) على الحق في حرية التعبير ، والمادة (٥٨)على حرية تشكيل الجمعات السياسية والمجتمعية والانضمام اليها وحرية نشاطها ، وتنص المادة (١٥)من قانون الإجراءات الجزائية على الحق في حرية التجمع السلمي ، وتنص المادة (٣) من قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات على **(للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية بما لا يتعارض مع الدستور وأحكام هذا القانون والقوانين النافذة)** ، وتنص المادة(٤)على **(أ - يجب على كل من أراد تنظيم مظاهرة أو مسيرة تشكيل لجنة تقوم بتقديم بلاغ إلى الجهة المختصة قبل وقت لا يقل عن ثلاثة أيام من تاريخ بدء المظاهرة أو المسيرة على ان يكون البلاغ مكتوباً ومحدداً فيه تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة أو المسيرة ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانهائها وذكر أهدافها وأسبابها وإرفاق الشعارات التي سترفع خلالها ، على سبيل الإحاطة والعلم ، وأن يكون البلاغ موقعاً عليه من اللجنة وموضحاً فيه أسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهنهم وعناوينهم ، وفي حالة ان تكون الجهة الداعية حزباً سياسياً أو منظمة جماهيرية أو نقابة مهنية .. فيجب أن يكون البلاغ موقعاً عليه من الممثل القانوني للحزب أو المنظمة أو النقابة وممهوراً بختمها، بالإضافة إلى أسماء وتوقيعات اللجنة، وللجهة المختصة التحقق والتأكد من صحة ما جاء في البلاغ المقدم إليها .**

ب - على الجهة المختصة عند تقديم البلاغ إعطاء استلام مكتوب يحدد فيه تاريخ وساعة استلامه واسم الشخص المستلم وتوقيعه وختم الجهة المختصة).

والمادة (٥)على:**(أ - لاعتبارات أمنية بحته وللضرورة يجوز للجهة المختصة بالتنسيق مع الجهة الداعية تعديل موعد بدء المظاهرة أو المسيرة أو نقطة تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانتهائها بما لا يزيد عن أربع وعشرين ساعة ، فإذا لم تقتنع الجهة الداعية بمبررات التعديل جاز لها خلال أربع وعشرين ساعة تقديم طعن إلى المحكمة المختصة، وعلى المحكمة نظره بصفة الاستعجال والبت فيه خلال اثنين وسبعين ساعة ، ويعتبر قرارها باتاً ونهائياً .ب – إذا لم تبت المحكمة في الطعن المقدم من الجهة الداعية خلال الفترة المحددة يحق للجهة الداعية القيام بالمظاهرة أو المسيرة بموجب البلاغ الذي تم تقديمه للجهة المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون).** وتنص المادة (٦)على**(على الجهة الداعية واللجنة بذل أقصى جهد للحيلولة دون الإخلال بالسلوك السلمي للمظاهرة أو المسيرة والتعاون مع الجهة الأمنية في منع أي إخلال بالأمن والنظام).** وتنص

المادة (٨)على **(على الجهة المختصة توفير الحماية للمظاهرة أو المسيرة في حدود القوانين النافذة وحفظ الأمن والنظام وحماية الممتلكات العامة والخاصة وتقديم المساعدات من طبية وإنسانية وغيرها).** وتنص المادة (٩)على**(للجهة المختصة فض المظاهرة أو المسيرة في الأحوال الآتية :**

أ-إذا وقعت أعمال تعد من الجرائم أو من شأنها إعاقة السلطة عن القيام بواجبها .

ب- عند القيام بتنظيم مظاهرة أو مسيرة خلافاً لأحكام المادة (٤) من هذا القانون أو الخروج عن الهدف المحدد لها .

ج- إذا القيت في المظاهرة أو المسيرة خطب أو هتافات تدعو إلى الفتنة .

د- إذا وقعت أعمال شغب أو إضطراب شديد.)

ويلاحظ أن هذه النصوص تتعارض بعضها مع المعايير الدولية مما يستوجب الأخذ بالمعايير الدولية عند التعارض ،إذ تنص المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية." وتتضمن المادة (٢١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في التجمع السلمي وتحمي المادة (٢٢) حرية تكوين الجمعيات.

٣- ينص العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة (٢٢ /٢) بشأن حالات تقييد حرية تكوين الجمعيات على أنه "لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم."

٤- المظاهرة قد تسبب إزعاجاً أو إساءة للأشخاص المعارضين للأفكار أو الدعاوى التي تسعى إلى تعزيزها، على أنه يجب أن يكون بمقدور المشاركين إقامة المظاهرة بدون الخوف من التعرض للعنف المادي من جانب خصومهم، ومن شأن هذا الخوف أن يعوق تكوين الجمعيات أو غيرها من الجماعات التي تدعم الأفكار أو المصالح المشتركة من التعبير بصراحة عن آرائهم في القضايا المثيرة لجدل شديد يمس المجتمع، وفي أي ديمقراطية لا يمكن توسيع الحق في الرد على المظاهرات ليشمل منع ممارسة الحق في إقامة مظاهرات، ولذلك لا يمكن اختزال الحرية الحقيقية والفعالة في التجمع السلمي إلى مجرد واجب بعدم التدخل من جانب الدولة بل يكون من واجب الدولة تمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق باتخاذ تدابير إيجابية، حتى في مجال العلاقات بين الأفراد، عند الحاجة.

٥-والحق في حرية التعبير هو حق أساسي ضروري للتمتع بالحقوق الخاصة بحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع السلمي، تنص المادة (١٩)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير،

ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود." والحق في حرية التعبير منصوص عليه أيضا في المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولمزيد من المعلومات عن حرية التعبير، يمكن الرجوع إلى الفصل الثالث المعنون "القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني السارياان: الإطار" في هذا الدليل .

ج - معايير استعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

٦- تتمتع عموماً السلطات المحلية والوطنية على السواء بسلطة السيطرة على المظاهرات لصالح استعادة النظام العام.

٧-وترد بعض المعايير الدولية لاستعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والتي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٣٤ بتاريخ ١٧ ديسمبر /كانون الأول ١٩٧٩م ، وعملاً بالمادة ٢ من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين،"يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها" ، وتنص المادة (٣)على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم." ويناقش التعليق (ب) على المادة (٣) مبدأ التناسبية ويعلن أنه "لا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه."

٨-وينص المبدأ ١٢ من المبادئ الأساسية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في الفترة من ٢٧ أغسطس/آب إلى ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠) على ما يلي:

"حيث أن **لكل شخص الحق في المشاركة في التجمعات القانونية والسلمية** طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تعترف الحكومات والوكالات والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين بأنه لا يجوز استعمال القوة والأسلحة النارية إلا طبقاً للمبدأين ١٣ و١٤."

٩-وعملا بالمبدأ ١٣، "في تفريق التجمعات التي تكون غير قانونية ولكنها لا تتسم بالعنف، يتفادى الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين استعمال القوة، أو، حيثما لا يكون ذلك ممكناً عملياً، يقيدون استعمالها إلى الحد الأدنى الضروري."

١٠- وينص المبدأ ١٤ من المبادئ الأساسية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على أن "في تفريق التجمعات

التي تتسم بالعنف، لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال الأسلحة النارية إلا إذا كان استعمال وسائل أقل خطورة غير عملي وألا تستعمل إلا في أضيق الحدود الضرورية، ولا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال الأسلحة النارية في هذه الحالات، إلا في الظروف المنصوص عليها في المبدأ ٩."[١٧٩] ولمعرفة معايير أكثر تفصيلاً ووثيقة الاتصال باستعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، يمكن الرجوع إلى الفرع ج-٢ من الفصل الثالث تحت عنوان "الحدود التي تقيد استعمال القوة من جانب مسؤولي الحكومة لمنع حالات الإعدام التعسفية."

د - تحديات رصد المظاهرات

١-الغرض من رصد المظاهرات

١١- قد يكون رصد المظاهرات واحدة من أصعب المهام التي يضطلع بها الراصد في مجال حقوق الإنسان الذي يهدف إلى رصد احترام حرية التجمع والتظاهر السلمي، لأسباب كثيرة قد يكون مردها أفعال المتظاهرين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

١٢- الغرض من رصد المظاهرات وغيرهامن أشكال التعبير الحركي هو كفالة حرية التعبير والتجمع، وعلى الراصد التحقق من أن السلطات لا تتدخل في حرية التجمع والاجتماع السلمي، كما أن التجمعات وسيلة مشتركة للتعبير عن معارضة انتهاكات حقوق الإنسان ومن ثم يمكن أن تمثل خطوة هامة نحو تحسين الحالة.[١٨٠] يجب على الراصدين التعامل بمهنية ومصداقية ومن مقتضيات ذلك عدم التعبير عن أي رأي بشأن مشروعية أو عدم مشروعية المظاهرات بمقتضى القانون الداخلي و ألا يشجعوا أو يثبطوا الأشخاص الذين يعبرون عن عزمهم أو رغبتهم في عقد اجتماع أو في تشكيل مظاهرة سلمية، ولا المشاركة في المظاهرات أو الانتساب إليها والتي يقومون فيها بمهمة الرصد للكشف عن مدى إحترام حقوق الإنسان ورصد الإنتهاكات التي قد يتعرض لها المتظاهرون.

٢- قبل المظاهرة

١٣- لدى تلقى معلومات عن تنظيم مظاهرة، ينبغي أن يكون الراصد مستعداً للتوجه إلى حيثما تندلع المظاهرة، سواء أكانت في مكان عام أم في منشأة خاصة.

١٤- وينبغي، إن أمكن، الاتصال مسبقاً بمنظمي المظاهرة وجمع معلومات عن السيناريو، بما في ذلك الموقع والأنشطة المخططة والطريق وعدد المشاركين

---

[١٧٩] ينص المبدأ ٩ على أن "لا يستعمل الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الأسلحة النارية ضد الأشخاص إلا دفاعاً عن أنفسهم أو دفاعاً عن الآخرين ضد التهديد الوشيك بالموت أو الإصابة البالغة، أو لمنع ارتكاب جريمة على درجة خاصة من الخطورة تنطوي على تهديد جسيم للحياة، أو لتوقيف شخص يشكل هذا الخطر ويقاوم السلطة، أو لمنعه من الفرار، وحينما لا تكفي الوسائل الأخرى الأقل تطرفاً لتحقيق هذه الأهداف، وعلى أية حال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية استخداما يفضي إلى الموت عن قصد إلا إذا لم يكن هناك بد من استعمالها لحماية الحياة."

[١٨٠] See Diane Paul, Beyond Monitoring and Reporting, Strategies for the Field-level Protection of Civilians Under Threat (1996).

ومدة المظاهرة وأهدافها والاستجابة المتوقعة من السلطات ومسارات العمل البديلة ويتوجه الراصدون الى مكان انطلاق المظاهرة أو التجمع.

١٥- وخلال الأيام السابقة للمظاهرة، ينبغي أن يتعرف الراصد في مجال حقوق الإنسان على الطريق الذي خططه المنظمون، ومعرفة الطريق ستساعد الراصد على التعرف على الصعوبات الممكنة والأخطار وطرق الفرار.

١٦- على أنه ينبغي تنفيذ الزيارة التمهيدية لاستكشاف الطريق بأقصى قدر من الحيطة والتعقل، وينبغي عدم تنفيذها في نفس اليوم الذي ستجري فيه المظاهرة، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضم الزيارة التمهيدية شوارع ومناطق أخرى في المدينة وذلك لتفادي الكشف عن الطريق المقترح، ولنفس السبب، ينبغي للراصد في مجال حقوق الإنسان تفادي أي حديث أو علامة أو إشارة قد تمكن أي شخص من التعرف على الطريق، كما ينبغي عدم نقل أي معلومات إلى السلطات المدنية أو العسكرية عن المظاهرة أو خطط الراصد فيما يتعلق بالمظاهرة.

٣- أثناء المظاهرة

١٧- يجب على الراصد في مجال حقوق الإنسان في اليوم الذي تقام فيه المظاهرة أن يتفادوا المشاركة في المظاهرة، أو أن يعتبرهم الآخرون مشاركين فيها، على أي نحو، ويجب أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل أن ينظر إليهم الجميع باعتبارهم مراقبين وليسوا متظاهرين، ويجب أن يتفادى الراصدون في مجال حقوق الإنسان تشجيع المظاهرة بوجودهم.

١٨- وينبغي على الراصدين في مجال حقوق الإنسان الإحتفاظ بمسافة معقولة وكافية بينهم وبين المتظاهرين، وكذلك بينهم وبين قوات الجيش و/أو الشرطة، وينبغي أن يظهر المراقبون بدون إفراط.

١٩- ومن المهام الأساسية للراصد أنه، إذا وقعت حالات توقيف أثناء أو عقب المظاهرة أن تجري محاولة للحصول على أسماء الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم ويمكن أيضاً الحصول على أسماء الشهود على التوقيف، وزيارة مراكز الاحتجاز التي نُقل إليها الموقوفون أو التي يمكن أن يكونوا قد نقلوا إليها،(أنظر الفصل الثامن المعنون "الزيارات إلى المحتجزين").

٤- بعد المظاهرة

٢٠- بعد المظاهرة ينبغي إعداد تقرير مفصل عنها يشمل المعلومات التالية:

- ❖ المكان؛
- ❖ التأريخ؛
- ❖ الساعة؛
- ❖ المنظمات التي دعت إلى المظاهرة؛
- ❖ الأسباب؛
- ❖ الأهداف؛
- ❖ الشعارات؛

❖ عدد المتظاهرين؛
❖ موقف وسلوك القوات المسلحة؛
❖ التهديدات اللاحقة أو أعمال التحريض ضد الراصد أو المنظمة.

٢١- كما ينبغي أن تتضمن تقارير المتابعة أي معلومات إضافية تصل إلى الراصدين أو المنظمة في الأيام التالية للمظاهرة عن المظاهرة وآثارها.

٢٢- وينبغي تكريس إنتباه خاص لحالات الأشخاص الذين تم توقيفهم أو ضربهم أو إساءة معاملتهم، إلخ أثناء المظاهرة، وينبغي على الراصد زيارتهم حيثما نقلوا في مستشفي أو مركز اعتقال، الخ. وتنطبق نفس القواعد على متابعة الحالات التي نقل فيها أشخاص إلى المستشفيات أو احتجزوا بعد المظاهرة كما تنطبق بنفس القدر على الاستعلامات والتقارير عن الحالات الفردية (أنظر الفصل السابع المعنون "إجراء المقابلات "). وفيما يتعلق بالمحتجزين، ينبغي اتباع القواعد الخاصة بالزيارات الفورية إلى السجون لرؤية بعض السجناء (أنظر الفصل الثامن المعنون "الزيارات إلى المحتجزين").

الفصل الثاني عشر

الرصد أثناء فترات النزاع المسلح

الفصل الثاني عشر

الرصد أثناء فترات النـزاع المسلح

المفاهيم الرئيسة

أن بعض الالتزامات بحقوق الإنسان، بما في ذلك واجب تفادي الحرمان التعسفي من الحياة والتعذيب والرق والتمييز لا تخضع للتقييد أثناء فترات النـزاع المسلح.

وينبغي أن يكون الراصد في مجال حقوق الإنسان على وعي بمختلف مستويات سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني- وما يمنحانه من حماية- إستناداً إلى مستوى وطبيعة النـزاع .

وتنص المادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف على "مبادئ أساسية للقانون الإنساني" تتعامل صراحة مع النـزاعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي، ولكن أصبح من المعترف به الآن أنها تشكل المعيار الأدنى الساري في كل الظروف، بما في ذلك النـزاعات المسلحة الدولية.

أ ـ المقدمة[١٨١]

١- النـزاع المسلح الدولي والحروب الأهلية وغيرها من النـزاعات الداخلية هي كثيراً ما تكون سبباً ونتيجة لانقسامات الدولة، وتآكل المجتمع المدني، وعدم احترام القانون المحلي والمعايير الدولية، وتآكل القيم التقليدية وأواصر القرابة الناجمة عن انهيار هياكل المجتمع، وعدم احترام السلطات التقليدية والهيكل القانوني وعدم فعاليتهما بما في ذلك النظام القضائي، ونشوب أزمات إنسانية خطيرة ينجم عنها معانات على نطاق واسع، والحرمان المهلك من الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والموارد الاقتصادية، والطرد القسري لأعداد هائلة من السكان، والقيود على السفر، وتدمير الطرق والجسور والأسواق والمدارس والبنية التحتية، وظهور عدة جماعات من جماعات المعارضة المسلحة المتنافسة في بعض الأحيان، وتفشي تجاوزات حقوق الإنسان على يد القوات الحكومية والكيانات غير الحكومية على السواء، وانتشار ثقافة عامة يغلب عليها طابع العنف، واستعمال العنف ضد المدنيين والسجناء وراصدي حقوق الإنسان والموظفين الإنسانيين باعتبار ذلك طريقة متعمدة للحرب أو للاعتقاد في بعض الأحيان أنهم يساعدون جانباً أو آخر أو حتى يُنظر إليهم باعتبارهم سبباً في إطالة النـزاع.

---

[181] للحصول على بحث تفصيلي في هذا الموضوع أنظر David Wiessbrodt, "The Role of International Organizations in the Implementation of Human Rights and Humanitarian law in Situations of Armed Conflict", 21, Vanderbilt Journal of Transnational Law 313 (1988).

٢- وقد تباشر عمليات الرصد الميدانية لحقوق الإنسان عملها في حالات تتسم بمختلف مستويات النـزاع والعنف، ويتناول هذا الفصل ثلاث مشكلات تنشأ في هذا السياق، **أولاً**، من أجل جمع وتقييم الحقائق، **يجب** على الراصدين في مجال حقوق الإنسان أن **يكونوا على وعي بحقوق الإنسان والقواعد والمبادئ الإنسانية السارية على مختلف أنواع النـزاعات المسلحة، وثانياً**، يجب أن يتمكن الراصدون من جمع وتقييم الحقائق ذات الصلة حتى يمكنهم العمل بفعالية ومصداقية ضد تجاوزات حقوق الإنسان. **وحالات النـزاع المسلح قد تعوق الرصد** ومن ثم توهن قدرة الراصدين على الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء فترات النـزاع المسلح، **وثالثاً**، إن **رصد أنشطة جماعات المعارضة المسلحة والاتصال بها**، تتطلب مهارات ومناهج تتفاوت نوعا ما عن رصد الحكومات والاتصال بها، ويقترح هذا الفصل عدة مبادئ أساسية لهذا العمل في صدد جماعات المعارضة المسلحة.

ب - تقرير وجود نـزاع مسلح وتصنيفه

١- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في فترات النـزاع المسلح

٣- **يسري قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني كلاهما على فترات النـزاع المسلح**، وكما أسلفنا بالتفصيل في **الفصل الثاني**: **"القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني السريان: النطاق"**، تسمح المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للحكومات بأن تنتقص من التزاماتها بموجب العهد أثناء فترات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الدولة والتي يتم الإعلان عن وجودها رسمياً، ولكن فقط بالقدر الذي تتطلبه مقتضيات الحالة، وبالإضافة إلى ذلك، **لا يجوز في أي وقت من الأوقات عدم التقيد بالتزامات حقوق الإنسان**، بما في ذلك واجب الامتثال للالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي (بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الملحقان بها) وتفادي التجريد التعسفي من الحياة، والتعذيب والرق، وحرية الرأي والتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.[١٨٢] ومن هنا تنطبق كثير من معايير حقوق الإنسان الأساسية أثناء فترات النـزاع المسلح.

٤- ومع ذلك، يتسم القانون الدولي الإنساني في كثير من الأحيان بقدرة أكبر على الإقناع في زمن الحرب لأنه وضع خصيصاً للحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب أثناء فترات النـزاع المسلح ضد الأشخاص المحميين، مثل الجنود الجرحى أو العاجزون عن القتال لأي سبب آخر، وضد السكان المدنيين، كما يتم تدريب الموظفين العسكريين في كثير من الأحيان على احترام القانون الإنساني الذي يطلقون عليه في كثير من الأحيان اسم "قوانين الحرب." وبالإضافة إلى ذلك، يسري القانون الإنساني سرياناً واضحاً على جميع أطراف النـزاع المسلح ومن ثم

[١٨٢] حظر السجن بسبب العجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي وحق الشخص في الاعتراف به أمام القانون هما أيضا من الحقوق غير القابلة للانتقاص

يقنع الأطراف بالإنصاف في تطبيق قواعده،ويمكن للأطراف أيضاً رؤية الفائدة التي تترتب على الامتثال للقانون الإنساني ومن ثم يشعر الجانب الآخر بالتزام متبادل إزاء تفادي الانتهاكات، ويضاف إلى ذلك أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ الملحقين بها التي تشكل جوهر القانون الإنساني قد حظيت بعدد من التصديقات أكبر مما حظيت به معظم معاهدات حقوق الإنسان من تصديقات.

٢- أنواع النزاعات المسلحة

٥- يميز القانون الدولي الإنساني أربعة أنواع من النزاعات المسلحة تتفاوت القواعد والصكوك السارية على كل منها:

(١) **النزاع المسلح الدولي** الذي تسري عليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ وقواعد لاهاي وغير ذلك من المبادئ القانونية؛

(٢) **النزاعات المسلحة الدولية التي بمثابة حروب للتحرير الوطني** ويحددها البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ وتخضع له؛

(٣) **النزاعات المسلحة غير الدولية** التي تخضع لتنظيم **المادة ٣ المشتركة** بين اتفاقيات جنيف الأربع ولبعض المعايير العرفية؛

(٤) **النزاعات المسلحة غير الدولية** التي ينظمها **البروتوكول الإضافي الثاني** لعام ١٩٧٧ويعرفها تعريفاً ضيقاً.

٦- ولمزيد من التفاصيل عن القانون الدولي الإنساني يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني: "القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني السريان: النطاق"

٧- وإحدى الصعوبات التي تكتنف عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان أثناء فترات النزاع المسلح تتصل بمختلف أنواع النزاعات المسلحة. على الراصدين التمييز بين المنازعات المسلحة التي تتسم بطابع دولي، وحروب التحرير الوطني والنزاعات غير الدولية بموجب المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والمنازعات المسلحة الدولية بموجب البروتوكول الإضافي الثاني، والحالات الأخرى، وفي محاولة تطبيق القانون الإنساني على انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع أثناء الحالات المبينة أعلاه، ينبغي إجراء تقييم داخلي عن نوع النزاع الدائر في البلد حتى يتسنى الرجوع إلى القانون الدولي الملائم في أداء الرصد وتقديم التقارير، ومن المهم في هذا الصدد ملاحظة أن مستويات المنازعات قد تتغير مع تطور الحالة.

o النزاع المسلح الدولي

٨- ان التعريف الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر على اتفاقيات جنيف يحدد النزاع المسلح الذي يتسم بطابع دولي بأنه **أي "خلاف ناشئ بين دولتين من**

شأنه أن يفضي إلى تدخل من جانب أفراد القوات المسلحة...حتى وإن أنكر أحد الطرفين وجود حالة حرب، ولا يهم مدة بقاء النـزاع أو ... عدد الضحايا."[١٨٣]

٩- كما يضيف **البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع** أن المنازعات المسلحة التي تتسم بطابع دولي **تشمل**:

المنازعات المسلحة التي تناضل **بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير**، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

- **النـزاع المسلح غير الدولي**

١٠- **توفر المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف** "المبادئ الأساسية للقانون الإنساني" التي تتعامل صراحة مع **المنازعات المسلحة غير الدولية**.[١٨٤] وتنص المادة المشتركة ٣ على ما يلي:

" في حالة قيام نـزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم **كل طرف في النـزاع** بأن **يطبق كحد أدنى** الأحكام التالية:

(١) **الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار** يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، **تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات** والأماكن:

(أ) **الإعتداء على الحياة والسلامة البدنية**، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

(ب) **أخذ الرهائن**،

(ج) **الإعتداء على الكرامة الشخصية**، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

---

[١٨٣] Jean Pictet, *Commentary on the Geneva Conventions of 12 August 1949* at 28 (1960).

[١٨٤] هناك اعتراف الآن بأن هذه "المبادئ الأساسية للقانون الإنساني" تشكل معياراً أدنى منطبقاً على جميع الظروف، بما في ذلك المنازعات المسلحة الدولية.

See Rosemary Abi-Saab, "The "General Principles" of humanitarian law according to the International Court of Justice", 259 *International Review of the Red Cross* 367 (July-August 1987).

ويقصد من المعيار الأدنى الذي أرسته المادة المشتركة ٣ أن يكون فعلاً منطبقاً على جميع الظروف وأن يكون مستقلاً عن "القواعد التفصيلية التي تنطبق أيضا على المنازعات المسلحة الدولية."

See Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Merits, I.C.J. Reports 1986, para. 218.

(د) **إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة** أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

(٢) **يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم** .

١١- ومن المهم ملاحظة أن المادة المشتركة ٣ لا تحدد فقط **مسؤوليات قانونية** للحكومات، بل أيضاً **للفاعلين غير الحكوميين المشتركين في النزاع**.

١٢- ولا تنص المادة المشتركة (٣) على تعريف "النزاع المسلح غير الدولي." على أن **البروتوكول الإضافي الثاني** يوضح في المادة (١) أن البروتوكول ينطبق على المنازعات المسلحة التي تقع في إقليم طرف **بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة** أو جماعات نظامية مسلحة أخرى (١) تقع تحت **قيادة مسؤولة** و(٢) تمارس **سيطرة على جزء من إقليمه** و (٣) يمكنها القيام **بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة** وتستطيع تنفيذ البروتوكول.

١٣-ومن الأهمية البالغة ملاحظة أن البروتوكول **"لا يسري على** حالات **الاضطرابات والتوترات الداخلية** مثل الشغب وأعمال العنف العرضية النادرة وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد منازعات مسلحة"، وفي كل هذه الحالات يظل **قانون حقوق الإنسان القانون الدولي الوحيد الواجب التطبيق**.

١٤-ولذلك، ينبغي النظر في عدة عوامل عند تقرير ما إن كانت إحدى الحالات تندرج تحت المعايير المطبقة على النزاع المسلح غير الدولي، بما في ذلك ما إن كان للمتمردين قوة عسكرية نظامية وسلطة مسؤولة عن سيرها ووسيلة احترام القانون الإنساني. وبعبارة أخرى، ما هو عدد المقاتلين المشاركين في القتال وهل لديهم هيكل قيادة؟ وهل يعمل المتمردون داخل إقليم محدد ووفقاً لاستراتيجية موحدة؟ وهل يتصرفون كحكومة؟

١٥-وكذلك فقد تعزف الحكومات عن قبول وصف نزاع بأنه غير دولي لما قد ينطوي عليه ذلك من اعتراف ضمني بالأطراف المحاربة، بالرغم من أن **المادة المشتركة ٣ والبروتوكول الثاني يشيران بوضوح إلى أن تطبيق هذه الأحكام ينبغي ألا يؤثر على الوضع القانوني للأطراف**.

١٦- وبمجرد أن تحدد عملية حقوق الإنسان القانون الواجب التطبيق أو أنها ستعتمد على المعايير الأساسية الواردة في المادة المشتركة ٣ وحقوق الإنسان التي لا يجوز تضييقها، يبقى بعد ذلك تطبيق الأحكام المحددة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني على الحالة المعنية، ومثال ذلك، أنه قد تطهر الحاجة إلى تحديد ما إن كانت قد وقعت حالات وفاة أثناء نشوب نزاع مسلح بين المتحاربين أو إن كانت قد وقعت حالات قتل تعسفي بين المدنيين، وفي هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى **الفرع ب** من **الفصل الثالث**: **"الحق في عدم الحرمان من الحياة تعسفاً"**، ولتسهيل الرجوع إلى النص، نورد فيما يلي الجدول الوارد في **الفصل الثاني**: **"القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني السريان:**

النطاق" الخاص بانطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني على مختلف مستويات النزاع.

ج - العوامل المؤثرة على الرصد في فترات النزاع المسلح

١٧- هناك عدة عوامل تؤثر على قدرة الراصد على جمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان[١٨٥] من أي بلد معين، وقد تؤثر حالات النزاع المسلح تأثيرا كبيرا على العديد من هذه العوامل.

أ- **إذا كان يسود جو عام من الخوف وإذا أمكن للفرد أن يبلغ عن وقوع انتهاك دون المخاطرة الشديدة بالتعرض للانتقام.**

١٨- من المؤكد أن النزاع المسلح والنزاع الداخلي سيزيدان من مستوى الخوف الموجود في المجتمع وسيزيدان من خوف الأفراد من الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويزيد العنف من الخوف من التعرض للاحتجاز التعسفي أو يقلل القتل من احتمال توصيل المعلومات، و في الواقع قد تنظر أطراف النزاع إلى المعلومات باعتبارها أسراراً دفاعية أو مسائل أمنية ومن ثم قد تنظر إلى إفشاء المعلومات باعتباره تجسسًا.

سريان قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني[١٨٦]

الحالة	القانون الواجب التطبيق
١- **النزاع المسلح الدولي** ويشمل التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية وذلك في ممارسة حق تقرير المصير	**إتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩** (١) الجرحى والمرضى في الميدان (٢) الغرقى (٣) أسرى الحرب (٤) الأشخاص المدنيين (تحت الاحتلال) **البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧** **أحكام حقوق الإنسان الأخرى** (ما دامت غير قابلة للإنتقاص ولم تعلن حالة طوارئ)
٢- **النزاع المسلح غير الدولي** الحرب الأهلية أو أي حالة أخرى تمارس فيها قوات مسلحة نظامية تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وتستطيع تنفيذ القانون الإنساني.	**المادة ٣ المشتركة** بين اتفاقيات جنيف (تسري على الحكومة وقوة المعارضة المسلحة) **البروتوكول الإضافي الثاني** لعام ١٩٧٧ (ميدان تطبيق أشد تقييداً) أحكام حقوق الإنسان الأخرى (مادامت غير قابلة للإنتقاص ولم تعلن حالة طوارئ)
٣- **حالة الطوارئ**	**جميع حقوق الإنسان**، باستثناء ما يلي:

[١٨٥] حددت ستيفاني غرانت معظم هذه العوامل في الشهادة التي أعدتها لجلسة الاستماع الخاصة بأفريقيا: مشاكل حقوق الإنسان أمام لجنتين فرعيتين بلجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في ٣١ أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٧٩.

[١٨٦] مجموعات التدريب النموذجية التي أصدرتها مفوضية حقوق الإنسان للشرطة وقوات حفظ السلام.

الإضطرابات و أعمال الشغب وأعمال العنف العرضية النادرة وغيرها من حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الدولة والتي لا تكفي فيها التدابير المتفقة في العادة مع الدستور والقوانين للتصدي للحالة. **ي**علن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ بقرار جمهوري على الوجه المبين في القانون ويجب دعوة مجلس النواب لعرض هذا الاعلان عليه خلال السبعة الايام التالية للاعلان فاذا كان مجلس النواب منحلاً ينعقد المجلس القديم بحكم الدستور ،فإذا لم يدع المجلس للانعقاد أو لم تعرض عليه في حالة انعقاده على النحو السابق ، زالة حالة الطوارئ بحكم الدستور .	• قد يُسمح بالانتقاص من بعض الحقوق بالقدر الذي تتطلبه فقط مقتضيات الحالة، وألا يتعارض مع المتطلبات الأخرى بمقتضى القانون الدولي (بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الملحقان بها). • عدم التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. • لا يُسمح بالانتقاص فيما يتعلق بالتجريد التعسفي من الحياة أو التعذيب أو الرق أو السجن للعجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي.
٤- التوترات الداخلية الأخرى الإضطرابات و أعمال الشغب وأعمال العنف العرضية النادرة التي لا تعد بمثابة حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة. الدستور اليمني لا يجيز اعلان حالة الطوارئ الا عندما تكون هناك حالة تهدد كيان المجتمع المتمثلة بالحروب أو ما يماثلها من مخاطر داخلية ، اذ تنص المادة (١٢١) وفي جميع الاحول لا تعلن حالة الطوارئ الا بسبب قيام الحرب والفتنة الداخلية او الكوارث الطبيعية ولا يكون اعلان حالة الطوارئ الا لمدة محدودة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس النواب	**جميع حقوق الإنسان** (ولكن يُنظر في أي تقييد ذي صلة بكل واحد من الحقوق، ولا يمكن أن تخضع الحقوق إلا للقيود المحددة فحسب من قبل القانون بغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق وحريات الآخرين وللوفاء بالمتطلبات العادلة للأخلاقيات والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي).
٣١- الحالات العادية **لا يجيز الدستور تقييد الحقوق في الحالات العادية .**	**جميع حقوق الإنسان** (ولكن يُنظر في أي تقييد ذي صلة بكل واحد من الحقوق، ولا يمكن أن تخضع الحقوق إلا للقيود المحددة فحسب من قبل القانون بغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق وحريات الآخرين وللوفاء بالمتطلبات العادلة للأخلاقيات والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي).

ب- ما إذا كان هناك وعي شعبي بمعايير حقوق الإنسان وإذا كانت هناك توقعات بوجوب عدم انتهاك الحقوق الأساسية

١٩-مع نشوب النـزاع المسلح والنـزاع الداخلي يحدث في كثير من الأحيان انهيار للقيود القانونية المفروضة على العنف وتناقص التوقعات بشأن إمكانية اتخاذ أي تدابير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

ج- ما إذا كانت هناك هيئة قضائية مستقلة يمكنها الاستجابة للتقارير التي ترد إليها من نقابة مستقلة للمحامين عن انتهاكات حقوق الإنسان .

٢٠- المداولات القضائية والمحامين يمثلون في العادة مصدراً مهماً للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحدوث زيادة في المستوى العام للوعي قد يؤثر تأثيراً ضاراً على استقلال المهنة القانونية.

د- ما إذا كانت هناك منظمات محلية معنية بحقوق الإنسان

٢١-قد تغدو في العادة المنظمات المحلية التي توفر المعلومات موضوع معارضة أو قمع من الحكومة بدرجة تجعلها غير قادرة على أداء وظائفها وجمع المعلومات أو الإبلاغ بها، أو قد تتورط هذه المنظمات في النـزاع بدرجة تثير الشك في معلوماتها.

هـ- ما إذا كان بإمكان وسائل الإعلام المحلية الإبلاغ بحرية عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٢-تزداد الرقابة على الصحافة عادة أثناء وقت الحرب، وفي ذات الوقت، قد تجذب الحرب الصحفيين الأجانب، وقد يؤثر وجود التغطية التليفزيونية الدولية تأثيراً مشوهاً على سلوك الأطراف وعلى إمكانية القيام برصد حقوق الإنسان.

و- ما إذا كان من الممكن الوثوق في المعلومات عن حقوق الإنسان

٢٣-قد يثار الشك حول بيانات حقوق الإنسان أو قد يقل توافرها بسب الاستعانة بها في الدعاية أثناء فترات النـزاع المسلح أو النـزاع الداخلي، ومثال ذلك أن تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٤ عن السلفادور يشير إلى أن "النـزاع المدني يفضي أيضاً إلى سياق من المتوقع فيه أن تتلاعب جميع الأطراف بادعاءات بالمسؤولية عن وقوع حالات وفاة من جراء العنف تحقيقا لأغراض سياسية."[١٨٧]

٢٤-كما توجد مخاطرة كبيرة من تسرب كثير من المعلومات التي يتم جمعها أثناء فترات النـزاع المسلح من خلال طرف أو آخر، ولعل هذا الطرف في الواقع كان يروج نفس المعلومات من خلال قنوات أخرى، مثل وسائل الإعلام، وفي هذه

---

[١٨٧] Amnesty International, *Extrajudicial Executions in El Salvador*, AI Index: AMR 29/14/84, at 15 (1984). Americas Watch apparently encountered similar difficulties in assessing evidence with regard to human rights violations in Nicaragua. Americas Watch, *Human Rights in Nicaragua 1985-1986* (1986

الظروف، قد تصبح موثوقية المعلومات موضع شك وقد تعتبر دعاية للحرب، وفي غياب الاستعلامات الموثوقة والمستقلة للراصد ، قد يُختزل دوره إلى مجرد أداة لترديد أو لتأييد حملة الدعاية التي يشنها أحد الأطراف.[١٨٨]

ز- ما إذا كانت هناك بنية تحتية للإتصالات (مثل الهاتف والبريد والفاكس والإنترنت والسفر في درجة رجال الأعمال، الخ) تربط البلد بالعالم الخارجي

٢٥-قد تغدو وسائل الاتصال العادية صعبة أثناء فترات النزاع المسلح ومن ثم تقلل مصادر المعلومات المفيدة، ومع قلة مصادر المعلومات لا يمكن للراصد التحقق بسهولة من صحة المادة وتأكيد موثوقيتها.

ح - ما إذا كانت هناك جالية كبيرة من اللاجئين أو المغتربين الذين يتاح لهم إمكانية الوصول إلى معلومات عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في الخارج .

٢٦-تزيد الحروب في العادة من تدفق اللاجئين .

ط - ما إذا كانت هناك إمكانية تجهيز أنشطة للرصد في الموقع أو في الأماكن التي قد يوجد بها اللاجئون

٢٧-قد يتعذر أثناء فترات النزاع المسلح الوصول إلى الأماكن التي يدور فيها النزاع، وقد يكتنف السفر في بعض المناطق مخاطر بدون مساعدة من الحكومة أو جماعات المعارضة، وهو ما قد يقوض بدوره من مصداقية عملية الرصد.

٢٨-وبالرغم من كل الصعوبات، فإن رصد حقوق الإنسان أمر ممكن في حالات النزاع المسلح وبخاصة عند الاستعانة بنهج أكثر فعالية في جمع الحقائق، وفي الواقع، قد تسهل المنازعات المسلحة من دور عملية الرصد في استرعاء نظر العالم إلى الحالة، وفي حين توجد عوائق تعوق الوصول إلى معلومات محددة عن الأحداث في مناطق النزاع نتيجة للقتال والتمزقات الناجمة عن الحرب والقمع الذي تتعرض له منظمات رصد حقوق الإنسان المحلية، فان زيادة مستوى الاهتمام الدولي يعوض إلى حد ما عن هذه العوائق.

د - رصد تجاوزات حقوق الإنسان من جانب جماعات المعارضة المسلحة والاتصال بهذه الجماعات

٢٩-كما ورد في الفقرة ١٠ من ج بالفصل الثامن "**المتابعة وتقديم التقارير**"، فإنه بمجرد انتهاء الراصد من جمع المعلومات والتحقق منها إلى حد ما قد يكون من الضروري الاتصال بالسلطة المسؤولة.

---

[١٨٨] See the problems discussed in Americas Watch, *Managing the Facts, How the Administration Deals with Reports of Human Rights Abuses in El Salvador* (1985).

تفادي الاعتراف بجماعات المعارضة المسلحة

٣٠-فيما يتعلق بالاتصال بأحد مسؤولي الحكومة، ينبغي أن يكون واضحاً لدى الراصد بالفعل أن الحكومة قد صدقت على معايير معينة لحقوق الإنسان أو قبلتها بأي شكل آخر وأنها مسؤولة عن ضمان وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد داخل إقليمها أو الخاضعين لولايتها.،**على أنه** عند **الاتصال بإحدى جماعات المعارضة المسلحة** لا يكون من غير الواضح من الذي سيجري الاتصال به، بل قد يكون من الصعب أيضاً التأكد من **مسؤوليته القانونية** أو **العواقب القانونية** المترتبة على إجراء اتصال معه، ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض المبادئ الأساسية من تجارب العمليات الميدانية لحقوق الإنسان السابقة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومختلف المنظمات غير الحكومية، وهي مبادئ قد يكون من المفيد لقيادة المنظمات العاملة في مجال الرصد الميدانية لحقوق الإنسان أن تأخذها في الاعتبار عند إجراء أنشطة المتابعة.

الفصل الثالث عشر

تقديم التقارير عن حقوق الإنسان

الفصل الثالث عشر

تقديم التقارير عن حقوق الإنسان

المفاهيم الرئيسة

ينبغي أن تكون التقارير :

(١) محددة ودقيقة ومستندة على معلومات مؤكدة.

(٢) معدة في الوقت المناسب وبدون تأخير.

(٣) عملية.

وهناك في العادة أربعة أنواع من التقارير الوقتية أو الدورية التي تعد:

(١) تقارير دورية توثق العمل المنجز والخطط ؛

(٢) تقارير طارئة توفر وسيلة سريعة لتنبيه المنظمة إلى ضرورة التحرك؛

(٣) تقارير عن مقابلات / استبيانات توفر وسيلة لتوثيق النتائج المترتبة على مقابلة ولكنها لا توفر محضرا للمقابلة ؛

(٤) تقارير عن وقائع منفصلة .

أما التقارير السنوية أو الخاصة في وحدة الرصد

(١) التقارير المطلوبة في إطار مهام المنظمة وتوجه إلى الكافة .وترتكز التقارير السنوية أو الخاصة في العادة على التقارير الوقتية أو الدورية الواردة من جماعة الرصد المحلية والتي يجب أن توفر معلومات تفصيلية وتستخدم مصطلحات موحدة وتعتمد منهجيات متماثلة تجاه المعلومات بحيث يتسنى لوحدة الرصد المسئوولة عن إعداد التقارير السنوية والخاصة الاعتماد على الحقائق المجمعة والخروج باستنتاجات عامة مفيدة حول تطور حالة حقوق الإنسان .

أ ـ مقدمة

١-إعداد التقارير هو أحد العناصر الأساسية في مهمة المراقبة لحقوق الإنسان،ويوضح هذا الفصل الفرق بين التقارير الداخلية والتقارير الخارجية، فمن وجهة نظر عملية ميدانية بعينها، تعد التقارير الداخلية هي تلك التقارير التي يعدهاالراصدون بقصد توفير الحماية للضحاياعن طريق مخاطبة الجهات المعنية بالحماية وتقديم المساعدة القضائية أو المشورة القانونية وتستخدم المعلومات الواردة فيها في اتقارير العامة أو الخارجية، أما التقارير الخارجية فهي تلك التي تعدها المنظمة غير الحكومية باستخدام المعلومات الواردة في التقارير الداخلية،وتوزع على نطاق أوسع في الداخل والخارج ويشمل التوزيع هيئات الدولية وأجهزتها والمنظمات المعنية بحماية حقوق الإنسان والمجتمع الدولي

وأجهزة الاعلام وبقصد توفير التدابير الكافية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

٢-يطرح هذا الفصل نماذج لبعض الأنواع المختلفة للتقارير والاستخدامات المختلفة لهذه التقارير،كما يورد الفصل باختصار المبادئ التوجيهية التي تحدد كيفية كتابة التقارير واستخدام النماذج الخاصة بالتقارير.

ب - المبادئ العامة لإعداد التقارير عن حقوق الإنسان

١ – الصحة والدقة

٣- الخطوة الأولى في إعداد أي تقرير هي التحقق من صحة المعلومات الواردة؛ ذلك لأنه لا يمكن إعداد التقارير والتدخل لدى السلطات وطرحها على الكافة إلا إذا كانت هذه التقارير مرتكزة على معلومات محققة،وبعد استكمال البحث والتأكد من صحة المعلومات، ويتم وضع التقريرعلى أساس الشواهد المتاحة و الوقائع والموثقة.

٤- ومن الممكن أن تأخذ تقارير حقوق الإنسان أشكالاً مختلفة، إلا أن هناك عناصر محددة لابد منها في أي تقرير عن حقوق الإنسان، أول هذه العناصر أن التقرير يجب أن يكون تفصيلياً ودقيقاً، وألا يرتكز على الشائعات أو المعلومات غير المحققة،لعل الإدعاءات والمزاعم الأكثر خطورة تقتضي من واضعي التقرير ممارسة قدر أكبر من الحرص فيما يتصل بدقة الحقائق الواردة في التقرير.

٢-عدم الإبطاء

٥- ثانياً: ينبغي إعداد التقرير دون إبطاء يجب على الراصد تجميع الشواهد ذات الصلة واستكمال التقرير عندما تكون القضية حية في ذاكرته، ويكتسب هذا الأسلوب أهمية خاصة في المواقف التي يتعين فيها على الراصد القيام بتحريات وإعداد تقارير عن حالات فردية عديدة تشتمل على حقائق متشابهة كما أن إعداد التقارير دون إبطاء هو أمر حيوي بالنسبة لفعالية الحماية .

٣– التوجه نحو اتخاذ إجراءات

٦- ثالثاً: ينبغي أن يكون التقرير ذا طابع عملي، ومن المهم أن يقوم الراصد بتقديم توصيات حول التدابير التي يتعين اتخاذها.

ج - التقارير الداخلية عن الرصد الميداني لحقوق الإنسان

٧- يقوم الراصد أو الراصدون الميدانيون بإعداد التقاريرالداخلية و تقدم إلى وحدة الرصد في المنظمة، ويجب أن يزود الرصدون بالنماذج اللازمة لتقديم تقارير حول مختلف الأمور العاجلة والحالات الفردية والتطورات العامة، ويجب استخدام هذه النماذج حتى تكون المعلومات المشمولة في التقرير في شكل إطاري منظم، وسنستعرض في هذا الفصل الحاجة للتعامل مع أربعة أنواع من التقارير

الداخلية: التقارير الدورية (بما فيها التقارير عن الأنشطة المتخصصة)،والتقارير الطارئة، والتقارير عن المقابلات، والتقارير الموجزة عن وقائع بعينها.

١– التقارير الدورية

٨- بصفة عامة، يطلب من كل راصد إعداد تقارير عن:

- ϖ الأعمال المنجزة في مجال التوثيق (فيما يتصل بكل جانب من جوانب الرصد)؛
- ϖ تنبيه مسئوولي المنظمة بشأن التطورات أو الاتجاهات الرئيسة الحادثة؛
- ϖ تخطيط الجهود المستقبلة الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

٩- يتم إعداد التقارير مرة كل شهر وهناك بعض الحالات التي يلزم فيها إعداد هذه التقارير بشكل أسبوعي، وقد تكون هناك حالات أخرى يتم فيها إعداد التقارير الدورية بشكل يومي أو كل أسبوعين أو خمسة عشر يوماً ، والتقارير الشهرية هي الأكثر شيوعاً في قضايا حقوق الإنسان، إلا أن معدل إعداد التقارير يجب أن يعكس الحالة، والوقت المتاح لإعداد التقارير ، والضرورات والاحتياجات الخاصة لحماية الضحايا، ويجب أن توضح التقارير الدورية كلاً من التطورات الإيجابية والسلبية.

١٠- يجب أن تعكس التقارير الدورية كافة الأنشطة الرئيسة للراصد أو الراصدين مقدمي التقرير، وهناك مسوَدة لنموذج التقرير الدوري (التذييل ١ لهذا الفصل) يمكن أن تستخدم كأداة لتقييم النتائج ووضع الخطط. والمفروض أن يتم تعديل هذا النموذج ليتناسب مع المهمة واحتياجات الحالات واحتياجات الحماية، فعلى سبيل المثال يحدد النموذج بعض مجالات المهمة؛ إلا أن المهمة قد تختلف بحسب كل حالة.

١١- ويمكن أن تغطي التقارير "الدورية"الموضوعات التالية :

- ϖ مقدمة؛ ولمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في المحافظة ، والأمور البارزة التي يلزم توجيه الاهتمام لها.
- ϖ موجز بالأعمال المنجزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (التقدم المحرز في استكمال خطة العمل).
- ϖ التطورات الرئيسة في حالة حقوق الإنسان، سواء كانت إيجابية أو سلبية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير (مفصلة بحسب المجالات المشمولة في مهمة الرصد)، مثل :
  - الإحتجاز
  - رصد العائدين
  - رصد المظاهرات
  - رصد الإنتخابات

- أداء السلطات القضائية
- أداء المنظمات غير الحكومية
- التطورات الأخرى

ϖ الخطط الموضوعة للفترة المقبلة (الراصد)
ϖ التوصيات للفترة المقبلة.
ϖ معلومات إدارية عن أوضاع فريق الرصد في المحافظة أو الوحدة الإدارية المعنية
ϖ الإستنتاجات
ϖ ملاحق.

١٢- وفي كل قسم من أقسام النموذج، يجب تعبئة المعلومات عن كل من المجالات المحددة للرصد، وإذا كان هناك راصدون مكلفون بحالات خاصة أو مجالات معينة للرصد الخاص، مثل مراقبة حالات التوقيف والاعتقال أو مراقبة المحاكمات، أو غير ذلك من الأمور، فيمكن إعداد تقارير عن الأنشطة المتخصصة حول كل مجال من هذه المجالات المحددة وإرفاقها بالتقرير الدوري، ويمكن إرفاق وثائق أخرى، بما في ذلك التقارير عن المقابلات أو أية مواد تعريفية أخرى، للمساعدة في شرح الحالة أو التوصيات الواردة في التقرير، ومن المعلوم أنه لابد أن يكون هناك بعض التداخل فيما بين الأقسام المختلفة للتقرير، ومن ثم فإنه يتعين على وحدة الرصد أو المكلفين بإعداد التقارير العمل على التقليل من هذا التداخل أو التكرار إلى الحد الأدنى .

١٣- تعد هذه التقارير الدورية الأساس لكي تضع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية إستناداً إليه - الخطط والاستراتيجيات - للتعامل مع حالة حقوق الإنسان المتغيرة ، والتعرف بشكل متواصل على الوضع الراهن لحقوق الإنسان ، وإعداد تقرير دوري واحد فصلي أو سنوي يشمل عملية الرصد بكاملها وعلى الصعيد الوطني لاستخدامه على النطاق الخارجي (كما سيرد بيانه فيما بعد).

٢- التقارير الطارئة

١٤- في بعض الأحيان تشهد حالة حقوق الإنسان بعض الأحداث التي تتطلب من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان إيلاءاهتمام سريع وعاجل لها، وقد تكون هذه الحوادث من النوع الذي يتطلب من المنظمة اتخاذ تدابير عاجلة على المستوى الوطني للتعامل مع مشكلة معينة، والغرض من التقارير الطارئة هو توفير المعلومات الأساسية التي تمكن المنظمة من اتخاذ الخطوات المناسبة، وهناك مسودة نموذج للتقرير الطارئ (التذييل ٢) تم إعدادها لهذا الغرض، وهناك بعض أعمال حقوق الإنسان التي تكون التقارير الطارئة فيها بمثابة "تقارير سريعة" أو "تقارير بشأن الأعمال العاجلة المطلوبة" .

١٥- بالنظر إلى أن التقارير الطارئة يجب أن تصل إلى الجهة المستهدفة بأسرع وقت ممكن ، لذا قد لا يكون من العملي في جميع الأوقات أن يقوم الراصد بتحليل

متكامل أو ارسال عبر البريد العادي، وهذا السبب هو أحد العوامل التي روعيت في تصميم نموذج التقرير الطارئ بحيث يكون مختصراً بالقدر الذي يسمح بإرساله بالفاكس أو الايميل، ولهذا يجب أن يكون نموذج التقرير الطارئ منظماً بالشكل الذي يسهل نقل المعلومات عبر وسائل الاتصال السريع.

٣- تقارير المقابلات

١٦- يحتاج الراصدون إلى إجراء المقابلات كجزء من التحريات التي تجرى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان أو كجزء من أنشطة الرصد والمتابعة التي يقومون بها (مثل رصد المظاهرات أو اللاجئين العائدين)، ويجب الرجوع في هذا الصدد إلى الفصل الثامن: "إجراء المقابلات"، ونستعرض فيما يلي بإيجاز بعض الاعتبارات الواردة في ذلك الفصل.

- **استخدام نموذج المقابلة**

١٧- في التذييل ٣ لهذا الفصل يجد القارئ استبياناً أو أنموذج مقابلة ، الغرض منه تزويد الشخص الذي يجري المقابلة بنموذج للأسئلة التي يمكن تغطيتها في المقابلة، وتقريباً بنفس الترتيب الذي يمكن طرحها به. فعلى سبيل المثال ، يبدأ النموذج بسؤال مفتوح يسمح للشاهد بسرد القصة دون كثير من الاستعجال أو المقاطعة لتغطية أسئلة فرعية، ولكن يجب التنويه بأن الغرض من هذا الإستبيان هو أن يكون وسيلة لتسجيل المقابلة وليس خطة لإجرائها.

١٨- إن قيام الشخص الذي يجري المقابلة بالاستماع إلى القصة والمعلومات الأخرى المقدمة من الشاهد هو أمر أهم بكثير من متابعة المنطق الذي وضع النموذج على أساسه بل وأكثر أهمية من استكمال النموذج ذاته، والواجب بعد الاستماع إلى رواية الشاهد أن يعمد القائم بالمقابلة إلى طرح أسئلة توضح المعلومات المقدمة وتجلية الحقائق التي قد تشير إلى احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ويجب أن تكون الأسئلة الموجهة إلى أي شاهد متجاوبة مع القصة أو الحالة أكثر من تجاوبها مع أية استبيانات أو قوائم معدة سلفاً بالقضايا المطلوب تغطيتها.

١٩- والمقصود بالنموذج هو توفير وسيلة لإعداد تقرير عن نتائج المقابلة وليس لأخذ ملاحظات أثناء المقابلة أو لإملاء منطق معين على النقاش ، والأحرى أن يتسلسل النقاش وفقاً لمنطق المعلومات المقدمة، وفي أحسن الأحوال ، يمكن أن يكون النموذج (مع أية تعديلات لاحقة فيه لجعله متناسباً الحالة المعنية أو متناسباً مع مقابلة بعينها) بمثابة قائمة مرجعية بالأسئلة المهمة التي يمكن للقائم بالمقابلة أن يسترشد بها قبل بدء المقابلة وقبل الانتهاء منها ؛ للتأكد من عدم نسيان القضايا المهمة أثناء النقاش، وعند الاسترشاد بالنموذج قبل المقابلة ، يجب أن يتأكد القائم بالمقابلة من استيعاب الأسئلة الرئيسة في ذاكرته عن ظهر غيب ، فالتواصل بالعين وإنشاء خيط من التقارب هما أهم بكثير من التقيد بتسلسل معين للأسئلة، وكما سبق ذكره، فيمكن استخدام النموذج لتنشيط الذاكرة قبل بدء المقابلة للتأكد

من طرح الأسئلة المهمة، وفي جميع الأحوال ، يجب أن يحرص الراصد على عدم السماح للاستبيان بأن يكون معوقاً مصطنعاً يحول دون إتمام التواصل مع الشاهد.

٢٠- كما يجب أيضاً تكييف هذا النموذج للمهمة المحددة للعملية والاحتياجات الخاصة بكل مقابلة، فعلى سبيل المثال ، ينبغي أن يكون النموذج بالمرونة التي تجعله يتوقع اتساع الحوار أثناء المقابلة ليغطي بعض مشاكل حقوق الإنسان مثل حالات القبض الاحتياطي أو التعذيب ، بينما تركز مهمة الرصد على انتهاكات أخرى أو انتهاكات أكثر لحقوق الإنسان، ومن هنا يلزم تعديل النموذج ليتناسب مع كل حالة على حدة ، كما يلزم كذلك تكييف النموذج ليتناسب مع كل نوع من الشهود، ومن ثم يجب تعديل الاستبيان ليتناسب مع الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الشهود ؛ وذلك لتحاشي أية أسئلة غير ضرورية وكذلك لإضافة أية قضايا جديدة ذات صلة ، وعند إجراء هذه التعديلات في الاستبيان أو النموذج ، قد يكون من المفيد استخدام التعابير البالغة الوضوح في النموذج بحيث لا تكون هناك حاجة للكثير من التفسير، وبناء على ذلك، فإن نتائج المقابلات يجب أن تكون من العوامل المساعدة على وضع تقارير إحصائية ، كما يراعى أن يكون النموذج معداً بالأسلوب الذي يوفر تفاصيل للمعنيين بالرصد أو المتابعة في المنظمة أو أماكن أخرى والذين لم تتح لهم فرصة المشاركة في المقابلة .

- **محتويات تقرير المقابلة**

٢١- المفروض في المقام الأول أن تقرير المقابلة عن واقعة ما يجب أن يشتمل على سرد دقيق للوقائع ، ولكن يجب كذلك أن يشتمل التقرير على معلومات أخرى مهمة . فالهدف هو إعطاء أوضح وصف ممكن للأحداث على أساس الشواهد المتاحة، وبالإضافة إلى التفاصيل الشخصية المتعلقة بالضحية ؛ مثل العمر والجنس والمهنة وغير ذلك ، يمكن أن تكون المعلومات حول سياق الانتهاك بالغة الأهمية لتفهم ما حدث ، وفضلاً عن ذلك ، يجب على الراصد أن يورد في تقريره مصادر المعلومات وتقييمه لمصداقيتها .

٢٢- وينبغي على الراصد أن يعمل قدر الإمكان على إدراج شخوص المتورطين في الانتهاكات وعلاقتهم بالسلطات، فإدراج شخصية المتورط في انتهاكات حقوق الإنسان في التقارير الداخلية يمكن أن يفيد بشكل خاص في تحديد ما إذا كان هناك عدد من الضحايا الذين عانوا من الإساءة على يد شخص بعينه ، كما يجب إدراج تسلسل القيادة إذا أمكن التعرف عليه وتحديده، ولكن من المفروض بشكل عام أن تراعى سرية المعلومات المتصلة بشخصيات المتورطين ؛ لأن كشف هذه المعلومات قد يعرض هؤلاء الأشخاص لبعض المخاطر ؛ مثل استهدافهم بالانتقام من قبل أسر الضحايا أو غيرهم، بل ربما يصل الأمر إلى أن المشتبه به في الانتهاك والذي تم الكشف عن هويته قد يتعرض للقتل على أيدي غيره من المسؤولين من أجل " حصر الضرر".

٢٣-وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي على الراصد أن يحدد الحقوق التي تعرضت للانتهاك والتوصية بالإجراءات التي يمكن اتخاذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية ، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل ، ومن المفيد إرفاق ملاحق مع التقرير ؛ مثل نسخ من الإفادات والبلاغات ، والخرائط والصور ، والشواهد المستندية ، والسجلات الطبية وشهادات الوفاة .

٢٤-ومن المفيد تجميع قائمة مستخرجة من الحاسب الآلي بجميع الحالات مصنفة بحسب الإسم ورقم الحالة وبعض التفاصيل الأخرى ، بغية القيام في نهاية الأمر بتكوين سجل مركزي في المنظمة ، وذلك لتحاشي الإزدواجية في التحريات .

٤ – تقارير الوقائع

٢٥-بعد تجميع المعلومات الكافية عن طريق المقابلات والملاحظة المباشرة والوسائل الأخرى ، يجب أن يقوم الراصد الذي أجرى التحريات بإعداد بيان تفصيلي ودقيق عن الأحداث التي قد تشير إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أو التي يجب إبلاغ المنظمة عنها، وفي أغلب الأحوال ، تشتمل تقارير المقابلات على كافة المعلومات ذات الصلة ، ومن ثم فإن الراصد يستطيع إعطاء تقييم عام يلخص فيه الوقائع ويقدم فيه توصيات بالإجراءات التي يمكن اتخاذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية . ويرد في التذييل ٤ نموذج لتقرير عن واقعة، ويماثل في تصميمه نفس الأسلوب المتبع في نموذج تقرير المقابلة ، ومن المعلوم أن هناك العديد من الأحداث المختلفة التي يمكن تغطيتها في تقارير الوقائع ، ولهذا فمن الصعب توصيف نموذج منفرد يغطي كافة احتياجات الراصد، ومع ذلك فإنه من الممكن في إطار الرصد أن يكون هناك نوع من التكرار في الانتهاكات أو الأحداث الأخرى ؛ الأمر الذي قد يوحي بتصميم نماذج ذات طابع خاص .

د - التقارير الخارجية

٢٦- من أجل حماية حقوق الانسان يكون من الضروري إصدار بيانات منتظمة عن التطورات في حالة حقوق الإنسان لوسائل الإعلام الوطنية والدولية، وهذه البيانات قد يكون من شأنها مساعدة العملية في تشجيع الحكومة على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وكذلك في تزويد الراي العام والمجتمع الدولي بالمعلومات اللازمة للتجاوب مع الحالة .

هـ - كتابة التقارير واستخدام نماذج التقارير

٢٧- تستهدف التقارير السنوية أو الخاصة بواقائع معنية للكشف عن الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وحرياته الاساسية وطرح النواقص في حماية هذه الحقوق والحريات وتقييم وضع حقوق الإنسان سلباً وايجاباً بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان و تستخدم للتعامل مع مشاكل محددة في مجال حقوق الإنسان ، ويجب أن تركز بعض التقارير الخارجية على القضايا المتصلة بموضوعات

معينـة ، مثـل حالـة حقـوق الإنـسان فـي الـسجون أو أمـاكن الاعتقـال الأخـرى ، أو حقوق الإنسان في سير العدالة ، أو حقوق الإنسان وقوات الشرطة ، إلى آخر تلك الموضوعات، وفي هذه التقارير يمكن استخدام حوادث محددة ووقائع معنية تظهر مـصداقية وحياديـة التقـارير وتـساعد علـى وضـع تـصورات للحلـول والتـدبير التـشريعية والمؤسـسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والتربويـة الواحـب إتخاذها .

٢٨- وكما سبق ذكره ، فإن التقارير الخارجية التي تعدها المنظمة المعنية ترتكز عـادة علـى التقـارير الداخليـة والتـي يجـب أن تـرد مـن الراصـدين فـي الوحـدات الإدريـة المختلفـة ، وبنـاء علـى ذلـك ، فمـن المحتمـل أن الأشـخاص فـي ‘إدارة المنظمة المسؤولين عن إعداد التقارير لا يكونون هم شخصياً على صلة بالأحداث التـي يكتبـون عنهـا ، ولهـذا فمـن المهـم أن تكـون التقـارير الـواردة مـن الراصـدين المحليين مشتملة على معلومات تفصيلية وأن تستخدم مصطلحات ثابتـة وأسـاليب واحـدة للتعامـل مـع المعلومـات ، بحيـث يكـون بمقـدور المكلفين بإعـداد التقـارير الخارجية في المنظمة الاعتماد على الحقائق المجمعة والخروج باستنتاجات عامة مفيدة حول تطور حالة حقوق الإنسان .

٢٩- عادة ما يكون الراصد في مجال حقوق الإنسان على علم جيد بحالة حقوق الإنسان على المستوى المحلي ، ومن ثم يتعين عليه كتابة التقارير التي تعكس هذه المعرفة لإرسالها إلى منظمته، ينبغي على الراصد تجنب إعداد تقارير تكتفي بتسجيل المعلومات بالأسلوب الذي يمكنه هو من معرفة ما حدث ، ولكن دون إدراج الوقائع ذات الصلة والمعروفة بشكل جيد على المستوى المحلي ، لأنها ليست بالضرورة معروفة في الإدارة المركزية للمنظمة، والقاعدة هي أن الراصد في مجال حقوق الإنسان يجب أن يضع القارئ في اعتباره عند كتابة تقاريره .

٣٠- يشتمل هذا الفصل على تذييلات بأربعة نماذج للتقارير ، بحيث يمكن تنظيم وتنسيق المعلومات الواردة من الميدان وجعلها أكثر اتساقاً للإفادة منها في مركز المنظمة، وتعرض هذه النماذج كذلك أسلوبا لتحليل المعلومات قد يكون مفيداً من وجهة نظر ، ولكن يجب مراعاة أن الاحتياجات الخاصة لكل عملية قد تستلزم تعديل هذه النماذج أو استحداث نماذج أخرى ، ذلك أنه قد يكون من الصعب استحداث نماذج للتقارير تؤدي كافة الأغراض المطلوبة ، ففي النهاية ، يجب الاهتمام بتكييف كل نموذج ليتناسب مع الأهداف المنشودة منه . ويجب أن تسمح نماذج التقارير بالهامش الكافي لكل حادث ، فعلى سبيل المثال يجب أن يوفر نموذج التقرير عن واقعة معينة الإمكانية لإعطاء التفاصيل المناسبة عن الأنواع المختلفة للوقائع (من قتل أو سوء معاملة أو مظاهرات أو غير ذلك) ، ويجب أن يكون النموذج محدداً بالقدر الذي يضمن كتابة نفس المعلومات بغض النظر عن اختلاف الأشخاص القائمين بالكتابة أو اختلاف الحوادث المكتوب عنها (مثل موقع الحادثة ، ووقت وقوع الحادثة ، والأشخاص المتصلين بالحادثة ، وغير ذلك

من المعلومات) في نفس الموقع في النموذج ، وباستخدام نفس المصطلحات ، وبنفس الأسلوب ، ومن المعلوم أن النماذج إذا لم تعبأ بالشكل الصحيح فإنه من الصعوبة البالغة الإفادة من المعلومات الواردة فيها على نحو مقارن ، بل قد يكون من الصعب على أي إنسان الإفادة على الإطلاق من هذه المعلومات فيما عدا الشخص الذي قام بكتابتها .

٣١-ويتمثل أحد أوجه الإفادة من النماذج في إعداد معلومات إحصائية من شأنها توضيح الاتجاهات والتطورات في حالة حقوق الإنسان ، وكمثال على ذلك أن النموذج إذا جرى إعداده بالشكل المناسب وتم تعبئة النماذج واستكمالها بشكل موحد ، فقد يكون من الممكن للفريق المركزي الخروج بالاستنتاجات عن تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو المشاكل الأخرى الناشئة في شتى المناطق ، وتجدر الإشارة إلى أن نموذج المقابلة (التذييل ١) ونموذج الواقعة (التذييل ٤) المصاحبين لهذا الفصل قد تم وضعهما على أساس التصور بأنهما يوفران معلومات إحصائية مقارنة وأنهما بذلك يفيدان في التعرف على اتجاهات وتطورات الحالة فيما يتصل بحقوق الإنسان ، كما أن التقرير الدوري (التذييل ٢) قد تم إعداده لتمكين الراصدين المحليين من تقديم المعلومات وتقييم الاتجاهات.

التذييل ١ للفصل الثالث عشر

نموذج استبيان ـ مقابلة

تاريخ التقرير ___/___/___
يوم شهر سنة
رقم نموذج الاستبيان-المقابلة: _____
القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____
الفريق المحلي: _____
تأريخ إجراء المقابلة: يوم / شهر / سنة

نموذج استبيان- مقابلة

مقدمة المقابلة

ينبغي أن يقدم الراصد نفسه عند المقابلة.
ينبغي على الراصد توضيح الغرض من المقابلة.
ينبغي أن يوضح الراصد أهمية المقابلة في عملية الحصول على الحقائق.
ينبغي أن يحصل القائم بإجراء المقابلة على الموافقة لإجراء المقابلة،والتأكيد للشخص الذي يجري معه المقابلة بعدم إفشاء أي معلومات يدلي بها إلا بعد الحصول على إذن منه.
يُرجى استعمال صفحات تكميلية إذا لم يكف الحيز المتاح، كما أو لأي معلومات إضافية غير مدرجة في الأسئلة مع الإشارة إلى مصدر المعلومات، وهذا النموذج معد لشاهد واحد أو لمصدر معلومات واحد، وينبغي إلحاق ملاحق لكل ضحية في حالة وجود أكثر من ضحية.

١ـ موجز الحالة استنادا إلى رواية الشاهد

تُلاحَظ التفاصيل، بما فيها الأماكن والتواريخ والأوقات والظروف، إلخ.

_____
_____
_____

١-١ هل يوافق الضحية/مصدر المعلومات/الشاهد على أن المعلومات التي يدلي بها
❑ قد تستخدم في خطوات مع السلطات؟ ❑ أو قد يُكشف عنها في التقارير العامة؟
هل يمكن ذكر اسمه ؟ ❑ نعم ❑ لا

٢ـ المعلومات الشخصية عن الشاهد

٢-١ الاسم الثلاثي واللقب: _____
(أو يمكن استخدام رقم يدل على هوية الشاهد والاحتفاظ باسمه في مكان آخر)
٢-٢ ❑ذكر ❑أنثى
٢-٣ تاريخ الميلاد: اليوم / الشهر/ السنة ، العمر بالتقريب لدى وقت إجراء المقابلة_____
٢-٤ محل الميلاد:_____ (المنطقة/ المديرية/المدينة،/المحافظة)

_____
٢-٥ العنوان الحالي:_____

_____
٦-٢ هل لديك هاتف؟ (يُرجى ذكر رقمه:)_____
٢-٦-١ هل هو هاتفك الخاص بك؟ ❑ هاتف شخص آخر؟ ❑ هاتف من؟_____

٢-٧ العنوان الذي يمكن الاتصال بك عليه (إن كان يختلف عن العنوان المذكور أعلاه:)

_____

_____

٢-٨ الوسيلة التي يمكن بها للقائم بإجراء المقابلة الإتصال بالشاهد:

_____

٢-٩ الحالة الاجتماعية/الأسرية: أعزب❑ متزوج❑ مطلق❑ منفصل❑ أرمل❑

٢-١٠ تفاصيل الأسرة (عدد الأطفال والأشخاص المعالين- ذكر أسمائهم وأعمارهم إن أمكن):

_____

_____

_____

٢-١١ الحرفة أو المهنة (يرجى تحديدها):

حرفي ❑ مزارع ❑ موظف حكومي ❑ صحفي ❑ تاجر ❑

عسكري❑ مهني ❑ طالب ❑ متعطل عن العمل ❑ غير ذلك ❑

٢-١٢ التعليم: اساسي ❑ ثانوي ❑ جامعي ❑ دراسات عليا ❑

(يُرجى وضع علامة على المربع الذي يشير إلى أعلى مستوى من التعليم تم بلوغه)

أسماء المدارس والجامعات التي تم الالتحاق بها:

_____

_____

٢-١٣ وثيقة الهوية: النوع:_____ الرقم:_____

٢-١٤ الصلة بالضحية:

❑ الشاهد هو الضحية ❑ الشاهد لديه أدلة مباشرة على وقوع الانتهاك

❑ الشاهد لديه معلومات غير مباشرة ❑ الشاهد تربطه قرابة بالضحية

❑ صلة أخرى (يرجى تحديدها):_____

٢-١٥ هل لديك تعليقات معينة عن مصدر/مصادر المعلومات؟

_____

_____

٣- الضحية الأولى (إذا كان يختلف عن الشاهد؛ وإذا كان هناك عدة ضحايا فيرجى إرفاق صفحات إضافية ٣-٧)

أ- عام

٣-١ الاسم الثلاثي واللقب: _____

٣-٢ ذكر ❑ أنثى ❑

٣-٣ تاريخ الميلاد: اليوم/ الشهر/ السنة ، العمر بالتقريب لدى وقت إجراء المقابلة_____

٣-٤ محل الميلاد: (المنطقة/ المديرية/المدينة،/المحافظة)

٣-٥ العنوان الحالي والهاتف (إذا كانا يختلفان عن المذكورين أعلاه):

_____

٣-٦ العنوان الذي يمكن الاتصال بالضحية فيه (إذا كان غير العنوان المذكور أعلاه):

_____

٣-٧ الحالة الاجتماعية /الأسرية: أعزب❑ متزوج❑ مطلق❑ منفصل❑ أرمل❑

٣-٨ تفاصيل الأسرة (عدد الأطفال والمعالين- يرجى ذكر أسمائهم وأعمارهم إن أمكن):

_____

_____

_____

٣-٩الحرفة أو المهنة (يرجى تحديدها):

حرفي ❑ مزارع ❑ موظف حكومي ❑ صحفي ❑ تاجر ❑ عسكري❑

مهني ❑ طالب ❑ متعطل عن العمل ❑ غير ذلك ❑

٣-١٠ التعليم: ابتدائي ❑ ثانوي ❑ جامعي ❑ دراسات عليا ❑

(يرجي وضع علامة على المربع الذي يشير إلى أعلى مستوى من التعليم تم بلوغه)

أسماء المدارس والجماعات التي تم الالتحاق بها:_____

_____

٣-١١ الإنتساب أو التعاطف السياسي للضحية:

٣-١٢ عضوية/دعم المنظمات الأخرى (يرجى تحديدها):

❑ رابطة طلبة: _____ ❑ رابطة مجتمعية: _____

❑ جماعة لحقوق الإنسان:_____ _____❑ حركة فلاحين: _____

❑ حزب سياسي: _____ ❑ طائفة دينية: _____

❑ حركة شعبية: _____ ❑ إتحاد عمال: _____

❑ جماعة شباب: _____ ❑ أخرى: _____

٣-١٣ تعليقات/معلومات أخرى عن الضحية:

_____

_____

ب – الواقعة

(في حالة وجود عدة وقائع يرجى الإشارة هنا إلى الواقعة الأقرب من حيث الزمن وإرفاق صفحات إضافية (الصفحات ٤-٧) بالوقائع الأخرى).

٤- ماذا حدث للضحية المحددة أعلاه:_____

_____

٤-١ تأريخ ووقت وقوع الانتهاك: اليوم:___ الشهر: ___ السنة: _____ الوقت:___

٤-٢ المكان: _____

(المنطقة/المديرية/المدينة/ المجتمع المحلي أو الإدارة -المكان أو العنوان بدقة إن أمكن)

٤-٣ ظروف الواقعة:

تلاوة الوقائع (مثال ذلك، في حالة التوقيف: كيف وقع؟؛ وفي حالة القتل، وصف القتل؛ وفي حالة الإختفاء، ظروف الاحتجاز أو المكان الذي شوهد فيه الشخص آخر مرة والمكان الذي كان يقصده، إلخ؛ وفي حالة التهديدات أو الابتزاز، يتم وصفها، وإذا كان الأمر يتعلق بأحد المشردين، فما هو السبب وراء رحيله؟)

_____

_____
_____
_____
_____
_____
_____
_____

٤-٤ الإنتهاك الواضح:
(يرجى التحديد بإيجاز لعناصر الانتهاك وطبيعة الشخص المسؤول)
حدد المرتكب(المرتكبون) (استخدم القائمة في ٤-٧ أدناه وحدد هوية الشخص في ٤-٧ (أ) و (ب)،

- ❑ التوقيف: _____
- ❑إحتجاز آخر: _____
- ❑ الإغتصاب: _____
- ❑ تعذيب آخر: _____
- ❑إساءة أخرى للمعاملة: _____
- ❑القتل: _____
- ❑ محاولة القتل: _____
- ❑ الإختفاء: _____
- ❑ انتهاك حرية تكوين الجمعيات: _____
- ❑ انتهاك حرية التعبير: _____
- ❑ التهديد: _____
- ❑ سرقة الممتلكات: _____
- ❑ شكل آخر من أشكال الإضطهاد: _____
- ❑ سلوك تمييزي: _____
- ❑ انتهاكات أخرى: _____

٤-٥ كم عدد الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات أثناء هذه الواقعة؟
١ ❑ ٢ ❑ ٣❑ ٤❑ ٥❑ ٦-١٠ ❑ ١١-١٥ ❑ أكثر من ١٦ ❑

٤-٦ هل يمكنك تحديد أي من مرتكبي الإنتهاكات؟ نعم ❑ لا ❑
لماذا تعتقد أنهم جنود أو أفراد شرطة أو غيرهم ممن ينتسبون إلى الحكومة؟

_____
_____
_____
_____

٤-٧ الإسم/اللقب (أو أي تسمية أخرى)	الصلة بالحكومة (مثل وحدة في الجيش أو الشرطة، الخ)
أ-_____	_____
ب-_____	_____
ج_ _____	_____
د_ _____	_____
هـ- _____	_____

٤-٨ ماذا كان يرتدي مرتكبو الانتهاكات؟ زياً رسمياً ❑ ملابس مدنية ❑
إذا كان زياً رسمياً، فما لونه: كاكي ❑ زيتي ❑ أزرق ❑ أسود ❑
حذاء طويل الرقبة: نعم ❑ لا❑
خوذة: نعم ❑ لا❑
قناع: نعم ❑ لا❑
أي ملابس أو شارات أخرى تدل على هويتهم: _____
_____

٤-٩ كيف وصل مرتكبو الانتهاكات إلى مكان الواقعة؟
سيراً على الأقدام ❑ على دراجات بخارية ❑ في مركبة للشرطة ❑ في مركبة للجيش ❑
في مركبة رسمية أخرى ❑ في سيارة أجرة ❑ في مركبة خاصة ❑
العلامات المميزة للمركبة (نوعها (إن كانت جيب مثلاً)، وصناعتها، ولونها وشارتها، ورقمها).
_____
_____

٤-١٠ هل كانوا يحملون سلاحاً (أسلحة)؟ نعم ❑ لا ❑
إن كانت الإجابة نعم، فما هو هذا السلاح؟ _____

٤-١١ هل كانوا يحملون أجهزة راديو لاسلكي أو غيره من أجهزة الاتصال؟ نعم ❑ لا ❑

٤-١٢ هل كانوا يتخاطبون فيما بينهم؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كانت الإجابة نعم، فهل كانوا يستخدمون أي أسماء أو غيرها من العلامات التي تحدد هوياتهم؟
_____

٤-١٣ من الذي كان يصدر الأوامر؟ _____
٤-١٤ كم عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحايا لنفس الانتهاكات أثناء تلك الواقعة؟
١ ❑ ٢ ❑ ٣ ❑ ٤ ❑ ٥ ❑ ٦-١٠ ❑ ١١-١٥ ❑ أكثر من ١٦ ❑

١٥-٤ هل يمكنك التعرف على أي من هؤلاء الضحايا؟ وسيلة الاتصال (العنوان، الخ)

الاسم/اللقب (أو تسميات أخرى)

أ- _____ _____

ب- _____ _____

ج_ _____ _____

د_ _____ _____

هـ- _____ _____

١٦-٤ هل كان هناك شهود آخرون (غير الضحايا)؟ نعم ❑ لا ❑

هل من الممكن الاتصال بهم؟ نعم ❑ لا ❑

(يرجى إرفاق روايتهم للأحداث في استبيان آخر)

١٧-٤ الإسم/اللقب (أو تسميات أخرى) وسيلة الاتصال (العنوان، الخ)

أ- _____ _____

ب- _____ _____

ج_ _____ _____

د_ _____ _____

هـ- _____ _____

ج – التوقيف

٥- **إذا كان قد تم تنفيذ حالة توقيف، فهل كان هناك تفويض بالتوقيف؟** نعم ❑ لا ❑

ما هو نوع التفويض؟ _____

١-٥ الأسباب التي أبدتها السلطات لتنفيذ التوقيف/ وما هي التهم التي وجهت إلى المحتَجز؟

(حدد الأفعال التي اتهم بها المحتجز) ومتى؟: _____

_____

_____

٢-٥ هل تم اتهام الضحية رسمياً؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى ذكر تفاصيل محددة عن التهم الموجهة إليه:

_____

هل صدر حكم على الضحية؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى ذكر التواريخ: _____

٣-٥ هل قابل الضحية محاميا منذ توقيفه؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب، فاذكر اسمه وعنوانه: _____

_____

٤-٥ إسم مركز الاحتجاز وموقعه الظاهر: _____

_____

_____

٥-٥ المحتجزون الآخرون الذين يمكن التعرف عليهم:

الإسم/اللقب(أو أي تسمية أخرى)	وسيلة الإتصال(العنوان، الخ)
أ- _____	_____
ب- _____	_____
ج_ _____	_____
د_ _____	_____
هـ- _____	_____

٥-٦ تأريخ الإفراج: اليوم:_____ الشهر:_____ السنة: _____

د - التعذيب/إساءة المعاملة

٦-ما هي لحظة وقوع التعذيب/إساءة المعاملة؟

❑ لحظة التوقيف ❑ أثناء النقل ❑ أثناء الإحتجاز ❑ أثناء الغستجواب

❑ غير ذلك (يرجى التحديد:) _____

٦-١ صف بدقة طبيعة ومدة وتواتر التعذيب. (حاول ذكر تفاصيل عن نوع التعذيب)، مثل:

الضرب ❑ على الرأس ❑ القدمين ❑ اليدين ❑ أماكن أخرى ❑ استخدام قبضة اليد ❑ هراوة ❑ بندقية ❑ غير ذلك ❑ تقييد الحركة ❑ التعليق ❑ الاختناق ❑

الصدمات الكهربية ❑ الغعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف الجنسي ❑

التهديدات بإيذاء الأسرة ❑ تمثيل عملية إعدام صورية على سبيل الإيهام ❑

فرض العزلة ❑ الفترة والموقع: _____

الضوضاء المفرطة ❑ الضوء ❑ أو الرائحة ❑

غير ذلك (يرجى التحديد) ❑ _____

٦-٢ هل كُشف عن أي غرض للتعذيب؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما هو ذلك الغرض؟ _____

٦-٣ هل تم استجوابك أثناء التعذيب؟ نعم ❑ لا ❑

٦-٤ العاملون الذين شاركوا في التعذيب: الأمن ❑ الجيش ❑ كم عددهم؟ _____

ماذا فعل كل منهم؟ (يرجى ذكر الأسماء إن أمكن) _____

_____

_____

_____

٦-٥ هل تبدو على الضحية أي آثار بدنية أو نفسية للتعذيب في تأريخ(اليوم___الشهر___السنة___) الكشف عليه؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما هي تلك الآثار؟ _____

_____

_____

٦-٥-١ هل يحتاج الضحية إلى علاج طبي؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فما نوع هذا العلاج؟ _____

_____

_____

٦-٦ ما هي الأسباب التي دعت السلطات إلى ارتكاب الانتهاك حسب رأي مصدر المعلومات، وما هي أنشطة الضحية التي دفعت بالسلطات في الواقع إلى ارتكاب هذا الانتهاك؟

_____

_____

_____

_____

٦-٧ ظروف السجن في مركز الإحتجاز (مثل الحبس الانفرادي، والحق في الزيارات والمراسلات، وكمية ونوعية الطعام، وإمكانية الحصول على الهواء النقي والتدريبات الرياضية، وعدد السجناء في كل زنزانة):

_____

_____

_____

٦-٨ هل تعرض الضحية أو أسرته لانتهاكات أخرى من قبل؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فما نوعها؟ _____

_____

_____

٦-٩ هل تم دفع أموال إلى السلطات؟ نعم ❑ لا ❑
أم هل طالبت السلطات بدفع أموال لها لوقف الانتهاك أو منعه أو لتحسين حالة الضحية؟
نعم ❑ لا ❑
كم بلغت الأموال التي دفعت إليها؟ _____ أو التي طالبت بها؟

_____

٦-١٠ هل عانى الضحية من إصابات؟ نعم ❑ لا❑
إذا كان الرد بالإيجاب، فيرجى التحديد: _____

_____

_____

٦-١١ ما هي الحالة الفعلية للضحية؟ _____

_____

_____

٦-١٢ الحالة الفعلية لأسرته وأقاربه المقربين:
هل تعرضوا للتهديد/الملاحقة/التحرش؟ نعم ❑ لا ❑
أم هل خضعوا لانتهاكات أخرى؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى التحديد: _____

_____

هـ - مختلف المعلومات

٧-هل قام الشاهد (نعم ❑ لا ❑) أو الضحية (نعم ❑ لا ❑) و/أو شخص آخر (نعم ❑ لا ❑) بالإبلاغ عن القضية إلى السلطات؟

٧-١ إذا كان الرد بالإيجاب، فإلى أي سلطات؟

السلطات المسؤولة عن الانتهاك ❑ (يرجى التحديد) _____

الشرطة ❑ النيابة ❑ المحكمة ❑ غير ذلك ❑ _____

٧-٢ هل قام الشاهد و/أو الضحية بالإبلاغ عن القضية إلى منظمة غير حكومية أخرى أو منظمة حكومية دولية أخرى؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى التحديد: _____

_____

٧-٣ هل اتخذت المنظمة (المنظمات) المشار إليها أعلاه أي إجراءات؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى تحديد هذه الإجراءات:

_____

_____

_____

٧-٤ ماذا طلب مصدر المعلومات/الضحية/الشاهد من الراصد أو من المنظمة غير الحكومية لحقوق الإنسان القيام به؟

_____

_____

_____

٧-٥ هل وعد الراصد باتخاذ أي إجراءات:

مع السلطات المسؤولة عن الانتهاك؟ نعم ❑ لا ❑

مع الشرطة نعم ❑ لا ❑

مع السلطات القضائية: النيابة نعم ❑ لا ❑

المحكمة نعم ❑ لا ❑

مع أي شخص آخر (يرجى تحديده) _____

ما هو نوع الإجراءات؟:

_____

_____

٧-٦ استجابة السلطات

(أ) السلطات المسؤولة عن وقوع الإنتهاك _____

_____

(ب) الشرطة _____

_____

(ج) السلطات القضائية _____

_____

(د) السلطات الأخرى (يرجى تحديدها) _____

٧-٧ هل أرفقت وثائق بهذا التقرير؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى تحديد هذه الوثائق:

_____
_____
_____

٧-٨ تعليقات أخرى:

_____
_____
_____
_____
_____
_____

إذا كان الشاهد/الضحية مازال الوصول إليه ممكناً أو إذا كان يمكنه مقابلة الراصد من جديد أو الحضور الى مقر المنظمة بعد الانتهاء من نموذج المقابلة والاستبيان، قد يقوم من يجري المقابلة، قدر المستطاع وبما لا يتعارض مع الأمن، بقراءة كل ما كتب في الاستبيان وسؤاله عما إن كانت المعلومات الواردة فيه دقيقة أو إن كان ينبغي إجراء تصويبات فيها، وإذا وافق الشاهد/الضحية على المعلومات المكتوبة في هذا الاستبيان، فقد يسأل القائم بإجراء المقابلة عما إن كان الشاهد/الضحية يرغب في التوقيع على الوثيقة أو في أن يذيلها ببصمته:

هذا النموذج وصف دقيق للبيان الذي أدليت به.

_____ التأريخ: ____/ _____ /_____
(التوقيع أو البصمة) اليوم الشهر السنة

الراصد أو المنسق: _____
(التوقيع)

تأريخ إرسال التقرير إلى المنظمة : ____/ ____/_____
اليوم الشهر السنة

نموذج تقرير دوري

سري

تاريخ التقرير ___/___/___
يوم شهر سنة
رقم التقرير الدوري: _____
القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____
الفريق المحلي: _____

تقرير دوري

الغرض من هذا النموذج هو الإبلاغ عن التطورات الدورية وتوثيق العمل الذي يتم إنجازه والتعرف على الاتجاهات الرئيسة وتنبيه المنظمة بالتطورات الرئيسة وتخطيط الجهود المستقبلية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان، والغرض من هذا التقريرهو الإبلاغ عن التطورات المتصلة بالجوانب التالية :

- تقرير عام عن الفريق المحلي
- رصد التطورات الايجابية
- رصد الانتهاكات

يُرجى استخدام صفحات إضافية إذا لم يكف الحيز المتاح في النموذج، كما يرجى استخدام صفحات إضافية لأي معلومات إضافية لا تشملها الأسئلة، مع الإشارة إلى مصدر المعلومات.

١- مقدمة-نبذة عامة عن حالة حقوق الإنسان: النقاط البارزة

يرجى الإشارة إلى أهم التطورات التي تتطلب اهتماماً.

_____
_____
_____
_____

٢- التقدم المحرز في الانتهاء من خطة العمل أثناء فترة تقديم التقارير:

يرجى الإشارة إلى الإنجازات التي تندرج تحت العناوين الرئيسة للخطة المركزية للمنظمة ، مثل رصد حقوق الإنسان فيما يتعلق بحالات التوقيف، وظروف الاحتجاز، الخ، والتدريب المقدم إلى الشرطة، والتحقيقات في الانتهاكات، الخ.

_____
_____
_____
_____

٣- الاتجاهات الرئيسة في الحالة أثناء فترة تقديم التقارير:

يرجى وصف التطورات التي تشير إلى التحسينات أو التدهور أو المشاكل الرئيسية التي جوبهت في كل جانب من جوانب عمل المرصد، ويرجى، قدر المستطاع، وصف كيفية تغير الحالة

والإشارة إلى أي بيانات متاحة تبين هذه التغيرات، مثل الزيادة في عدد المحتجزين المنتمين إلى جماعات سياسية أو دينية .

_____
_____
_____
_____

٤-خطط الفترة المقبلة:

يرجى وصف ما لدى الفريق المحلي من خطط للتعامل مع ما استجد من جوانب الخطة وما طرأ من تطورات فيما يتعلق بكل جانب من جوانب الخطة وكل واحد من التطورات الرئيسة المحددة أعلاه.

_____
_____
_____
_____
_____

٥- التوصيات للفترة المقبلة:

يرجى وضع أي اقتراحات تتعلق بالإجراءات والتدبير التي أن يجب اتخاذها فيما يتعلق بكل جانب من جوانب الخطة وكل واحد من التطورات الرئيسة التي تم تحديدها أعلاه.

_____
_____
_____

٧-إستنتاجات:

يرجى إدراج أي ملاحظات ختامية قد تفيد في التعامل مع التوصيات أو المعلومات المقدمة.

_____
_____
_____
_____
_____

٨-اللامحق

يرجى إرفاق أي وثائق أو استمارات المقابلات أو غير ذلك من المواد التي تساعد على توضيح الحالة أو التوصيات.

٩- موافقة المنسق

٩-١ منسق الفريق المحلي: _____(التوقيع)

٩-٢ تاريخ إرسال التقرير إلى المنظمة: ____/____/____
اليوم الشهر السنة

التذييل ٣ للفصل الثالث عشر

نموذج تقرير حالة طوارئ

سري
تاريخ التقرير ___/___/___ (يوم شهر سنة) رقم تقرير حالة الطوارئ : _____ القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____ الفريق المحلي: _____
تقرير طوارئ
الغرض من هذا النموذج هو الإبلاغ عن أي تطورات تتطلب انتباها عاجلا من المنظمة، يُرجى استخدام صفحات إضافية إذا لم يكف الحيز المتاح في النموذج، كما يرجى استخدام صفحات إضافية لأي معلومات إضافية لا تشملها الأسئلة، مع الإشارة إلى مصدر المعلومات.
١-مقدمة- النقاط البارزة
يرجى الإشارة إلى التطورات التي تتطلب انتباهاً، ويرجى محاولة الالتزام بالتفاصيل المحددة قدر المستطاع فيما يتعلق بأسئلة مثل: من؟ وماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا؟ _____ _____ _____ _____
٢-الإجراءات التي اتخذها الفريق المحلي لتأكيد الوقائع: _____ _____ _____ _____
٣- الإجراءات التي اتخذها الفريق المحلي للاستجابة للحالة: _____ _____ _____ _____
٤-الإجراءات التي اتخذتها السلطات للاستجابة للحالة: _____ _____ _____ _____

٥-الإجراءات الأخرى المخططة من جانب الفريق المحلي:
_____ _____ _____ _____
٦- توصيات بالإجراءات التي تتخذها المنظمة:
يرجى تحديد الوحدة أو الشخص الذي يتخذ الإجراء، إن عُرف. _____ _____ _____ _____ _____
٧-استنتاجات
يرجى إدراج أي ملاحظات ختامية من شأنها مساعدة المكتب الرئيس للمنظمة على التعامل مع التوصيات أو المعلومات المقدمة. _____ _____ _____ _____ _____
٨- اللاحق
يرجى إرفاق أي وثائق أو استمارات مقابلات أو غير ذلك من المواد التي تساعد على توضيح الحالة أو التوصيات.
٩-موافقة المنسق
منسق الفريق المحلي: _____ (التوقيع) تاريخ ووقت إرسال التقرير إلى المنظمة: ____/____/____ اليوم الشهر السنة في : ____

التذييل ٤ للفصل الثالث عشر

نموذج تقرير واقعة

سري

تأريخ التقرير ___/___/___ (يوم شهر سنة)
رقم تقرير الواقعة : _____
القائم (القائمون) بإعداد التقرير: _____
الفريق المحلي: _____

نموذج تقرير واقعة

يُرجى استخدام صفحات إضافية إذا لم يكف الحيز المتاح في النموذج، كما يرجى استخدام صفحات إضافية لأي معلومات إضافية لا تشملها الأسئلة، مع الإشارة إلى مصدر المعلومات، وقد أعد هذا النموذج لشاهد واحد أو لمصدر واحد آخر من مصادر المعلومات، وفي حالة تحديد أكثر من ضحية، فينبغي إرفاق ضميمة لكل ضحية.

١- موجز الحالة استناداً إلى كل المعلومات المتاحة
يرجى الإشارة إلى التفاصيل، بما في ذلك الأماكن والتواريخ والأوقات والظروف، الخ.

_____
_____
_____
_____
_____
_____

٢- تحديد هوية الشهود
٢-١الإسم الثلاثي: _____ اللقب: _____
(أو استخدام رقم لتعيين الهوية والاحتفاظ باسم الشخص في مكان آخر)
٢-٢ رقم استبيان المقابلة: _____ تأريخ المقابلة: _____
٢-٣ الإسم الثلاثي: _____ اللقب: _____
٢-٤ رقم استبيان المقابلة: _____ تأريخ المقابلة: _____
٢-٥ الإسم الثلاثي: _____ اللقب: _____
٢-٦ رقم استبيان المقابلة: _____ تأريخ المقابلة: _____
(يرجى إرفاق صفحات أخرى للشهود الآخرين)
٢-٧ موثوقية المعلومات: _____
_____
_____
_____

٣- الضحية الأولى (إذا كانت المعلومات واردة في استبيانات المقابلات فيرجى تحديد رقم

الإستبيان _____ الذي قد يتضمن المعلومات، وفي حالة وجود عدة ضحايا، فيرجى إرفاق صفحات إضافية ٣-٧).

أ - عام

٣-١ الإسم الثلاثي: _____ اللقب: _____

٣-٢ ذكر ❑ أنثى ❑

٣-٣ تاريخ الميلاد:اليوم / الشهر / السنة ، العمر بالتقريب وقت المقابلة_____

٣-٤ محل الميلاد: (المنظمة/ المديرية/ المدينة، / المحافظة)

٣-٥ العنوان الحالي والهاتف (إذا كانا يختلفان عن المذكورين أعلاه):

_____

_____

٣-٦ العنوان الذي يمكن الاتصال بالضحية فيه (إذا كان غير العنوان المذكور أعلاه):

_____

_____

٣-٧ الحالة الاجتماعية/الأسرية:أعزب❑ متزوج❑ مطلق❑ منفصل❑ أرمل❑

٣-٨ تفاصيل الأسرة (عدد الأطفال والمعالين- يرجى ذكر أسمائهم وأعمارهم إن أمكن):

_____

_____

_____

٣-٩الحرفة أو المهنة (يرجى تحديدها):

حرفي ❑ مزارع ❑ موظف حكومي ❑ صحفي ❑ تاجر ❑ عسكري❑

مهني ❑ طالب ❑ متعطل عن العمل ❑ غير ذلك ❑

٣-١٠ التعليم: ابتدائي ❑ ثانوي ❑ جامعي ❑ دراسات عليا ❑

(يرجى وضع علامة على المربع الذي يشير إلى أعلى مستوى من التعليم تم بلوغه)

أسماء المدارس والجماعات التي تم الالتحاق بها:_____

_____

_____

_____

٣-١١ الانتساب أو التعاطف السياسي للضحية: _____

_____

٣-١٢ عضوية/دعم المنظمات الأخرى (يرجى تحديدها)

❑ رابطة طلبة: _____ ❑ رابطة مجتمعية: _____

❑ جماعة لحقوق الإنسان: _____ ❑ حركة فلاحين: _____

❑ حزب سياسي: _____ ❑ حركة شعبية: _____

❑ طائفة دينية: _____ ❑ اتحاد عمال: _____

❑ جماعة شباب: _____ ❑ غير ذلك:_____

١٣-٣ تعليقات/معلومات أخرى عن الضحية: _____
_____
_____

ب - الواقعة

٤- ماذا حدث للضحية المحددة أعلاه:

_____
_____
_____

٤-١ تأريخ ووقت وقوع الانتهاك:اليوم:____ الشهر: ____ السنة: ____ الوقت:_____

٤-٢ المكان: _____
(المنطقة/ المديرية/المدينة/المجتمع المحلي أو الإدارة /المكان أو العنوان بدقة إن أمكن)

٤-٣ ظروف الواقعة:

تلاوة الوقائع (مثال ذلك، في حالة التوقيف: كيف وقع؟؛ وفي حالة القتل، وصف القتل؛ وفي حالة الإختفاء، ظروف الإحتجاز أو المكان الذي شوهد فيه الشخص آخر مرة والمكان الذي كان يقصده، إلخ؛ وفي حالة التهديدات أو الإبتزاز، يتم وصفها، وإذا كان الأمر يتعلق بأحد المشردين، فما هو السبب وراء رحيله؟)

_____
_____
_____
_____
_____
_____
_____

٤-٤ الإنتهاك:

(يرجى التحديد بإيجاز لعناصر الانتهاك وطبيعة الشخص المسؤول)

حدد المرتكب(المرتكبون) (استخدم القائمة في ٤-٧ أدناه وحدد هوية الشخص في ٤-٧ (أ) و (ب)

- ❑ التوقيف: _____
- ❑ إحتجاز آخر: _____
- ❑ الإغتصاب: _____
- ❑ تعذيب آخر: _____
- ❑ إساءة أخرى للمعاملة: _____
- ❑ القتل: _____
- ❑ محاولة القتل: _____
- ❑ الإختفاء: _____
- ❑ إنتهاك حرية تكوين الجمعيات: _____

❑ إنتهاك حرية التعبير: _____
❑ التهديد: _____
❑ سرقة الممتلكات: _____
❑ شكل آخر من الاضطهاد: _____
❑ سلوك تمييزي: _____
❑ إنتهاكات أخرى: _____
المرتكب (المرتكبون) (استخدم القائمة في ٤-٧): _____

٤-٥ كم عدد الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات أثناء هذه الواقعة؟
١ ❑ ٢ ❑ ٣❑ ٤❑ ٥❑ ٦-١٠ ❑ ١١-١٥ ❑ أكثر من ١٦ ❑

٤-٦ هل يمكنك تحديد أي من مرتكبي الانتهاكات؟ نعم ❑ لا ❑
لماذا تعتقد أنهم جنود أو أفراد شرطة أو غيرهم ممن ينتسبون إلى الحكومة؟

_____
_____
_____
_____

٤-٧ الإسم/اللقب (أو أي تسمية أخرى)	الصلة بالحكومة (مثل وحدة في الجيش أو الشرطة،إلخ)
أ-_____	_____
ب-_____	_____
ج_ _____	_____
د_ _____	_____
هـ- _____	_____

٤-٨ ماذا كان يرتدي مرتكبو الانتهاكات؟ زياً رسمياً ❑ ملابس مدنية ❑
إذا كان زياً رسمياً، فما لونه: كاكي ❑ زيتي ❑ أزرق ❑ أسود ❑
حذاء طويل الرقبة: نعم ❑ لا❑
خوذة: نعم ❑ لا❑
قناع: نعم ❑ لا❑
أي ملابس أو شارات أخرى تدل على هويتهم: _____

٤-٩ كيف وصل مرتكبو الانتهاكات إلى مكان الواقعة؟
سيراً على الأقدام ❑ على دراجات بخارية ❑ في مركبة للشرطة ❑ في مركبة للجيش❑
في مركبة رسمية أخرى ❑ في سيارة أجرة ❑ في مركبة خاصة ❑
العلامات المميزة للمركبة (نوعها (إن كانت جيب مثلاً)، وصناعتها، ولونها وشارتها، ورقمها). _____
_____

٤-١٠ ما هو نوع الأسلحة التي كانوا يحملونها؟ _____
_____

٤-١١ هل كانوا يحملون أجهزة راديو لاسلكي أو غيره من أجهزة الاتصال؟ نعم ❑ لا❑
٤-١٢ هل كانوا يتخاطبون فيما بينهم؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كانت الإجابة نعم، فهل كانوا يستخدمون أي أسماء أو غيرها من العلامات التي تحدد هوياتهم؟_____
_____
٤-١٣ من الذي كان يصدر الأوامر؟ _____
_____
٤-١٤ كم عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحايا لنفس الإنتهاكات أثناء تلك الواقعة؟
١ ❑ ٢ ❑ ٣ ❑ ٤ ❑ ٥ ❑ ٦-١٠ ❑ ١١-١٥ ❑ أكثر من ١٦ ❑
٤-١٥ هل يمكنك التعرف على أي من هؤلاء الضحايا؟
الإسم/اللقب(أو تسميات أخرى) وسيلة الإتصال(العنوان، الخ)
أ-_____ _____
ب-_____ _____
ج- _____ _____
د- _____ _____
هـ- _____ _____
٤-١٦ هل كان هناك شهود آخرون (غير الضحايا)؟ نعم ❑ لا ❑
هل من الممكن الاتصال بهم؟ نعم ❑ لا ❑
(يرجى إرفاق روايتهم للأحداث في استبيان آخر).
٤-١٧ الإسم/اللقب (أو تسميات أخرى) وسيلة الاتصال(العنوان، الخ)
أ-_____ _____
ب-_____ _____
ج- _____ _____
د- _____ _____
هـ- _____ _____

ج - التوقيف
٥- إذا كان قد تم تنفيذ حالة توقيف، فهل كان هناك تفويض بالتوقيف؟ نعم ❑ لا ❑
ما هو نوع التفويض؟ _____

٥-١ الأسباب التي أبدتها السلطات لتنفيذ التوقيف/ وما هي التهم التي وجهت إلى المحتَجز؟ (حدد الأفعال التي اتهم بها المحتجز) ومتى؟ _____
_____
_____
_____

٥-٢ هل تم اتهام الضحية رسمياً؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كانت الرد بالإيجاب فيرجى ذكر تفاصيل محددة عن التهم الموجهة إليه:

_____

هل صدر حكم على الضحية؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى ذكر التواريخ: _____

٥-٣ هل قابل الضحية محاميا منذ توقيفه؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كانت الرد بالإيجاب، فاذكر اسمه وعنوانه: _____

_____

٥-٤ إسم مركز الإحتجاز وموقعه الظاهر: _____

_____

٥-٥ المحتجزون الآخرون الذين يمكن التعرف عليهم:

الاسم/اللقب (أو تسميات أخرى)	وسيلة الاتصال بالأسرة (العنوان، الخ)
أ- _____	_____
ب- _____	_____
ج- _____	_____
د- _____	_____
هـ- _____	_____

٥-٦ تأريخ الإفراج: اليوم: _____ الشهر: _____ السنة: _____

د - التعذيب/إساءة المعاملة

٦-ما هي لحظة وقوع التعذيب/إساءة المعاملة؟

- ❑ لحظة التوقيف
- ❑ أثناء النقل
- ❑ أثناء الاحتجاز
- ❑ أثناء الاستجواب
- ❑ غير ذلك (يرجى التحديد:) _____

٦-١ صف بدقة طبيعة ومدة وتواتر التعذيب.

حاول ذكر تفاصيل عن نوع التعذيب، مثل:

الضرب ❑ على الرأس ❑ القدمين ❑ اليدين ❑ أماكن أخرى ❑

استخدام قبضة اليد ❑ هراوة ❑ بندقية ❑ غير ذلك ❑

تقييد الحركة ❑ التعليق ❑ الإختناق ❑

الصدمات الكهربية ❑ الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف الجنسي ❑

التهديدات بإيذاء الأسرة ❑ تمثيل عملية إعدام صورية على سبيل الإيهام ❑

فرض العزلة ❑ الفترة والموقع: _____

الضوضاء المفرطة ❑ الضوء ❑ أو الرائحة ❑

غير ذلك (يرجى التحديد) ❑ _____

٦-٢ هل كُشف عن أي غرض للتعذيب؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما هو ذلك الغرض؟ _____

_____

٦-٣ هل تم استجوابك أثناء التعذيب؟ نعم ❑ لا ❑

٦-٤ العاملون الذين شاركوا في التعذيب:

الأمن ❑ الجيش ❑ كم عددهم؟ _____

ماذا فعل كل منهم؟ (يرجى ذكر الأسماء إن أمكن) _____

_____

_____

_____

٦-٥ هل تبدو على الضحية أي آثار بدنية أو نفسية للتعذيب في تأريخ (اليوم___الشهر___السنة___) الكشف عليه؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما هي تلك الآثار؟ _____

_____

_____

٦-٥-١ هل يحتاج الضحية إلى علاج طبي؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما نوع هذا العلاج؟ _____

_____

_____

٦-٦ ما هي الأسباب التي دعت السلطات إلى ارتكاب الانتهاك حسب رأي مصدر المعلومات، وما هي أنشطة الضحية التي دفعت بالسلطات في الواقع إلى ارتكاب هذا الانتهاك؟

_____

_____

_____

_____

_____

_____

٦-٧ ظروف السجن في مركز الاحتجاز (مثل الحبس الانفرادي، والحق في الزيارات والمراسلات، وكمية ونوعية الطعام، وإمكانية الحصول على الهواء النقي والتدريبات الرياضية، وعدد السجناء في كل زنزانة):

_____

_____

_____

_____

_____

٦-٨ هل تعرض الضحية أو أسرته لانتهاكات أخرى من قبل؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فما نوعها؟ _____

_____
_____
_____

٦-٩ هل تم دفع أموال إلى السلطات؟ نعم ❑ لا ❑
أو هل طالبت السلطات بدفع أموال لها لوقف الانتهاك أو منعه أو لتحسين حالة الضحية؟
نعم ❑ لا ❑
كم بلغت الأموال التي دفعت إليها؟ _____ أو التي طالبت بها؟ _____
٦-١٠ هل عانى الضحية من إصابات؟ نعم ❑ لا❑
إذا كان الرد بالإيجاب، فيرجى التحديد: _____
_____
_____
_____
٦-١١ ما هي الحالة الفعلية للضحية؟ _____
_____
_____
_____
٦-١٢ الحالة الفعلية لأسرته وأقاربه المقربين:
هل تعرضوا للتهديد/الملاحقة/التحرش؟ نعم ❑ لا ❑
أو خضعوا لانتهاكات أخرى؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى التحديد: _____
_____
_____
_____

هـ - مختلف المعلومات
٧-هل قام الشاهد (نعم ❑ لا ❑) أو الضحية (نعم ❑ لا ❑) و/أو شخص آخر (نعم ❑ لا ❑) بالإبلاغ عن القضية إلى السلطات؟
٧-١ إذا كان الرد بالإيجاب، فإلى أي سلطات؟
السلطات المسؤولة عن الانتهاك ❑ (يرجى التحديد) _____
الشرطة ❑ السلطات القضائية: النيابة ❑ المحكمة ❑ غير ذلك ❑
٧-٢ هل قام الشاهد و/أو الضحية بالإبلاغ عن القضية إلى منظمة غير حكومية أو منظمة حكومية أخرى دولية ؟ نعم ❑ لا ❑
إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى التحديد: _____
_____
٧-٣ هل اتخذت المنظمة (المنظمات) المشار إليها أعلاه أي إجراءات؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى تحديد هذه الإجراءات: _____

_____

_____

_____

_____

_____

٧-٤ ماذا يطلب مصدر المعلومات/الضحية/الشاهد من الراصد أو من المنظمة غير الحكومية لحقوق الإنسان القيام به_____

_____

_____

_____

٧-٥ هل يوافق الضحية/مصدر المعلومات/الشاهد على ما يلي:

❑ الإستشهاد بأسمائهم؟

❑ إستخدام المعلومات المقدمة لاتخاذ خطوات مع السلطات؟

❑ أو الكشف عنها في التقارير العامة؟

٧-٦ هل تعهد الراصد باتخاذ أي إجراءات:

مع السلطات المسؤولة عن الإنتهاك؟ نعم ❑ لا ❑

مع الشرطة نعم ❑ لا ❑

مع السلطات القضائية: النيابة نعم ❑ لا ❑

المحكمة نعم ❑ لا ❑

مع أي شخص آخر (يرجى تحديده) نعم ❑ لا ❑ _____

ما هو نوع الإجراءات؟ _____

_____

_____

_____

٧-٧ استجابة السلطات

(أ) السلطات المسؤولة عن وقوع الإنتهاك _____

_____

(ب) الشرطة _____

_____

(ج) السلطات القضائية _____

_____

(د) السلطات الأخرى (يرجى تحديدها) _____

_____

_____

٧-٨ هل أرفقت وثائق بهذا التقرير؟ نعم ❑ لا ❑

إذا كان الرد بالإيجاب فيرجى تحديد هذه الوثائق: _____

_____

_____

_____

_____

٧-٩ تعليقات أخرى: _____

_____

_____

_____

_____

_____

و - التوصيات

٨-١ الإجراء (الإجراءات) التي يطلب الضحية أو أقرب أقربائه من عملية حقوق الإنسان اتخاذها في حالة المتوفى أو الضحية التي تفيد التقارير باختفائها

_____

_____

_____

_____

٨-٢ التوصيات بإجراء متابعة من جانب الفريق المحلي (بما في ذلك إجراء تحقيق آخر):

_____

_____

_____

_____

٨-٣ التوصيات باتخاذ إجراءات من جانب السلطات المحلية:

_____

_____

_____

_____

_____

٨-٤ التوصيات بإجراء متابعة من جانب المنظمة:

_____

_____

_____

٨-٥ التوصيات باتخاذ إجراءات من جانب السلطات الوطنية:

_____

_____

_____

_____

_____

٨-٧ توصيات أخرى:

_____

_____

_____

_____

٨-٨ وضع القضية:

_____

_____

_____

_____

٩-موافقة المنسق

٩-١ المنسق: _____

التوقيع

٩-٢ تأريخ إرسال التقرير إلى المنظمة: ____/____/_____

اليوم الشهر السنة

المرصد اليمني لحقوق الإنسان
في سطور

*** نبذة موجزة عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان:**

نتيجة للحاجة الماسة وافتقار المجتمع اليمني إلى الأدوات الفاعلة الكفيلة بتقصي الحقائق وتوثيقها جاء تأسيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان في منتصف العام ٢٠٠٤م، مسجل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل برقم (١٠٧) وفقاً للقانون رقم "١" لسنة ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، تلبية لهذه الحاجة، ويهدف إلى توثيق المصادر والمعلومات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان وتعزيز التواصل والتفاعل وتبادل الخبرات بين المعنيين في هذا المجال..

يسعى المرصد وفقاً للأهداف التي أنشئ من أجلها إلى تعزيز احترام سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان.

*** أهداف المرصد:**

يهدف المرصد إلى المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشر الوعي بها والتشجيع على احترامها وحمايتها طبقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية على وجه الخصوص الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وباعتبارها كل لا يتجزأ و على وجه الخصوص :

١ - الدفاع عن المشروعية والشرعية الدستورية والقانونية .

٢- الدفاع عن استقلال القضاء والمحاماة.

٣- رصد تطورات حقوق الإنسان وانتهاكاتها على الصعيدين الوطني والدولي .

٤- لفت اهتمام الرأي العام الشعبي والرسمي إلى الثغرات والنواقص التشريعية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥- رصد التعديات على حقوق الملكية الفكرية والدفاع عنها .

٦- المساهمة في التوفير الدعم القانوني لحقوق الإنسان و الدفاع عنها ،خاصة الحقوق الجماعية ،والحقوق المتعلقة بالمصلحة العامة للمجتمع في المجالات :السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧- نشر الوعي بضرورة حكم القانون و مبادئ المحاكمة العادلة .

**** وسائل وأساليب العمل الرئيسية لتحقيق أهداف المرصد:***

- **وضع الدراسات والبحوث بمدي الالتزام بالشرعية الدستورية والقانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان ومدي الحماية التشريعية والمؤسسية القائمة وتقديم التصورات بشأن تطويرها .**
- **تقصي الحقائق بجمع المعلومات من مصادرها ومراقبة المحاكمات وعمليات الانتخابات و الاستفتاءات العامة .**
- **توثيق المعلومات باستخدام نظم التسجيل الحديثة.**
- **دراسة تقارير الجهات الرسمية والأهلية المتعلقة بحقوق الإنسان ومناقشتها والتعقيب عليها**

- **إعداد التقارير الدورية ونشرها وإيصالها إلى الجهات المعينة بحقوق الإنسان سواء الشعبية أو الرسمية، بالطرق المباشرة أو غير المباشرة وإقامة الحملات الشاملة والمتخصصة ، وإصدار الإخبار والبيانات الصحفية ،والصحف والمجلات الدورية والكتب المتخصصة ،وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمية.**
- **إنشاء مركز لموارد المعلومات ومكتبة متخصصة بحقوق الإنسان والديمقراطية .**
- **تأهيل العاملين في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدفاع عن المشروعية و كل ما يتعلق بتحقيق أهداف المرصد والجمعيات والمؤسسات الأخرى واستخدام الأساليب الموضوعية لجمع المعلومات وتصنيفها وتوثيقها ووضع التقارير بشأنها.**
- **رفع الدعاوى القضائية للمصلحة العامة أو الدفاع عن الحقوق والحريات العامة في الحدود المكفولة وفقاً للدستور والقانون النافذ.**
- **السعي لإنشاء مراصد مماثلة في المحافظات للتنسيق والتعاون في النشاطات المحققة لأهداف المرصد.**

**** الوحدات المتخصصة بالمرصد:***

- ***وحدة البرامج و المشروعات (البرامج، العلاقات، الأنشطة، الاتصال ، التخطيط).***
- ***وحدة الرصد والتوثيق: (الرصد، التوثيق، التوثيق الالكتروني).***
- ***الوحدة القانونية: (العون القانوني والقضائي، المساندة).***
- ***وحدة الدراسات والبحوث: (الدراسات والأبحاث، الهيئة الأكاديمية العلمية).***
- ***وحدةالتقصي الميداني: (الفروع والراصدين الميدانيين من المحافظات اليمنية، التقصي وجمع المعلومات).***
- ***الوحدة المالية والإدارية: (القسم المالي، الإداري، السكرتارية).***
- ***وحدة الإعلام والترجمة والنشر.***

**** البرامج الدائمة للمرصد:***

- ***إصدار التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية.***
- ***إصدار تقارير نوعية ومتخصصة.***
- ***إقامة برامج تدريبية سنوية حول الرصد والتوثيق والتقصي وجمع المعلومات وإعداد التقارير.***
- ***تقديم العون القانوني، وأعمال المساندة (المناشدات، الاستشارات، ومخاطبة المعنيين حول انتهاكات حقوق الإنسان).***
- ***المشاركة مع الإعلام والصحافة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في حماية حقوق الإنسان ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع.***

السـيرة الذاتيـــة

أ / د. محمد أحمد علي المخلافي.

- حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي الخاص .

- محام مترافع أمام المحكمة العليا في الجمهورية اليمنية .

- باحث اول - استاذ في مركز الدراسات والبحوث اليمني .

- قام بتأليف ونشر عدد من الكتب والدراسات في مجال التخصص العام وحقوق الإنسان منها:

١- قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية . دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٩م .

٢- فكرة القضاء الحديث في الوطن العربي الطبعة الأولى في كتاب القضاء الحديث في الوطن العربي ، مركز استقلال القضاء والمحاماة القاهرة ٢٠٠١ نشر بدعم من الاتحاد الأوربي . والطبعة الثانية مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ، تعز ٢٠٠٢.

٣- سياسة تدريس القانون في كليات الحقوق اليمنية . الطبعة الأولى في كتاب تدريس القانون في كليات الحقوق العربية ، مركز استقلال القضاء والمحاماة القاهرة ٢٠٠١ ، نشر باللغتين العربية والانجليزية بدعم من الاتحاد الأوربي ، والطبعة الثانية مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ، تعز ، ٢٠٠٢م .

٤- أثر العولمة على نقل التكنولوجيا . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ،٢٠٠١م.

٥- آثار العولمة على التنمية في البلدان الأقل نمواً - مخاطر حرية الإستثمار، صنعاء، ٢٠٠٢م.

٦- النظام الانتخابي في اليمن : تقرير التطور الديمقراطي في اليمن ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (أيديا) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٠٥م ، نشر باللغتين العربية والانجليزيه .

٧- وضع حقوق الإنسان في مناهج التعليم الثانوي في اليمن . (تحت النشر لدى المركز العربي لحقوق الإنسان – تونس- . بدعم من الاتحاد الأوربي).

٨- شروط المحاكمة العادلة في اليمن . (تحت النشر لدى المركز العربي لحقوق الإنسان – تونس- بدعم من الاتحاد الأوربي .).

٩- العولمة و الملكية الفكرية. مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٣ .

١٠- دراسة حول تقويم السلطة المحلية في اليمن - المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية - صنعاء ٢٠٠٣م.

١١- المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان .(مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان –تعز- بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٢- أحد مؤلفي دليل تدريب مدربي حقوق الإنسان للعاملين مع الشرطة : برنامج آلامم المتحده الإنمائي ، السفارة البريطانية في صنعاء ، وزارة حقوق الإنسان ، وزارة الداخلية ، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ٢٠٠٦.